المكتبة اللغوية

شرح

اللؤلؤة في علم العربية

تأليف

جمال الدين السرمري

يوسف بن محمد بن مسعود الحنبلي

(ت ٧٧٦ هـ)

تحقيق

محمد عثمان

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

الطبعة الاولى
1432هـ-2011

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية
526 شارع بورسعيد ـ القاهرة
25922620-25938411 / فاكس: 25936277
E-mail: alsakafa_aldinay@hotmail.com

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

الرمدى ، يوسف بن محمد بن مسعود ، 1297-1374
شرح اللؤلؤة فى علم العربية / تاليف: جمال الدين الرمدى يوسف بن محمد بن مسعود الحنبلى / تحقيق : محمد عثمان
ط-1 القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية ،2010
212 ص ، 24 سم
تدمك : 978-977-341-506-8
1- فقة اللغة العربية
أ- العنوان
عثمان ، محمد (محقق)

ديوى: 410

رقم الايداع: 23852

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمدُ لله الذي أنعم علينا بإنزال الكتاب، ودلّنا على فنون الحكم والآداب، وأعلمنا بإعجازه أنه كلامُ رَبِّ الأرباب، لا تنتهي عجائبه وكلُّه عُجاب، هو حبل الله المتين أوثق الأسباب، وأهلُه أهلُ الله فيا شَرَف الانتِساب، نَبَّه ودلَّ على ما قلَّ وجلَّ من خطأ أو صواب، تشتاق إليه قلوب العلماء اشتياق الظمآن إلى الشراب، فإذا تلوه حادثهم فإذا الحاضر قد غاب ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ [النمل:٨٨] فإذا استفادوا مادوا[1] ميد الغصون الرطاب، ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص:٢٩]، أحمده إذا شَغَلَنا بتلاوته عن مِزْهَرٍ[2] ورَباب[3]، وأصلي على رسوله الذي شرّف به على الأنبياء شرف المصحوب على الأصحاب، وعلى كل من آبَ إلى اتّباعه إلى يوم الحشر والمآب.

وبعد:

فقد ظهر الإسلام في قلب الجزيرة العربية، ثم ما لبث أن انتشر وشعَّ نوره، فدخل فيه أناس كثيرون من غير العرب، فتأثرت بذلك اللغة العربية، فهبَّ العلماء المسلمون للمحافظة عليها حرصا منهم على الإسلام ولغته وعلى تعليم إخوانهم المسلمين من غير العرب أمورَ دينهم؛ ولهذا اخترعوا في النصف الثاني من القرن الأول الهجري علما يهتم بدراسة ظواهر اللغة، وأهمها الظواهر النحوية، وفي أواخر القرن الثاني بلغوا مكانة عالية في هذا العلم، فبرز العلماء وظهرت المدارس والمؤلفات النحوية.

وقد تصوَّر بعض متعلّمي النحو وبخاصة مع موت السليقة أن في تعلُّم النحو شيئا من الصعوبة؛ لأن علم النحو يُمثّل صورة للُغة العربية بجميع ظواهرها، واللغة العربية غنية وواسعة، ولهذا اجتهد العلماء في تسهيل ونشر علم النحو بالتعليم والتأليف، وكانت لغة

---

(١) مادوا: تحركوا وتمايلوا طربا.

(٢) المزهر: آلة موسيقية تشبه العود.

(٣) الرباب: آلة موسيقية شعبية ذات وتر واحد.

التأليف المنتشرة هي النثر، ثم فطنوا إلى إمكانية توظيف الشعر في صياغة منظومات نحوية تُسهم في تيسير تعليم النحو وحفظه؛ لأن الشعر أسهل حفظا من النثر، فابتدءوا بذلك في نهاية القرن الثاني، ثم توالت جهودهم حتى انتشرت المنظومات في القرن السادس وما بعده، فبرزت المنظومات الطويلة التي تتسم بجمع أصول وشَتَات علم النحو.

وكانت جهود العلماء في هذا المجال كبيرة وعظيمة، إذ زادت المنظومات التي قدموها لأبناء الأمة الإسلامية حتى نهاية القرن العاشر عن (١٤٠) منظومة، وهذا يدل على النمو العددي الكبير للجهد في النظم النحوي، إضافة إلى النمو النوعي للنظم المتمثل في تنوع المنظومات ما بين منظومة نحوية، ومنظومة صرفية، ومنظومة شاملة للنحو والصرف، إضافة إلى وضع شروحٍ منظومة لبعض المنظومات، واختصار بعضها نظما، والمتمثل أيضا في المستويات المتعددة للمنظومات، إذ لم تقتصر على النظم التعليمي الموجه للمبتدئين، وإنما تجاوزته إلى تقديم منظومات للمتقدمين يُعدُّ بعضها بحوثا مقدمة للمتخصصين، يضاف إلى هذا اشتغال عدد ضخم من المؤلفين بالمنظومات، وظهور عدد كبير من المؤلفات المنثورة المعتمدة عليها، مما يدل على مدى التأثير الكبير للمنظومات الذي انعكس على إثراء الدرس النحوي، وإسهام النحو المنظوم في إحداث تغيير في تعليم النحو.

لقد أدرك العلماء الأوائل وجود فرق جوهري بين النحو وتعليم النحو، ولذا لجئوا لتسهيل النحو إلى تيسير تعليمه، وذلك بتصنيفهم المنظومات، وتأليفهم المتون المنثورة المختصرة، وإيلائها العناية الفائقة، وذلك بإجادة التعليم فيها ودقة التسهيل على المتعلمين في المحتوى باتسامها بالشمول والاختصار، وفي ترتيب المحتوى ببنائها على نظرية العامل التعليمية المناسبة للفكر، إضافة إلى احتوائها على بعض مناهج التعليم التي نادي بها التربويون المُحْدَثون، كالتنبيه على الأخطاء في الأداء اللغوي، والاهتمام بدراسة اللهجة الفصيحة العامة، واستخدام بعض طرق التدريس فيها، كالطريقة الاستنتاجية والاستقرائية، والاهتمام بالجوانب التربوية للمتعلّمين، إضافة إلى الحرص على تشجيع الإقبال على المنظومة، وأن تكون حاضرة في ذهن متعلّمها، وذلك بصياغتها بأسلوب سهل مُحَبَّب إلى النفوس.

وقد اجتمع في المنظومات من أسباب البقاء ما جعلها جزءا من تاريخ النحو ونمطا من أنماط التأليف فيه استطاعت به أن تكون ذات مقدرة وقوة على حمل التراث النحوي أجيالا متعاقبة، إلا أن المنظومات لم تكن كلها على مستوى واحد من قوة الرواج وثبات الانتشار، فقد اختلفت في ذلك، وكان من أقواها ازدهارا وأكثرها رواجا ملحة الإعراب للحريري وألفية ابن مالك.

والمنظومات مبنية على الأوزان الشعرية، فلها أحكام الشعر إلا أنه لا يصح مقارنتها من ناحية الجودة والجمال الفني بالشعر؛ لاختلاف الدوافع لكل منهما، ولهذا فجودة المنظومات تكمن في كونها وسيلة تعليمية وفي قيمتها العلمية المتمثلة في تنويعها وزيادتها حركة التأليف.

والمنظومات النحوية قامت بدور كبير في نقل العلم ونشره زمنا طويلا؛ نظرا لما اجتمع فيها من أسباب ووسائل ناجحة مكّنتها من ذلك، ولذا يحسُن بنا أن نحافظ على هذه الوسيلة ونسعى لتطويرها، كأن نُقدِّم المنظومة للأطفال على هيئة نشيد مُحبَّب إلى نفوسهم نستطيع به أن نوصل المعلومة إليهم بأسلوب مناسب لهم، ونستفيد من الوسائل الحديثة كالأشرطة المسموعة والمرئية، بالإضافة إلى تسخير أجهزة الحاسب الآلي للاستفادة من المنظومات.

وبين أيدينا كتاب "**شرح اللؤلؤة في النحو**" لجمال الدين السُّرَّمَرِّي، وهو شرح رائع لمنظومة المؤلف " **اللؤلؤة في النحو** " وهي منظومة مختصرة قد نظمها من بحر البسيط، ثم شرحها شرحا بليغا مختصرا، ويعد هذا هو الشرح الوحيد لهذه المنظومة.

ونسأل الله أن يوفقنا لإخراج هذه الدرة الثمينة في أزهى ثوب، وأبهى صورة، ونسأل الله التوفيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله وسلم على سيّد البلغاء من الناس مُحمّدِ بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

نبذة حول المنظومات النحوية

عاش العرب أحقابا من الزمن في قلب جزيرتهم العربية وعاشت معهم لغتهم العربية الفصحى راسخة الدعائم متماسكة البنيان بفضل بعدهم عن الأعاجم، إضافة إلى وجود أسواق لهم تقام في شهور السنة تُعقد فيها منتديات الأدب ويتبارى فيها بلغاء الخطباء ومفوَّهُو الشعراء من القبائل المتباعدة الأصقاع فيعرضون مفاخراتهم ومنافراتهم وكل ما يَعنُّ لهم من جيد الخطب وبديع الشعر، فكانوا بذلك يتكلمون لغتهم العربية بفصاحة مطلقة دون حاجة إلى معرفة قواعدها أو إلمامٍ بأحكامها.

ولقد ظهر الإسلام في قلب الجزيرة العربية، وكان إقبال الناس عليه في البداية ضعيفا، ثم ما لبث أن دخل فيه الناس أفواجا أفواجا؛ لأنه دين الخير والفضيلة، ودين العلم والنور، فهو يُخرج أصحابه من الظلمات إلى النور، وينقلهم من الشقاء إلى السعادة، ولهذا وجدناه ينتشر سريعا ويتسع ويصل إلى أماكن كثيرة من أرجاء الكرة الأرضية ويدخل فيه أعداد كبيرة من غير العرب الذين أصبحوا يُكوِّنون فئة كبيرة من المسلمين.

وكان من الطبيعي أن يندمج هؤلاء مع العرب المسلمين ويختلطوا بهم، وكان لا بُدَّ لهذا الاختلاط من اتخاذ لغةٍ له تُعَبِّرُ عنه وتقضي حاجاته، ولم يكن بُدٌّ من أن تكون هذه اللغة هي اللغة العربية؛ لأنها لغة المنتصر ولغة الدين الإسلامي، ولا سبيل لاتخاذ هذه اللغة وسيلة للتعبير بدون وضعِ قواعدَ لها؛ لتصبح هذه اللغةُ أساسَ وحدةِ الفكرِ، ودعامةَ الوحدة العقدية معا، ومن هنا كانت الحاجة الاجتماعية قائمة لظهور علمٍ لقواعد اللغة العربية.

بالإضافة إلى أن الحاجة الدينية كانت تقتضي ظهور هذا العلم، وذلك أن العرب المسلمين أرادوا أن ينشروا الإسلام بين الشعوب التي فتحوا بلادها، ومحورُ الإسلام كما هو معروفٌ القرآنُ الكريم، وهو نصٌّ عربيٌّ، ومن الضروريِّ على كل مسلم ومسلمة أن يقرأ منه آياتٍ في كل يوم، ومن ثَمَّ لا بدَّ لَهُ من الإلمام باللغة العربية ولو بقدرٍ يُمَكِّنه من فهم الآيات التي يقرؤها، على أن تكون قراءته صحيحة خالية من اللحن؛ لأن اللحن مذموم؛ لما يُحدثه غالبا من إفسادٍ للمعنى، ولذا كانت محاربة اللحن نابعة من الإحساس الديني، وهكذا أصبح تَعَلُّمُ اللغة العربية قضيةً دينية.

وقد ساعد على ظهور هذا العلم أن الإسلام أحدث تغيُّرا في الواقع الحضاري للمسلمين فقد وَضَعَهم في مرحلة حضارية جديدة تأثرت بها كل مجالات حياتهم الفكرية والاجتماعية، ومن هذه المجالات لغتهم: اللغة العربية؛ لأن الواقع اللغوي مقترن دائما بالواقع الحضاري، واللغة لها اتصال وثيق بالنشاط المعرفي للإنسان، فهي أكبر نشاط ينهض به الإنسان.

إن هاتين الحاجتين، أي: الاجتماعية، والدينية قد جعلتا المسلمين يقفون أمام تحدٍّ لغوي كبير، فسَعَوا إلى مواجهته في مجالين متصلين ومتكاملين:

أولهما: العلاج السريع للمشكلة، وذلك بضبط القرآن الكريم ضبطا دقيقا حتى لا يخطئ فيه قارِئُهُ، وذلك بإيجادهم أولا نقط الإعراب ثم إيجادهم نقط الإعجام.

وثانيهما: علاج المشكلة علاجا جذريا على المدى البعيد، وذلك بدراسة اللغة العربية وفهمِ ظواهرها، وَصَبٍّ هذه الظواهر في كُلِّيَاتٍ وقواعد تُشير إليها وتدل عليها؛ لِتُعرَفَ بها وتُتَعَلَّمَ عن طريقها.

وقد تمكن أبو الأسود الدؤلي (٦٩ هـ) من إيجاد العلاج السريع، فقام بضبط النص القرآني، ثم أعقبه نصر بن عاصم (٨٩ هـ) فوضع نقط الإعجام.

ونتيجة لضبط النص القرآني بدأ أبو الأسود الدؤلي بوضع الدراسات النحوية الأولى، وتمكن من ارتياد الطريق إلى الدراسات اللغوية بأسرها.

ثم تعاقبت بعده الدراسات اللغوية وبرز العلماء ونبغوا فيها وظهرت المدارس والمؤلفات النحوية فاتسعت الدراسات اللغوية والنحوية وازدهرت حتى بلغت مكانة مرموقة وعالية من بين العلوم الإسلامية.

ولقد حَرِصَ النحاةُ الأوائلُ على تعليم الناسِ النحوَ بدافع حرصهم على الإسلام ولغته؛ لأن ثمرة علم النحو هي الاستعانة به على فهم كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وفهم معاني كثير من العلوم الدينية التي ليس لها غنى عنه، إلا أنهم عانوا منذ عصر مبكر صعوبةً في تعليم النحو؛ إذ ما كادت أسس النحو تستقر نوعا ما في أواخر القرن الثاني حتى واجهت النحاةَ مشكلاتٌ تتمثل في تعليم تلاميذهم ظواهر اللغة وقواعد النحو وفي وسائل وأساليب تعليم هذه القواعد.

وقد كان من أسباب ذلك أن المتحدث بالعربية لا غنى له في أي وقت من الأوقات عن النحو، فالكلام لا يستقيم بدون مراعاة قواعد النحو، ونظرا لكثرة قواعده فإن المتحدث يحتاج دائما إلى التطبيق؛ كي يتعود لسانه على الصحيح من الكلام ويبتعد عن الخطأ دون حاجة إلى إلمام كبير بقواعد النحو، ونظرا لأن الفصاحة قد انحسرت أو ذهبت كان التطبيق أمرا ليس سهلا، فكان العلاج الأمثل هو الإلمام بقواعد النحو، وهذا يحتاج إلى مراجعة مستمرة وتذكر دائم، وهو ما سيولّد صعوبة لدى من يتعلم النحو؛ لذا كان على المتعلّم الجيد للنحو أن يبذل مجهودا في تعلُّمه؛ لأن ما تعلّمه يختلف عما تعود عليه. فليست مشكلةُ تعليم النحو إذن راجعةً إلى جوهر النحو ذاته، وإنما هي ناتجة عن بُعْدِ مُتَعلّمه وأغلبِ الناس عن لغته؛ لذا فالدور الأكبر في ذلك يرجع إلى البيئة الاجتماعية، يضاف إلى هذا غياب الدافعية القوية لتعلُّم النحو وبخاصة لدى عامة الناس؛ لأنه أصبح بمقدورهم قضاء حاجاتهم والتعبير عنها دون حاجة كبيرة للنحو وقواعده.

وقد استمر علماء النحو في مواجهتهم لهذه المشكلة، فبذلوا جهودا عظيمة وكبيرة في مواجهتها إما بالتأليف أو التدريس، فشارك في هذه الجهود كثير من العلماء في مختلف الأمصار الإسلامية، فأسهم في علاجها علماءُ لم يكونوا من أصل عربي كما أسهمت فيها جميعُ المدارس والتجمعات النحوية، وقد شارك في هذا كثير من العلماء المتخصصين في فنون أخرى من العلم، كالمفسرين والأصوليين والأدباء وغيرهم، وذلك لأن هذه المشكلة لم تكن مشكلة لغوية أو إقليمية مجردة، بل هي مشكلة لها جانبها الديني، مما يُدَلِّلُ على أن المستوى الثقافي مرتبط أوثق الارتباط بالمستوى اللغوي، وينبئ أن هؤلاء كانوا يعون أن ضحالة المقدرة اللغوية تُسْلِمُ دائما إلى هبوط مُعْطَيَاتِ جميع مجالات الثقافة، لغوية كانت أو غيرها.

ولقد كان من مظاهر جهود العلماء في مواجهة مشكلة تعليم النحو قيامهم بكتابة مؤلفات تهدف إلى تسهيله سعيا إلى إدراكه والتمكن منه، وكانت لغة التأليف المنتشرة في القرون الأولى هي النثر، وذلك طَبَعِيٌّ؛ إذ إن النثر هو القادر على تحديد القواعد العلمية والتعبير عنها دون أن تقع ضحية التزام ما يفرضه النظم من ضوابط إيقاعية، وكانت لغة النثر في هذه المصنفات تتسم بما تتسم به لغة العلم من وضوح ودقة ومباشرة جميعا.

والشعر كان مستأثرا بنصيبٍ من الاهتمام في تراثنا الإسلامي، فقد حَفِظَ بِهِ العربُ قبل الإسلام جزءاً كبيرا من تاريخهم وتراثهم، ومآثرهم وعاداقم وأحوالهم الاجتماعية، وما ذاك إلا لخفته على ألسنتهم، وسهولة حفظه وروايته. وبما أن العلم يحتاج إلى حفظ القواعد والأحكام فَمَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ على من لم يحفظ، فقد فَطِنَ مُصَنِّفُو العلومِ وبخاصة النحوُ إلى أنه بالإمكان توظيفُ نظمِ الشعر وإيقاعاته في صياغة منظومات نحوية تُسهم في تسهيل تَعَلُّمه، وتيسير حفظ قواعده وتُمكِّن من استيعابه، وسرعة استحضاره وقت الحاجة؛ لأن حفظ القاعدة هي الوسيلة الْمُثْلَى للابتعاد عن اللحن والتعبير بلغة فصحى.

وقد لجأ علماء النحو إلى النظم؛ نظرا لحرصهم على تعليم النحو، ولهذا كَثُرَ النَّظْمُ النحوي بين قصيدة على قافية واحدة إلى أرجوزة متعددة القوافي، وبين نَظْمٍ في مسألة واحدة من مسائله إلى نَظْمٍ يستغرق كل أبوابه ومسائله.

والذي يعنينا هنا هو الحديث عن المنظومات النحوية، فالمنظومات النحوية نوع من الشعر التعليمي، وهو النظم الذي يهدف به ناظمه إلى تعليم الناس وتزويدهم بالحقائق والمعلومات المتعلقة بحياقم، وهو يعتمد على النظر العقلي الذي يُقرِّب من موضوعية التناول والحكم، وما تفرضه هذه الموضوعية من تجرد من المؤثرات الخارجية، فهو يختلف عن الشعر؛ لأن الشعر يصدر عن نظرة عاطفية تعتمد على إحساس جَيَّاش، وتعبِّرُ في إطار من التشبيه لترتكز على تأثير عاطفي مباشر.

واختلفت آراء الباحثين في نشأة الشعر التعليمي لدى العرب، فذهب كثير منهم إلى أن العرب لم يعرفوا هذا اللون من الأدب إلا في القرن الثاني الهجري، ثم ذهب بعض هؤلاء إلى أنه نَشَأَ نشأةً عربية خالصة، وذهب بعضهم إلى أنه نشأ نتيجة اتصالهم بالثقافة الوافدة عليهم، إما الهندية أو اليونانية، ولكن المستقرئ لشعر العرب يجد أنهم قد عرفوا هذا اللون من الشعر منذ الجاهلية؛ إذ يجد أن كثيرا من فنون العلم قد نظمها شعراء متقدمون، فقد نظم الشاعر عدي بن زيد العِبَادي (٣٥ ق هـ) قصيدة في منشإِ الخلق وقصةِ خلق آدم وحواء وهبوطهما من الجنة، يقول في مطلعها:

اسمع حديثا كما يوما تُحدِّثُه	عن ظهر غيبٍ إذا ما سائلٌ سألا
أنْ كيف أَبْدى إلهُ الخلقِ نعمتَهُ	فينا وعرَّفنا آياتِهِ الأُوَلا

وله أيضا قصيدة أخرى نظم فيها قصة الزَّبَّاء وجَذِيمَة وقَصِير.

ونظم الأخنس بن شهاب التغلبي (٧٠ ق هـ) قصيدة في علم تقويم البلدان ذكر فيها سُكنى قبائل نجد قبيلةً قبيلةً، يقول في مطلعها:

فمَنْ يكُ أمسى في البلاد مُقامُهُ ... يسائل أطلالا لها لا تُجاوِبُ

فلابنة حِطّان بن قيسٍ منازلُ ... كما نَمَّقَ العُنْوان في الرَّقّ كاتبُ

ونظم أمية بن أبي الصلت (٥ هـ) مقطوعات في الشعر الديني، فقد تحدث في شعره عن التوحيد، والإيمان بالله، والموت وعدم الخلود، والبعث والحساب، والدعوة إلى التفكر في الطبيعة الدالة على قدرة الله عز وجل وغير ذلك مما اشتمل عليه ديوانه.

كذلك نرى الشعر التعليمي موجودا في العصر الأموي، فلخالد بن يزيد ابن معاوية الأموي (٨٥ هـ) المشهور باهتمامه بالكيمياء منظومات في هذا العلم، ذكر في إحداها طريقة تحويل المعدن إلى ذهب أو فضة، يقول فيها:

خذ الطَّلْق مع الأشْقِ ... وما يوجد في الطرْقِ

وشيئا يُشبه البرقا ... فدبِّره بلا حرْقِ

فإن أحببت مولاكا ... فقد سُوِّدْتَ في الخلْقِ

أما في العصر العباسي فقد ازدهر الشعر التعليمي وراج فنُظمت به كثير من الفنون والعلوم؛ نظرا لازدهار العلم واتساع المعارف وازدياد الإقبال على العلم مما جعل المتعلمين يشعرون بحاجتهم إلى النظم ليسهل عليهم حفظ المعلومات وتداولها ونقلها؛ لكون النظم وسيلة سهلة للحفظ والرواية.

ويُعَدُّ ابتداء العلماء في النظم النحوي ارتيادا لطريق نحوَ أسلوبٍ جديد لتعليم النحو، كان له آثار بعيدة المدى فيه، من أهمها تنشيط الحركة العلمية؛ إذ كثر إقبال طلاب العلم على حفظه؛ لأن النظم أسهل حفظا وأيسر استحضارا وأكثر رواجا من النثر؛ لما فيه من الأوزان المستحبة والموسيقى المستعذبة.

والنظم العلمي يختلف عن المتن العلمي المنثور، فهو يتسم بالاختصار وإيجاز العبارة، وبروز التلميح بدلا من التصريح؛ نظرا لما تستلزمه الأوزان الشعرية من حاجة إلى التقديم والتأخير والحذف ونحو ذلك، فهو يقتضي من الدارس وبخاصة إذا كان يدرس منظومةً

موضوعة لغير المبتدئين أن يبذل المزيد من الجهد؛ من أجل أن يدرك ما يتضمنه هذا النظم من الإشارات، ولن يتمكن من بذل الجهد الزائد في تعلم النحو إلا من كان لديه إلمام جيد بالنحو وثقافة حسنة فيه، فبهذا يصبح النظم وسيلة فعّالة في زيادة الحصيلة العلمية لدى المتعلم، مما ينتج عنه رفع المستوى الثقافي للأمة ونشاط الحركة العلمية فيها.

والذي يعنينا هنا هو الحديث عن المنظومات النحوية وبداية النظم في هذا الفن، فبعد أن قرأت كتب النحاة والتراجم والفهارس العامة ظهر لي أن البدايات الأولى للنظم النحوي كانت في أواخر القرن الثاني الهجري، حينما ظهرت الأبيات المفردةَ المنظومةَ في مسائل نحوية، وهذه تُعدُّ إرهاصات للمنظومات الطويلة، وأول من نُقل عنه ذلك أبو عثمان المازني (٢٤٧ هـ)، إذ رُوي عنه نَظْمُ بيتٍ في حروف الزيادة، وهو قوله:

هَوِيْتُ السِّمَانَ فَشَيَّبْنِي وقد ... كنتُ قِدْماً هَوِيْتُ السِّمانا

وليس صحيحا أن النظم النحوي ابتدأ في النصف الأول من القرن الثاني الهجري؛ لعدم صحة ما نَسَبَه خلف الأحمر (١٩٥ هـ) للخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠ هـ) من قصيدةٌ نحوية، والتي أورد منها في كتابه «مقدمة في النحو» البيتين التاليين:

فَانْسُقْ وَصِلْ بِالْوَاوِ قَوْلَكَ كُلَّهُ ... وَبِـ«لا» وَ «ثُمَّ» وَ «أَوْ» فَلَيْسَتْ تَصْعُبُ

الفَاءُ نَاسِقَةٌ كَذَلِكَ عِنْدَنَا ... وَسَبِيلُها رَحْبُ الْمَذَاهِبِ مُشْعَبُ

لأن مَنْ تَأَمَّلَ هذا النظم استبعد نِسْبَتَهُ للخليل، ويؤكد هذا أنه لم ينسبها إليه أحد ممن ترجموا له، ووردُ رأي فيها لقطرب (٢٠٦ هـ)، وهو تلميذٌ لتلميذ الخليل سيبويه، واستعمالُ مصطلحات لم تكن معروفة لدى البصريين، كالنسق، والجحد، وما لم يُسمّ فاعله، والخفض، وخلُوُّ المنظومة من التعليلات، وهي ما كانت مشهورة في عصر الخليل، إضافة إلى أن روايات تلاميذ الخليل عنه تدل على أنه كان يُعنى بشرح أفكاره النحوية عن طريق التعليم لا التأليف، وقد ذكر أبو بكر الزبيدي (٣٧٩ هـ) أن الخليل لم يرضَ أن يؤلف في النحو حرفا أو يرسم منه رسما؛ نزاهة بنفسه، وترفعا بقدره، يضاف إلى هذا أن منهج المنظومة لا يَتَّسِمُ مع منهج العلماء القدماء كالخليل؛ فقد عُرِفَ عن الأقدمين خلوُّ كتبهم من المقدمات، بينما هذه المنظومة تحتوي على مقدمة مكونة من ٢٦ بيتا، أيضا اقتصرت هذه المنظومة على ذكر القاعدة النحوية والتمثيل لها دون الولوج في التفصيلات

أو الاستطرادات أو الخلافات أو الخارج عن القاعدة، إضافة إلى إغفالها أبوابا نحوية ترد بصفة غير قليلة في الأساليب العربية، كأنواع المعارف والحال والتمييز والإضافة والعدد وغيرها، وهذا يخالف ما عُرف عن عصر الخليل الذي لم تُلحّ فيه الرغبة على العلماء في تيسير القواعد النحوية بقدر ما ألحّت عليهم الرغبة العميقة في استكشاف الظواهر وصياغة القواعد.

أسماء العلماء الذين صنفوا في النظم النحوي

١- أحمد بن منصور بن الأغَرِّ اليَشْكُرِيُّ، المتوفى سنة ٣٧٠ هـ، نَظَمَ أرجوزة في النحو والصرف، بلغت أبياها ٢٩١١ بيتا، وَنَظْمُهَا سَهْلٌ وَعِلْمُهَا كَثِيرٌ، قال في خطبتها فيما نقله عنه أبو حيان: إني اعتمدتُ تأليف هذه الأرجوزة لَمَّا وجدت كثيرا ممن سبقني إلى مثلها قَصَّرَ عن مقصدي فيها بتطويلٍ بعيدِ المعنى، واختصارٍ نَزْرِ المجتنى، واخترتُ أواسط الأمرين بين الإيجاز والإطالة، ولم أُجرِّدْ مذهبا بعينه، لكنْ عدلت إلى ما كان أقوى حُجَّةً عندي، وذكرت بعض ما اختلفوا فيه كُلِّـيًّا للإيضاح منه. أ هـ.

فكلامه دليل على أنه قد سبقه أُناسٌ نظموا في النحو، مما يؤيد ما ذُكر سابقا من أن النظم النحوي ابتدأ في أواخر القرن الثاني الهجري.

وَأَوَّلُ هذه الأرجوزة قوله:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي تَعَالَى ... وَاسْتَخْلَصَ الْعِزَّةَ وَالْجَلالا

وقد أورد أبو حيان من هذه الأرجوزة في كتابه تذكرة النحاة ١٨٥ بيتا.

٢- جمال الدين أبو القاسم يوسف بن محمد بن يوسف التَّوْزَرِيّ الرشيدي، المعروف بابن النحوي، صاحب القصيدة المنفرجة، المتوفى سنة ٥١٣ هـ، له قصيدة نحوية رائية من بحر الطويل سمَّاها «اليوسفية»، تقع في ثمان وثلاثين بيتا، ومطلع هذه القصيدة قوله:

أيا طالب الإعراب دونك جملة ... مِنَ احْرُفِهِ أَلَّفْتُها لك في شعري

تُعلِّمُكَ الإعرابَ وهْيَ قريبةٌ ... مُنَظَّمَةٌ يَسَّرتُها أيّما يُسْرِ

ثلاثون بيتاً فَرْعُها وثمانيةْ ... تُعلِّمُ يوما ما يُعَلَّمُ في شَهْرِ

وقد شرحها محمد بن أحمد المرابط اليعقوبي (١٢٢١ هـ)، كما شرحها عمر بن محمد بن أبي بكر المبيض الصيداوي بشرح سماه «الدرة المضية في شرح القصيدة اليوسفية».

٣- أبو محمد القاسم بن علي بن عثمان الحريري، المتوفى سنة ٥١٦ هـ، صاحب المقامات، عَمِلَ منظومة من بحر الرجز سَمَّاها «ملحة الإعراب» بلغت أبياها ٣٧٧ بيتا، وَتُعَدُّ هذه المنظومة بحقٍّ أُولَى المنظومات النحوية التعليمية، وَيُعَدُّ الحريري أول عالم تمكن من توظيف مقدرته العملية والشعرية في سبيل تسهيل النحو وتعليمه، فقد اتبع فيها طرقا

تعليمية جيدة، ساعدت على تعلمها وحفظها، وفعلا كانت البداية المضيئة لكثير من العلماء الذين حفظوها وتعلموها في بداية حياتهم العلمية. وقد طُبعت هذه المنظومة أكثر من مرة. وللحريري شرح لها طبع مرات متعددة.

٤- أبو العباس أحمد بن عبد العزيز بن هشام بن أحمد الفهري الشنتمري، كان حَيًّا سنة ٥٥٣ هـ. صنع أرجوزة في النحو، وله أيضا شَرْحٌ لهذه الأرجوزة.

ويُعَد رائد النظم النحوي؛ لأنه استخدم مقدرته الموسيقية وتمكنه من الأوزان الخليلية فَعَمِلَ أرجوزة في الغريب وأرجوزة في القراءات، وأرجوزة في الخط، إضافة إلى أرجوزته في النحو؛ مما يؤكد مقدرته في الصياغة الموسيقية، ومعرفته لهذه العلوم وإتقانه لها.

٥- مُهَذَّبُ الدين أبو المحاسن مُهَلَّب بن الحسن بن بركات الْمُهَلَّبِيُّ المصري، المتوفى سنة ٥٨٣ هـ، له منظومة في الفوائد النحوية سَمَّاهَا «نظم الفرائد وحصر الشرائد»، وهي مُؤَلَّفَةٌ من ٩٩ بَيْتًا. ولم يجمع فيها الْمُهَلَّبِيُّ كل أبواب النحو، وإنما نَظَمَ فيها ٤٩ مسألة من مسائل النحو والصرف، نَظَمَهَا على ما اتفق له من عروض وقافية، وعلى بحورٍ من الشعر مختلفة.

والمسائل التي أوردها الْمُهَلَّبِيُّ في «نظم الفرائد» هي مسائل يحتاج الطالب المتخصص إلى معرفتها، وكثيرٌ من المسائل التي أوردها حَصْرٌ لمواضع متعددة وردت في كتب النحو في أبواب كثيرة. وَلِلْمُهَلَّبِيِّ شرحٌ لهذه المنظومة. وقد طُبعت هذه المنظومة مع شرحها لِلْمُهَلَّبِيِّ محققة.

٦- الحسين بن أحمد بن خيران البغدادي، المتوفى قبل سنة ٦٠٠ هـ، له أرجوزة جيدة في النحو.

٧- ركن الدين أبو الفضل العراقي بن محمد العراقي القزويني الطاووسي، المتوفى سنة ٦٠٠ هـ، نظم المفصل للزمخشري.

٨- أبو المرجي سالم بن أحمد بن سالم بن أبي الصقر، المعروف بالْمُنْتَجِب، المتوفى سنة ٦١١ هـ، له أرجوزة نحوية، نَظَمَهَا على أبواب النحو.

٩- أبو عمرو محمد بن عبد الله بن غَيَّاث الجذامي الشريشي، المتوفى سنة ٦١٩ هـ، له أرجوزة نَظَمَ فيها المقدمة الجزولية.

١٠- زين الدين أبو الحسين يحيى بن مُعْطٍ بن عبد النور، المتوفى سنة ٦٢٨ هـ، صَنَّفَ منظومتين نحويتين، هما:

أ - منظومته المشهورة بـ«الدرة الألفية»، وقد نَظَمَهَا من بحري الرجز والسريع، وبلغ عدد أبياتها ١٠٢١ بيتا مع المقدمة والخاتمة. وقد شَرَحَهَا غير واحد من العلماء.

ب - منظومة نحوية بلغت أبياتها عشرة آلاف بيت.

١١- علم الدين أبو الحسن علي بن محمد السخاوي، المتوفى سنة ٦٤٣ هـ، نظم كتاب «الضوابط النحوية في علم العربية» لشرف الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله المرسيّ، المولود سنة ٥٧٠ هـ، والمتوفى سنة ٦٥٥ هـ.

١٢- عز الدين أبو العباس أحمد بن علي بن مَعْقل الأزدي المهلبي الحمصي، المتوفى سنة ٦٤٤ هـ، نظم كتاب الإيضاح والتكملة لأبي علي الفارسي.

١٣- أبو عمرو عثمان بن عمرو بن أبي بكر، المعروف بابن الحاجب، المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. له أرجوزة نظم فيها كتابه «الكافية» للملك الناصر داود بن الملك المعظم، وَسَمَّى هذه الأرجوزة «الوافية»، وقد شرح هو هذه المنظومة، وَطُبِعَتِ مع شرحها محققة.

١٤- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين الموصلي الحنبلي، المُلَقَّبُ بِشُعْلَة، والمتوفى سنة ٦٥٦ هـ، نَظَمَ كتاب عقود اللمع لابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ في قصيدة لامية من بحر الكامل، سَمَّاهَا «العنقود في نظم العقود». وَلِشُعْلَة نفسه شَرْحٌ لهذه المنظومة.

١٥- جمال الدين أبو زكريا يحيى بن يوسف بن يحيى الصَّرْصَرِيّ الضرير، المتوفى سنة ٦٥٦ هـ، له منظومة في العربية.

١٦- نجم الدين أبو النصر فتح بن موسى بن حماد الأموي الجزيري القَصْرِيُّ، المتوفى سنة ٦٦٣ هـ، نَظَمَ المفصل للزمخشري.

١٧- شهاب الدين أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي، المتوفى سنة ٦٦٥ هـ، نَظَمَ المفصل للزمخشري.

١٨- جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الْجَيَّاني الأندلسي الأصل، المتوفى سنة ٦٧٢ هـ. له مشاركة جيدة في النظم النحوي، إذ صنف خمس منظومات في النحو والصرف، وهي:

أ - الكافية الشافية، وهي أرجوزة جَمَعَ فيها ابن مالك معظم مسائل النحو والصرف، وَبَسَطَهَا، وَرَتَّبَ الأبوابَ وَضَبَطَهَا، وَجَلا الغامضَ، وَيَسَّرَ العسير، وَضَمَّ الْمُتَشَتِّتَ، وقرَّب البعيدَ حتى ظهرت في صورة كافية عن كل كتابْ، شافية للأساتذة والطلابْ، قال في مقدمتها:

وهــذه أرجــوزة مسـتوفيَةْ   عـن أكثـر المصـنَّفات مغـنيَةْ
تكــونُ للمبتـدئينَ تبصـرَةْ   وتُظْفِرُ الـذي انتـهى بالتـذكرَةْ
فلْـيكُنِ النـاظرُ فيهـا واثـقا   بكونه إذا يُجـارَى سـابقـا

وبلغت أبياتها ٢٧٥٧ بيتا، وقد شَرَحَ ابن مالك نفسه هذه الأرجوزة، وَطُبِعَ هذا الشرح محققا. كما شرحها غيره من العلماء.

ب - الخلاصة، وَتُسَمَّى بالألفية، وهي أرجوزة تزيد عن ألف بيت زيادةً يسيرة، وقد طُبِعَ متن الخلاصة مرَّات عديدة. وقد اشتهرت شهرة واسعة فَحَظِيَتْ بالشرح من قِبَلِ عدد كبير من العلماء. والخلاصةُ اختصارٌ للكافية الشافية، قال في خاتمتها:

وما بجمعـهِ عُنيتُ قـد كَمَـلْ   نَظْمًا على جُلِّ الْمُهِمَّـاتِ اشـتمَلْ
أحْـصَى من الكافيةِ الْخُـلاصَةْ   كما اقتضى غِنًى بِـلا خَصَاصَـةْ

ج - الْمُؤَصَّلُ في نَظْمِ الْمُفَصَّل.

د - المفتاح في أبنية الأفعال، وَتُعْرَفُ هذه المنظومة بـ«لاميَّة الأفعال» وهي منظومة من بحر البسيط، لاميَّةُ الرَّوِيِّ، مكونة من ١١٤ بيتا، قال في مقدمتها:

الحـمـدُ للهِ لا أبـغـي بِهِ بدَلا   حَمْدًا يُبَـلِّـغُ مِنْ رِضْـوَانِه الأمَـلا
ثم الصلاةُ على خيرِ الورى وعلـى   سـاداتِـنَـا آلِه وصـحبه الفُضَـلا
وبعدُ فالفِعْلُ مَنْ يُحْكِـمْ تَصَـرُّفَهُ   يَحُزْ مِنَ اللغـةِ الأبـوابَ والسُّـبُلا
فـهـاكَ نَظْمًا محيطا بالْمُهِمِّ وقدْ   يَحْوِي التفاصيلَ مَنْ يَسْتَحضِرُ الْجُمَلا

وقد طُبِعَتْ هذه المنظومة طبعات متعددة. ولهذه المنظومة شروح ليست بالقليلة، طُبِعَ منها ثلاثة شروح: شرحُ ابن الناظم، وشرحا بَحْرَق اليمني: المبسوط، والمختصر.

هـ - الفوائد في النحو، وهي منظومة نحوية ليست على روي واحد، وقد نثرها في كتابه المسمَّى بـ«الفوائد النحوية والمقاصد المحوية».

١٩- أبو الحسن حازم بن محمد بن الحسن القَرْطَاجَنِيُّ الأنصاري الأندلسي، المتوفى سنة ٦٨٤ هـ، له منظومةٌ نحوية من بحر البسيط، مكونة من ٢١٩ بيتاً، وَرَوِيُّهَا ميمٌ مفتوحةٌ، قال في مقدمتها:

الحمدُ لله مُعْلِي قَدْرَ مَنْ عَلِمَا ... وجاعِلِ العقلِ في سُبْلِ الهدى عَلَمَا

ثمَّ الصلاةُ على الهادي لِسُنَّتِهِ ... محمدٌ خيرِ مبعوثٍ به اعْتَصَمَا

وهي منظومةٌ مختصَرَةٌ مُرَكَّزَةٌ على أكثر الأبواب النحوية استعمالا، مقتصِرَةٌ على الأشهر من الآراء. وقد كسا القَرْطَاجَنِيُّ منظومتَهُ مَسْحَةً أدبيَّةً نابعةً من نَفْحَةِ أديبٍ مُرْهَفِ الحِسِّ، فزادت بهذا جمالا واكتسبت بهاء.

ونُشرت هذه المنظومة في آخر ديوان حازم القَرْطَاجَنِيِّ، قد ذكر ابن هشام الأنصاري في كتابه المغني ١٤ بيتا من هذه المنظومة.

٢٠- شهاب الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الخليل بن سعادة الْخُوَيِّيُّ، المتوفى سنة ٦٩٣ هـ، نَظَمَ كتاب ابن مالك «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح».

٢١- عز الدين أبو محمد عبد العزيز بن أحمد بن سعيد بن عبد الله الدُّمَيْرِيُّ المعروف بالدِّيْرِينِيِّ، المتوفى سنة ٦٩٤ هـ، له منظومتان نحويتان هما:

أ - المقدمة النحوية، وهي منظومة مُخَمَّسَةٌ، مكونة من أربعة وعشرين مخمسا، لها نسخة خطية مع شرح لمجهول محفوظة في دار الكتب الظاهرية.

ب - منظومة نحوية من بحر الرجز في ١٣٦ بيتا، لها نسخة خطية محفوظة في مكتبة جستربتي.

٢٢- فخر الدين أبو عاصم علي بن عمر الفقيهي الإسْفَنْدَرِيُّ، المتوفى سنة ٦٩٨هـ، نَظَمَ كتاب المصباح للمطرزي المتوفى سنة ٦١٠ هـ.

٢٣- أبو الحكم مالك بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن المالقي المعروف بـابن المرحل، والمتوفى سنة ٦٩٩ هـ، نَظَمَ أرجوزة في النحو.

٢٤- شرف الدين أحمد بن محمود بن عمر بن قاسم الْجَنْدِيُّ، المتوفى سنة ٧٠٠ هـ تقريبا، له منظومة في الصرف سمَّاها «عقود الجواهر»، تقع في ١٧٣ بيتا، مطلعها:

بـابٌ ذكـا كفتُـاتِ الْمِسْـك ريَّاهُ ولاح كالدُّرِّ، والدُّرِّيُّ معنـاهُ

٢٥- فخر الدين محمد بن مصطفى بن زكريا بن خواجا الدَّوْرَكِيُّ الصَّلْغَرِيُّ، المتوفى سنة ٧١٣ هـ، نَظَمَ كافية ابن الحاجب.

٢٦- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن ظاهر بن عبد الله البالسي المقرئ، المتوفى سنة ٧١٣ هـ، له نظم في العربية.

٢٧- برهان الدين إبراهيم بن عمر الْجَعْبَرِيُّ الشافعي، المتوفى سنة ٧٣٢ هـ، له منظومة نونية من بحر الكامل.

٢٨- أثير الدين أبو حيَّان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان الأندلسي، المتوفى سنة ٧٤٥ هـ، له أرجوزة سَمَّاهَا «نهاية الإغراب في علمي التصريف والإعراب»، وهي أرجوزة طويلة، تُوفِيَّ قبل إكمالها.

٢٩- بدر الدين أبو محمد الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، المشهور بابن أم قاسم، والمتوفى سنة ٧٤٩ هـ، له منظومة في معاني الحروف، وله شرح لها.

٣٠- شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد المؤمن بن اللبـان الإسـعردي الدمشـقي المصري، المتوفى سنة ٧٤٩ هـ، له أَلفيَّةٌ في النحو ضَمَّنَهَا أكثر فوائد التسهيل لابن مالك والمقرب لابن عصفور، قيل: (لم يُصنَّف مِثْلُهَا في العربية). وله عليها شَرْحٌ.

٣١- زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن عمر بـن الـوردي، المتـوفى سـنة ٧٤٩هـ، له مشاركات جيدة في النظم النحوي تتمثل فيما يلي:

أ - التحفة الوردية، وهي أرجوزة مكونة من ١٥٣ بيتا، وله شرح لها طُبِعَ مُحَقَّقاً.

ب - اللباب في علم الإعراب، وهي قصيدة نحوية، وله عليها شَرْحٌ.

ج - تذكرة الغريب، وهي منظومة نحوية. وله عليها شَرْحٌ.

د - مختصر منظومٌ لألفية ابن مالك في ١٥٠ بيتا.

هـ - تحفة الأحباب في اختصار ملحة الإعراب.

و - مختصر منظوم لكتاب اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ).

٣٢- علاء الدين طَيْبَرْسُ بن عبد الله الْجُنْدِيُّ النحويُّ، المتوفى سنة ٧٤٩ هـ، له منظومةٌ سَمَّاهَا «الطرفة» جَمَعَ فيها بين ألفية ابن مالك وكافية ابن الحاجب وزاد عليهما، وتقع في ٩٠٠ بيت، وله شرحٌ لهذه المنظومة.

٣٣- عفيف الدين أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان بن فلاح اليافعي اليمني المكي الشافعي، المتوفى سنة ٧٦٨ هـ، له قصيدة في نحو ثلاثة آلاف بيت مشتملة على ما يقرب من عشرين علما منها النحو والصرف.

٣٤- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عيسى بن عبد الله السلسيلي، المتوفى سنة ٧٧٠ هـ، نَظَمَ أرجوزة في التصريف.

٣٥- جمال الدين أبو الْمُظَفَّر يوسف بن محمد بن مسعود السُّرَّمَرِّيُّ، المتوفى سنة ٧٧٦ هـ، له قصيدة نحوية سماها « اللؤلؤة في النحو» تقع في ١٦٢ بيتا، نظمها على بحر البسيط، وَرَوِيُّهَا لامٌ مفتوحة، قال في مقدمتها:

الحَمْدُ للهِ حَمْدًا يَرْتَضِيهِ عَلَى ... مَا مِنْ أَفَانِينِ فَضْلٍ مِنْهُ لِي نَحَلا

ثُمَّ الصَّلاةُ عَلَى خَيْرِ الوَرَى وَعَلَى ... آلٍ وَصَحبٍ لَهُ مَع مَنْ قَفَا وَتَلا

وقد اقتصر فيها على المهم من قواعد النحو؛ لأنه وضعها للمبتدئين؛ إذ قال في مقدمتها:

وَهَذِهِ نَبذةٌ لَخَّصْتُهَا عَجِلا ... لِطَالِبٍ جَاءَ يَبْغِي عِلْمَه عَجِلا

وله شرح لها، وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

٣٦- أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن عمران الفَزَاري السَّلاوِيُّ، الشهير بِالْمِجْرَادِيِّ، المتوفى سنة ٧٧٨ هـ، له قصيدة من بحر الطويل تقع في ٧١ بيتا، نظمها في قواعد الإعراب وسَمَّاهَا «لامية الْجُمَل»، قال في مطلعها:

حمدتُ إلهي ثم صلَّيْتُ أولا على ... سَيِّد الرسلِ الكرامِ ذوي العلا

وقد طُبِعَتْ في فاس سنة ١٣١٧ هـ ضمن مجموع، وَطُبِعَتْ أيضا مع شرحها لعلي بن أحمد الرَّسْمُوكِيِّ، المتوفى سنة ١٠٤٩ هـ، الْمُسَمَّى «مبرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجرادية».

٣٧- عبد الرحيم بن علي بن هبة الله الإسنائي الصوفي، المتوفى سنة ٧٧٩ هـ، له منظومة نحوية سَمَّاها «المفيد».

٣٨- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الْهَوَّاري الأندلسي الضرير، المتوفى سنة ٧٨٠ هـ، له مختصر منظوم لملحة الإعراب سَمَّاه «المنحة في اختصار الملحة»، يقع في ٢١٠ أبيات، قال في مطلعه:

أقول والحمدُ أَجَلُّ القولِ   نحمدك اللهمَّ يا ذا الطولِ

٣٩- تقي الدين عبد الرحمن بن أحمد بن علي الواسطي البغدادي القاهري، المتوفى سنة ٧٨١ هـ، نظم المقدمة النحوية «غاية الإحسان في علم اللسان» لأبي حيان النحوي (٧٤٥ هـ).

٤٠- عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن محمد بن بَرْدَس بن نصر البعلي الحنبلي، المتوفى سنة ٧٨٦ هـ، له منظومة نحوية نَظَمَ بها كتاب «الطرفة في النحو» لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الهادي المقدسي.

٤١- أبو القاسم محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى بن علي الغساني البرجي الغرناطي، المتوفى سنة ٧٨٦ هـ، له منظومة في المبنيات تقع في ١٢٨ بيتا.

٤٢- شهاب الدين أحمد بن موسى بن نصر الله علي الخزرجي، المعروف بابن الوكيل، المتوفى سنة ٧٩١ هـ، له مختصر منظومٌ لملحة الإعراب.

٤٣- محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن زيد الدَّنْدَرِي المقرئ المعروف بالبقراط، من أعيان القرن الثامن، نظم مختصرا لملحة الإعراب.

٤٥- شمس الدين أحمد بن إسماعيل بن عبد الله بن محمد البغدادي الأصبهاني المعروف بابن المقرئ، من أعيان القرن الثامن، نظم عوامل الجرجاني.

٤٦- إمام الدين عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن مذكور، من علماء القرن الثامن، له منظومة نحوية سَمَّاها «الكافية في النحو».

٤٧- سراج الدين أبو عبد الله عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد الشَّرْجِيُّ الزَّبِيدِيُّ اليمنيُّ، المتوفى سنة ٨٠٢ هـ، له في النحو منظومتان هما:

أ - نَظْمُ المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (٤٦٩ هـ)، نَظَمَهَا في أرجوزة تقع في ألف بيت.

ب - نَظْمُ المختصر في النحو للحسن بن أبي عَبَّاد (٥٩٠ هـ تقريبا).

٤٨- برهان الدين إبراهيم بن إسماعيل النقيب بن إبراهيم المقدسي النابلسي الحنبلي، المتوفى سنة ٨٠٣ هـ، نَظَمَ الآجرومية.

٤٩- أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، المتوفى سنة ٨٠٧ هـ، له منظومة في التصريف سَمَّاهَا «البسط والتعريف في نظم ما جلَّ من التصريف»، تقع في ٤٠٩ أبيات، قال في مطلعها:

الحمد لله الذي خَوَّلَنا نِعَمَهُ وبالْحِجَا فضَّلَنا

٥٠- شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الخضر الزبيري العيزري الشافعي، المتوفى سنة ٨٠٨ هـ، نَظَمَ أرجوزة في العربية سماها «قضم الضَّرَب في نظم كلام العَرَب».

٥١- شهاب الدين أحمد بن محمد بن منصور بن عبد الله الأشموني الحنفي، المتوفى سنة ٨٠٩ هـ، نَظَمَ النحو في قصيدة لامِيَّةِ القافية سَمَّاها «التحفة الأدبية في علم العربية»، وله عليها شرحٌ مفيدٌ.

٥٢- ميمون غلام الفخار، المتوفى سنة ٨١٠ هـ، له منظومة نحوية نَظَم بها الآجرومية.

٥٣- جلال الدين أبو الفتح نصر الله بن أحمد بن محمد بن عمر التُّسْتَرِيّ البغدادي الحنبلي، المتوفى سنة ٨١٢ هـ، نَظَمَ العوامل المائة للجرجاني.

٥٤- محب الدين أبو الوليد محمد بن محمد بن محمد بن محمود بن غازي، المعروف بابن الشِّحْنَة، والمتوفى سنة ٨١٥ هـ، له أرجوزة نحوية في مائة بيت، قال في مطلعها:

عَقْدٌ فريدٌ قد أتى في النَّحْوِ ليس لهُ في حُسْنِهِ مِنْ نَحْوِ

٥٥- شهاب الدين أحمد بن محمد بن عماد الدين بن علي بن الهائم، المتوفى سنة ٨١٥ هـ، نَظَمَ كتاب «قواعد الإعراب» لابن هشام في ٣٨ بيتا في منظومة سَمَّاهَا «تحفة الطلاب في نَظْمِ قواعد الإعراب»، قال في مطلعها:

الحمدُ لله على التعليمِ وأفضلُ الصلاة والتسليمِ

ولابن الهائم شرحان لهذه المنظومة: مطول، ومختصر.

٥٦- جمال الدين أبو حامد محمد بن عبد الله بن ظهيرة بن أحمد القرشي المخزومي المكي، المتوفى في سنة ٨١٧ هـ، نظم قواعد الإعراب لابن هشام، لها نسخة محفوظة في مكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت.

وقد شرحها العلامة الشيخ عبد الرحمن السعدي بشرحٍ سَمَّاه «التعليق وكشف النقاب على نظم قواعد الإعراب»، وطُبع محققا والمنظومة في آخره دون نسبة لها.

٥٧- شهاب الدين أحمد بن يهودا الدمشقي الطرابلسي الحنفي، المتوفى سنة ٨٢٠هـ، نَظَمَ تسهيل الفوائد لابن مالك في ٧٠٠ بيت، وتوفي قبل إكماله.

٥٨- نجم الدين محمد بن أبي بكر بن علي بن يوسف الذَّرْوِيّ المكي المرجاني، المتوفى سنة ٨٢٧ هـ، نَظَمَ قصيدة مفيدة في الحروف سَمَّاها «مساعد الطلاب في الكشف عن قواعد الأعراب» ضَمَّنها ما ذكره ابن هشام من معاني الحروف في كتابيه «المغني» و«قواعد الإعراب» وما ذكره غيره، وله شرح لهذه القصيدة.

٥٩- زين الدين أبو سعيد شعبان بن محمد بن داود القرشي، المعروف بالآثاري، والمتوفى سنة ٨٢٨ هـ، له مشاركة جيدة في النظم النحوي تَتَمَثَّلُ في المنظومات التالية:

أ - كفاية الغلام في إعراب الكلام، وتُعرف بألفية الآثاري، وهي منظومة مكونة من ١٠٣٠ بيتا، سار في ترتيبها على وفق ترتيب المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، وقد طُبِعَتْ محققة، وله عليها شرح سَمَّاه «الهداية في شرح الكفاية»، منه نسخة في دار الكتب المصرية، كما أنه أعربها بمصنَّف سَمَّاه «النهاية في إعراب الكفاية».

ب - الحلاوة السكرية، وهي أرجوزة نحوية، شرحها بشرح سَمَّاهُ «القلادة الجوهرية في شرح الحلاوة السكرية».

ج - عِنَانُ العربية، وهي أرجوزة في النحو.

د - قصيدة نحوية من بحر الطويل لاميَّةُ الرَّوِيِّ، تقع في ٤٩٩ بيتا، طبعت محققة.

٦٠- أبو بكر محمد بن محمد بن عاصم القيسي الغرناطي، المتوفى سنة ٨٢٩ هـ، له أرجوزة نحوية سمَّاها «الموجز في النحو»، تتكون من مائة وبيتين، ومطلعها:

بحمد رب العالمين أبدأ في كل أمر وإليه ألجأ

٦١- شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف المعروف بابن الجزري، والمتوفى سنة ٨٣٣ هـ، له منظومة سَمَّاها «الجوهرة في النحو».

٦٢- فخر الدين عثمان بن أحمد بن عثمان بن محمود النقاش الأموي الدمشقي الشافعي المعروف بابن ثقالة، والمتوفى بعد سنة ٨٣٧ هـ، له منظومة غزلية في الصرف.

٦٣- صدر الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن مظفر البلقيني الشافعي المعروف بابن شهاب، والمتوفى سنة ٨٣٩ هـ، نَظَمَ أرجوزة في النحو تزيد عن ثمانين بيتا.

٦٤- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق العجيسي التلمساني، المعروف بحفيد ابن مرزوق أو الحفيد، والمتوفى سنة ٨٤٢ هـ، نَظَمَ أرجوزة اختصر فيها ألفية ابن مالك.

٦٥- محب الدين أبو الفضل أحمد بن نصر الله بن أحمد بن محمد التستريُّ بن عمر الحنبلي، المتوفى سنة ٨٤٤ هـ، اختصر ألفية ابن مالك نظما.

٦٦- عمر بن يوسف بن عبد الله بن محمد اللخمي المالكي العفيفي المعروف بالبسلقوني، المتوفى بعد سنة ٨٤٤ هـ، له عدة أراجيز في العربية.

٦٧- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن زين بن محمد النحراري المصري الشافعي، المعروف بابن الزين، والمتوفى سنة ٨٤٥ هـ، شَرَحَ ألفية ابن مالك نَظْمًا.

٦٨- برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن علي المري المقدسي الشافعي، المتوفى بعد سنة ٨٥٣ هـ، نَظَمَ «شذور الذهب» لابن هشام الأنصاري.

٦٩- شهاب الدين أبو محمد أحمد بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عرب شاه، المعروف بابن عرب شاه، والمتوفى سنة ٨٥٤ هـ، له منظومتان في النحو والصرف، هما:

أ - مقدمةٌ منظومةٌ غزليةٌ في النحو، في نحو مائتي بيت.

ب - قصيدة غزلية بديعة في الصرف.

٧٠- بدر الدين عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن أحمد بن علي السعدي العبَّادي الخزرجي الأنصاري المقدسي الشافعي، المعروف بابن غانم، والمتوفى في حدود سنة ٨٥٦هـ، نَظَمَ قصيدة نحوية لابنه ميمية من بحر الرمل سَمَّاها «العقد»، وله عليها شرح سَمَّاه «الدر اليتيم في حل العقد النظيم».

٧١- محب الدين أبو القاسم محمد بن محمد بن محمد بن علي بن إبراهيم بن عبد الخالق النُّوَيْرِيُّ القاهريُّ الْمَيْمُونِيُّ المالكيُّ، المتوفى سنة ٨٥٧ هـ، له أرجوزة في النحو والصرف والعروض والقوافي مؤلفة من ٥٤٥ بيتا، سَمَّاهَا «المقدمات الكافية في النحو والصرف والعروض والقافية» ضَمَّنَهَا ألفية ابن مالك وأوضح المسالك لابن هشام مع زيادات. وله عليها شرح.

٧٢- علي بن يوسف بن أحمد اليمني الشافعي المعروف بالغزولي، المتوفى سنة ٨٦٠هـ، له منظومة نحوية تقارب ألفي بيت سَمَّاها «الحجة على البهجة».

٧٣- يحيى بن عبد الرحمن بن محمد العَقيلي الزَّرْماني العَجِيسي، المتوفى سنة ٨٦٢هـ، شَرَحَ ألفية ابن مالك نظما.

٧٤- برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد بن داود البيضاوي الزمزمي المكي الشافعي، المتوفى سنة ٨٦٤ هـ، له منظومة نحوية سمّاها «المرشدة».

٧٥- زين الدين أبو محمد خلف بن محمد بن محمد بن علي المشالي الشيشيني الشاذلي، المتوفى سنة ٨٧٤ هـ، له منظومة في العربية.

٧٦- عز الدين أبو البركات أحمد بن إبراهيم بن نصر الله الكِنَانيُّ، إمام الحنابلة في عصره، المتوفى سنة ٨٧٦ هـ، له في النحو منظومتان هما:

أ - مختصر ألفية ابن مالك، وَضَمَّ إليها علم الخط وخاتمةً، وجاءت فيما يزيد عن ٦٠٠ بيت، وله شرحان لهذا المختصر، أحدهما للعبارة، والآخر يزيد عليه بالأمثلة.

ب - مقدمة مختصرة كالتحفة الوردية، وله عليها شرح.

٧٧- علاء الدين علي بن محمد السمرقندي الرومي الحنفي الشهير بالقوشجي، المتوفى سنة ٨٧٩ هـ، له منظومة في الصرف سَمَّاها «عنقود الزواهر في نَظْمِ الجواهر».

٧٨- عبد العزيز بن عبد الواحد اللَّمْطِيُّ المكناسيُّ الْمَيْمُونِيُّ، المتوفى في حدود سنة ٨٨٠ هـ، له ألفية في النحو ضمنها ألفية ابن مالك، ومنظومة اشتملت على نيِّف وعشرين فنا.

٧٩- شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن عمر الشُّغْرِيّ الحلبي الشافعي، المتوفى قريبا من سنة ٨٨٥ هـ، له منظومتان نحويتان هما:

أ - ملحة الوارد بمدح زين الشاهد.

ب - نظم عوامل الجرجاني.

٨٠- يوسف بن أحمد بن داود العيني الشُّغْرِيّ الشافعي، المتوفى سنة ٨٨٥ هـ، نَظَمَ تصريف العزي، وله شرح لهذا النظم.

٨١- جمال الدين أبو المحاسن يوسف الواسطي الشافعي، من أعيان القرن التاسع، اختصر «ملحة الإعراب» نظما.

٨٢- شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الرحمن المالكي المعروف بالْخَلُوف، والمتوفى سنة ٨٩٩ هـ، له منظومتان هما:

أ - نَظْمُ تصريف الأسماء والأفعال سَمَّاه «جامع الأقوال في صيغ الأفعال».

ب - نَظْمُ مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري.

٨٣- فتح الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، من أعيان القرن التاسع، نظم كتاب «قواعد الإعراب» لجَدِّ أبيه جمال الدين بن هشام الأنصاري.

٨٤- عبد الله بن أحمد بن علي بن أحمد بامَخْرَمَةَ الْحِمْيَرِيِّ الْحَضْرَمِيِّ الشافعيِّ، المتوفى سنة ٩٠٣ هـ، له ألفيةٌ في النحو.

٨٥- أبو النَّجَا محمد بن خلف بن محمد بن محمد بن علي المصري الشافعي، المولود سنة ٨٤٩ هـ، والمتوفى بعد سنة ٩٠٤ هـ، له منظومتان في النحو والصرف، هما:

أ - نَظْمُ مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، سَمَّاهُ «لباب المغني»، وهي أرجوزة تقارب أبياتها ألفين ومائتي بيت.

ب - نَظْمُ الشافية لابن الحاجب.

٨٦- محيي الدين أبو الفتوح عبد القادر بن إبراهيم بن سليمان المحلي الشافعي المعروف بابن السفيه، والمتوفى سنة ٩٠٧ هـ، نَظَمَ «شذور الذهب» لابن هشام الأنصاري.

٨٧- أبو البقاء محمد بن علي بن خلف الأحمدي الشافعي، المتوفى بعد سنة ٩٠٩هـ، نَظَمَ «قواعد الإعراب» لابن هشام بمنظومة سَمَّاها «بهجة القواعد في نظم القواعد».

٨٩- الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري السيوطي، المتوفى سنة ٩١١ هـ، له عدد من المنظومات النحوية، وهي:

أ - الفريدة، وهي أَلْفِيَّةٌ، نظمها من بحر الرجز في ألف بيت، طُبِعَتْ قديماً، وله عليها شَرْحٌ سَمَّاهُ «المطالِع السعيدة في شرح الفريدة»، طُبِعَ محققا.

ب - الوَفِيَّةُ في مختصر الأَلْفِيَّة، أي: ألفية ابن مالك، اختصرها نظما في ٦٣٠ بيتا.

ج - الفُلْكُ المشحون في أنواع الفنون، وهو نَظْمٌ لكتابه «التذكرة في العربية».

د - مختصر ملحة الإعراب، اختصرها نظما في ١٢٠ بيتا.

هـ - الشَّهْدُ في النحو، وهي منظومة مؤلفة من ٧٠ بيتا.

و - الْمُوَشَّحَةُ النحوية في علم العربية، وهي موشحة من بحر المنسرح.

٩٠- نور الدين علي بن الحسن الشافعي المقرئ الشهير بالسَّنْهُورِيِّ، والمتوفى سنة ٩١٣ هـ، نَظَمَ «الآجرومية» في قصيدة من بحر الطويل لامية الروِي سَمَّاهَا «الْعَلَوِيَّة في نَظْمِ الآجُرُّومِيَّة»، تقع في واحد وعشرين ومائتي بيت، يقول في مطلعها:

يقولُ عليٌّ الرَّاجِيُّ عفوًا مُبَجَّلا ... بدأتُ ببسم الله في النظم أوَّلا

وقد شرحها بشرح سَمَّاهُ «التحفة الْبَهِيَّة في شرح العلوية في نَظْمِ الآجرومِيَّة».

٩١- برهان الدين إبراهيم بن حسن النَّبِيسِيُّ الشَّيْشَرِيُّ، المتوفى سنة ٩١٥ هـ، نَظَمَ كافية ابن الحاجب وزاد عليها في قصيدة تائِيَّة من بحر الطويل سَمَّاهَا «نهاية البهجة»، وتقع في أكثر من ٩٠٠ بيت.

٩٢- جمال الدين محمد بن عمر بن مبارك بن عبد الله الْحِمْيَرِيُّ الْحَضْرَمِيُّ الشهير بِبَحْرَق، والمتوفى سنة ٩٣٠ هـ، له منظومتان نحويتان هما:

أ - أرجوزة في معاني الحروف تقع في ٢٤٩ بيتا، سمَّاها «فتح الرءوف في معاني الحروف وما في معناها من الأسماء والظروف».

ب - اختصار ألفية ابن مالك، وله شرح لهذا المختصر.

٩٣- إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الحسيني، المتوفى بعد سنة ٩٣٨ هـ، له منظومة نحوية سمَّاها «العروس» تقع في ١٤٠٠ بيت.

٩٤- برهان الدين إبراهيم بن ولي بن نَصْر خُجَا بن حسين الذِّكْرِيُّ المقدسيُّ الغزيُّ الحنفيُّ، المعروف بابن ولي، والمتوفى سنة ٩٦٠ هـ، نَظَمَ المقدمة الآجرومية مع زيادات لطيفة عليها، وَسَمَّاهَا «الدرر البرهانِيَّة في نظم الآجرومِيَّة».

٩٥- عبد العزيز بن عبد الواحد بن محمد بن موسى المكناسي المغربي المالكي، المتوفى سنة ٩٦٤ هـ، له منظومة في النحو سَمَّاها «غنية الإعراب»، وأخرى في الصرف سَمَّاها «تحفة الأحباب».

٩٦- زين الدين بن علي بن أحمد بن محمد العاملي الجبعي الشيعي، المعروف بالشهيد الثاني، والمتوفى سنة ٩٦٦ هـ، له منظومة نحوية، وله عليها شرح.

٩٧- جمال الدين حسين بن علي بن عبد الرحمن الْحَصْكَفِيُّ الشافعي، المتوفى سنة ٩٧١ هـ، نَظَمَ كتاب «التصريف العزي» بمنظومة سَمَّاها «التعريف في نظم التصريف».

٩٨- يحيى بن شرف بن عبد الوهاب الشافعي الشامي، المتوفى في حدود سنة ٩٧٢هـ، نَظَمَ المقدمة الآجرومية بمنظومة سَمَّاها «الدرة البهيَّة في نظم الآجروميَّة».

٩٩- عبد الوهاب بن أحمد بن علي التلمساني الشعراني، المتوفى سنة ٩٧٣ هـ، له مختصر منظوم لألفية ابن مالك.

١٠٠- شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي الأنصاري، المتوفى سنة ٩٧٤ هـ، له أرجوزة نَظَمَ فيها الآجرومية في ٢٦٠ بيتا تقريبا، وله عليها شرح.

١٠١- زين الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبد السلام بن أحمد البتروني، المتوفى سنة ٩٧٧ هـ، له أرجوزة نَظَمَ فيها كتاب «التصريف العزي».

١٠٢- نجم الدين أبو المواهب محمد بن أحمد بن علي السكندري الْغَيْطِيّ المصري الشافعي، المتوفى سنة ٩٨١ هـ، اختصر «ملحة الإعراب» نظما وسَمَّاه «اللمحة في اختصار الملحة».

١٠٣- عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن عامر الأخضري المغربي المالكي، المتوفى سنة ٩٨٣ هـ، نَظَمَ المغني لابن هشام.

١٠٤- بدر الدين أبو البركات محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن بدر الغزي العامري الشافعي، المتوفى سنة ٩٨٤ هـ، له المنظومات النحوية التالية:

أ - شرحٌ كبير لألفية ابن مالك في عشرة آلاف بيت سمَّاه «البهجة الوفيّة بحجة الخلاصة الألفيّة».

ب - شرح صغير لألفية ابن مالك في ٤٥٠٠ بيت تقريبا، لخص فيه الكبير.

ج - مختصر ملحة الإعراب، سَمَّاه «اللمحة في اختصار الملحة».

د - نَظْمُ المقدمة الآجرومية، سَمَّاهُ «الدُّرَّةَ المضيَّةَ في نظم الآجروميَّة»، وهو أرجوزة تبلغ ١١٠ أبيات.

١٠٥- شرف الدين يحيى بن نور الدين أبي الخير بن موسى العَمْرِيطِيُّ الشافعيُّ، المتوفى بعد سنة ٩٨٩ هـ، نَظَمَ الآجرومية في أرجوزة تبلغ ٢٥٠ بيتا، وسَمَّاها «الدرة البَهِيَّة في نظم الآجروميَّة»، طُبِعَتْ قديما.

١٠٦- جمال الدين محمد بن أبي بكر الأشْخَر اليمني الشافعي، المتوفى سنة ٩٩١هـ، له ألفية في النحو.

وبعد هذا العرض الذي جُمع فيه المنظومات النحوية حتى نهاية القرن العاشر نَجدُ أن عدد العلماء الذين شاركوا في النظم النحوي بلغ أكثر من مائة عالم، وقَدَّمُوا لأبناء الأمة الإسلامية أكثر من ١٤٠ منظومة في النحو والصرف، ومن هذا يَتَبَيَّنُ لنا مدى الجهد الفائق الذي بذله هؤلاء العلماء في سبيل خدمة لغة القرآن، وذلك بتيسير معرفة القواعد النحوية وتسهيل تعلمها لأبناء الأمة الإسلامية، فجزاهم الله عن أبناء الأمة أحسن الجزاء، وأجزل لهم المثوبة والعطاء.

ترجمة المؤلف

جمال الدين السُّرَّمَرِّي

(٦٩٦ - ٧٧٦ هـ = ١٢٩٧ - ١٣٧٤ م)

اسمه ونسبه:

هو يوسف بن محمد بن مسعود بن محمد بن علي بن إبراهيم العبادي، السُّرَّمَرِّي، ثم الدمشقي الحنبلي، وكنيته أبو المظفر، ولقبه جمال الدين.

نزيل دمشق: حافظ للحديث، من علماء الحنابلة.

ولد سنة ٦٩٦ هـ، في مدينة سر من رأى، وهي سامراء حاليا من مدن العراق.

علمه:

هو محدث ولغوي وفقيه وذو فنون عدة، أخذ إجازاته العلمية وسماعه من علماء بغداد، ومنهم الصفي عبد المؤمن بن عبد الحق، وأبي الثناء محمود بن علي الدقوقي، وغيرهما، ثم رحل لبلاد الشام، وسمع من ابن عبد الدائم في دمشق، وتفقه على سراج الدين الحسين بن يوسف التبريزي، وآخرين.

برع في اللغة العربية، والفرائض، ونظم وحدث وأفاد وكان ينهج منهج ابن تيمية. وله مؤلفات كثيرة تجاوزت المائة كتاب ورسالة.

أخذ عنه ابن رافع السلامي مع تقدمه عليه، وحدث عنه، وذكره في معجمه، ولكنه مات قبله.

مؤلفاته

١- إحكام الذريعة إلى أحكام الشريعة.

٢- الأربعون الصحيحة فيما دون أجر المنيحة.

٣- الأرجوزة الجلية في الفرائد الحنبلية.

٤- الإفادات المنظومة في العبادات المختومة.

٥- الثمانيات (في علم الحديث النبوي وتخريجه).

٦- الجراد وما في شأنه من الصلاح والفساد.

٧- الحمية الإسلامية في الانتصار لمذهب ابن تيمية.

٨- الخصائص والمفاخر لمعرفة الأوائل والأواخر.

٩- ذكر القلب الميت.

١٠- شفاء الآلام في طب أهل الإسلام.

١١- عمدة الدين في فضل الخلفاء الراشدين.

١٢- صحاح الأحكام وسلاح الحكام.

١٣- عجائب الأتفاق وغرائب ما وقع في الآفاق.

١٤- غيث السحابة في فضل الصحابة.

١٥- الروضة المورقة في الترجمة المونقة، (وفيه ترجمته وذكر مؤلفاته).

١٦- نهج الرشاد في نظم الاعتقاد.

١٧- شرح اللؤلؤة في علم العربية. وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

وفاته:

تجاوز عمره الثمانين وأقعد بآخره، وتوفي في دمشق في ٢١ جمادي الأولى سنة ٧٧٦هـ، ودفن في مقبرة الصوفية.

مصادر الترجمة:

١- شذرات الذهب ٦/٢٤٩.

٢- بغية الوعاة ١/٤٣٣.

٣- الأزهرية ٢/٦٣٧.

٤- فهرس الفهارس ٢/٢٨٤.

٥- الأعلام للزركلي ٨/٢٥٠.

نص المنظومة

١-الحَمْــدُ لله حَمْــدًا يَرْتَضِــيهِ عَلَــى ... مَا مِنْ أَفَــانِينِ فَضْــلٍ مِنْــهُ لِــي نحــلا

٢-ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَــى خَيْــرِ الــوَرَى وَعَلَــى ... آلٍ وَصَحبٍ لَــهُ مَــع مَــنْ قَفَــا وَتَــلا

٣-وبَعْدُ فَــالعِلْمُ زيــنٌ فَــافْنِ عُمْــرَكَ فِــي ... تَحْصِيلِ مَا اسْتَطَعْتَ مِنْهُ وَاعْصِ مَنْ عَــذَلا

٤-ثُــمَّ الكَــلامُ بِــلا نَحْــوٍ لِمُسْــتَمِعٍ ... مِثْــلُ الطَّعَــامِ بِــلا مَلْــحٍ لِمَــن أَكَــلا

٥-تَرَى الشَّرِيفَ مَتَى يلحن يَهُنْ وَتَرَى الــ ... ـوَضِيع إِنْ يَــأْتِ بِــالإِعْرَابِ قَــدْ نَــبُلا

٦-وَهَــذهِ نَبْــذَةٌ لَخَّصْــتُهَا عَجِــلا ... لِطَالِــبٍ جَــاءَ يَبْغِــي عِلْمَــه عَجِــلا

٧-ثَلاثَــةٌ هِــي أَنْــوَاعُ الكَــلامِ فَقَــطْ ... الاسْمِ وَالفِعْلِ ثُــمَّ الحَــرْفِ قَــدْ نُقِــلا

٨-فَمِنْ عَلامَاتِ الاسْــمِ الجَــرُّ نَحْــو عَلَــى ... زَيْــدٍ دُيُــونٌ وَعَــنْ أَوْطَانِــهِ رَحَــلا

٩-وَالضُّرُّ وَالنَّفْعُ كَــ (الهجْــرَانُ أمرضَــنِي ... والوَصْلُ يَشْفِي فُــؤَادِي لَيْتَــه حَصَــلا)

١٠-وآيَةُ الفِعل (قَدْ) مَعَ (سَوْفَ) نحو قَد انْــ ... ـفَضُوا وسَوْفَ يُوَاتُــون الهُــدَى ذُلُــلا

١١-وَالأَمْرُ كَــ (امْشِي) فأَمَّا الحَرْفُ لَيْسَ لَــهُ ... عَلامَةٌ نَحْو هَــلْ، لَــوْ، عَلَــى، مَــعَ، لا

١٢-فَالاسْــمُ مَــا بَــيْنَ مَنْكُــور وَمَعْرِفَــةٍ ... فَــالنَّكِرَةُ مَــا دَخَلَتــه (أل) وَمَــا قَــبِلا

١٣-دُخُــولَ (رُبَّ) صَــرِيحًا أَوْ مُقَــدَّرَةً ... وَمَــا عَــدَاهُ فَبِــالتَّعْرِيفِ قَــدْ شُــمِلا

١٤-كَــ (أَنْتَ وَابْنِي وَزَيْــدٌ وَالَّــذِي وَأَنَــا ... وَهُمْ وَهُنَّ ومَنْ فِــي الأَرْضِ أَهْــلُ بِــلا)

١٥-والفِعْل مُنْقَسِمٌ مُسْــتَقْبَلٌ كَــ (يَلِــي) ... والأَمْرُ كَــ (اقْبلْ) ومَاضٍ نَحْو (قد قُــتِلا)

١٦-فَــ (أَمْسِ) آيَةُ مَاضِيَة و(لَمْ) عَلَــمُ الــ ... ـمُســتقبل اعْرِفْهُمَــا بِــالآيَتَيْن كِــلا

١٧-وضَمَّ صَدْرَ الرُّبَاعِي وَاقْطعنه مِــن الــ ... ـمَاضِي كَــ (أَفْتَــاهُ يُفْتِيــه بمَــا جَهِــلا)

١٨-وَإِنْ بَدَأْتَ بِهَمْــزِ الوَصْــلِ ضُــمَّ كَتَــا ... نيه فِي الأَمْرِ كَــ (ارْكُلْ) وهو مِنْ رَكَــلا

١٩-وأَصْــلُ الإِعْــرَابِ لِلأَسْــمَاءِ مُفْتــرضٌ ... أَمَّــا البِنَــاء فَلِلأَفْعَــالِ قَــدْ جُعِــلا

٢٠-فَالفِعْــلُ إِنْ شَــابَهَ الأَسْــمَاءَ تُعْرِبُــهُ ... وَأَيْنَ اسْمًا أَشْبَه حَرْفًا يُلْــفَ قَــدْ سَــهُلا

٢١-وأَرْبَــعٌ رتَــبُ الإِعْــرَابِ تَعْرِفُهَــا ... رَفْــعٌ وَنَصْــبٌ وَجَــرٌّ جَــزمهُنَّ تَــلا

٢٢-كَــذَا البِنَــا أَرْبَــعٌ أَيْضًــا فضَــمَّته ... والفَتْحُ والكَسْــرُ وَالإِسْــكَانُ خُــذْهُ وَلا

٢٣-فَالاسْمُ والفِعْلُ مَرْفُوعٌ ومُنْتصبٌ ... والجَرُّ أَصْبَحَ بِالأَسْمَاءِ مُخْتَفِلا

٢٤-والجَزْمُ بِالفِعْلِ مُخْتصٌ وأَحْرُفهم ... مَبْنِيَّةٌ كُلُّهَا واضْرِبْ لِذَا مَثَلا

٢٥-كَقَامَ زَيْدٌ سَقَى عَمْرًا عَلَى ظَمَأ ... وَلَمْ يَقْضِ نَحْبًا فَكِلا عَامِلٌ عَمَلا

٢٦-و(حَيْثُ) (كَيْفَ) و(مُذْ) مع (أَمْسِ) لَهَا ... مَعَ العَوَامِلِ عَنْ مَرْسُومِهَا حَوَلا

٢٧-وَابْنِ المُضِيَّ على فَتْحٍ والأَمْرَ عَلَى السُّـ ... ـكُون وفقت وَاعْرِبْ مِنْهُ مُقْتَبِلا

٢٨-وَانْصِبْهُ وَاجْزِمْهُ مَعَ أَشْيَاءِ أَذْكُرهَا ... وَارْفَعْهُ إِنْ نَاصَبَ أَوْ جَازَمَ عَزِلا

٢٩-وَارْفَعْ فَرِيدًا مِن الأَسْمَاءِ مُنْصَرِفًا ... إِنْ صَحَّ بِالضَّمِّ وَالتَّنْوِينِ إِنْ وُصِلا

٣٠-وَاجْرُرْهُ بِالكَسْرِ وَانْصِبْهُ بِفَتْحَتِهِ ... وعَوِّضَنَ أَلِفًا عَنْ نُونِهِ بَدَلا

٣١-مِثَالُه جَاءَنِي زَيْد عَلَى عَجَلِ ... وزُرْتُ خَيْرَ البَرَايَا رَاكِبًا جَمَلا

٣٢-أَمَّا العَلِيلُ الَّذي فِي عَجْزِه أَلِفٌ ... مَلْسَاءُ عَنْ رُتَبِ الإِعْرَابِ قَدْ خُذِلا

٣٣-وَمَا بِآخِرِهِ يَاءٌ مُخَفَّفَةٌ ... مِنْ قَبْلِهَا كَسْرَةٌ فَالنَّصْبَ قَدْ حَمَلا

٣٤-وَالرَّفْعُ والجَرُّ مَنوِيَّان فِيه فَقُلْ ... فِي ذَا نَجَا المُتَّقِي وذَاكَ صِدْتُ طَلا

٣٥-وسِتَّةٌ إِنْ تُضِفْ إِلا إِلَيْكَ يَكُنْ ... إِعْرَابُهَا بِحُرُوفِ اللِّينِ مُشْتَغِلا

٣٦-أَبٌ، أَخٌ، وحَمٌ، ذُو، فُو، هَنٌ، وإِلَى ... يَاء الضَّمِيرِ سِوَى (ذُو) إِنْ أَضَفْتَ فَلا

٣٧-ورَفْعُ الاثْنَيْنِ إِنْ أَعْرَبْتَهُ (أَلِفٌ) ... وَالنَّصْبُ وَالجَرُّ (يَاء) والنُّون قَدْ شُكِلا

٣٨-مَنْ بَعْدَ بِالكَسْرِ عَنْ تَنْوِينِهِ بَدَلا ... وَالفَتْحُ فِي نُونِ جَمْعٍ إِنْ أَضَفْتَ جلا

٣٩-تَقُولُ قَدْ أَلْبَسَ الزَّيْدَان جَارِيَتِيْ ... عمرو مِن الأَحْمَرَيْنِ الحُلي والحُلَلا

٤٠-وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِاليَاءِ انْصِبْ وجُرَّ وزِدْ ... ذَا النُّونَ فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ لِمَنْ عَقَلا

٤١-كَيَرْزُقُ المُطْعِمُونَ القَانِعِينَ غَدًا ... خَيْرًا مَعَ المُكْرَمِينَ الحُورَ والخَوَلا

٤٢-وجَمْعُ تَأْنِيث إِنْ تَرْفَعْهُ زِدْ أَلِفًا ... وَالتَّاء مَضْمُومَةً مِنْ هَائِهِ بَدَلا

٤٣-والنَّصْبُ كَالجَرِّ كَسر التَّاء آيَتُهُ ... كَـ (الغَانِيَاتُ مَنَحْنَ العَاطِلات حِلَى)

٤٤-أَمَّا الَّذِي فَرْدُهُ فِي الجَمْعِ مُنْكَسِرٌ ... كَالفَرْدِ يُعْرَبُ كَـ (أَهْوَ الأَعْيُنِ النُّجلا)

٤٥-وَقَرَّرُوا صِيَغًا فِيهِ وأَبْنِيَةً ... يَضِيقُ مُخْتَصَرِي عَنْ حَصْرِهَا جُمَلا

٤٦-كَالدُّور والحُور والوِلْدَان والغُرَف الـ ... ـغُرِّ العَوَالِي لِلأَبْرَارِ انْبَرَتْ نُزلا

٤٧-والجَرُّ بِمَنْ، فِي، عَلَى، مُذْ، مُنْذُ، رُبَّ، إِلَى ... وَعَنْ وَحَتَّى وَحَاشَا مَعَ عَدَا وَخَلا

٤٨-وَالكَافُ واللامُ والبَاءُ إِنْ يَزِدْنَ وكَمْ ... وَالخَبَرْ ومُسْتَفْهِمًا فَانْصِبْ كـ (كَمْ زُلَلا)

٤٩-وجُرَّ بِالبَاءِ،ثُمَّ الوَاوِ فِي قَسَمٍ ... والتَّاءِ خُصَّ بِهَا اسْمُ اللهِ جَلَّ عَلا

٥٠-وَبِالإِضَافَةِ أَيْضًا جُرَّ نَحْوَ رِدَا ... خَزٍّ وَدَارِي وكَأْسِي المُعْتَفِينَ مَلا

٥١-وإِنْ تُنَوِّنَ كـ (كَأْسٍ) فَانْصِبَنَّ بِهِ ... كَسَائِقٍ جَمَلا أَوْ صَاعِدٍ جَبَلا

٥٢-والمُبْتَدَأُ رَفْعٌ مَعَ الأَخْبَارِ قُلْ عُمَرٌ ... عَدْلٌ ويَبْدأُ بِالأَخْبَارِ مَنْ سَأَلا

٥٣-كـ (أَيْنَ زَيْدٌ) فَإِمَّا أَنْ أَتَى خَبَرٌ ... عَنْ حَالِهِ فَارْفَعَنَّ وَانْصِبْ فَقَدْ نَقَلا

٥٤-كـ (بَيْنَنَا خَالِدٌ ثَاوٍ) فَتَرْفَعُهُ ... وثَاوِيًا نَاصِبًا جَوِّزْ ولا خَجَلا

٥٥-وإِنْ أَتَى خَبَرٌ ظَرْفًا فَتَنْصِبُهُ ... إِنْ جَازَ إِضْمَارُ (فِي) وَارْفَعْهُ إِنْ حُظِلا

٥٦-كـ (الفَضْلُ فَوْقَ أَبِي عِمْرَانَ مَرْتَبَةً) ... وَالصَّوْمُ يَوْمُ اللِّقَاءِ يَوْمُ الوِصَالِ حَلا

٥٧-وَالفَاعِلُ ارْفَعْهُ والمَفْعُولُ تَنْصِبُهُ ... وَارْفَعْهُ إِمَّا خَلا مِنْ ذِكْرِ مَنْ فَعَلا

٥٨-كـ (قَامَ زَيْدٌ)، دَعَا عمرًا، وقد نُقِلَ الـ ... كَلامُ فِيهِ وبِيعَ الثَّوْبُ بَيْعَ غَلا

٥٩-وَوَحِّدَ الفِعْلَ مَعَ جَمْعٍ كـ (قَامَ بَنُو ... عَمْرٍو) وَإِنْ زِدْتَ تَاءً آخِرًا قُبِلا

٦٠-كـ(جَاءَتِ العرب) وأَوْجِبْهَا بِمَا ثَبَتَ الـ ... ـتَّأْنِيثُ فِيهِ كـ (قَامَتْ زَيْنَبٌ) فَصَلا

٦١-وقَدِّمِ الفَاعِلَ أَوْ أَخِّرْهُ إِنْ أُمِنَ الْـ ... ـتِبَاسُهُ، كـ (كَسَا مُوسَى الفَتَى حُلَلا)

٦٢-أَمَّا (ظَنَنْتُ) فَمَفْعُولَيْنِ تَنْصِبُ مَعَ ... زَعَمْتُ، خَلَتْ، حَسِبتُ، فرقدًا وغَلا

٦٣-كَذَا جَعَلْتُ عَمِلْتُ مَعَ وَجَدْتُ كَذَا ... رَأَيْتُ إِنْ كُنَّ مِنْ فِعْلِ القُلُوبِ ولا

٦٤-وَالمَصْدَرُ اشْتُقَّ مِنْهُ الفِعْلُ نَحْوُ سَعَى ... سَعْيًا وقَدْ لَبِسَ الصَّمَّاءَ وَاشْتَمَلا

٦٥-والوَصْفُ والعَدُّ والآلاتُ قَائِمَةٌ ... مَقَامَهُ كـ (أَشَدَّ البُخْلِ قَدْ بَخِلا)

٦٦-وَاضْرِبْهُ عِشْرِينَ أو سَوْطًا وقَدْ نَصَبُوا ... سَقْيًا ورَعْيًا كَذا والفِعْلُ مِنْهُ خَلا

٦٧-وَانْصِبْ كَذَلِكَ مَفْعُولا لَهُ كـ (سَرَى ... طِلابَ خَيْرٍ) وخَوْفَ الشَّرِّ قَدْ نَزَلا

٦٨-وَانْصِبْ بِوَاوٍ بِمَعْنَى (مَعَ) كَقَوْلِكَ جَاءَ ... الفَضْلُ والوَرْدَ أَيْ جَاءَا مَعًا مَثَلا

٦٩-وَالحَالُ مَنْصُوبَةٌ تَأْتِي مُنَكَّرَةً ... مُشْتَقَّةً خَبَرٌ عَنْ (كَيْفَ) إِنْ سُئِلا

٧٠-كـ (زُرْتُهُمْ رَاكِبًا) وَانْصِبْ كَذَلِكَ لِلتَّـ ... ـمْيِيزِ وَهْوَ الَّذِي إِضْمَارُ (مِنْ) قَبِلا

٧١-مُفَسِّرٌ كَيْلا أَوْ وَزْنًا وَشِبْهِهِمَا ... كَنَحْوِ عِشْرِينَ رَطْلا سَمْنًا أَوْ عَسَلا

٧٢-وَانْصِبْ مُنَكَّرَةً وَارْفَعْ مُعَرَّفَةً ... بـ (حَبَّذَا، نِعْمَ، بِئْسَ) الْمُنْحَنَى طَلَلا

٧٣-تَقُولُ بِئْسَ الفَتَى عمرو ونِعْمَ أَخًا ... زَيْدٌ وَيَا حَبَّذَا دَارُ البَقَاءِ نُزُلا

٧٤-وَقَدْ قَرِرْتُ بِهِ عَيْنًا وطِبْتُ بِهِ ... نَفْسًا وضِقْتُ بِهِ ذَرْعًا إِذْ اعْتقلا

٧٥-وَالظَّرْفُ مِنْهُ مَكَانِي وَذُو زَمَنٍ ... كعِنْدَ زَمْزَمَ يَوْمَ الجُمعَةِ اغْتَسَلا

٧٦-و(فِي) تُقَدَّرُ فِي القِسْمَيْنِ فَابْلُ بِهَا ... مَا مِنْهُمَا جَاءَ كَيْمَا تَبْلُغَ الأَمَلا

٧٧-وَانْصِبْ بـ(إلا) فِي الاسْتِثْنَاءِ إِنْ حَصَلَ ... الإِيجَابُ وَارْفَعْ لِمَا الإِيجَابُ مِنْهُ خَلا

٧٨-كَذَلِكَ الحُكْمُ فِي الاسْتِثْنَاءِ بـ(لَيْسَ)، ... و(مَا) مَقْرُونَةً بـ(عَدَا) مَشْفُوعَةً بـ(خَلا)

٧٩-وَإِنْ تَجَرَّدَتَا فَاجْرُرْ وَقَدْ مَضَتَا ... و(غَيْرُ) ثُمَّ (سِوَى) للجَرِّ قَدْ جُعِلا

٨٠-وَرَاءَ (غَيْرِ) فَكَاسْمِ (إِلا) أَعْرِبَنْ فَقُلْ ... قَدْ أَقْسَمَ القَوْمُ إِلا جَعْفَرًا نَكَلا

٨١-وَلَيْسَ يَشْهَدُ إِلا صَالِحٌ وَسِوَى ... عَمْرٍو وغَيْرُ أَبِي بَكْرٍ بِمَا مطَلا

٨٢-وَمَا نَفِيت ولَمْ تَثْبت سِوَاهُ يَكُنْ ... رَفْعًا كـ (لا رَبَّ إِلا اللهُ) عَزَّ عُلا

٨٣-وَإِنْ تَقَدَّمَ مُسْتَثْنًى نَصَبت كـ (هَلْ ... إِلا القُرْآنَ دَلِيلٌ لامْرِئٍ سَأَلا)

٨٤-وَانْصِبْ بـ(لا) النَّفْيِ مَنْكُورًا كـ(لا أَخَ ... لِي) وَإِنْ يَحُلْ حَائِلٌ فَارْفَعْ كَقَوْلِكَ لا

٨٥-فِيهَا غُلامٌ وَإِنْ كَرَّرْتَ (لا) فَلَكَ الـ ... خِيَارُ فِي أَوْجُهٍ تَفْصِيلُهَا نُقِلا

٨٦-الرَّفْعُ والفَتْحُ فِي كُلٍّ وَأَوَّلُهَا ... رَفْعٌ وتَالِيهِ فَتْحٌ وَاعْكِسِ العَمَلا

٨٧-وَإِنْ عَجِبْتَ مِنَ الأَسْمَاءِ نَصَبْتَ فَقُلْ ... مَا أَحْسَنَ الصَّبْرَ مَعَ مَا أَقْبَحَ المَلَلا

٨٨-وَمِنْ عُيُوبٍ وَأَلْوَانٍ فَصُغْ لَهُمَا ... مِنَ الثُّلاثِي فِعلا لاقِ صَوغَ حُلا

٨٩-كـ (مَا أَشَدَّ سَوَادِ اللَّيْلِ حِينَ سَجَا) ... وأَوْضَحَ الصُّبْحِ مَعَ مَا أَسْوَأَ الحَولا

٩٠-وَكُلُّ مَا لَمْ يَجُزْ فِيهِ مَا أَفْعَلَه ... فَإِنَّ أَفْعِلْ بِهِ عَنْ مِثْلِهِ عُدِلا

٩١-وَانْصِبْ فِي الإِغْرَاءِ وَالتَّحْذِيرِ وَهْوَ ... بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ كـ(عَلَيْكَ الخَيْرَ) والكَسَلا

٩٢-وَالاسْمُ إِنْ كُرِّرَ النَّصبُهُ كَقَوْلِهِمْ ... (اللهَ اللهَ) فِي وَعْظٍ بِيَوْمِ جَلا

٩٣-وَالْمُبْتَدَأُ انْصِبْ وَالإِخْبَار ارْفَعَنَّ بـ (إِنَّ ... أَنَّ، لَكِنَّ، لَيْتَ مَعَ لَعَلَّ) وَلا

٩٤-كَذَا (كَأَنَّ) فَأَمَّا كَسْرُ (إِنَّ) فَفِي ... جَوَابِهَا اللامُ والأَقْسَامُ قَدْ دَخَلا

٩٥-وَإِنْ بَـدَأْتَ وَمَـعَ قَـوْلٍ وَفِـي صِـلَةٍ … كَـ (إِنَّ زَيْدًا كَـرِيمٌ قَـطُّ مَـا بَخِـلا)

٩٦-وَأَخِّـرِ الخَبَـرَ إِلا إِنْ تَجُـرَّ وَمَـعْ … ظَـرْفٍ كَـ (إِنَّ لَزَيْـدٌ عِنْـدَنَا إِبِـلا)

٩٧-وَإِنْ كُفِفْنَ بِـ (مَا) ارْفَعْ وانْصِـبَنَّ بِهَـا … كَـ (إِنَّمَـا اللهُ رَبٌّ قَـطُّ مَـا غَفَـلا)

٩٨-وَالنَّصْبُ فِي (لَيْتَ) أَوْلَى مَعَ (كَأَنَّ وَعَلْ … وعَكْسُ (إِنَّ) لـِ(كَانَ) أَجْمَلْ تَنْصِب عَمَلا

٩٩-وَصَارَ، أَصْبَحَ، أَضْحَى، ظَلَّ، بَاتَ، وَأَمْـ … ـسَى، لَيْسَ، مَا دَامَ، مَا انْفَكَّ الفَتَـى ثَمِـلا

١٠٠-وَنَحْوهَا وَمَتَـى مَـا قُـدِّمَ الخَبَـرُ ارْ … فَعْ وَانْصِبَنْ فَلَـكَ التَّخْـيِيرُ قَـدْ بَـذِلا

١٠١-وَإِنْ نَفَيْتَ بِـ(مَا) يَعْمَلُ كَـ (لَيْسَ) بِهَا … أَهْلُ الحِجَازِ كَـ (مَا شَعْرِ الفَتَـى رَجِـلا)

١٠٢-وَنَادِ مَعْرِفَـةً فَـرْدًا بِـ (يَـا وَأَيَـا … وَهَمْـزَةَ وَهَيَـا) رَفْعًـا و(أَيْ) حُمِـلا

١٠٣-وَانْصِبْ مُضَافًا وَحَذْفُ الحَرْفِ جَازٍ فَأَمَّا … اسْمُ الإِشَـارَةِ وَاسْـمُ اللهِ قَـدْ حُظِـلا

١٠٤-كَالْمُبْهَمَاتِ فَقُلْ يَا نُوحُ، يُوسُف، يَا ابْـ … ـنَ العَمِّ، يَا هَذِهِ، يَـا اللهُ، يَـا رَجُـلا

١٠٥-وَإِنْ تُـرَخِّمْ مُنَـادَى خُـصَّ مَعْرِفَـةً … فَاحْذِفْ أَخِيرًا لَـهُ وَاضْـمُمْ وَالأَجْـوَدُ لا

١٠٦-لَكِـنْ بِصِـيغَتِهِ يَبْقَـى كَقَوْلِـكَ يَـا … مَرْوُ امْضِ، يَا مَنْصُ يَا عَامِ اقْعُـدَا وَكُـلا

١٠٧-وَاخْصُصْ بِهِ مُفْرَدًا جَازَ الـثَّلاث وَمَـا … مِـنْ ذِي ثَـلاثٍ بِهَـاءٍ عَجْـزُهُ قُفِـلا

١٠٨-وَمَـنْ تُخَاطِبُـهُ عَجْـزُ الكَـلامِ لَـهُ … وَصَـدْرُهُ لِلَّـذِي عَنْـهُ الخِطَـابُ جَـلا

١٠٩-فَـذَلِكُنَّ الَّـذِي لُمْتُنَّنِـي مَثِـلٌ … و(ذَا) لِيُوسُـفَ (كُـنَّ) لِلنِّسَـاءِ شَـمِلا

١١٠-وَإِنْ حَكَيتَ بِـ (مَنْ) أَوْ جُمْلَةً فَكَمَـا … سَمِعْتَ قُلْ وَالْـغِ طَـارِئَ عَامِـلٍ هَمِـلا

١١١-كَـ(امْرُرْ بِذِي الجُودِ) مَنْ ذِي الجُـودِ؟ … قُلْ وقَرَأْتُ الحَمْـدُ للهِ رَبِّ العَـالَمِينَ ولا

١١٢-وَإِنْ تُصَـغِّرِ الاسْـمَ اضْـمُمْ لأَوَّلِـهِ … وَافْـتَحْ لِتَـالٍ وَيَـاءً ثَالِثًـا فُصِـلا

١١٣-وَفِي المُؤَنَّثِ أَلْحِـقْ (هَـا) كَقَـوْلِهِمْ … نُـوَيْرَة وكُلَيْـبٌ فِيهِمَـا مَـثَلا

١١٤-وَإِنْ تَكُنْ أَلِـفٌ فِـي ثَالِـثٍ قُلِبَـتْ … نَحْـوَ الغُزَيِّـلِ مِـنْ يَـاءٍ لَهَـا بَـدَلا

١١٥-وَارْدُدْ إِلَى الجَمْعِ فِي التَّصْـغِيرِ مُمْتَحِنًـا … بِـالوَاوِ وَاليَـاءِ (بَابًـا، نَابًـا) اعْتَـدِلا

١١٦-فَقُلْ (بُوَيْبٌ، نُيَيْبٌ) حَيْـثُ جَمْعُهُمَـا … (أَبْوَابٌ، أَنْيَابٌ) احْفَظْ قَوْلَ مَـنْ عَقِـلا

١١٧-وَرُدَّ مَا بَانَ مِـنْ شَـاةٍ وَمِـنْ شَـفَةٍ … شُـوَيْهَةٌ وَلَهَـا شُـفَيهة نُقِـلا

١١٨-وَإِنْ نَسَبْتَ إِلَـى اسْـمٍ أَوْ إِلَـى بَلَـدٍ … أَرْدَفْتَـهُ اليَـاءَ وَامْـنَحْ يَـاءَهُ ثِقَـلا

١١٩-كَهَاشِمِيٌّ حِجَازِيٌّ وَإِنْ يَكُ ذَا ... هَاء حَذَفْتَ كَـ (مَكِّيٍّ) فَلا رملا

١٢٠-وَإِنْ نَسَبْتَ إِلَى دُنْيَا وَنَحْو فَتَى ... أَبْدَلْتَ آخره وَاوًا وَنَحْو جلا

١٢١-وَالحِرْفَةَ انْسِبْ إِلَى الفَعَّالِ صَاحِبهَا ... كَدُنْيَوِيٌّ وَنَجَّارٌ قَدْ اقْتَبَلا

١٢٢-وأَعْرِبَنَّ بِمَا أَعْرِبتَ أَوَّلَهُ ... العَطْفَ وَالوَصْفَ وَالتَّأْكِيدَ وَالبَدَلا

١٢٣-كَجَاءَ زَيْدٌ وَمَرْوَان الكَرِيمُ كِلا ... وَابْنُ العَلاء أَبُو عَمْرو سَمَا وَعَلا

١٢٤-وَأَحْرُفَ العَطْفِ عَشْر فَاحصِهَا عَدَدًا ... الوَاوُ وَالفَاءُ وَحَتَّى ثُمَّ (ثُمَّ) وَلا

١٢٥-وَأوْ وَأَمْ ثُمَّ لَكِنْ ثُمَّ بَلْ وَكَذَا ... إِمَّا بِكَسْرٍ لِتَخْيِيرٍ أَتَتْ كَمُلا

١٢٦-وَالمَنْعُ لِلصَّرْفِ فِي الأَسْمَاءِ مَعَ عِلَلٍ ... تِسْعٍ إِذَا اجْتَمَعَتْ ثِنْتَانِ قَدْ حَصَلا

١٢٧-جَمْعٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ ومَعْرِفَةٌ ... وَعَجمَةٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ وَمَا عُدِلا

١٢٨-وَوَزْنُ فِعْلٍ وَنُون زِيدَ مَعَ أَلِفٍ ... فَالجَرُّ كَالنَّصْبِ وَالتَّنْوِين قَدْ عُزِلا

١٢٩-وَمَا تَنَكَّرَ أَوْ بِاللامِ عُرِّفَ أَوْ ... أُضِيفَ اصْرِفْ وَإِنْ تَضْطَرَّ مُرْتَجِلا

١٣٠-وَلِلتَّنَاسُبِ كَاسْتَشْفِعْ بِأَحْمَدَ وَاجْـ ... ـلِدْ ظَهْرَ سَكْرَان اسْتَهْوَاهُ شُربُ طِلا

١٣١-وَجُدْ بِثَوْبٍ عَلَى العِرْيَان وَاقْتَدِيَنْ ... بِأَفْضَلِ الخَلْقِ طُرًّا أَحْمَد عملا

١٣٢-وَإِنْ عَدَدْتَ إِلَى العَشْرِ اجْرُرَنْ وَزِدْ ... عَلَى المُذَكَّر هَاء وَالمُؤَنَّث لا

١٣٣-كَـ (لِي ثَلاثَةُ غِلمَان) وسَبْعُ جَوَا ... رٍ وَالمُرَكَّبُ بِالفَتْحِ ابْنِهِ جَذِلا

١٣٤-وَأَلْحِق بِآخِرِ ثَانٍ فِي المُؤَنَّث هَاء ... كَخَمْسَ عَشْرَةَ بِنْتًا لِلعُلا فُضَلا

١٣٥-وَمَا تَرَكَّبَ مَعَ عِشْرِينَ عُدَّ إِلَى ... تِسْعٍ وَتِسْعِين مثل العَشْر بَلْ فُصِلا

١٣٦-إِذْ ذَاكَ جَرٌّ وَذَا نَصْبٌ وَمُجْتَمِعٌ ... مِنْ أَلْفٍ أَوْ مائة بِالعَشْرِ قَد مُثِلا

١٣٧-والآن أُنجِز وعْدِي مِنْ عَوَامِلِ فِعْـ ... ـلٍ وَالكَرِيمُ الَّذِي يُوفِي بِمَا كفلا

١٣٨-فَتَنْصِبُ الفِعْلَ إِنْ يسلَمْ بِـ(أَنْ) وبِـ ... (لَنْ) وَكَيْ وَكَيْلا وَحَتَّى تَبْلُغَ الأَجَلا

١٣٩-وَاللامُ مَكْسُورَةً وَالفَاءُ إِنْ وَرَدَتْ ... جَوَابَ أَمْرٍ وَنَهْيٍ فَازمن قبلا

١٤٠-وَالنَّفْيُ وَالعَرْضُ وَالتَّحْضِيضُ نِلْتَ هُدًى ... مَعَ التَّمَنِّي كَـ (لَنْ نَسْتَنْشِدَ الغزلا)

١٤١-وَلِجْ فَتكرم، لا تَغْضَبْ فَتَهْلِكَ، لم ... تَجِيءْ فَتُخْبِرَنَا بِالوَاقِعَات، أَلا

١٤٢-تَزُورُنَا فَنُضَيِّفَكَ، أَيْنَ دَارهُم ... فَاقْصِدَ الدَّار قُلْ يَا لَيْتَ لِي جَمَلا

١٤٣-فَأَجِّج البَيْتَ وَالفِعْلُ الَّذي أَلِفٌ   خِتَامُهُ مَا لَهَا عَنْ حَالِهَا حِوَلا

١٤٤-وَخَمْسَةٌ نَصْبُهَا وَالجَزْمُ إِنْ وَرَدَتْ   بِحَذْفِ نُونَاتِهَا إِنْ عَامِلٌ دَخَلا

١٤٥-كَـ (يَفْعَلُونَ هُمُ أَوْ يَفْعَلانِ هُمَا)   كَذَا الخِطَابُ وَمَهْمَا تَفْعَلِينَ حَلا

١٤٦-وَاجْزِمْ بِـ (لَمْ) وبِـ (لَمَّا) مَعَ (أَلَمْ)   وبِلامِ الأَمْرِ ثُمَّ بِـ (لا) فِي النَّهْيِ لا وَكِلا

١٤٧-وَأَحْرُف الشَّرْط إِنْ، مَهْمَا، وَمَنْ، وَمَتَى   وَأَيْنَمَا، أَيْنَ، إِذْ مَا، أَحْصِهِنَّ ولا

١٤٨-وَأَيٍّ، أَيَّانَ، أَنَّى، نَحْو قَوْلِكَ لَمْ   يَذْهَبْ وَلَما يَنَلْ مِنْ وَصْلِهِمْ أَمَلا

١٤٩-وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ مَنْ تَهْوَ يقل   ومَهْمَا تَدْنُ أَدْنُ وَخُذْ مِمَّا بُنِيَ جُمَلا

١٥٠-فَسَكِّنُوا مِنْ وَلَكِنْ مَعَ نَعَمْ وأَجَلْ   وَمُذْ وَكَمْ ثُمَّ هَلْ وَالضَّمُّ قَدْ نُقِلا

١٥١-فِي حَيْثُ مِنْ قَبْلُ مَعَ مِنْ بَعْدُ وَمُنْذُ   وَنَحْنُ قَطُّ وَالفَتْحُ فِي أَيَّان كَيْفَ تَلا

١٥٢-وَأَيْنَ مَعَ رُبَّ مَعَ شَتَّانَ بَيْنَهُمَا   وَمَا تَرَكَّبَ مِن عَدَدٌ وَذَاكَ خَلا

١٥٣-وَالكَسْرُ فِي هَؤُلاءِ جيرِ أَمْسِ نَزَا   لِ مَعَ تَرَاكِ، حذام مَع قطَامِ صِلا

١٥٤-وَجَاءَ يَفْعَلْنَ فِي الأَفْعَالِ فَهِيَ كَذَا   لا شُغْلَ مِن عَامِلٍ فِيهَا وَلا عملا

١٥٥-فَهَذِهِ جُمَلٌ فِي النَّحْوِ كَافِيَةٌ   لِمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ وَارْتَحَلا

١٥٦-وَالحَمْدُ لله مَرْفُوعًا ومُتَّصِلا   مُسْتَعلِيًا لَيْسَ مَنْقُوصًا وَمُنْفَصِلا

١٥٧-ثُمَّ الصَّلاةُ عَلَى مَنْ نَعْتُهُ عَلَمٌ   مُعَرَّفٌ حَالَ دِينٍ أدغم المِلَلا

١٥٨-مُحَمَّدٌ وَعَلَى آلِهِ وَعَلَى   صَحَابَةٍ هَمَسُوا مَجْهُور ما بطلا

١٥٩-وَقَدْ تَقَضَّتْ بِحَمْدِ الله لُؤْلُؤَةُ النُّـ   ـحَاةِ مُودعَة مِمَّا خَلا وغَلا

١٦٠-إِنْ تَنْتَسِب كَانَ فِي أَصْدَاف بَحْرِ بَسِيـ   ـطِ النَّظْمِ جَوْهَرُهَا الشَّفَّاف قَدْ جُبِلا

١٦١-وَلَيْسَ تَسْلم مِنْ كَسْر وَإِنْ جَمَعَتْ   قَوَاعِدَ النَّحْوِ فِيهَا فَاسْدُدِ الخَلَلا

١٦٢-فَكُلُّ شَيْءٍ إِذَا فَكَّرْتَ فِيهِ تَرَى   لَوَائِحَ النَّقْصِ فِيهِ جَلَّ مَن كَمُلا

وصف النسخة الخطية

اعتمدنا في تحقيقنا لهذا الكتاب على نسخة محفوظة في دار الكتب الظاهرية برقم (٥٠٢) في المجموع رقم ٩٩.

وتقع في (٦٥) لوحة، وفي الصفحة حوالي (١٩) سطرًا، وقد كتبت بخط نسخ واضح.

عملنا في الكتاب

سار عملنا في الكتاب وفق المنهج التالي:

١- نسخ المخطوط نسخا علميا دقيقا.

٢- مطابقة النص ومراجعته.

٣- ضبط نص المنظومة كاملا.

٤- ضبط الشواهد الشعرية ضبطا كاملا بالشكل، وتخريج بحورها.

٥- تخريج الآيات القرآنية وفق مواضعها من المصحف الشريف.

٦- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة وفق مواضعها من كتب السنة النبوية المطهرة.

٧- التعليق على المواضع التي تحتاج زيادة إيضاح، أو بسط مسألة، أو بيان مشكل.

٨- عزو الشواهد الشعرية إلى مصادرها.

٩- ترقيم النص حسب قواعد الترقيم الحديثة.

١٠- وضع عناوين لفقرات الكتاب حسب المواضيع.

١١- صنع مقدمة حول المنظومات النحوية، وترجمة وافية للمؤلف.

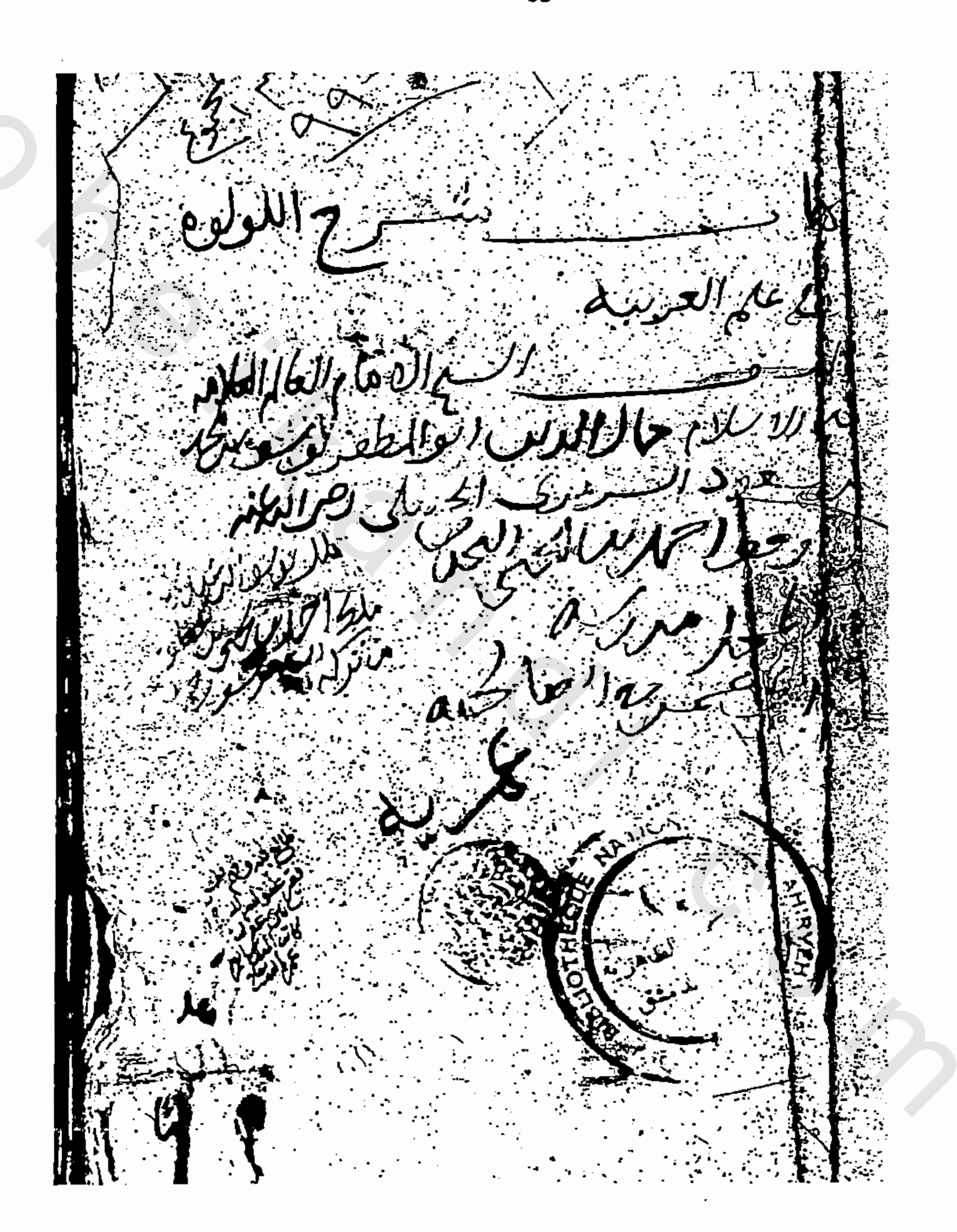
١٢- عمل فهارس تفصيلية لأبواب الكتاب.

وأخيرًا فهذا هو جهد المقل، والمرجو ممن يطلع على كتابنا فيجد فيه عيبًا أن يبادرنا بالنصيحة، والتصويب، فكل معرض للخطأ، ولا كمال إلا لله سبحانه وتعالى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

المحقق

صور النسخة الخطية


كتاب شرح اللؤلؤة
في علم العربية
تصنيف الشيخ الإمام العالم العلامة
... الإسلام جمال الدين أبو المظفر يوسف بن محمد
بن مسعود السرمري الحنبلي رضي الله عنه

صور النسخة الخطية

بسم الله الرحمن الرحيم الله الموفق
قال الشيخ الامام العالم العامل الاوحد الحافظ جمال الدين
ابو المظفر يوسف بن محمد بن مسعود بن محمد السرمرى العقيلى
الحنبلى الحمد لله حمدا يرتضيه على ما من افانين فضل منه علي لا
ابتدانا بالحمد لله لحديث ابى هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال كل امر ذى بال لا يبدا فيه بالحمد لله فهو اقطع وفى
رواية بحمد الله وفى رواية فهو اجذم حديث حسن رواه ابو
داوود وابن ماجه فى سننهما وغيرهما قوله اقطع
اى قليل الخير والبركة وكذا اجذم بالجيم والذال المعجمة والحمد
هو الثنا والمدح والالف واللام فيه للاستغراق اى هو
المستحق لجميع الحمد من كل احد على كل حال وفى كل زمان والحمد
اعم من الشكر لان الشكر يكون فى مقابلة احسان والحمد قد
يكون بغير ذلك قال الله تعالى يحمد على السراء والضراء
وقيل الشكر اعم من الحمد من وجه والحمد اعم من الشكر من وجه
عموم الشكر ان الحمد لا يستعمل الا فى القول والشكر يستعمل
فى القول والعمل تقول تحدث بشكر الله تعالى والتحدث عمل
ووجه عموم الحمد انك قد تحمد الرجل على شجاعته وعلمه وان لم
تنتفع بذلك كما تحمد الطبيب الحاذق وان لم تنتفع بطبه
ولم تستطبه وقد يكون فى مقابلة احسان فهو اعم من [illegible]

الوجه فالله تعالى احق بالحمد والمدح والثناء والشكر على كل حال
وكان بعض السلف يقول الحمد لله الذى لا يحمد على الشدائد غيره
وكانوا اذا كتبوا رسالة يخبرون فيها بما فيه كتبوا الحمد لله الذى
بنعمته تتم الصالحات واذا كتبوا يخبرون بشدة كتبوا الحمد لله
على كل حال فالحمد لله مفتاح الكتاب العزيز ومفتاح الخطب
ومفتاح الصلاة وغيرها فكل ما لم يفتتح فيه بحمد الله فهو كما
قال النبى صلى الله عليه وسلم مقطوع اجذم فلهذا ابتدانا بالحمد لله حمدا
يحبه ويرضاه عموما على كل حال وخصوصا على ما من من
افانين الفضل الذى من به من الايمان والعلم والعقل والسمع
والبصر والعافية وغير ذلك مما لا يحصى من نعمائه وفضله
وافانين جمع فن وهو ضروب الخير وانواعه يقال فن وفنون
وافانين قال امرؤ القيس يصف فرسه فى جريه
على هيكل يعطيك قبل سؤاله افانين جرى غير كز ولا وانى
[illegible] الخلة العطية ومنه قول ابى بكر الصديق رضى الله عنه
لعائشة رضى الله عنها كنت نحلتك جاد كذا وكذا وسقا وحديث
النعمان بن بشير لما اراد ابوه ان يشهد النبى صلى الله عليه وسلم فقال انى نحلت
ابنى هذا غلاما اى عطية وجئت لتشهد عليه يا رسول الله
فقال اكل ولدك نحلته مثل ما نحلت هذا قال لا قال فانى لا اشهد
على جور متفق عليه
وكذا من عادة اهل العلم اذا افتتحوا كلامهم

افتتحوا بالحمد لله ثم ثنوا بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك
لما جاء عن ابن عيينة عن ابن ابي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ورفعنا
لك ذكرك قال لا اذكر الا وذكرت معي اشهد ان لا اله الا الله واشهد
ان محمدا رسول الله وروي مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل
عن رب العالمين وقد امر الله سبحانه المومنين بالصلاة والسلام
عليه واخبرانه هو وملايكته يصلون عليه فقال تعالى ان الله
وملايكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا
تسليما فلما نزلت هذه الاية قالوا يا رسول الله قد علمنا كيف
السلام عليك فكيف الصلاة فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى
ال محمد كما صليت على ال ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى
ال محمد كما باركت على ال ابراهيم انك حميد مجيد حديث صحيح واختلف
في الال منهم فقيل اهله وقيل كل من كان على دينه فقد امر الله تعالى
بالصلاة عليه وعلى اله وادنى مراتب الامر الاستحباب فلهذا
عقبنا حمد الله تعالى بالصلاة على رسوله ثم ثلثنا باله واتبعنا
باصحابه لاختصاص اله بالقرابة والشرف واختصاص
اصحابه بالسبق والنصرة واردفنا عن تلامهم مقتفيا اثرهم
باحسان رضي الله عنهم اجمعين ومدح الذين جاوا من بعدهم
يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان
الاية فالله تعالى استحق الحمد على كل حال والنبي صلى الله عليه وسلم
استحق الصلاة عليه بامر الله المومنين بذلك لما اولاه الله تعالى

من علو المنزلة ولعظم حقه على المومنين واستحق اهله الدخول معه
لقوله عليه السلام اللهم هاولاء اهل بيتي فاذهب عنهم الرجس
وطهرهم تطهيرا ولا نهم من النبي صلى الله عليه وسلم وهو منهم كما قال
فاطمة بضعة مني وقال علي مني بمنزلة هارون من موسى وقال
للحسن ابني هذا سيد وقال حسين مني وانا من حسين سبط من
الاسباط ونحو ذلك من الخصايص واستحق ذلك الصحابة
لما خصوا به من النصرة للرسول والانفاق عليه والمواسات
له ووقايتهم اياه بانفسهم واموالهم وبذل ارواحهم في الجهاد
بين يديه حتى ظهرت كلمته وقام دينه واستحق تابعوهم ذلك
باحسان لانهم سلكوا في امامة دينه مسالكهم ونصروا شريعته
وجمعوا سننه حتى استقرت وتمكنت وجعلهم من الخيار
الذين ذكرهم صلى الله عليه وسلم فقال خير القرون قرني ثم الذين يلونهم
ثم الذين يلونهم والله اعلم وبعد [illegible]
ما استعمله [illegible] منه واعض من [illegible] وبعد اي بعد ما تقدم من
الحمد لله والصلاة على رسوله واله وصحبه والتابعين لهم فاعلم
ان العلم زين وعدمه شين فان الانبيا لم يورثوا دينارا ولا
فضة وانما ورثوا العلم فمن اخذ به اخذ بحظ وافر كما قال صلى الله
عليه وسلم وقد صنف العلما في فضل العلم والعلما كتبا كثيرة وناهيك
فضله بما قرن الله تعالى شهادة اهله بقوله تعالى شهد الله
انه لا اله الا هو والملايكة واولوا العلم قايما بالقسط لا اله الا هو

تنقيحاً واقل كلفة وادور في الكلام واسهل في النظام وادعى للشاغلين
فيها وارغب للوارد في شرب صفايها وهي لؤلؤة كاسمها
في الصفا نيرة كوصفها بلا خفاء ان تنقيب كانها في
اصداف بحر بسيط النظم جوهرها الشفاف فلا جلالة اي
شبهتها من بحور الشعر في علم العروض الى بحر البسيط
وفي ذلك من البديع المناسبة المرقصة فان شبه اللؤلؤ
الى البحر من احسن المناسبات المستعملة في البديع
والجوهر الشفاف المضي النير الطاهر اللطافة الذي
يكاد يرى باطنه من ظاهره وقد جبل اي خلق ومن الجبلة
اي الخلقة وليس ثم منكر وان جمعت قواعد النحو فيها
فاشد الخلل ومع هذا فليس تسلم من عايب وان كانت
قد جمعت محاسن قواعد العربية ما لا يستغني عنه
وخلت من الحشو الذي لا يحتاج اليه ناظرًا فيها ومتأملا
ما تضمنته من مبانيها ومعانيها اذا وجدت خللا ورايت
نقصًا فتداركه منك بفضلك واحسانك وسد بعطفك واستانك
فمن الذي يخلو من عيب او يخلو من ريب الا علام الغيوب
فطري اذا فكرت فيه ترى لوايح النقص فيه جل من كمالا اي
ذلك المخلوق وما ينتسب اليه من قول او فعل اذا تأملته
لاح لك فيه الخلل وبان لك فيه النقص والزلل فسبحان
من

تفرد بالكمال وتوحد بالجلال وقولي جل من كمالا يسمى في البديع حسن
الخاتمة وهي عند اهل البديع ان يكون احسن الكلام موذنًا
بتمامه وانقضاء الغرض منه وهو من محاسن البديع
بما جل منه بالكمال الرفيع تم الكتاب
وهو شرح اللؤلؤة في النحو والحمد لله وحده وصلى الله على
سيدنا محمد [illegible]
العطل
كان الفراغ منه [illegible] سنة الف [illegible]
[illegible]
[illegible]
عفا الله عنه [illegible] انه على كل شي قدير وحسبنا الله
ونعم الوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم

الله الموفق

قال الشيخ الإمام العالم العامل، الأوحد الحافظ، جمال الدين أبو المظفر يوسف بن محمد بن مسعود بن محمد، السُّرَّمَرِّي، العقيلي، الحنبلي: [البسيط]

١ - الحَمْدُ لله حَمْدًا يَرْتَضِيهِ عَلَى   مَا مِنْ أَفَانِينِ فَضْلٍ مِنْهُ لِي نحلا

ابتدأنا بالحمد لله لحديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " **كل أمرٍ ذي بال لا يُبتدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع** "، وفي رواية: " **بحمد الله** "، وفي رواية: " **فهو أجذم** "، حديث حسن، رواه أبو داود[١]، وابن ماجة[٢] في " سننهما "، وغيرهما.

قوله: (**أقطع**)؛ أي: قليل البركة، وكذلك (أجذم) - بالجيم والذال المعجمة -.

و(**الحمد**): هو الثناء والمدح، والألف واللام فيه للاستغراق؛ أي: هو المستحق لجميع الحمد من كل أحد، على كل حال، في كل زمان.

والحمد أعم من الشُّكر؛ لأن الشكر يكون في مقابلة إحسان، والحمد يكون بغير ذلك، فالله تعالى محمود على السَّراء والضرَّاء. وقيل: الشكر أعم من الحمد من وجه، والحمد أعم من الشكر من وجه.

عموم الشكر: أن الحمد لا يُستعمل إلا في القول، والشكر يُستعمل في القول والعمل، تقول: سجدت شكرًا لله تعالى، والسجود عملٌ.

ووجه عموم الحمد: أنَّك قد تحمد الرجل على شجاعته وعمله، وإن لم تنتفع بذلك، كما تحمد الطبيب الحاذق، وإن لم تنتفع بطبِّه ولم تستطبه، وقد يكون في مقابلة إحسان، فهو أعم من هذا الوجه، فالله تعالى أحق بالحمد والمدح، والثناء والشكر على كل حال.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤/٢٦١، رقم ٤٨٤٠).

(٢) أخرجه ابن ماجه (١/٦١٠، رقم ١٨٩٤).

وكان بعض السلف يقول: الحمد لله الذي لا يُحمد على الشدائد غيره، وكانوا إذا كتبوا رسالة يخبرون فيها بعافية، كتبوا: الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات. وإذا كتبوا يخبرون بشدة، كتبوا: الحمد لله على كل حال. فـ (الحمد لله) مفتاح الكتاب العزيز، ومفتاح الخطيب، ومفتاح الصلاة، وغيرها.

فكل ما لم يُفتتح فيه بحمد الله، فهو ممَّا قال النبي صلى الله عليه وسلم: " مقطوع "، "أجذم "؛ فلهذا ابتدأنا بالحمد لله كما يُحبُّه ويرضاه، عمومًا على كل حال، وخصوصًا على ما منح من أفانين الفضل، الذي مَنَّ به من الإيمان والعلم، والعقل والسمع، والبصر والعافية، وغير ذلك ممَّا لا يُحصى من أنعامه وفضله.

و(**أفانين**): جمع فنٍّ، وهي ضروب الخير وأنواعه، يقال: فن وفنون وأفانين، قال امرؤ القيس – يصف فرسه في جريه –[١]: [الطويل]

على هَيكلٍ يُعطيك قبلَ سؤالهِ   أفانينَ جَري غير كزٍّ ولا واني

و(**نحل**): وَهَبَ، والنحلة: الهِبَة. ومنه قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه، لعائشة رضي الله عنها: (**كنت نَحَلْتُكَ جادَّ**[٢] **كذا وكذا وَسَقًا**) [٣].

وحديث النعمان بن بشير: أن أباه أتى به النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: إني نحلت ابني هذا نِحلا – أي: غلامًا –، وجئت لتشهد عليه يا رسول الله. فقال: " **أَكُلُّ ولدك نحلته مثل ما نحلت هذا. قال: لا. قال: فإنِّي لا أشهد على جور** "[٤]، متفق عليه.

٢ – ثُمَّ الصَّلاةُ عَلَى خَيْرِ الوَرَى وَعَلَى   آلٍ وَصَحبٍ لَهُ مَع مَنْ قَفَا وَتَلا

ومن عادة أهل العلم إذا افتتحوا كلامًا، افتتحوه بالحمد لله، ثم ثنوا بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك لِمَا جاء عن ابن منبه، عن ابن أبي نجيح، عن

---

(١) انظر: الديوان ٣٢/١.

(٢) النخل الذي يجد من ثمرته مقدار معلوم.والمراد: أنه أعطاها نخلا يقطع من ثمرته عشرون وسقا، والجد: اجتناء ثمر النخيل.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٠١/٩، رقم ١٦٥٠٧)، وابن سعد (١٩٥/٣)، والبيهقي (١٦٩/٦، رقم ١١٧٢٨).

(٤) أخرجه البخاري (٩٣٨/٢، رقم ٢٥٠٧)، ومسلم (١٢٤٣/٣، رقم ١٦٢٣).

مجاهد، في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤]، قال: " **لا أُذكر إلا وذُكرت معي: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا رسول الله** "[١]. ورُوي مرفوعًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، عن جبريل، عن رب العالمين.

وقد أمر الله سبحانه المؤمنين بالصلاة والسلام عليه، وأخبر أنه هو وملائكته يُصلُّون عليه، فقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، فلما نزلت هذه الآية، قالوا: يا رسول الله؛ قد علمنا كيف السلام عليك، فكيف الصلاة؟ فقال: " **قولوا: اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد** "[٢]، حديث صحيح.

واختُلف في (الآل) منهم، فقيل: أهله، وقيل: كل من كان على دينه، فقد أمر الله تعالى بالصلاة عليه، وأدنى مراتب الأمر الاستحباب.

فلهذا عقبنا حمد الله تعالى بالصلاة على رسوله، ثم ثلّثنا بآله، وربعنا بأصحابه، لاختصاص آله بالقرابة والشرف، واختصاص أصحابه بالسبق والنصرة، وأردفنا بمن تلاهم مقتفيًا أثره بإحسان، رضي الله عنهم أجمعين.

ومدح الله التابعين فقال: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠]، فالله تعالى استحق الحمد على كل حال، والنبي صلى الله عليه وسلم استحق الصلاة عليه بأمر الله بذلك، لما أَوْلاهُ الله تعالى من علوِّ المنزلة، ولعظم حقه على المؤمنين، واستحق أهله الدخول معه؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: " **اللَّهُمَّ**

---

(١) أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه (٤٢/٣، رقم ٩٢٨).

(٢) أخرجه مسلم (٣٠٥/١، رقم ٤٠٥)، والترمذى (٣٥٩/٥، رقم ٣٢٢٠)، وقال: حسن صحيح.، والنسائى فى الكبرى (٣٨١/١، رقم ١٢٠٨)، وابن حبان (٢٩٦/٥، رقم ١٩٦٥)، والبيهقى (١٤٦/٢، رقم ٢٦٧١). وأخرجه أيضًا: مالك (١٦٥/١، رقم ٣٩٦)، وعبد الرزاق (٢١٢/٢، رقم ٣١٠٨)، والدارمى (٣٥٦/١، رقم ١٣٤٣)، وأبو عوانة (٥٢٦/١، رقم ١٩٦٦).

هؤلاء أهل بيتي، فَأَذْهِبْ عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا "[١]، ولأنهم من النبي صلى الله عليه وسلم وهو منهم، كما قال: " فاطمة بضعة منِّي "[٢]، وقال: " عليّ منِّي بمنزلة هارون من موسى "[٣]، وقال: " الحسن ابني هذا سيِّدٌ "[٤]، وقال: " حُسَيْن مِنِّي وأنا من حُسَيْن، سِبْط من الأسباط "[٥].

ونحو ذلك من الخصائص، واستحق ذلك الصحابة، لما خصُّوا به من النصرة للرسول، والإنفاق عليه، والموالاة له، ووقايتهم إيَّاه بأنفسهم وأموالهم، وبذل أرواحهم في الجهاد بين يديه، حتى ظهرت كلمته وقام دينه.

واستحق تابعوهم ذلك بإحسان؛ لأنهم سلكوا في إقامة دِينه مسلكهم، ونصروا شريعته، وجمعوا سُنَّته، حتى استقرَّت وتمكَّنت، ولجعلهم من الخيار الذين ذكرهم صلى الله عليه وسلم، فقال: " خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم "[٦]، والله أعلم.

٣ - وبَعْدُ فَالعِلْمُ زينٌ فَافْنِ عُمْرَكَ فِي ... تَحْصِيلِ مَا اسْطَعْتَ مِنهُ وَاغضِ مَنْ عَذَلا

وبعد؛ أي: بعد ما تقدَّم من الحمد لله، والصلاة على رسوله وآله، وصحبه والتابعين لهم، فاعلم أن العلم زين، وعدمه شين، فإن الأنبياء لم يُورِّثوا دنانير ولا فضة، وإنَّما ورثوا

---

(١) أخرجه الترمذي (٦٦٣/٥، رقم ٣٧٧٨).

(٢) أخرجه البخارى (١٣٦٤/٣، رقم ٣٥٢٣)، ومسلم (١٩٠٣/٤، رقم ٢٤٤٩)، وأبو داود (٢٢٥/٢، رقم ٢٠٦٩)، وابن ماجه (٦٤٤/١، رقم ١٩٩٩). وأخرجه أيضًا: ابن حبان (٤٠٧/١٥، رقم ٦٩٥٦).

(٣) أخرجه البخارى (١٦٠٢/٤، رقم ٤١٥٤)، ومسلم (١٨٧٠/٤، رقم ٢٤٠٤)، وأبو نعيم فى الحلية (١٩٦/٧).

(٤) أخرجه أبو داود (١٠٨/٤، رقم ٤٢٩٠)، ونعيم بن حماد فى الفتن (٣٧٤/١، رقم ١١١٣).

(٥) أخرجه البخارى فى الأدب (١٣٣/١، رقم ٣٦٤)، والترمذى (٦٥٨/٥، رقم ٣٧٧٥) وقال: حسن. وابن ماجه (٥١/١، رقم ١٤٤)، والطبرانى (٢٧٤/٢٢، رقم ٧٠٢)، والحاكم (١٩٤/٣، رقم ٤٨٢٠) وقال: صحيح الإسناد. وأخرجه أيضًا: أحمد (١٧٢/٤، رقم ١٧٥٩٧)، وابن أبى شيبة (٣٨٠/٦، رقم ٣٢١٩٦).

(٦) أخرجه مسلم (١٩٦٣/٤، رقم ٢٥٣٤).

العلم، فمن أخذ به، أخذ بحظ وافر، كذا قال صلى الله عليه وسلم، وقد صنَّف العلماء في فضل العلم والعلماء كُتُبًا كثيرة.

وناهيك من فضله بما قرن الله تعالى شهادة أهله، بقوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لا إِلَهَ إِلا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨]، وبقوله: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

فيا أيها العاقل اللَّبيب؛ جد في تحصيله، وَافْنِ عمرك في جَمْعه مهما استطعت، وابذل جهدك في ذلك، ولا تطع من خذلك، واعص من عذلك.

ولا بد لمن شرح الله صدره لتناول العلم من آلة يستعين بها في مـوارده ومصـادره، وراحلة تصلح لقطع بُدُوَّهُ وحاضره، وذلك معرفة الإعراب الذي يُبيِّن الخطأ من الصواب، ويُفهم به كلام الله، وأحكام سُنن رسوله، فليُخلِص النيَّة في ترك اللهو، وليستغفر الله تعالى من اللغو، وليبتدئ بتناول نصيب من عِلم النحو.

٤ - ثُمَّ الكَلامُ بِلا نَحْوٍ لِمُسْـتَمِعٍ مِثْلُ الطَّعَامِ بِلا مَلْـحٍ لِمـَن أَكَـلا

النحو علم شريف يُستنبط بالقياس والاستقراء من كلام الله تعالى، والكلام الفصـيح عن العرب العرباء.

والنحو في اللغة[1]: القصد، يقال: نحاه: إذا قصده.

ثم غُلب على هذا العلم، فلا يصرف عند الإطلاق إلى غيره؛ لأن الفقهاء قصدوا كلام العرب وتتبَّعُوه، واستنبطوا منه هذه القوانين ونحُوها، فسُميت نحوًا.

والغرض منه: معرفة صحيح الكلام من سقيمه، وفهم القرآن المجيد، واستخراج خفي علومه، فمن لا يعرف النحو، لا يلتذ بحلاوة بديع الكلام، وكلامه تمجه الأسماع، كطعـام بلا ملح، أو ملحَ بلا طعام.

قال الشعبي: النحو في العلم، كالملح في الطعام، ولا يستغني عنه شيء. فقد روينا عن يحيي بن آدم، عن أبي بكر، عن عاصم، قال: أول من وضع العربية: أبو الأسود الـدُّؤَلي، جاء إلى زياد بالبصرة فقال: إنِّي أرى العرب قد خالطت الأعاجم فتغيَّرت ألْسِنَتهم، أفتأذَن

---

(١) انظر: الجمهرة ٥٧٥/١.

لي أن أضع للعرب كلامًا يعرفون ويقيمُون به كلامهم؟ قال: لا. قال: فجاء رجل إلى زياد، فقال: أصلح الله الأمير، توفّى أبانا وترك بنون. فقال: ادعوا إليَّ أبا الأسود، فقال: اصنع للناس الذي نهيتك أن تضع لهم.

وفضيلة النحو جليلة ودرجته نبيلة، ومنزلة اللحن رذيلة ورتبته ضئيلة، وقد روينا عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، أنه قال: (لأنْ أَقْرَأَ وأُسْقط، أحبُّ إليَّ من أن أقرأ وألحن).

وعن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، أنّهما قالا[1]: (**لحفظ بعض إعراب القرآن، أعجب إلينا من حفظ بعض حروفه**).

وعن عمر، قال[2]: (**تعلّمُوا العربية، فإنّها تزيد في المروءة**). وكان عليٌّ بن أبي طالب يضرب الحسن والحسين على اللحن.

وإنّما كان شأن القوم هذا؛ لأن الغالب عليهم معرفة العربية، وكان اللاحِنُون قليلا، فأمّا في زماننا هذا، فالتكلم بالنحو بين العوام مجلبة للهوان والشر، فليتق التكلم به مع غير أهل العلم به. فقد روى المازني، قال: سمعت أبا زكريا النحوي يقول: وقُفت على قَصَّاب وقد أخرج بطنيْن كبيرين فعلقهما، فقلت: بكم البطنان؟ فقال: بصفعتان يا مضر طان. قال: فغطَّيْت رأسي وفررت؛ لئلا يسمع الناس فيضحكوا.

وأنشدني[3] القاضي تقي الدين أحمد بن مكي الحروبي – و لم يُسم قائلا –: [السريع]

إِن شِئتَ أَن تُصبِحَ بَينَ الوَرَى ... ما بَينَ شَتامٍ وَمُغتابِ

فَكُن عَبوسًا حِينَ تَلقاهُم ... وكلم النَاسَ بِإِعرابِ

قلت: ولقد كان شيخنا الإمام العلامة، تقي الدين أبو بكر عبد الله الزريراني، يُكلِّم الناس غالبًا بلسان العَوَام في المفاوضة، والأخذ والعطاء، ونحو ذلك، حتى أنه كان يُفخِّم الراء، فلا يفخمها على عادة العوَام ببغداد، فإذا تكلّم في الفِقه والعلوم، والدروس ونحوها، فما رأيت أحدًا أفصح منه، فإن لكل مقامًا مقالا.

---

(١) انظر: كنز العمال (٤١٦٧).

(٢) انظر: الجامع للخطيب (٢/ ٢٢٥).

(٣) انظر: قرى الضيف ٥/٤٠، ويتيمة الدهر ٢/١٤٣.

وعن عمر بن نافع، عن أبيه، قال: كان رجل يُصلِّي إلى جنب ابن عمر فلَحنَ، فأرسل إليه: (**إمَّا أن تتنحَّى عنَّا، وإما أن نتنحَّى عنك**).

وعن عمرو بن دينار: أن ابن عمر، وابن عباس، كَانَا يضربان أولادهما على اللَّحنِ.

وعن محمد بن خلاد، قال: سمعت رجلا قال لأبي زيد: أتتَّهمني في دِين الله؟ قال: أتهمك في لُغة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٥- تَرَى الشَّرِيفَ مَتَى يلحن يَهُنْ وَتَرَى الـــــوَضِيع إنْ يَأْتِ بِالإعْرَابِ قَدْ نَبُلا

روينا بإسناد عن محمد بن الحارث المخزومي، قال: دخل على عبد العزيز بن مروان رجل يشكو ضررًا به، فقال: إنَّ ختني فعل بي كذا وكذا، فقال له عبد العزيز: من ختَنَكَ؟ فقال: ختنني الختَّان الذي يختن الناس، فقال عبد العزيز لكاتبه: وَيْحك، بما أجابني؟ فقال: أيها الأمير؛ إنَّك لحنت، وهو لا يعرف اللَّحن، كان ينبغي أن تقول: من ختُنك؟ فقال عبد العزيز: أراني أتكلَّم بكلام لا تعرفه العرب، لا شاهدت الناس حتى أعرف اللحن. فأقام في البيت جمعة لا يظهر، ومعه من يُعلِّمه العربية. قال: فصلَّى بالناس الجمعة الأخرى، وهو من أفصح الناس، قال: وكان يعطي على العربية، ويحرم على اللحن، حتى قدم عليه زوار من أهل المدينة، وأهل مكة من قريش، فجعل يقول لكل منهم: ممَّن أنت؟ فيقول: من بني فلان، فيقول لكاتبه: أعطه مائتي دينار، حتى جاء رجل من بني عبد الدار بن قصي. فقال: ممَّن أنت؟ فقال: من بنو عبد الدار. قال: تجدها في جائزتك، وقال للكاتب: أعطه مائة.

وعن الضحاك، قال: قام السحاج [الموصلي] إلى سليمان بن عبد الملك بدابق، فقال: يا أمير المؤمنين؛ إن أبينا هلك، فوثب أخانا فأخذ مالنا. فقال: لا رحم الله أباك، ولا عافى أخاك، ولا رد عليك مالك ولا حياك.

وعن أبي زيد النحوي، قال: جاء رجل إلى الحسن، فقال: ما تقول في رجل ترك أبيه وأخيه؟ فقال الحسن: ترك أباه وأخاه. قال الرجل: ما لأباه ولأخاه؟ فقال الحسن: ما لأبيه وما لأخيه. فقال الرجل للحسن: ما لي أراني كلما تابعتك خالفتني.

وقال وكيع: أتيت الأعمش أسمع منه الحديث، فكنت ربما لحنت، فقال: يا أبا سفيان؛ تركت ما هو أوْلَى بك من الحديث. فقلت: يا أبا محمد؛ وأيُّ شيء أوْلَى من الحديث؟ فقال: النحو. فأملى على الأعمش النحو، ثم أملى عليَّ الحديث.

٦ - وَهَذِهِ نَبذَةٌ لَخَّصْتُهَا عَجِلا   لِطَالِبٍ جَاءَ يَبْغِي عِلْمَه عَجِلا

(النبْذَة): الشيء اليسير، مأخوذ مما ينبذه الإنسان بيده لقلّته.

(لخصتها): هَذَّبتها وحررتها، فاختصرتها، قال الخليل بن أحمد رحمه الله: يُقلّل الكلام ليُحفظ، ويكثر ليُفهم.

وقولي: (عجلا): على سرعة، لمن يريد أن يأخذ نصيبًا من هذا العلم عجلا، وذلك لقصور هِمَم أهل زماننَا عن تناول الكثير، واشتغالهم بالدنيا، وغير ذلك من الأسباب المانعة من الإيغال فيه، إما لجهلهم بفضيلة العلم والميل إلى المعاش؛ لقِلّة إرفاق أهل الثروة لطلبة العلم، ولا يُثار طلب المال على طلب العلم، كما قيل:

والناس قد جعلوا العلوم وأصبحوا   ما هَمّهم في غير جمع الدرهم

واستعبدوا بمعاشهم فتبلّدوا   فالعلم بينهم كما لم يعلم

وأرجو لمن حفظ هذه المقدمة وفهمها، ألا يحتاج معها إلى كثير مُهِمّ في هذا الفن، فإنّها اشتملت على جلّ المقاصد، واحتَوَت على وسائط القلائد.

[الْكَلامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ]

٧ – ثَلاثَةٌ هي أَنْوَاعُ الكَلام فَقَطْ . الاسْم والفِعْل ثُمَّ الحَرْف قَدْ نُقِــلا

تقسيم الكلام إلى الثلاثة الأقسام المذكورة، مجمع عليه.

وقدَّم الاسم على الفعل والحرف؛ لأن عليه مدار الكلام؛ أي: لا يتمُّ إلا به، وهو يتم بدونهما، ويستغني عنهما؛ فلهذا سُمي اسمًا؛ أي: لسموِّه وعلوه على أخويه.

والحرف سُمي حرفًا؛ لاستغناء الاسم والفعل عنه إذا ائتلفا، فكأنَّه صار بمترلة الأخير، وآخر كل شيء حرفه.

والكلام[1]: هو عبارة عمَّا يحسن السكوت عليه، ويتم الفائدة بذكره، ولا يأتلف من أقلِّ من كلمتيْن؛ إمَّا اسمين كقولك: زيد صالح، ويُسمى بالجملة الاسمية. وإما مــن فعــل واسم، كقولك: قام زيد، ويُسمى الجملة الفعلية.

فأما قولك: (صه، ومه)، بمعنى: اسكت واكفف، ففي كل منــهما ضــمير مســتتر للمخاطب، والضمير المستتر يجري مجرى الظاهر، فكأنَّ الكلام انعقد بلفظتيْن، وكــذلك

---

(١) **الكلام في اللغة:** يُطلق على الخط، وعلى الإشارة، وعلى ما يُفهم من حال الشــيء، وعلــى القول المُركَّب الذي لا يُفِيد، وعلى المعنى الذي في النَّفس، وعلى التَّكْلِيم؛ والذي يصِحُّ أنَّ ذلك علــى سبيل المجاز، لا على سبيل الاشتراك، خلافًا لزَاعِمِي ذلك.

وأمَّا في الاصطلاح، فالذي نختاره: (أنَّه قَوْلٌ دالٌّ على نسبة إسنادية مقصودة لذاهّا).

(قَوْلٌ): جنس يشمل الكلمة ، والكَلِم ، والكلام دَالٌّ على نسبة احتراز من الكلمة فإنَّها لا تــدُلُّ على نسبة.

و**(إسنادية):** احترازًا من النسبة التقيدية، كنسبة الإضافة نحو: غُلامُ زَيْدٍ، ونسبة النعت نحو: الرَّجُل الخيَّاط، على أنَّه نَعت، ونسبة العامل نحو: الضَّارِبُ زَيْدًا؛ والإسنادية: نسبة شيء إلى شيء على سبيل الاستقلال.

وينقسم إلى خبر وإنشاء: فالخبر: مطابقٌ وغير مطابقٍ، وغير المطابق كَذِبٌ ومُحالٌ.

والإنشاء: ما اتَّحَدَ قيامه بالذهن والتَّلفُّظ به، زمانًا ووجودًا، كالطلب على أقسامه، والنداء، وقَسَمُ الإنسان على نفسه، والعقود.

و**(مقصودة لِذَاتِها):** احْتِرَازٌ من الجُمْلَة التي تقعُ صِلةً نحو: جَاءَنِي الذي خَرَجَ أَبُوه، ومُضافًا إليهــا أسماء الزمان نحو: آتِيكَ يَوْمَ يَقْدم الحَاج، أو غيرها نحو: اذْهَبْ بذِي تَسْلَم. [الارتشاف ٢/٥].

قولك: (قمت، وقائم)، ونحوه، هو بمنزلة كلمتين، فأما قولك: (زيد)، أو (قام)، أو (هل)، فيُسمى كل منها إذا انفرد: كلمة، ولا يُسمى كلامًا، إذ لا يحسن السكوت عليه ولا فائدة فيه.

وأما إن قلت: (إن قام زيد) ما هو؟ قيل: هو يُسمى كَلِمًا؛ لأنه جمع كلمة، ولا يُسمى كلامًا؛ لأنه لا يحسن السكوت عليه، فلو زِدت عليه (قمت)، سُمي كلامًا لحسن السكوت عليه وتمام الفائدة.

فإن قيل: قولك: (يا زيد) يحسن السكوت عليه، وتتم الفائدة في النداء، وهو اسم وحرف؟

فالجواب: أن حرف النداء حَلَّ مَحلَّ الفعل المقصود في النداء، وهو أدعوا أو أُنادي، وهذا خاص في النداء.

ولهذا استدل على أن (كيف) اسم؛ لانعقادها مع الاسم جملة مفيدة، كقولك: (كيف زيد؟)، فليست حينئذٍ حرف، إذ ليست من حروف النداء، وليست فعلاً؛ لأن الفعل يليها بلا حاجز، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ [الفيل: ١]، فلمَّا خرجت عن أن تكون حرفًا وأن تكون فعلا، دلَّ على أنها اسم، والله أعلم.

٨ -فَمِنْ عَلامَاتِ الاسْمِ الجَرُّ نَحْو عَلَى ... زَيْدٍ دُيُونٌ وَعَنْ أَوْطَانِه رَحَلا

٩ -وَالضُّرُّ وَالنَّفْعُ كَـ (الهجْرَانُ أمرضني ... والوَصْلُ يَشْفِي فُؤَادِي لَيْته حَصَلا)

الاسم: كلمة تدلُّ على معنى في نفسها[1]، ولا يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة[2]، التي هي الماضي والحال والاستقبال.

---

(١) لِئَلا يَنْتَقِضَ الحَدُّ بِالْحَرْفِ؛ لأنَّ الحَرْفَ وَإِنْ كَانَ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى لَكِنْ فِي غَيْرِهِ، كَمَا يَجِيءُ فِي بَابِ الحُروفِ بَيَانُهُ. [التخمير: ١/٤٥]

(٢) **مَعْنَاهُ:** عَنِ الاقْتِرَانِ بِزَمَانٍ، وَاشْتِرَاطُ هَذَا الوَصْفِ لِئَلا يَنْتَقِضَ الحَدُّ بِالْفِعْلِ، وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: هَذَا غَيْرُ مُنْعَكِسٍ بِالصَّبُوحِ وَالْغَبُوقِ؛ فَإِنَّ المَحْدُودَ فِيهِمَا مَوْجُودٌ وَالْحَدُّ مُنْتَفٍ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُمَا دَلا فِي أَنْفُسِهِمَا دَلالَةً مُقْتَرِنَةً بِزَمَانٍ، وَمَتَى كَانَتْ دَلالَتُهُمَا مُقْتَرِنَةً بِزَمَانٍ، لَمْ تَكُنْ مُجرَّدَةً عَنِ الاقْتِرَانِ بِزَمَانٍ، وَالمحصلونَ عَلَى زِيَادَةِ وَصْفِ التَّحْصِيلِ فِيهِ. [التخمير: ١/٤٥]

وعلامات الاسم كثيرة، وأعمّها حروف الجر؛ فلهذا اقتصرنا على شيء منها، كقولك: على زيد ديون وعن أوطانه رحل، وفي هذا من البديع مناسبة لفعل الدَّيْن بحاله؛ لأن مَن عليه الديون قد يرتحل عن وطنه – غالبًا –، ليكتسب ما يؤدِّي بها ديونه، أو ليتغيَّب عن غُرمائه، أو خوفًا من الحبس ومن شماتة الأعداء، وغير ذلك.

و(على) و(عن) اسمان؛ لدخول حرف الجر عليهما، وروى جابر بن سمرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث التسليم من الصلاة: " **إنَّما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه، ثم يُسَلِّم على أخيه من على يمينه وشماله** "، أخرجه مسلم في " صحيحه "[1].

وقال الشاعر[2]: [الطويل]

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ ما طَال ظمْؤُها ... تصل وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاء مَجهلِ

وقال آخر في (عن): [البسيط]

فقلت للرَّكبِ لَمَّا أن علا بهمُ ... مِن عَن يمينِ الحُبَيَّا نظرَةٌ قَبَلُ

---

(١) أخرجه مسلم (١/٣٢٢، رقم ٤٣١)، وأخرجه أيضًا: أبو داود (١/٢٦٢، رقم ٩٩٨)، والنسائي (٣/٦١، رقم ١٣١٨)، وابن خزيمة (٣/١٠٣، رقم ١٧٠٨).

(٢) هَذَا البَيْتُ لِمُزَاحِمِ العُقَيْلِيّ.

الشاهد فيه: كَوْنُ (عَلَى) اسْمًا، بِدَلِيلِ دُخُولِ حَرْفِ الجَرِّ عَلَيْهِ.

اللغة: (الظِّمْءُ): مَا بَيْنَ الشُّرْبِ وَالشُّرْبِ، وَهُوَ مُدَّةُ الصَّبْرِ عَنِ المَاءِ. وَيُرْوَى: خِمْسُهَا. وَهُوَ وُرُودُ المَاءِ فِي كُلِّ خَمْسَةِ أَيَّامٍ.

وَمَعْنَى (تَصِلُّ): تُصَوِّتُ أَحْشَاؤُهَا مِنَ اليَبَسِ وَالعَطَشِ، وَالصَّلِيلُ: صَوْتُ الشَّيْءِ اليَابِسِ. يُقَالُ: جَاءَتِ الإِبِلُ تُصَوِّتُ عَطَشًا، وَقِيلَ: تُصَوِّتُ فِي طَيَرَانِهَا. و(القَيْضُ): قِشْرُ البَيْضِ الأَعْلَى، وَإِنَّمَا أَرَادَ: قِشْرَ البَيْضَةِ الَّتِي خَرَجَ مِنْهَا الفَرْخُ. وَالبَيْدَاءُ: القَفْرُ الَّذِي يَبِيدُ مَنْ سَلَكَهُ. و(المَجْهَلُ): الَّذِي لَيْسَ فِيهِ عَلَمٌ يُهْتَدَى بِهِ. و(الزِّيزَاءُ): مَا غَلُظَ مِنَ الأَرْضِ وَارْتَفَعَ.

معنى البيت: وَصَفَ قَطَاةً قَامَتْ عَنْ فِرَاخِهَا حِينَ احْتَاجَتْ إِلَى وِرْدِ المَاءِ فَعَطِشَتْ، فَطَارَتْ تَطْلُبُ المَاءَ عِنْدَ تَمَامِ ظِمْئِهَا.

انظر: الكتاب ٤/٢٣١، ونوادر أبي زيد ١٦٣، والمقتضب ٣/٥٣، والأزهيّة ١٩٤، وشرح المفصّل ٨/٣٨، ورصف المباني ٤٣٣، والخزانة ١٠/١٤٧، ١٥٠، وشعرُه–ضمن مجلّة معهد المخطوطات العربيّة، المجلّد ٢٢ – ١/١٢٠.

ومعنى (على): الاستعلاء، يقال: عليه دَيْن؛ أي: قد استعلى عليه وركبه.

ومعنى (عن): المجاوزة، تقول: كَسَوْته عن عُري؛ أي: جعلت العري متجاوزًا له.

ويستعمل (عن، وعلى) حرفين أيضًا، يعدى بهما الفعل، نحو: انصرفت عن زيد، ونزلت على عمرو.

ويُستعمل (على) اسمًا وفعلا وحرفًا، ولي في هذا المعنى لغز ظريف، فيها وفي غيرها، وهو:

إذا طارح النحوي أيّة كلمة ... هي اسم وفعل ثم حرف بلا مِرا

فقل هي إن فكرت في شأنها على ... وفي ثم لما ظاهر لمن افترى

غدت من عليه قد علا قدر خالد ... على قدر عمري بالسماحة في الورى

وقل قد سمعت اللفظ من فِي محمد ... وفي موعدي يا هند لو في فم الكرى

ولما رأى الزيدان حالي تحوَّلت ... إلى شعث لما ولما أخف عرى

مواردها تنبي بما قد ذكرته ... وإن لم أُصرِّح بالدليل محررا

ومن علامات الاسم: إسناد النفع والضر إليه، فكل ما ضر ونفع فهو اسم، كما قيل: أمرضني هجرها، ويبرئني وصالها، ليت وصلها سخاء، وقالوا: كل ما تراه العين فهو اسم.

١٠-وآيَةُ الفِعل (قَدْ) مَعَ (سَوْفَ) نحو قَد انـ ... ـفَضُّوا وسَوْفَ يُوَاتُون الهُدَى ذُللا

١١-وَالأَمْرُ كـ (امْشِي) فَأَمَّا الحَرْف لَيْسَ لَهُ ... عَلامَة نَحْو هَلْ، لَوْ، عَلَى، مَعَ، لا

الكلمة إن استقلّت بنفسها ولم تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، فهي الاسم، وقد تقدم. وإن استقلّت بنفسها واقترنت بأحد الأزمان، فهي الفعل. وإن لم تستقل بالمفهومية، بل دلّت على معنى في غيرها، لا في نفسها، فهي الحرف.

فمن علامات الفعل: دخول (قد) عليه، كقولنا: قد انفضوا. وتدخل على الماضي، كقوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ﴾ [المجادلة:١]. وتدخل على المستقبل، نحو قوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب:١٨]. ومعنى (قد): التوقع وتقريب زمن الفعل.

فأمّا (سوف) فإنّها تختص بالدخول على المستقبل، كقولنا: (وسوف يواتون الهدى)، قال تعالى حكاية عن يعقوب عليه السلام: ﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيَ﴾ [يوسف: ٩٨].

وكذلك السين في مثل قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٢]، ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُ لِمَنْ عُقْبَى الدَّارِ﴾ [1] [الرعد: ٤٢]، ونحو ذلك، فالسين وسوف لتنفيس زمان وقوع الفعل عن الحال والماضي، وجعله للمستقبل خاصة.

ومن علامات الفعل أيضًا: أن يكون مُشتقًا من المصدر، كقولنا: اصبر، فهو مشتق من الصبر، وقولنا: يكون مشتقًا من مصدر؛ احترازًا من أسماء الأفعال التي هي: صه، ومه، وإيه، ونحوها؛ لأنها صِيغت صيغ أفعال الأمر وهي غير مشتقة من مصدر.

فما خلا من علامات الأسماء والأفعال يكون حرفًا، ولم يجعلوا له علامة، وخُلوّ الحرف عن علامة قائم مقام العِلامة، كرجل معه ثلاثة أثواب بِيض، أعْلَم على اثنين منهما برقم يعرفه، وقد عرف تفاوت القيم دون الأعيان، فإذا وجد علامتيْن، علم أن الثالث بالثمن الذي لم يذكر، ولهذا ونحوه، يقال: ترك العلامة علامة.

ولما لم يكن للحروف علامة يستدل بها عليها، عرفناها بذكرها نفسها، فقلنا: نحو: هل، بل، لو، بلى، مع، لا.

قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٠]، وقال: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ﴾ [الكهف: ٣٩]، ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ [النور: ١٢]، وقال: ﴿أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَى وَرَبِّنَا﴾ [الأحقاف: ٣٤]، وقال: ﴿أُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٦٩]، وقال: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ [الروم: ٣٠].

---

(١) قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو (الْكَافِرُ) مُوَحَّدًا، لأنَّ الْكَافِرَ يَعْنِي أَبَا جَهْلٍ فَقَطْ.
وَلَهُمْ حُجَّةٌ أُخْرَى: أَنْ يَكُونَ الْكَافِرُ بِمَعْنَى الْجَمَاعَةِ وَالْجِنْسِ كَمَا تَقُولُ: أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدِّرْهَمُ، وَقَالَ تَعَالَى: (وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا) لَمْ يُرِدْ كَافِرًا وَاحِدًا.
وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: (وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ) عَلَى الْجَمْعِ، وَحُجَّتُهُمْ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ وَأُبَيٍّ، لأنَّ فِي حَرْفِ أُبَيٍّ: (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا) وَفِي حَرْفِ عَبْدِ اللَّهِ، (وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُونَ) وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ الْقُرَّاءُ فِي هَذِهِ الأَحْرُفِ لأَنَّهُ كُتِبَ فِي مُصْحَفِ عُثْمَانَ بِغَيْرِ أَلِفٍ (ال ك ف ر). [إعراب القراءات السبع وعللها ١/٣٣٣]

[بَابُ النَّكرة والمَعْرِفة]

١٢ - فَالاسْمُ مَا بَيْنَ مَنْكُور وَمَعْرِفَــةٍ فَالنَّكِرَةَ مَا دَخَلَته (أل) وَمَــا قــبلا

١٣ - دُخُولَ (رُبَّ) صَرِيحًا أَوْ مُقــدَّرَةً وَمَا عَدَاهُ فَبَــالتَّعْرِيفِ قَــدْ شُــملا

١٤ -كَـ (أَنْتَ وَابْنِي وَزَيْدٌ وَالَّذِي وَأَنَا وَهُمْ وَهُنَّ وَمَنْ فِي الأَرْضِ أَهْلُ بِلا)

الأسماء تنقسم إلى قسمين: النكرات وهي الأصل، والمعارف وهي الفرع.

فأعم النكرات[1] (شيء)؛ لأنَّه يصدق على الموجود والمعدوم، والجوهر والعــرض، وعلامة النكرة حسن دخول (رُبَّ) عليها، ظاهرة أو مقدرة، ولا تكون إلا مصدرة علــى الاسم؛ فمثال الظاهرة قول الشاعر[2]: [المديد]

رُبَّ نَــارٍ بِــتُّ أَرْمُقُهَــا تَقْضَــمُ الهِنْــدِيَّ وَالغَــارَا

ومثال المضمرة المقدرة، قول الآخر[3]: [الخفيف]

---

(١) **النكرة:** الاسم الموضوع على أن يكون شائعًا في جِنْسِه، إن اتَّفق أنْ يُوجدَ له جنس، وأنكــر النَّكِرَات شيءٌ ، ثم مُتحيِّز، ثم جسم، ثم نامٍ، ثم حَيَوَان، ثم مَاشٍ، ثم ذِي رَجْلَيْن، ثم إنسان، ثم رَجُــل؛ فهذه تسعة لكلٍّ منها مُقابِله، والنكرة هي الأولى، والمعرفة طارئة عليها، هذا مذهب سيبويه.

وقال الكوفيون، وابن الطراوة: من الأسماء ما لَزِمَ التعريف كالمضمرات، وما التعريف فيــه قبــل التنكير، نحو: مَرَرْتُ بزَيْدٍ، وزَيْدٍ آخر؛ وما التَّنْكير فيه قبل التعريف، وهذا التقسيم عندهم، قالوا: يُبْطِلُ مذهب سيبويه.

وقال أبو البقاء في الكلّيّات ٨٩٦: "والنّكرات بعضها أنكر من بعض كالمعارف؛ فأنكر النّكرات: (شيء)، ثمّ (متحيّز)، ثمّ (جسم)، ثمّ (نام)، ثمّ (حيوان)، ثمّ (ماش)، ثمّ (ذو رجلين)، ثمّ (إنســان)، ثمّ (رَجُل). والضّابط: أنّ النّكرة إذا دخل غيرها تحتها و لم تدخل هي تحت غيرها فهي أنكر النّكرات".

انظر: الارتشاف ٥٨/٢، والفصول الخمسون ٢٢٥، وشرح ألفيّة ابن معــطٍ ٦٢٩/١، والأشــباه والنّظائر ٧٣/٣.

(٢) البيت لعدي بن زيد العبادي.

انظر: المعاني الكبير ١٠٥/١، وسمط اللآلئ ٦٢/١، ويتيمة الدهر ١٨١/١.

(٣) البيت لجميل بن مَعْمَر العذريّ.

اللغة: و(الرسم): ما بقي من آثار الدّيار لاصقا بالأرض كالرّماد. و (الطّلل): ما بقي منها شاخصا مرتفعا كالوتد والأثافي. و (من جلله): من عظمه في عيني، وقيل: من أجله.

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهِ   كدتُ أقضي الغَداةَ مِن جَلَلِهِ

أي: رُبَّ رسم. ومثال المضمرة بعد الواو، قول الآخر[1]: [الرجز]

وَبلْدةٍ ليس بها أنيسُ   إلا اليَعافيرُ وإلا العِيسُ

ومثال المضمرة بعد الفاء، قول امرؤ القيس[2]: [الطويل]

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ   فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

=

والشّاهد فيه: (رسم دارٍ) حيث جرّ (رسم) بـ(رُبَّ) المضمَرة، و لم يتقدّمها واو ولا فاء؛ وهو قليلٌ جدًّا.

انظر: الخصائص ١/٢٨٥، ٣/١٥٠، وشرح المفصّل ٣/٢٨، ٧٩، ٨/٥٢، وشرح عمدة الحافظ ١/٢٧٤، وابن النّاظم ٣٧٧، ورصف المباني ٢٣٣، والمغني ١٦٤، وابن عقيل ٢/٣٧، والأشمونيّ ٢/٢٣٣، والخزانة ١٠/٢٠، والدّيوان ١٠٥.

(١) **القائل:** جران العود النمري ت ٦٨هـ، هو عامر بن الحارث النمري، شاعر وصاف أدرك الإسلام، وسمع القرآن واقتبس منه كلمات وردت في شعره، وجران العود معناه مقدم عنق البعير المسن، وكان يلقب نفسه به في شعره.

اللغة: واليعافير جمع يعفور، وهو نوع من الظباء، والعيس: الإبل البيضاء.

انظر: ديوانه ص ٥٢ والكتاب ٢/٣٢٢- هارون ومجاز القرآن ١/١٣٧ والمقتضب ٤/٤١٤ والإنصاف ١/٢٧١ وشرح المفصل ٢/٨٠ والعيني ٣/١٠٧ والتصريح ١/٣٥٣ والهمع ١/٢٢٥ والخزانة ١٠/١٥. والشاهد في رفع المستثنى المنقطع وهو (اليعافير) على البدلية من المستثنى منه، وهو (أنيس) وذلك على لغة تميم.

(٢) **اللغة:** (طرقتُ): أتيت ليلا؛ وسُمّي الآتي باللّيل طارقًا لحاجته إلى دقّ الباب.

و(تمائم): واحدتها تميمة؛ وهي: خرزات كان الأعراب يعلّقونها على أولادهم يتّقون بها النّفس والعين - بزعمهم -، فأبطلها الإسلام. و(محول): من أحْوَل الصّبيّ فهو مُحْوِل: أتى عليه حَوْلٌ من مولده.

والشّاهد فيه: (فمثلك حُبلى) على أنّ كلّ اسم حَسُنَ دخول (رُبَّ) عليه فهو نكرة؛ وهنا دخلت على (مثلك)؛ فهذا يدلّ على أنّها نكرة، سواءً كانت (رُبَّ) ظاهرة أم مُضمرة.

انظر: الكتاب ٢/١٦٣، والتّبصرة ٢/٦٢٦، وشرح الكافية الشّافية ٢/٨٢١، وابن النّاظم ٣٧٦، واللّسان (حول) ١١/١٨٤، (غيل) ١١/٥١١، وأوضح المسالك ٢/١٦٢، وابن عقيل ٢/٢٦٤، والتّصريح ٢/٢٢، والهمع ٤/٢٢٢، والدّيوان ١٢.

واستدلّ على أن (غيرك)، و(مثلك) يكونان نكرة بدخول (رُبَّ) عليهما، وقال الشاعر[1]: [الكامل]

يَا رُبَّ غَيْرِكِ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٍ   بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتَهَا بِطَلَاقِ

وقول امرؤ القيس:

فَمِثْلُكِ حُبلى.......... البيت.

ومن علامات النكرة: دخول الألف واللام على الاسم، نحو قولك في (رجل): الرجل، فيصير معرفة بعد أن كان نكرة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولا ﴿١٥﴾ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل]، فعلم أن الرسول المذكور آخرًا هو المذكور أولا، وتُسمَّى الألف واللام هنا: لام العهد.

ومنها دخول (كم)، خبرية كانت أو استفهامية؛ لأن ما بعدها في البابيْن تمييز، والتمييز نكرة – كما سيأتي في بابه –.

فصل

وأما قولنا: وما عداه؛ أي: ما عدا النكرة يشمله التعريف[2]، ومن مثاله: أنت وابني (البيت).

---

(١) نسبه السيرافي لأبي مِحْجَن الثّقفيّ. وقيل: لغيلان بن سلمة الثقفي.

ويروى (عزيزة): من العزّة والامتناع؛ فالمرأة تسمّى عزيزة لامتناعها عن وصول الرّجال إليها.

انظر: الكتاب ٤٢٧/١، ٢٨٦/٢، والمقتضب ٢٨٩/٤، وسرّ صناعة الإعراب ٤٥٧/٢، والتّبصرة ١٧٥/١، وشرح ملحة الإعراب ٥٢، وشرح المفصّل ١٢٦/٢، ورصف المباني ٢٦٧، وجواهر الأدب ٢٣٧. والبيت ليس في ديوان أبي محجن المطبوع.

(٢) **المعرفة:** الاسم الموضوع على أنْ يَخُصَّ واحدًا من جنْسه، وزعم ابن مالك أنّه لا يَمْكُن حدّ المعرفة، قال: لأنَّ منها ما هو معرفة معنًى نَكِرَة لَفْظًا، نحو: كَانَ ذَلِكَ عَامٌ أوَّلُ، وعكسه، نحو: أُسَامَة، وما فيه الوجهان كواحد أُمِّه، وذي (أل) الجنسية، ورَدَدْنَا ذلك عليه في الشَّرح.

ولا تركيب في النَّكرات إلا ما شَذَّ من قولهم: بَيْتَ بَيْتَ، وكَفَّةَ كَفَّةَ، أو كان التنكير فيه نائبًا عن التعريف، نحو: مَرَرْتُ بِمَعْدِي كَرِب، ومَعْدِي كَرِب آخر.

قال النحويون: كل اسم قصد به الدلالة على معنى مُعيَّن، دلالة تتضمَّن الإشارة إليه.

وإنَّما قالوا: المعارف خمسة؛ لأن المُعرَّف إمَّا أن يكون أمرًا لفظيًّا أولا:

والأول إما أن يكون من أوَّله، وهو: المعرف بالألف واللام، كقولنا في النظم: (الأرض). وأما من آخره وهو المضاف، كقولنا: (ابني)، و(أهل بلا).

والثاني: وهو المعنوي، فأما ألا يحتاج بعد تعيينه إلى غيره، وهو العَلَم، كقولنا: زيد. وإما أن يحتاج، وحينئذ إما أن يحتاج إلى ما قَبْله، وهو المضمر، كقولنا: (أنت) للمخاطب، و(أنا) للمتكلم؛ لأن المخاطب والمتكلم لا يلتبس على السامع بغيره، وإما أن يحتاج إلى ما بعده، وهو المبهم، كقولهم: هذا، وذا، وتلك، ونحو ذلك من الإشارات.

ومنها الأسماء الموصولة، كقولنا: الذي، والتي، ومن، وما، وأي. فالذي: ذاك الرجل. والتي: تلك المرأة. و(من) بمعنى: الذي والتي، تعم الذكر والأنثى.

=

ويُوجد التركيب في النَّكرات، إلا ما شَذَّ من قولهم كثيرًا في لُغَة بعض العجم، كلغة الترك، وتتفاوت المعرفة في المراتب، خلافًا لأبي محمد ابن حزم؛ إذ ذَهَبَ إلى أنَّها لا تتفاوت وكلها مستوية. والتفريع على مذهب الجمهور، فقيل: المُضْمَر أَعْرَفُ، وهو مذهب سيبويه.

ويليه على قول هؤلاء العَلَم، ثم المُبْهَم، ثم ذُو (أَلْ)، والمضاف في رُتْبَةِ ما أُضِيف إليه إن كانت الإضافة محضة، إلا المضاف إلى المضمر، فإنَّه في رُتْبَةِ العَلَم.

وهذا الذي تَلقَّفْنَاه مِن أَفْوَاهِ المشايخ، خلافًا للمبرد؛ إذ زَعَمَ أنَّ المُضاف إلى واحدٍ منها، هو دون ما أُضيف إليه في التعريف، وقيل: أَعْرَفُها العَلَم، ونُسِبَ إلى سيبويه وإلى الكوفيين، وهو قول الصيمري، وقيل: أَعْرَفُها اسم الإشارة، ويُنْسَبُ إلى ابن السراج، وقيل: أَعْرَفُها المُعرَّف بـ (أَلْ).

ولم يَذْهَبْ أَحَدٌ إلى أنَّ المضاف أَعْرَفُ المُعَارف، وقيل: أَعْرَفُها العَلَم، ثم المُضمر ذُو الأداة، ثم اسم الإشارة، ومذهب سيبويه: أنَّ العَلَمَ أَعْرَفُ من المبهم.

ومذهب الفراء: أنَّ المُبْهَم أَعْرَفُ من العَلَمِ، وبه قال جماعة، منهم ابن السراج، وابن كيسان، وهو مذهب المنطقيين.

والمعارف: في المشهور خمسة، وزاد بعضهم: المُنادَى والموصول، وهو اختيار ابن مالك.

فأمَّا المُنادَى؛ فما كان نكرة غير مُقبلٍ عليه، فلا خلاف أنَّه نَكِرَة، وإنَّما الخلاف في العَلَم، والنَّكِرَة المقبل عليها، فقيل: النِّدَاء يُعرِّفُ النَّكِرَة المُقبل عليها، والعَلَم بعد زوال تعريف العَلَمِيـة. [الارتشاف ٢/٦٠]

واعلم أن أصل هذا الاسم (أنت)، ليس إلا ألف والنون، والتاء للمخاطب، تقول للمخاطب: (أنتَ)، وللمُؤنَّثِ: (أنتِ) - بالكسر -، وفي التثنية: (أنتما)، وكذا بقيَّة الفروع.

وفي (الذي) أربع لغات: الذِي، والَّذِ، واللذّ، والذيّ. فإذا ثَنَّيْته قلت: اللّذان، وتشدد نونه وتُخفف، ويجمع: الَّذِينَ.

وأمَّا (ما) فتكون استفهامًا، كقولك: ما عندك؟ أي: أيُّ شيء عندك، وتكون خبرًا، كقولك: علمت ما عندك.

وأمَّا (أيّ) فاسم معرب، قال تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء:١١٠]. وتقول: أيُّ الرَّجُلَيْن أخوك؟ قال تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾ [النمل:٣٨].

ومنها: (هو، وهي)، وفروع ذلك، وقد تُشدَّد الواو من (هو)، قال الشاعر[(١)]: [الطويل]

وإن لِساني شُهْدَةٌ يُشْتفى بِها وَهُوَّ عَلى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

و**(هم)** جمع الرجال، و**(هن)** جمع النساء، وتوجيه البيت: أن جميع الخلق أهل بلاء بالتفصيل والجملة، ولهذا يقال: الدنيا دار بلاء، والله أعلم.

---

(١) لم يتعرض البغدادي في الخزانة لنسبة هذا البيت وكذلك لم ينسبه أحد ممن استشهدوا به بأكثر من قول بعضهم انه لشاعر من همدان، ومعروف أن هذه لغتهم، وأورده صاحب مغني البيب شاهدا على حذف العائد المجرور بحرف من الصلة.

انظر: الخزانة ٢٦١/٥، ومغني اللبيب ٥٦٧/١.

[أقسام الفعل]

١٥-والفِعْل مُنْقَسِمٌ مُستَقبَلٌ كـ(يَلِي) والأمْرُ كـ (اقْبلْ) ومَاضٍ نحْو (قد قُتِلا)
١٦-فـ(أمْس) آيَة مَاضِيَة و(لَمْ) عَلَمُ الـ مُستقبل اعْرَفهُمَا بالآيَتَيْن كِلا

لما كان الفعل لا ينفكُّ عن اقتران بأحَد الأزمنة الثلاثة: الماضي، والحال، والاستقبال، جُعل لكل زمان قسم يُعرف به، كقولنا: زيد يلي الحكم غدًا. فكذلك يقال له: (اقتل) في الأمر، قال الله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]، وتقول: هو قد قُتل أمس.

فامتحان الماضي بحسن دخول (أمس) عليه، والمستقبل بحسن دخول (غدًا) عليه - كما في النَّظم -، ويُعرف بدخول أحد الزوائد الأربعة عليه، وهي: النون كقولك: نقوم نحن غدًا. والألف نحو: أقوم أنا. والياء نحو: يقوم هو. والتاء نحو: تقوم أنت، وتقوم هند، ونحو ذلك. فهذا شأن الماضي والمستقبل، فأما الحال فليس له لفظ يختص به، وإنما جعلوا له (الآن)، وإن لم يكن حالا محضًا، والله تعالى أعلم.

١٧-وضُمَّ صَدْر الرُّبَاعِي وَاقْطعنه من الـ مَاضِي كـ (أَفْتَاهُ يُفْتِيه بمَا جَهِلا)
١٨-وَإنْ بَدَأْتَ بِهَمْزِ الوَصْلِ ضُمَّ كَثَا نِيه في الأمْرِ كـ (ارْكُلْ) وهو مِنْ رَكَلا

الأفعال منها ثلاثي ومنها رباعي، فإن كان الفعل رباعيًا، كقولك: أعطى، وأبقى، وأفتى، فتقول في مستقبله: يُعطي، ويُبقي، ويُفتي، تضمُّ أوله في المستقبل، وتفتحه في الماضي، فهذا معنى قولنا: وضم صدر الرباعي؛ أي: الفعل الرباعي الذي على أربعة أحرف، و(اقطعنه)؛ أي: اجعل أَلِفَه ألف قطع في الماضي، فإذا صغت منه فعلا مستقبلا، قلت: أعطاه أمس، وأفتاه بما جهل.

فأمَّا الفعل الذي ماضيه دون أربعة أحرف أو فوقها، فإذا صغت من شيء من ذلك فعلا مستقبلا، فتحت أوله، فتقول: قام يقوم، واستعاذ يستعيد. فإذا أمرت من ذلك، قلت: قم واستَعِذ - بالوصل -.

فإن كان الفعل الثلاثي الذي صغت منه صيغة الأمر مضموم الثاني، ضممت أوَّله في الأمر - إذا ابتدأت به -، كقولك: ادخل من دخل، واسكن من سكن، واركل من ركل، ومعنى (ركل)؛ أي: نفح، يقال: ركلته الدَّابة: إذا رمته برِجْلِها، والله أعلم.

[المعرب والمبني]

١٩-وأَصْلُ الإِعْرَابِ للأَسْمَاءِ مُفترضٌ أَمَّا البِنَاءِ فَللأَفْعَالِ قَـدْ جُعِـلا

الإعراب[(١)]: من أعرب الرجل: إذا أبان عمَّا في نفسه، ويقال: أعرب عن حاجته: إذا أظهرها؛ لأن الكلام إذا أُعرب تبيَّن معناه، وقيل: من أعرب الرجل: إذا تكلَّم بالعربية.

---

(١) **الإعراب في اللغة**: الإبَانَة، يُقال: أَعْرَبَ عن حَاجَتِه: أَبَانَ عَنْهَا، والتحسين: أَعْرَبْتُ الشيء: حَسَّنْتُهُ، والتَّغْيير: عَرِبَتْ مَعِدَةُ الرَّجُل، وأَعْرَبَهَا الله: غَيَّرَهَا، والانتقال: عَرِبَت الدَّابَّة فِي مَرْعَاهَا: جَالَتْ، وأَعْرَبَها صَاحِبها.

فمعنى الإبانة: تَعَدَّت بِعَنْ، فالهمزة ليست للتَّعْدِيَة، وفي الباقي للتعدية، لا في عَرِبَتْ بمعنى: تَغَيَّرَت، فقيل: الهمزة في (أَعْرَبْتُ) للإزالة؛ أي: أَزَلْتُ عَرَبَها، كهي في أَشْكَيْتُه؛ أي: أَزَلْتُ شِكَايَته (١) .

وأمَّا الإعراب في الاصطلاح:

فذَهَبَ طائفة إلى أنَّه نفسه: هو الحركات اللاحقة آخر المُعربات من الأسماء والأفعال، وعلى هـذا فالإعراب عندهم لَفْظِي، وهو اختيار ابن خروف، والأستاذ أبي علي، وابن الحاجب، وابن مالـك؛ إذ قال في " التسهيل ": الإعراب: ما جِيءَ به لبيان مُقتضَى العامل من حَرَكَةٍ أو حَرْفٍ، أو سُكُونٍ أو حَذْف.

وذهب متأخرو أصحابنا وطائفة إلى أنَّ الإعراب معنوي، وهو تغييرٌ في آخر الكلمة، أو ما كالآخر لعاملٍ دَخَلَ عليها نفسها، والحركاتُ علاماتُ الإعراب ودلائلُ عليه، وهو ظاهر قول سيبويه، واختيار الأعلم.

والذي يَقْبَلُ الإعراب هو قَبْل تركيبه مع العامل مَوْقوفٌ، فإذا دَخَلَ العامل أثَّرَ، والأصلُ في العامل أن يكون من الفعل، ثُمَّ مِن الحرف، ثُمَّ من الاسم.

والأصلُ يُخَالِفُه مع المعمول في النوع، فإذا كانَا من نوعٍ واحدٍ فلمُشابهة ما لا يكون مـن نـوع المعمول، كاسم الفاعل العامل، ولا يُؤثِّر العامل أثرين في محلٍ واحد.

ولا يجتمع عاملان على معمول واحد إلا في التقدير، نحو: ليس زَيْدٌ بجبان، خلافًا للفراء في نحو: قَامَ وقَعَدَ زَيْدٌ، ولا يمتنع أنْ يكون للعامل معمولات.

وحَرَكَات الإعرب: ضَمَّة، وفتحة، وكسرة، والحركة مع الحرف لا بَعْدَه، خلافًا لابن جني.

والجَزْمُ: قَطْعُ الحركة أو ما قام مقامها، وهو حذفٌ؛ إمَّا لحركةٍ نحو: لَمْ يَضْرِبْ، أو لحرف نحو: لَمْ يَقُومَا، ونحوه على الصحيح، ويأتي الكلام فيه.

فإن قيل: البناء كذلك؟

فالجواب: أن البناء يشترك فيه العرب وغيرهم.

وقيل: من عروب؛ أي: مُتحبِّبة؛ لأن الكلام إذا أُعرب فُهم، وحسن معناه عند سماعه فأحبه.

والبناء في اللُّغة: وضع الشيء على صفة يُراد ثبوتها، وكذلك هو في معناه الصناعي، وإنَّما كان الأصل في الإعراب: الأسماء؛ لأن الاسم صيغته واحدة تتوَارَدُ عليه معانٍ مختلفة، كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وهذه الأشياء منتفية عن الفعل والحرف.

أما الفعل؛ فالمعاني التي يَعتَقِب عليها ليست إلا الدلالات على الزمان المُعيَّن، فاختلاف صِيَغه كافٍ في ذلك، وسيأتي الكلام على الحرف.

فاحتيج في الاسم إلى ما يفرق بين هذه المعاني، فأتوا فيه بالإعراب الذي يدل على أحواله؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت: ما رأيت الهلال - بنصب الهلال -، كنت نافيًا لرؤيته، ولو رفعته كنت مُثبتًا لها؛ أي: الذي رأيت هو الهلال.

وكذلك لو قلت: ما أخذت منك درهمًا، كنت بالنصب جاحدًا، ولو رفعت كنت مقرًّا؛ أي: الذي أخذته منك درهم، فلولا الإعراب لالْتَبَسَ الإقرار بالنفي، وهذا ظاهر واضح.

وإنَّما يُبنى من الأسماء ما يُبنى، ويُعرب من الأفعال ما يعرب، لما حصل في كل منهما من الشَّبه بما أُلحق به، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

= والحركات: حركة إعراب وحركة بناء، نحو: (أيْن)، وحركة إتباع نحو: الحَمْدُ لِله، وحركة حكاية نحو: مَنْ زَيْدًا، ومَنْ زَيْدٍ، وحَرَكَة نَقْلٍ نحو: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ﴾ [البقرة:١٠٦]، وحركة للتخلص من التقاء الساكنَيْن نحو: اضْرِبِ الرَّجُل، وحركة المضاف إلى ياء المتكلم نحو: غُلامِيَ، على الصحيح.

والإعرابُ عند البصريين أَصْلٌ في الأسماء، فرعٌ في الأفعال، وعند الكوفيين أصلٌ في الأسماء والأفعال، وعند بعض المتأخرين أنَّ الفعل أحقُّ بالإعراب من الاسم؛ وهذا من الخلاف الذي لا يَكُون فيه كبير منفعة. [الارتشاف ٦/٢]

٢٠-فَالفِعْلُ إِنْ شَابَه الأَسْمَاء تُعْرِبُهُ   وأَيْنَ اسْمًا أَشْبَه حَرْفًا يُلف قَدْ سَهُلا

لما كان المقتضى الإعراب في الاسم ما يتوارد عليه من المعاني المختلفة، كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وكان الفعل يُعرف بما يميّز أحواله من الصِّيَغ، والاشتقاقات الدَّالة على المقصود منه وبه، وكان الحرف ليس كذلك، انتفى الإعراب والتصريف عنه، لانْتِفاء المقتضى لذلك، وصار مبنيًّا على صيغة واحدة.

وإنَّما قلنا: الأصل في الإعراب: الأسماء، وفي البناء: الأفعال، ولم نقل: جميعها، كما قلنا في الحروف: وأحرفهم مبنيَّة كلها - كما سيأتي -؛ لأن في الأسماء ما خرج عن أصله بمشابهة الحروف فبُني، وفي الأفعال ما خرج عن أصله بمشابهة الأسماء فأُعرب.

أمَّا مشابهة الأسماء للحروف فكـ (من)، فإنها إن كانت موصولة أو موصوفة، فقد أشبهت الحروف لافتقارها إلى الصلة والصفة، وإن كانت شرطية أو استفهامية، فلتضمنها معنى حرف الاستفهام أو الشرط.

وأما مشابهة الأفعال للأسماء، فكون الفغل المضارع يحتمل الحال والاستقبال، حتى يخلص بينهما بقرينة، فقولك: زيد يُصلِّي، يحتمل كلامك أن يكون في حالة الصلاة، أو يكون يصلي فيما بعد، فإذا دخل على الفعل (سوف) أو السين، خلصته من الحال إلى الاستقبال.

وإن دخلت عليه اللام أو قرنته بـ (الآن)، خلصته للحال، فكأنَّه شابه الاسم من حيث أنه يصلح لشيئيْن، حتى يخصص أحدهما بقرينة، كما أن (رجلا) يصلح لأكثر من واحد، فإذا أدخلت عليه آلة التعريف، خُصَّ شخصًا بعينه.

وقيل: إن اشتباههما من حيث أن قولك: يضرب، ويضربان، ويضربون، يُشابه قولك: ضارب، وضاربان، وضاربون؛ لاتفاقهما في عدة الحروف، وهيئة الحركات والسكون؛ ولذلك يشبه الفعل المضارع باسم الفاعل، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣]، وقيل: لأن اللام المفتوحة تدخل على خبر (إن)، إذا كان فعلا مضارعًا، كما تدخل على الاسم كقولك: إن زيدًا لقائم، وإن زيدًا ليقوم. ولا تدخل على الفعل الماضي إذا وقع خبرًا لـ(إن).

وهنا قاعدة، وهي: أن الحرف والفعل في الأصل غير متمَكّنين، وكل ما ناسب من الأسماء ما لا تمكن له في الأصل، بُني، ولا يحتاج إلى تفصيل، فتقول: علِّة البناء في الأسماء. أما شبه الحرف أو كونه اسمًا للفعل، كـ (آية، ونزال، وهلم)، ونحو ذلك، والله تعالى أعلم.

٢١–وأَرْبَعٌ رتبُ الإعْرَاب تَعْرِفُهَا رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَجَرٌّ جَزمهُنَّ تَلا

الإعراب هو في صناعة النحو: تغيُّر آخر الكلمة لاختلاف العوامل الدَّاخلة عليها؛ لتصاريف الكلام وتغاير موارده بوجوه المعاني المُتضمِّنة له.

ووجوه الإعراب أربعة كما ذكرنا، وكان الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات دون السكون، فقد روى ابن بريد، عن أبيه، قال: كانوا يُؤمرون – أو كُنَّا نُؤمر – أن نتعلَّم القرآن، ثم السُّنَّة، ثم الفرائض، ثم العربية، ثم الحروف الثلاثة. قال: قلنا: وما الحروف الثلاثة؟ قال: الجر، والرفع، والنصب.

لكن لما استوفى الاسم – من حيث هو الأصل – جميع الحركات الثلاث التي هي الأصل، وشاركه الفعل المضارع حتى شابهه في حركتَيْن منها، وهما الرفع والنصب، جعل له السكون إعرابًا، ليساوي إعراب الاسم.

والرفع أعلى وجوه الإعراب مرتبة؛ لاستغنائه عن النصب والجر في قولك: قائم زيد، وزيد منطلق. والنصب والجر لا يوجدان حتى يتقدَّم الرفع، كقولك: ضرب زيد عمرًا، ومررت بزيد.

وجُعل الإعراب في آخر الكلمة؛ لأنه وُضع لتَبْيين المعنى، وتمييز الصفات المتغايرة في الأسماء، وسبيل الصفة أن تأتي بعد أن يعلم الموصوف، ولا طريق إلى علمه إلا بعد انتهاء صيغته، فلهذا جُعل الإعراب في آخره.

وإنما سُمي الضم رفعًا؛ لأن الضمة من الواو، ومخرج الواو من الشَّفَتَيْن، وهما أرفع الفم. ويُسمى الفتح نصبًا؛ لأن الفتح من الألف، وهي حرف منتصب يمتد إلى أعلى الحنك.

وسُمي الكسر جرًّا؛ لأنه من الياء التي تهوي عند النطق سفلا، فكأنه مأخوذ من جر الجبل، وهو سفحه. وإنما سُمي الجزم جزمًا؛ لقطع الحركة، إذ الجزم في اللغة: القطع، كقولهم: جزمت اليمين؛ أي: قطعتها.

٢٢-كَذَا البِنَاء أَرْبعٌ أَيْضًا فضَمَّته والفَتْحُ والكَسْرُ وَالإِسْكَانُ خُذْهُ وَلا

جميع الكلام قسمان:

معرب: وقد تقدَّم أنّه ما تغيَّر آخره لتغير العوامل الداخلة عليه.

والمبني: ما لا يتغيَّر آخره مع اختلاف العوامل الداخلة عليه.

ولا يختلف حُكمه على اختلاف مواقعه وتباين مواطنه، ولكل من الإعراب والبناء مواضع، وسيأتي تقسيمها في الكلام إن شاء الله تعالى.

٢٣-فَالاسْمُ والفِعْلُ مَرْفُوعٌ ومُنتصبٌ والجَرُّ أَصْبَحَ بِالأَسْمَاءِ مُخْتَفِلا

٢٤-والجَزْمُ بِالفِعْلِ مُختصٌ وأَحْرُفهم مَبْنِيَّةٌ كُلّهَا واضْرِبْ لِذَا مَثَلا

الإعراب ينقسم على الأسماء والأفعال على ثلاثة أقسام:

١- قسم يختص بالأسماء.

٢- وقسم يختص بالأفعال.

٣- وقسم يشترك فيه الأسماء والأفعال.

فالقسم الذي يختص بالأسماء الجر، فلا يدخل على الأفعال؛ لأن الجر إنّما يكون بالإضافة والحروف، وكلاهما لا يدخل على الأفعال.

وأما القسم الذي يختص بالأفعال فهو الجزم، فلا يدخل الجزم على الأسماء؛ لأنه لو دخل عليها، لذهب شأن الحركة والتنوين اللذيْن هما من خصائص الأسماء، وبهما يتم مراد الكلام، فكرهوا الإخلال بهما، ولأن الحركة يُعرف بها أحوال الاسم من الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وغير ذلك.

وأما القسم الذي يشترك فيه الاسم والفعل، فهو شيئان: الرفع والنصب، فيدخلان في الاسم المُتمكّن، والفعل المضارع السالم، وهذا هو المراد بقولنا:

فالاسم والفعل مرفوع ومنتصب

والحروف كلها مبنيَّة، فلا يدخلها شيء من الإعراب.

٢٥-كَقَامَ زَيْدٌ سَقَى عَمْـرًا عَلَـى ظَمَـأ   وَلَمْ يَقْضِ نَحْبًا فَكلا عَامِلٌ عَمَلا

٢٦-و(حَيْثُ) (كَيْفَ) و(مُذْ) مع (أَمْسِ) لَهَا   مَعَ العَوَامِلِ عَنْ مَرْسُومِهَا حَـولا

فـ (قام زيد) مثال المرفوع. و(سقى عمرًا) مثال المنصوب. و(علـى ظمـأٍ) مثـال المجرور. و(لم يقض نحبًا) مثال المجزوم. فكل من هذه الأمور له عامل أَوْجَبَ ما صار إليـه من حالات الإعراب. فـ (زيد) مرفوع بفعله. و(عمرًا) منصوبًا بالفعل الواقع عليه، الذي هو (سقى). و(ظمأ) مجرور بـ (على). و(يقض) مجزوم بـ (لم).

و(النَّحب): النذر، قال تعالى ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ﴾ [الأحزاب: ٢٣]؛ أي: مـا كان نذر من القتال حتى يُقتل، وهذا معنى قولنا: (فكُلا عامل عملا)، فكل مـا رُفـع أو نُصب، أو جر أو جزم، سُمي عاملا.

وأمَّا المبنيَّات التي لا يُؤثر فيها العوامل، فمثل ما في البيت الأول من أمثلة الإعـراب، من كل باب حرف:

فمن المضمومات (حيث)، ومن المفتوحات (كيف)، ومن السواكن (مـذ)، ومـن المكسورات (أمس)، وسيأتي ذكر أشياء فيما بعد من ذلك.

فهذه التي ليس لها مع العوامل عن مرسومها حول، بعكس الأوائل، فإنَّها تغيَّرت لتغير العوامل عليها، وهذه لزمت أحوالها فلم تتغيَّر، كالبناء المبني الذي هو ثابت لا يزول.

٢٧-وَابْنِ الُمضِيّ على فَتْحٍ والأَمْر عَلَى السُّـ   ـكُون وفقت وَاعْرِبْ مِنْهُ مُقْتَبِلا

٢٨-وَانْصِبْهُ وَاجْزِمْهُ مَـعَ أَشْـيَاءِ أَذْكُرهَـا   وَارْفَعْهُ إِنْ نَاصبَ أَوْ جَازَمَ عَزلا

إنما بُني الفعل الماضي على الفتح؛ لأن الفتح أخف الحركات تشـبيهًا بالمضـارع المنصوب إلحاقًا به، ووجه شبهه بالمضارع من وجوه:

أحدها: أنه يقع صفة للنكرة، كقولك: مررت برجل قام، فـ (قام) في موضع جـرٍّ، كما تقول: مررت برجل يقوم، فـ (يقوم) في موضع (قام).

الثاني: أنه يقع خبرًا عن المبتدأ، أو عن (أن)، ومفعولا ثانيًا لـ (ظننت)، كما يقـع المضارع كذلك، نحو: زيد قام، وزيد يقوم، فـ (قام) واقع موقع (يقوم)، و(يقوم) موقـع (قام).

الثالث: أنه يقع شرطًا، نحو: إن قمتَ قمتُ، وقد وقع المضارع موقع الماضي، نحو: لم يضرب، فلمَّا أشبه ما أشبه الاسم، فكأنَّه أشبه الاسم، إلا أن مُشابهته للاسم بواسطة المضارع، فهي مشابهة ناقصة، فأعطى من إعراب الاسم دون ما أعطى المضارع، الذي هو الواسطة في مشابهة الاسم.

فصل

وبُني الأمر على السكون ولم يُعرب؛ لأنه ليس بمضارع، ولا يقع موقعه، ولا يؤدي مثل معناه، وقد زال عنه حرف المضارعة.

وإنما بُني على السكون؛ لأن أصل البناء السكون، ولم يُبن على الحركة كالماضي؛ لأنه لا يقع موقع المضارع. ولا اعتراض على بنائه؛ لأن الأصل في الفعل البناء، ولا على سكونه؛ لأن الأصل في البناء السكون.

وقيل: إنما بُني على السكون؛ لأنه أشبه الحرف في كونه لا يُخبر به. وهذا كله إذا كان الأمر للمواجه. فإن كان للغائب، كان باللام، كقولك: ليقم زيد، فيكون حينئذ معربًا مجزومًا باللام.

وقال قوم: إن الأمر مجزوم في الجملة باللام، ويُضمر في الأمر للحاضر لكثرة استعماله، ويذكر في الغائب لقِلَّته.

فإذا كان الأمر من فعل مُعتل، حذفت حرف العِلَّة من آخره، فقلت: اغْزُ، واسْعَ، وارْمِ.

وإن كان من فعلٍ آخره مشدد، كـ (مَنَّ)، و(شَدَّ)، ونحو ذلك، فلك فيه ثلاثة أوْجُه:

الكسر لالْتِقَاءِ السَّاكنيْن، والفتح طلبًا للتخفيف، والضم للاتِّباع؛ قال الشاعر[1]:
[الوافر]

---

(١) من شعر جرير يهجو الشاعر النميري.

الشَّاهد فيه: (فَغُضَّ الطّرْف) فإنه يروى بضمّ الضّاد وفتحها وكسرها؛ فأمَّا ضمّها فعلى الإتباع لضمّة الغين قبلها، وأمَّا فتحها فلقصد التّخفيف؛ لأنّ الفتحة أخفّ الحركات الثّلاث، وأمَّا كسرها فعلى الأصل في التّخلّص من التقاء السّاكنين.

فَغُضَّ الطَّرف إِنَّكَ مِن نُمَيْرٍ ... فَلا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلا كِلابا

رُوي بفتح الضاد، وضمها، وكسرها.

ولك أيضًا أن تدغم – كما سبق – وأن تظهر، فإن أظهرت أسكنت آخره، فقلت: اغضض بصرك، واكفف يدك، قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: ٣٠]، وقال: ﴿وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩]، على اللُّغتيْن جميعًا.

فصل

والمستقبل مرفوع إذا خلا من ناصب أو جازم، وإنَّما كان مرفوعًا لما تقدَّم من مشابهته الاسم؛ لأن الماضي ذهب بالفتحة، والأمر بالسكون، وليس للجر مدخل في الأفعال، فلم يبق إلا رفعه، فإن دخل عليه عامل نصب أو جزم، عمل عمله، كما سنذكره، إن شاء الله تعالى في موضعه.

٢٩–وَارْفَعْ فَرِيدًا مِن الأَسْمَاءِ مُنْصَرِفًا ... إِنْ صَحَّ بِالضَّمِّ وَالتَّنوِينِ إِنْ وُصِلا

٣٠–وَاجْرُرْهُ بِالكَسْرِ وَانْصِبْهُ بِفَتْحَتِهِ ... وعَوِّضَنْ أَلِفًا عَنْ نُونِهِ بَدَلا

٣١–مِثَالُه جَاءَنِي زَيْدٌ عَلَى عَجَلٍ ... وزُرْتُ خَيْرَ البَرَايَا رَاكِبًا جَمَلا

إعراب الاسم الواحد إذا كان اسمًا صحيحًا منصرفًا، ويقال له: المُتمكن، إن كان مرفوعًا بالضم والتنوين في حال الوصل، والتنوين تبع ليس من الإعراب، وبالكسر في حالة الجر، وبالفتح في حالة النصب.

لكن تقف على المنصوب وحده بالألف بدلا من التنوين، وليس كذلك الوقف على المجرور والمرفوع؛ لأن المجرور لو وُقف عليه بالياء لالْتَبَسَ بياء الإضافة، كقولك: (مررت بغلام)، فلو أثبت فيه الياء، لظنَّ أن الغلام ملكك.

ولو قلت: هذا زيد – في الرفع –، لخرج عن أصل كلام العرب، إذ ليس في كلامهم اسم آخره واو قَبْلها ضمَّة، وإنما يوجد ذلك في الأفعال، حتى أنَّهم اضطروا في بعض

=

انظر: الكتاب ٣/٥٣٣، والمقتضب ١/١٨٥، وشرح المفصّل ٩/١٢٨، وشرح الشّافية ٢/٢٤٤، وأوضح المسالك ٣/٣٥٠، والتّصريح ٢/٤٠١، والهمع ٦/٢٨٨، والأشمونيّ ٤/٣٥٢، والدّيوان ٢/٨٢١.

الجموع إلى مثل ذلك، فأبدلوا الواو ياء وكسروا ما قبلها، فقالوا في جمع (دلو وجرو): (أُدلٍ وأُجرٍ)، والأصل: أدلوٌ وأجروٌ، ففرُّوا من الواو التي قبلها ضمة، إلى كسرة محافظة على مقاييس الأصول.

ومثال موارد الرفع، والنصب، والجر، في قولنا:

..... جاءني زيد على عجل وزرتُ خير البرايا راكبًا جملا

****

٣٢-أَمَّا العَلِيلُ الَّذِي فِي عَجْزِهِ أَلِفٌ مَلْسَاءُ عَنْ رُتَبِ الإِعْرَابِ قَدْ خُذِلا

٣٣-وَمَا بِآخِرِهِ يَاءٌ مُخَفَّفَةٌ مِنْ قَبْلِهَا كَسْرَةٌ فَالنَّصْبَ قَدْ حَملا

٣٤-وَالرَّفْعُ والجَرُّ مَنوِيَّان فِيهِ فَقُلْ فِي ذَا نَجَا المُتَقِي وذَاكَ صِدْتُ طلا

مضى ذكر إعراب الاسم الصحيح المُتمكّن، وأما غير المتمكن فأقسام:

منها: ما يُسمى مقصورًا، وهو الذي آخره ألف ملساء؛ أي: عرية من المد والهمز، فيكون - على تصاريف موقعه - على حالة واحدة رفعًا، ونصبًا، وجرًّا؛ فلهذا يُسمى مقصورًا؛ لأنه قصر؛ أي: حُبس عن الحركة.

والمقصور في اللغة[1]: المحبوس، قال تعالى: ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ [الرحمن:٧٢]، والأسماء المقصورة تنقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما يدخله التنوين، كـ (رحى، وعصا، وقفا).

والثاني: ما لا يدخله التنوين؛ إمَّا لكونه معرَّفًا بالألف واللام، كـ (الحيا، والندا، والعصا، والحصا). وإمَّا لكونه لا ينصرف، كـ (موسى، وعيسى، وسلمى، وسُعدى)، ونحو ذلك.

---

(١) قال الخوارزمي في التخمير ٢/٤٤: **القصر في اللغة**: الحبس، يُقَالُ: قصرت الشيء أقصره قصرًا: إذا حبسته، ومنه مقصورة الجامع؛ لأنها كالمحبوسة، وهذا كتسميتهم الحجرة، ومنه أيضًا القصر للمعقل؛ لأنه يُحبس فيه عن العدو، ومنه أيضًا قوصرة التَّمر؛ لأن التمر كالمحتبس فيها.

وسمي المقصور مقصورًا؛ لأنه مَمْنوعٌ عن الإعراب محبوسٌ، وهذا لأن المقصور لا يحتمل الإعراب.

وكِلا القسميْن لا يختلف حُكم آخره في الرفع، والنصب، والجر، كقوله تعالى - في المُنوَّن -: ﴿لا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئًا﴾ [الدخان: ٤١]، فالأول مرفوع، والثاني مجرور، ولفظهما واحد، وهو المراد بقولنا:

...... عن رتب الإعراب قد خزلا

أي: قطعًا، والخزل: القطع.

ومنها: ما يُسمى منقوصًا: وهو ما كان قبل آخره ياء مُخففة، قبلها كسرة.

قولنا: مُخففَّة؛ احترازًا من مثل: (الكرسي)، فإن ما قبل يائه كسرة، لكن الياء مشددة. وقولنا: من قبلها؛ احترازًا من مثل: (ظبي)، فإن ياؤه مخففة، لكن قبلها ساكن.

فهذا القسم يظهر فيه النَّصب فقط، ولا يظهر فيه الجر ولا الرفع، بل هما منويان فيه، فإن خلا شرط من ذلك، كان الاسم معربًا بالحركات الظاهرة، كقولك: هذا علي، وكرسي، وتقي، وجدي، وظبي، ونحي، فاعرفه.

وقد مثلنا مثال القسمين، فمثال المنقوص: نجا المتقي، وهلك العاصي. ومثال المقصور: صدت طلا، وهو ولد الظبي.

وإنما سُمي هذا القسم منقوصًا؛ لأنه نقص من رتب الإعراب مرتبتيْن: الرفع والجر.

فإن كان الاسم المنقوص نكرة، نوَّنته من غير ياء في رفعه وجره، فقلت: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، على صفة واحدة. فإن نصبته ألحقت به ألفًا، فقلت: رأيت قاضيًا.

فإن صرت إلى الوقف على المنقوص، فإن كان مُعرَّفًا، وقفت بالياء الساكنة على اختلاف مواقعه، وإن كان منكرًا، وقفت عليه في حالتي الرفع والجر بحذف الياء منويًا، وفي حالة النصب بالألف، كما ذكرنا. وقد وقف بعضهم على المُعرَّف في حالة الرفع والجر بحذف الياء، ووقف آخرون عليهما في المنكر بالياء، والله تعالى أعلم.

[إعراب الأسماء الستة[1]]

٣٥-وستَّةٌ إنْ تُضِفْ إلا إلَيْكَ يَكُنْ ... إعْرَابُهَا بِحُرُوفِ اللّينِ مُشْتَغلا

٣٦-أَبٌ، أَخٌ، وحَمٌ، ذُو، فُو، هَنٌ، وإلَى ... يَاء الضَّمِيرِ سِوَى (ذُو) إنْ أَضَفْتَ فَلا

ومن الأسماء غير المُتمكّنة ستة أسماء، إعرابها بحروف اللين، وتُسمى حروف المد، وتسمى حروف العِلّة، وهي: الألف، والواو، والياء.

وسُميت حروف المد واللين؛ لأن الصوت يمتد فيها، فيقع عليها الترنم في القوافي، وغير ذلك. وإنما احتملت المد؛ لأنها سواكن اتسعت مخارجها حتى جرى فيها الصوت، فتكون هذه الأسماء في حال الرفع بالواو، وفي حال النصب بالألف، وفي حال الجر بالياء.

وشرط إعراب هذه الأسماء الآتي ذِكرها بهذه الحروف على هذه الصفة؛ أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم، فتقول: (هذا أبوه، وأخوه، وحموه، وفوه، وهنوه)، و(مررت بأبيه، وأخيه، وحميه، وفيه، وهنيه)، و(رأيت أباه، وأخاه، وحماه، وفاه، وهناه).

وروى ابن الجوزي بإسناد له، عن الأصمعي، قال: بينما أنا في بعض البوادي، إذا أنا بصبي - أو قال: بصبية - معه قربة قد غلبته، وفيها ماء، وهو يُنادي: يا أبه، أَدْرِك فاها، غلبني فُوها، لا طاقة لي بفيها، قال: فوالله لقد جمع العربية في ثلاث.

وروى نحو هذه الحكاية عن المأمون، أنه رأى بالبادية صبيًّا يقول لأبيه؛ فذكر الحكاية، وفيها قصة طويلة.

---

(١) ذكر النُّحاةُ في إعراب الأسماء السّتّة أقوالا كثيرة، أوصلها السّيوطيّ إلى اثني عشر قولا؛ من أشهر تلك الأقوال:

أنّها معربة بالحروف نيابة عن الحركات.

وقيل: إنّها معربة بحركات مقدّرة في الحروف، وأنّها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر.

وقيل: إنّها معربة من مكانين بالحركات والحروف معًا.

تُنظر هذه المسألة في: الكتاب ٣/٣٥٩، ٣٦٠، ٤١٢، والمقتضب ٢/١٥٤، ١٥٥، والمرتجل ٥٤، والإنصاف، المسألة الثّانية، ١/١٧، والتّبيين، المسألة العشرون، ١٩٣، وشرح المفصّل ١/٥١، ٥٢، وشرح الرّضيّ ١/٢٧، وشرح التّسهيل ١/٤٣، وتوضيح المقاصد ١/٦٨ - ٧٠، وائتلاف النُّصرة، فصل الاسم، المسألة الثّانية، ٢٨، والهمع ١/١٢٣- ١٢٧.

وأما (ذو) فلها شرط آخر، وهو: ألا تُضاف إلى مضمر، كما قلنا:

...... سوى (ذو) إن أضفت فلا

وشرط آخر: وهو أن يكون بمعنى: صاحب. ولا تستعمل إلا مضافة فتجُرُّ بها، وتعربها بالحروف كأخواتها.

وقد جاءت (ذو) بمعنى: الذي، في لغة (طيء)، وأُجريت على لفظ واحد مع المُذكَّر والمؤنَّث، والمُثنَّى والجمع، ولم يُغيِّروها على اختلاف مواقعها، فقالوا: جاء ذو عرفت، ورأيت ذو عرفت ومررت بذو عرفت؛ قال شاعرهم[1]: [الوافر]

فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

فقال: (ذو حفرت، وذو طويت)، والبئر مُؤنَّثة، والله أعلم.

فأمَّا الخمسة المتقدم ذكرها فتستعمل مفردة ومضافة، وتُعرب بالحركات. فتقول: لي أبٌ كبيرٌ، وأخ صغير، وحم ظريف، وفم لطيف، وهن عفيف. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ [يوسف: ٧٨]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ﴾ [النساء: ١٢].

وتزيد على (الفِي) إذا استعملته مفردًا ميمًا.

قال الحريري في " درته ": الأصل في (فم): فوه، على وزن سوط، فحُذفت الهاء تخفيفًا لشبهها بحرف اللِّين، فبقي الاسم على حرفَيْن، الثاني منهما حرف لين، فلم يروا إيقاع الإعراب عليه لئلا تثقل اللفظة، ولم يروا حذفه لئلا يجحفوا به، فأبدلوا من الواو ميمًا، فقالوا: (فمٌ)؛ لأن مخرجها من الشَّفَة، والدليل على أن الأصل في (فم) الواو، قولهم: تفوَّهْتُ بكذا، ورجل أفوه. وقولهم في تصغيره: فُوَيه؛ لأن التصغير يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها.

---

(١) هو لسنان بن الفحل الطائي من أبيات يخاطب بها عبد الرحمن بن الضحاك في شأن بئر وقع النزاع فيها بين حيين من العرب. طويت: أي بَنَيْتُ.

والشاهد: استعمال (ذو) اسما موصولا على لغة طيء وكونها مبنية على المشهور.

انظر: الأمالي الشجرية ٣٠٦/٢ والإنصاف ٣٨٤/١ وشرح المفصل ١٤٧/٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٢/١ وتوضيح المقاصد ٢١١/١والعيني ٤٣٦/١ والتصريح ١٣٧/١ والهمع ٨٤/١ والخزانة ٣٤/٦.

ويعرب (فم) بالحركات، فتقول: هذا فم، ورأيت فمًا، وله فم واسع، وما رأيت أوسع منه فمًا، وهو ذو فم واسع، ونحو ذلك.

وفي (أب) وجه آخر: وهو أنّه قد استُعمل منصوبًا على كل حال، فقالوا: جاء أباه، وبرَّ أباه، ومر بأباه؛ وفي الحديث الصحيح الذي رواه البخاري وغيره في قتل أبي جهل، عن أنس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر: "**من ينظر ما فعل أبو جهل**"[1]، فانطلق ابن مسعود، فوجده قد ضَرَبَهُ ابْنَا عَفْرَاء حتى بَرَدَ، فأخذه بلحيته، فقال: أنت أبا جهل - قال ابن علية: قال سليمان التيمي: هكذا قالها أنس: أنت أبا جهل -. قال: وهل فوق رجل قتلتموه، أو قتله قومه. وقد أنشدوا في المعنى[2]: [الرجز]

إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

ونقل عن العرب في هذا المعنى غير ذلك.

---

(١) أخرجه البخاري (٤/١٤٥٨، رقم ٣٧٤٥).

(٢) **البيت**: نسبه العيني لأبي النجم العجلي. ونسبه الجوهري لرؤبة بن العجاج ونسبه أبو زيد في نوادره لبعض أهل اليمن، والبيت من الرجز.

الشرح: "إن أباها" أي: أبا "ريا" لأن قبله:

واها لريا ثم واها واها ... هي المنى لو أننا نلناها

"المجد": الكرم والمراد "بالغايتين" المبتدأ والنهاية والضمير في "غايتاها" للمجد وأنث باعتبار المنزلة.

الإعراب: "إن" حرف توكيد ونصب "أباها" اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف. ويحتمل أن يكون منصوبا بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور، "وأبا" معطوف على اسم إن، "أباها": مضاف إليه. "قد" حرف تحقيق "بلغا" فعل ماض وألف الاثنين فاعله. والجملة في محل رفع خبر إن "في المجد" جار ومجرور متعلق بالفعل قبله "غايتاها" مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثنى الألف.

الشاهد: لزوم الألف في "أباها" على لغة القصر في الأسماء الستة، وهو صريح في "أبا" الثالثة؛ لأنه مضاف إليه. أما الأولى والثانية فبالقرينة؛ لأن التلفيق في اللغات بعيد.

انظر: ابن الناظم ص١٣، وابن عقيل ١/ ٢٣، والأشموني ١/ ٢٩، وابن هشام ١/ ٣٣، وفي المغني ١/ ١١١، والسيوطي في شرحه للألفية ص٩، وفي همع الهوامع ١/ ٣٩، وفي شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٣، وفي خزانة الأدب رقم ٥٥٩، والإنصاف ١/ ١١.

فصل

قال المصنف: كنَّا عند الإمام أمير المؤمنين المعتضد بالله، الخليفة المصري بدمشق، حين قَدِمَها في سنة ثلاث وخمسين وسبع مائة، فقرأت له جزءًا من مسموعاتي، والْتَمَسْتُ منه أن يكتب الطبقة بخطِّه الشريف، فكتبها، ثم كتب في آخرها: كَتَبَهُ أبا بكر ابن سليمان. فتناول الجزء بعض الحاضرين من يده، فقرأه، فالْتَفَتُّ إلى آخر عن جانبه فغمزه، فانْتَبَهت لهما - وقد كنت رأيته حين كتب ذلك -، ولم يحتمل المجلس تلحين الخليفة، ولا هان على ما دار بين ذينك الشخصيْن، فأنشدت في الحال قولهم:

إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا
قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

فطرب من في المجلس لذلك، أمَّا الحاضرون فإنَّهم عجبوا لاستحضار دليل جواز ذلك بسرعة، وأمَّا مَوْلانَا أمير المؤمنين، فإنَّه اتَّخذه في معرض المدح له ولآبائه، إما لجودة خطه، وإمَّا لإتْيَانه بالمقصود، ولم يزل بعض من حضر ذلك المجلس يُذكراني بما جرى، ويستحسن ذلك، وقال لي: تَذَاكَرْنَا ذلك في بعض الأيام وعندنا شخص من الفضلاء، فاستحسن ذلك، وأنشد[1]: [الطويل]

---

(١) البيت للمتلمس، وهو جرير بن عبد المسيح بن عبد الله بن زيد الضّبيعيّ: شاعر جاهلي، حماسي، كان نديمًا للملك عمرو بن هند؛ وقصّة صحيفته مشهورة.

انظر: طبقات فحول الشّعراء ١/١٥٥، والشّعر والشّعراء ٩٩، والأغاني ٢٤/٢١٦، والخزانة ٦/٣٤٥.

شرح البيت: (الشّجاع): الحيّة الذّكر. و (المساغ): مفعلٌ مِنْ ساغ يسوغ؛ وأصل معناه: سهولة مدخل الشّراب في الحلْق. و (صمّم): عضّ ونيّب، فلم يُرسل ما عضّ.

والشّاهد فيه: (لناباه) حيث جاء بالمثنّى بالألِف في حالة الجرّ، وذلك على لغة بلحارث بن كعب، فإنّهم يلزمون المثنّى الألِف في جميع حالاته.

انظر: الأصمعيّات ٢٤٦- وفيه (لنابيه) بدل(لناباه) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية-، ومعاني القرآن للفرّاء ٢/١٨٤، وسرّ صناعة الإعراب ٢/٧٠٤، وشرح المفصّل ٣/١٢٨، والحماسة البصريّة ١/١٣٧ - وفيه (لنابيه) بدل (لناباه) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية-، وشرح التّسهيل ١/٦٣، والأشمونيّ ١/٧٩، والدّيوان ٣٤ - وفيه (لنابيه) بدل (لناباه) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية.

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعِ لَصَمَّمَا

فقيل له: ليس هذا مما يُستشهد به في مثل هذه المسألة، ولا في هذا المجلس، أين ذاك من هذا؟ أو كما قال.

[إعراب الاسم المثنى]

٣٧-ورَفْعُ الاثْنَيْنِ إنْ أَعْرَبْتَهُ (أَلِفٌ) وَالنَّصْبُ وَالجَرُّ (يَاء) والنُّون قَدْ شُكِلا

٣٨-مَنْ بَعْدَ بِالكَسْرِ عَنْ تَنْوِينِهِ بَدَلا وَالفَتْحُ فِي نُونِ جَمْعٍ إنْ أَضَفْتَ جَلا

٣٩-تَقُولُ قَدْ أَلْبَسَ الزَّيْدَان جَارِيَتَيْ عمرو مِن الأَحْمَرَيْنِ الحُلـي والحُلَلا

لما ذكرنا إعراب الاسم الواحد على اختلاف أصنافه، شرعنا في ذلك إعراب الاسم المثنى.

ومعنى التثنية(١): أن تذكر اسمين لفظهما واحد، كقولك: زيد وزيد، فلمَّا ثقل عليهم تكرير الاسم بلفظه ومعناه، عدلوا عن أحدهما، وعمدوا إلى آخر الثاني ففتحوه، ثم زادوا عليه في الرفع أَلِفًا ونونًا، وفي النصب والجر ياء ونونًا.

فأمَّا الألف ففيها ثلاثة أشياء: هي حرف الإعراب، وعلامة التثنية، وعلامة الرفع. ولأجل وجوب فتح ما قبل الألف، أُثبتت ياء الاسم المنقوص في التثنية، كقولك: جاء القاضيان؛ لأن هذه الياء تثبت في حالة النصب لِخِفَّة الفتحة؛ فلهذا أثبت في التثنية.

وأمَّا الياء ففيها أيضًا ثلاثة أشياء: هي حرف الإعراب، وعلامة التثنية، وعلامة النصب والجر.

والمَوَاطِن التي تشترك فيها علامة النصب والجر أربعة: التثنية، وجمع السلامة في المُذكَّر والمؤنث، وما لا ينصرف - كما سيأتي إن شاء الله تعالى -.

---

(١) التَّثْنِيَةُ: ضَمُّ الشَّيء إلى مِثْله. والغرض بها: الاختصارُ، وحُسْنُ التَّركيبِ. وأصلُها: العطفُ. ويدلُّ على ذلك قولُ الرَّاجز: (لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَحَلٍّ ضَنْكِ).

والتَّثنيةُ على ثلاثةِ أضرُبٍ: تثنية في اللَّفظ والمعنى؛ وعليه أكثرُ الكلام.

وتثنية في اللفظ دون المعنى؛ وذلك على حُكم التَّغْلِيْبِ؛ وهو قليلٌ، كـ(العُمَـرَين) و (القَمَـرين) و(الأبوَين).

وتثنية في المعنى دون اللَّفظ؛ وهو لِمَا كان في الجَسَدِ منه شيءٌ واحدٌ، وأُرِيْدَ تثنيتُه وهو مضافٌ إلى مثنّى، فهو يكونُ بلفظ الجمع، مثل: (أعجبني وجُوهُكُمَا) و (سَرَّني طيبةُ قُلُوبكُمَا).

ويشترك في التَّثنية: المُذكَّر والمؤنَّث، والمنكَّر والمعرَّف، ومَن يَعْقِل ومن لا يَعْقِل. [اللمحة في شرح الملحة ١/١٨٧]

ويشترك في التثنية المذكر والمُؤنَّث، ومن يعقل وما لا يعقل، ولا يدخل على فعل ولا حرف.

والألف في: (يقومان ويدخلان) ضمير الفاعل، كما هو في: قاما وقعدا. ونون التثنية بدل عن الحركة والتنوين، اللَّذيْن كَانَا في الاسم الواحد، وكان أصلها السكون، لكن لما سَكَّن ما قَبْلها كسرت؛ لئلا يلتقي ساكنان.

ومن حُكم الساكنيْن إذا الْتَقيَا، كسر أولهما، إلا أن الألف لَمَّا لم يكن تحريكها، كسرت النون.

ونون التثنية تفارق التنوين في ثلاثة أشياء:

أحدها: أن حركتها لازمة.

والثاني: أنها تثبت في الوقف.

والثالث: أنها تثبت مع الألف واللام.

واعلم أن حكم التثنية أن يسلم فيها لفظ الواحد وبناؤه، كما تقدم، إلا أسماء الإشارة والمبهمة، فإن أخرها حذف في التثنية، فقالوا في تثنية هذا، وذا، والذي، والتي: (هـذان، وذان، واللّذان، واللّتان) هذا في حالة الرفع. وقالوا في النصب والجر: (هـذين، وذين، واللّذيْن، واللّتيْن) وهو مِمَّا شذَّ عن أصله؛ ولهذا قال المُحقِّقُون من النحويين: إن هذه الأسماء مشبهة بالمثنى، لا أنها مُثنَّاة على الحقيقة.

فأمَّا حذف ياء (الذي) وإثبات ياء (الشَّجي)، وكلتاهما مُخفَّفة مكسور ما قبلها، فإن ياء (الشَّجي) تلحقها الحركة في حال النصب، فجرت بهذه القوة مجرى الحرف الصحيح، فثبتت في التثنية، وياء (الذي) لا تتطرَّق إليها الحركة بحال، فضعفت بهذا السبب فحُذفت.

فأما إن ثنيت اسمًا مقصورًا، نظرت:

فإن كانت ألفه رابعة فصاعدًا، قُلبت ياء في التثنية، كـ (موسى، وحبلى)، فقلت في الرفع: (موسيان، وحبليان)، وفي النصب والجر: (موسيْن، وحبليْن).

ولهذا قال الجوهري: المقصور إذا كان على أربعة أحرف، ثُني بالياء على كل حال، نحو: مقلي، ومقليان.

وإن كانت ألفه ثالثة، رددتها إلى أصلها، واوًا كان أو ياءً، وطريق معرفة أصلها أن تصرف تلك الكلمة، فإن وجدت الواو في بعض تصاريفها، فهي من ذوات الواو، وإن وجدت الياء فهي من ذوات الياء، فتقول في تثنية (قفا وعصا): قفوان وعصوان؛ لأن تصريف الفعل منهما: قفوت وعصوت. وفي تثنية (هُدَى ورحى): هُدَيان ورحيان؛ لأنهما من هديت ورحيت.

وإن كان الاسم ممدودًا، أبدلت همزته واوًا فيما لا ينصرف، وأقررتها فيما ينصرف، فقلت في تثنية (حسناء وحمراء): حسناوان وحمراوان. وفي تثنية (سماء وكساء): سماءان وكساءان. وقد أبدل بعضهم همزة ما ينصرف واوًا، فقال: سماوان وكساوان.

ومن حُكم هذه النون أن تسقط في الإضافة، كما ذكرنا في التمثيل في النظم:

تقول قد ألبس الزيدان جاريتي عمرو من الأحمرين الحلي والحللا

فالأحمران: الذهب والحرير. والحَلي: جمعه حُلِيٌّ، وهو ما صيغ من الذهب. والحلل: جمع حلة، وهو ما نُسج من الحرير. كما رُوي في الحديث: " **حب الأحمرين أهلك النساء**"[١].

(١) أخرجه عبد الرزاق عن معمر فى الجامع (٧٢/١١، رقم ١٩٩٤٧).

[إعراب جمعي التصحيح]

٤٠-وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِاليَاءِ انْصِبْ وجُرّ وزِدْ ... ذَا النُّونَ فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ لِمَنْ عَقَلا

٤١-كَيُرْزَقُ الْمُطْعَمُونَ القَانِعِينَ غَدًا ... خَيْرًا مَعَ الْمُكرِمِينَ الحُورَ والخَولا

اعلم أن الجمع[1] ينقسم إلى: جمع صحة، وجمع تكسير.

فجمع الصحة ينقسم إلى قسمين: جمع مذكر، وجمع مُؤنَّث.

فنبدأ بذكر الجمع الصحيح الْمُذكَّر، ويُسمى جمع السلامة أيضًا؛ لأنه سلم فيه لفظ الواحد، وبناؤه صح، ويكون غالبًا لمن يعقل، فأمَّا قوله عن السماء والأرض: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، فإنَّه لما وصفهما بالقول الذي هو من خصائص من يعقل، جمعهما جمع من يعقل، ليُطابق أول الكلام آخره، ونظائره كثيرة في القرآن وغيره.

ورفع هذا الجمع بالواو، ونصبه وجره بالياء، والنون التي في آخره هي عِوَض من التنوين الذي كان في الواحد، وقولنا: (ذا النون)، إشارة إلى ما سبق من ذكره في التثنية، وأنَّه بدل من التنوين في المفرد، لكن هنا فتح النون.

وإنما فُتحت نون الجمع وكُسرت نون التثنية؛ لأن الفتحة أخَفّ من الكسرة، والتثنية أخف من الجمع، والعرب تقصد تعديل الكلام، فجعلت الأخف للأثقل، والأثقل للأخف، كما فعلت في الاسم المنصرف، ألحقت فيه التنوين لِخفَّته، وأُسقط التنوين من غير المنصرف لثقله.

وفي المثال توجيه حسن، فـ (المطعون) رُفع على ما لم يسم فاعله. و(القانعين): جمع قانع، وهو الفقير، قال الله تعالى: ﴿وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ [الحج: ٣٦]، وهو نصب على المفعولية.

---

(١) الجمع هو: ضَمُّ الشّيء إلى أكثرَ مِنْهُ. وهو ينقسم إلى جمع صِحَّة، وإلى جمع تكسير.

فجمع الصّحّة: ما سَلِمَ فيه نظمُ الواحد وبناؤه. وجمع التّكسير: ما تغيّر فيه نظمُ الواحد وبناؤه.

وإعرابه بالحروف على حكم ما تقدّم، ورفعه بالواو مضموماً ما قَبْلَهُ.

فالواو علامة رفعه، وعلامة جمع الصّحّة، وحرف الإعراب؛ وكذلك الياء. وحكم النّون التّابع الواو والياء حكم نون التّثنية.

انظر: اللمحة ١/١٩٣، وتوضيح المقاصد ١/٩٢، وابن عقيل ١/٦٢، والأشمونيّ ١/٨١.

و(غدًا) يعني: يوم القيامة. و(خير) مفعول ثان؛ أي: يرزقون خيرًا مع المكرمين الذين أكرمهم الله تعالى. و(الحور والخول) تفسير الخير الذي رزقوه.

٤٢-وجَمْعُ تَأْنيثٍ إِنْ تَرْفَعْهُ زِدْ أَلِفًا   وَالتَّاء مَضْمُومَة مِنْ هَائِهِ بَدَلا

٤٣-والنَّصْبُ كَالجَرِّ كَسر التَّاء آيَتُهُ   كـ (الغَانِيَاتُ مَنَحْنَ العَاطِلاتِ حلًى)

هذا القسم الثاني من قسمَيْ جمع السلامة، وهو جمع التأنيث الصحيح: اعلم أن للتأنيث ثلاث علامات:

أحدها: التاء التي تظهر عند الإضافة، وتُكتب ويُوقف عليها بالهاء، نحو: مسلمة، وقائمة، وسلمة، وشجرة.

والعلامة الثانية: الألف المقصورة، في مثل: سلمى، وسعدى، وذكرى، ودنيا.

والعلامة الثالثة: الألف الممدودة، كحسناء، وحمراء، وبيضاء.

وجاء من المؤنث كثير بغير علامة تأنيث، كزينب، ودعد، وهند.

وتُجمع هذه الأنواع كلها بالألف والتاء، وعلامة الرفع فيها ضم التاء، وعلامة الجر والنصب كسرها، كما في المثال:

.... الغانيات منحن العاطلات حلا

و(**الغانيات**): اللاتي غنين بحُسنهنَّ عن التَّزيُّن. و(منحن): أعطين ووهبن. و(العاطلات): اللاتي ليس لهن حلي، فهُنَّ معطلات منها.

ويشترك فيه من يعقل من المؤنث وما لا يعقل، كقولك في جمع (فاطمة، وشجرة، وسعدى، وحسناء): فاطمات، وشجرات، وسعديات، وحسناوات.

فإن قيل: لمَ حُذفت الهاء من (فاطمة وشجرة) في هذا الجمع، ولم تُحذف الألف المقصورة ولا الممدودة فيه، والكل علامات التأنيث؟

فالجواب عنه: أن العلامة التي في (فاطمة وشجرة) تجانس التاء الثابتة في الجمع، فحُذفت لئلا تجتمع في كلمة علامتا تأنيث متجانستان في اللفظ، وليس كذلك العلامتان الأخريان؛ لأنَّها ليستا من جنس التاء التي هي علامة جمع التأنيث؛ فلهذا أُثبتتا.

وقد جمع من المؤنث بلا علامة تأنيث جمع تكسير، جاء في الحديث: أن زينب امرأة عبد الله بن مسعود أتت تسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصدقة، فقال: "**من هذه؟ قالوا: زينب. قال: أي الزيانب؟**"[١].

وجميع صفات المؤنث تُجمع بالألف والتاء عند النُّحاة، إلا ما كان على وزن (فعلاء) التي مُذكّرها (أفعل)، كبيضاء وخضراء، أو على وزن (فعلى) التي مذكرها (فعلان)، كسكرى وغضبى.

فلا يجوز أن يقال في جمع (بيضاء وسكرى): بيضاوات، ولا سكريات. كما لا يجوز جمع مذكرهما بالواو والنون، فيقال: أبيضون، وسكرانون؛ لأن كل من لا يُجمع مذكّره بالواو والنون، لا يجمع مؤنثه بالألف والتاء. وكل صفة لمذكر لا يُعقل، تُجمع أيضًا بالألف والتاء، كقولك: جبال راسيات، وسيوف مرهفات، ونحو ذلك.

وجاء عن العرب جمع أسماء مذكرة من أجناس ما لا يعقل، وهذا ممَّا يُؤخذ سماعًا ولا يُقاس عليه، كحمامات، وسرادقات، وساباطات، ومقامات، ومحرمات، وشعبانات، ورمضانات، وذوات القعدة، وذوات الحجة، وبنات عرس، وبنات آوى، ونحو ذلك.

فإن كان الاسم ممدودًا، قُلبت الهمزة في جمعه واوًا، تقول في جمع (حسناء وصحراء): حسناوات وصحراوات.

فإن كان ممَّا ثالثه ألف بعدها تاء التأنيث الموقوف عليها بالهاء، حذفت التاء وقلبت الألف إلى أصلها على ما بيَّنّاه في باب التثنية، فتقول في جمع (غزاة وقناة): غزوات وقنوات؛ لأن أصل ألفها الواو. وتقول في جمع (قَنَاة ودَوَاة): قنيات ودَويات؛ لأن أصل ألفها الياء.

---

(١) أخرجه البخاري (٢/٥٣٣، رقم ١٣٩٧)، ومسلم (١٠٠٠).

[إعراب جمع التكسير][1]

٤٤-أَمَّا الَّذِي فَرْدُهُ فِـي الجَمْـعِ مُنْكَسِـرٌ　　كَالفَرْدِ يُعْرَبُ كـ (أَهْوَ الأَعْيُنِ النّجلا)

٤٥-وَقَـــرَّرُوا صِـــيَغًا فِيـــهِ وأَبْنِيَـــةً　　يَضِيقُ مُخْتَصَرِي عَنْ حَصْـرِهَا جُمَـلا

٤٦-كَالدُّور والحُور والوِلْدَان والغُرَف الـ　　ـغُرِّ العَوَالِي للأَبْـرَارِ البَـرَتْ نُـزلا

إنما سُمي هذا الجمع جمع التكسير؛ لأن لفظ الواحد فيه كسر، ثم صِيغ صيغة أخرى للجمع، كما يُكسر الإناء من نحاس، ثم يُصاغ إناء حسنًا آخر.

وجمع التكسير يُعرب كإعراب الاسم المفرد، كقولنا:

...... أهو الأعـــين النجلا

وهي الواسعة، والعرب تستحسنها، وقد تقدَّم أن المفرد يُعرب بالحركات؛ لأنها أخف من الحروف، وإذا حصل الغرض بالأخف، لم يعدل عنه إلى الأثقل، ولأنهم لـو جعلـوا

---

(١) جمع التكسير: هو الاسم الذي يدل على أكثر من اثنين؛ إما أن يكون له واحد من لفظه أو لا إذا لم يكن لو واحد من لفظه، فإما أن يكون على أوزان الجموع الخاصة بها أو لا؛ إن كان فهو جَمْعٌ واحده مقدر، نحو: عَبَاديد، فأما مَعَافِير فمُسَمًّى بالجمع، وحَضَاجِر جمع حِضَجْر، وسَرَاوِيل أعجمـي، وقيل: جمع سِرْوَالة، و أَعْرَاب جمع لمفرد لم ينطق به.

وقيل: هو وزن غالب في الجمع لا يختص به لقولهم: بُرْمَةٌ أَعْشَار، وإن لم يكن على أوزان الجموع، فهو اسم جمع نحو: قَوْم، وإِبِل، وذَوْد، ورَهْط؛ وإن كان له واحد من لفظه، فإما أن يوافقه في أصـل اللفظ والهيئة، أو في أصل اللفظ دون الهيئة؛ إن وافقه فيهما، فإما أن يجوز تثنيتهما قياسًا مطردًا أو لا، إن لا فليس بجمع كالمصدر إذا وصف به، أو أخبر به، أو وقع حالا، وكجُنُب؛ فإن الفصيح فيهما ألا يثنيا فإن ثُنِيَ نحو: فُلْك، وهِجَان، ودِلاص، فجمع عند أكثر النحويين، واسم جمعٍ عند بعضهم، وقيل: مفرد يذكر ويؤنث.

وإن وافقه في أصلِ اللفظ دون الهيئة، فإما أن يُصَغَّر تصغير المفرد، أو يخبر عنه إخبـار الواحـد، أو يوصف يوصف المفرد أو لا؛ إن كان أحد ذلك، و لم يُمَيَّز بناء التأنيث، ولا ياء النسب مفرده فهو اسم جمع نحو: رَكْب، وصَحْب، ويجوز أن يعود الضمير ضمير جمع، والمنقول عن الأخفش: أنه جمع، وذكر الأخفش في " الأوسط ": أن قول الجمهور في ركب، أنه من هذا الباب، ثم قال: وما أراه في القياس إلا مطردًا قد قالوا: صَائِم، وصَوْمٌ، ونَائِمٌ، ونَوْمٌ، وشَاهِدٌ، وشَهْدٌ، وزَائِرٌ، وزَوْرٌ، وأنه يُصغر على لفظه ثم قال: وإن صَغَّرْت شيئًا من هذا على واحده فهو جائز على قبحه، انتهى. [الارتشاف ٢٩٧/١]

الإعراب في جموع التكسير بالحرف، لكان ربما حصل لبس، فلا يُدرى؛ هل ذلك الحرف زائد للإعراب، أو هو من نفس الكلمة لكثرة صيغ جموع التكسير.

ولهذا جرى الخلاف في الأسماء الستة، فأمَّا الحركة فإنَّها تُعرف زيادتها بحذفها في الوقف، وإذا كان الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، وقد أمكن، فوجب المصير إليه، فإعراب الجمع المكسر، كإعراب المفرد بالحركات؛ إمَّا ظاهرًا فيما صح منه حرف إعرابه، كرجال. وأمَّا مقدرًا فيما اعتل حرف إعرابه، كجرحى، وقتلى، ونحو ذلك.

وجمع التكسير: ما تغيَّر فيه نظم الواحد، وبناؤه لفظًا أو تقديرًا، فأمَّا ما تغيَّر فيه النظم والبناء جميعًا، فنحو: أسد وأسود.

وأما ما تغيَّر فيه البناء دون النظم، فنحو: أَسد وأُسد، فإن التغيير بالحركة، وهو ضم الهمزة، وسكون السين أو ضمها.

وقد يكون التغيُّر بزيادة، كرجل ورجال. أو بنقصان، نحو: رَسُول ورُسُل. وقد يكون بالزيادة والنقصان معًا، نحو: غلمان، فإنَّ حَذْف أَلِف (غلام) نقصان، والألف والنون زيادة.

وأمَّا التغير في التقدير دون اللفظ، فنحو: (ناق هجان، ونوق هجان)، فيعتقد أن الكسرة في الهاء إذا جمعت، غير الكسرة في الإفراد، والألف في (هجان) المجموع، غير الألف في (هجان) المفرد.

وفي جمع التكسير ما يوجد في آخره ألف وتاء، فيتوَهَّم المبتدئ أنه من قَبِيل جمع التأنيث السالم، الذي لا يُفتح تاؤه في النصب، مثل: أبيات، وأقوات، وأموات، فهذه الجموع من نوع جمع التكسير، ويدخل تاءها النصب، فتقول: أنشدت أبياتًا من الشِّعر، وجمعت أقواتًا للشتاء، وشاهدت أمواتًا من البرد.

والدليل على أنها جمع تكسير أن لفظ واحدها، وهو: بيت، وميت، وقوت، لم يسْلم في هذا الجمع.

وصيغ جمع التكسير كثيرة، لا يحتملها هذا المختصر، أشرنا إلى طرف منها: كدار ودور، وحوراء وحور، وولد وولدان، وغرفة وغرف، وأغر وغُر، وعالي وعوالي، وبِرّ وأبرار. ويلتحق بها صيغ شاذَّة لا يُقاس عليها، فاعرف ذلك.

[باب حروف الجر][1]

٤٧-والجَرُّ بِمَنْ، فِي، عَلَى، مُذْ، مُنْذُ، رُبَّ، إِلَى   وَعَنْ وَحَتَّى وَحَاشَا مَـعَ عَـدَا وَخَـلا

٤٨-وَالكَافُ واللامُ والبَـاءُ إِنْ يَـزِدْنَ وكَـمْ   وَاخْبِرْ ومُسْتَفْهِمًا فَانْصِب كـ (كَمْ زُلَلا)

تقدَّم أن الجر يختصُّ بالأسماء، ودخوله عليها من طريقَيْن:

أحدهما: بحروف معروفة تعمل الجر.

والثاني: بالإضافة، وسيأتي ذكرها.

فأمَّا الحروف، فهي الأربعة عشر المذكورة في النَّظم، وأمُّها (من)؛ لأن كـل أدوات يتفق عملها، فلها أُمٌّ تستولي عليها، كـ (من) في حـروف الجـر، والهمـزة في أدوات

---

(١) حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم بالاسم والفعلَ بالاسم ولا يدخل حـرف الجر إلا على الأسماء كما بينا فيما تقدم فأما إيصالها الاسم بالاسم فقولك: الدار لعمرو، وأما وصـلها الفعل بالاسم فقولك: مررت بزيد فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد.

وحروف الجر تنقسم قسمين: فأحد القسمين: ما استعملته العرب حرفاً فقط و لم يشترك في لفظهِ الاسم ولا الفعل مع الحرف و لم تجره في موضع من المواضع مجرى الأسماء ولا الأفعال.

والقسم الآخر: ما استعملته العرب حرفاً وغير حرف.

فالقسم الأول: وهو الحرف التي استعملته حرفاً فقط على ضربين: فالضرب الأول منها: ألزم عمل الجر والضرب الثاني: غير ملازم لعمل الجر.

فأما الحروف الملازمة لعملِ الجرِّ: فمن وإلى وفي والباء واللام.

ولِرُبَّ: باب يفردُ به لخروجها عن منهاجِ أخواتِها وأنا مُبيِّن معنى حرفٍ حرفٍ منها.

أما (من): فمعناها: ابتداء الغاية.

تقول: سرت من موضع كذا إلى موضع كذا.

وفي الكتاب: من فلان إلى فلان.

إنما يريد: إبتداؤه فلان.

وسيبويه يذهب إلى أنها تكون لإبتداء الغاية في الأماكن وتكون للتبعيض نحو قولك: هذا من الثوب.

وهذا منهم تقول: أخذت ماله ثم تقول: أخذت من ماله فقد دلت على البعض.

قال أبو العباس: وليس هو كما قال عندي؛ لأن قوله: أخذت من ماله إنما ابتداء غاية ما أخذ فدل على التبعيض من حيث صار ما بقي إنتهاء له والأصل واحد. [الأصول: ١/٣٤١]

الاستفهام، و(إلا) في أدوات الاستثناء، و(إن) المكسورة فيما ينصب الاسم ويرفع الخبر، و(كان) فيما يرفع الاسم وينصب الخبر، و(ظننت) في أفعال الشك واليقين، و(الباء) في حروف القسم، و(لم) في عوامل الجزم.

و(من) **تأتي في الكلام على أربعة معانٍ:**

أحدها: أن تقع بمعنى ابتداء الغاية المختصة بالمكان، ويقابلها (إلى) بمعنى انتهاء الغاية، كقولك: سرت من المدينة إلى مكة.

الثاني: للتبعيض، كقولك: شربت من الكوز.

الثالث: لتبيين الجنس، كقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠].

الرابع: أن تأتي زائدة، كقولك: ما جاءني من أحد. فأمَّا قولك: ما جاءني من رجل، فليست هنا زائدة؛ لاحتمال أن يكون جاءك اثنان أو جماعة.

وأما (في) فمعناها: الوعاء والظرفية، ومعنى (على): الاستعلاء.

وأما (مذ ومنذ) فمعناهما: ابتداء الغاية في الزمان خاصَّة، وقد اختلف فيهما، فقيل: هما حرفان، وقيل: بل هما اسمان، والغالب على (مذ) الاسمية لوقوع الحذف فيها، والغالب على (منذ) الحرفية. والأجود أن تجر بـ (منذ) ماضي الزمان وحاضره، وأن تجر بـ (مذ) حاضره وترفع ماضيه.

و(ربَّ) **تختص بأربعة أشياء:**

أحدها: أنها لا تقع إلا صدر الكلام.

الثاني: أنها لا تدخل إلا على نكرة.

والثالث: أنه لا يجوز الاقتصار على الاسم النكرة الذي دخلت عليه حتى يُوصف، كقولك: رب عبد مَلَكْته.

والرابع: أنها تُضمر بعد الواو والفاء، فتجر الاسم مضمرة، كقول الراجز في إضمارها بعد الواو(١): [الرجز]

.... وصاحب نبَّهته لينهضا

---

(١) أنشده ابن الأعرابي لرجل من بني سعد.

انظر: القرط على الكامل ٨٩/١، ومعجم الأدباء ١٠١/٢.

وإضمارها بعد الواو، كقول امرئ القيس: [الطويل]

فَمِثْلُكِ حُبلى قَد طَرَقت وَمُرضِـعٍ ... فَأَلْهَيْتُها عَـن ذي تَمـائِم مُحـوِلِ

أي: فرُبَّ مثلك.

وقد تدخل عليها (ما)، فتكفيها عن طلب الاسم، ويليها الفعل، كقوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]، ويصير معناها: التكثير بعد أن كـان التقليل.

وأما (إلى) فتقدَّم ذِكْرها.

و(عن) للمجاوزة، تقول: بلغني عنك حديث؛ أي: تجاوز إليَّ عنك حديث.

و(حتى) تأتي على أربعة معانٍ:

أحدها: لانتهاء الغاية، فتجر، قال الله تعالى: ﴿سَلامٌ هِيَ حَتَّـى مَطْلَـعِ الْفَجْـرِ﴾ [القدر:٥].

الثاني: تكون حرف عطف كالواو، كقولك: جاء الحجاج حتى المشاة، ويكون مـا بعدها من جنس ما قبلها.

والثالث: تكون حرف ابتداء، فيقع المبتدأ والخبر بعدها، فلا تُؤثر إعرابًا فيهمـا، ولا تغيرهما عمَّا كانا عليه، قال جرير[1]: [الطويل]

فَمَا زَالَت القَتْلَى تَمُـجُّ دِمَاءَهَـا ... بِدِجْلَةَ حَتَّى مَـاءُ دِجْلَـةَ أَشْـكَلُ

---

(١) الشرح: "القتلى" جمع قتيل "تمج" ترمي وتقذف "دجلة" -بكسر الدال- نهر العراق "أشكل" هو: حُمرة مختلطة ببياض، والشّكلة كالحُمرة وزنًا ومعنى، لكن يخالطها بياض، وهو مأخوذٌ من أشكل الأمر أي: التبس.

الإعراب: "فما" الفاء عاطفة وما نافية "زالت" من أخوات كان "القتلى" اسم ما زالت "تمج" فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه "دماءها" مفعول به والهاء مضاف إليه والجملة في محل نصب خبر ما زال "بدجلة" الباء ظرفية، أي: في دجلة "حتى" حرف ابتداء "ماء" مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة "دجلة" مضاف إليه "أشكل" خبر المبتدأ.

الشاهد: قوله: "حتى" حيث دخلت على الجملة الاسمية؛ لأنها حرف ابتداء.

انظر: الأزهيّة ٢١٦، وأسرار العربيّة ٢٦٧، وشرح المفصّل ١٨/٨، والجنى الدّاني ٥٥٢، والمغـني ١٧٣، والخزانة ٤٧٩/٩، والدّيوان ١٤٣/١.

الرابع: أن تكون حرف نصب، فتنصب الفعل المضارع، وستذكر في نواصب الأفعال.

وأما (حاشى) فمعناها: الاستثناء مع تنزيه المستثنى، وهي تجر، وجعلها بعضهم فعلا وصرفه، قال النابغة(١): [البسيط]

.... وما أُحَاشِي مِنَ الأقوام مِن أحَدِ

فتنصب به.

وأما (عدا وخلا) فمعناهما: الاستثناء المحض، والغالب على (خلا) أن تجر، وقد نُصب بها في الاستثناء، والغالب على (عدا) الفعلية، وقد جر بها. فإن دخلت (ما) على الثلاثة، نصبت بهنَّ لا غير، وسيأتي ذكر ذلك إن شاء الله تعالى.

وأما (الباء) الزائدة فتكون بمعنى: الإلصاق، كقولك: مسحت يدي بالمنديل. وتكون بمعنى: الاستعانة، كقولك: ضربت بالسيف.

وتكون بمعنى: الغرض والعِلَّة، كقوله تعالى: ﴿فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران:١١]؛ أي: بسبب ذنوبهم. وتكون للتعدية، كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ﴾ [النور: ٤٣]؛ أي: يُذهب الأبصار.

وتكون زائدة دخولها كخروجها، كقوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة:٦].

وتختص على اختلاف مواقعها بحركة الكسر، وكل حرف من حروف المعاني لا يوجد إلا مفتوحًا، وإنَّما خصَّت الباء بالكسر؛ لأنها في كل مواقعها تجر، فجعلت حركتها من جنس عملها.

---

(١) **الشرح:** (من أحد) في موضع نصب بـ (أحاشي). وقال غيره: (حاشى) حرف، وأحاشي فعل أخذ من الحرف وبُني من حروفه، كما قالوا: لا اله إلا الله، ثم اشتق من حروف هذه الجملة فعل، قالوا: هلَّلَ الرجل، ومثله قولهم: بَسْمَلَ فلان إذا قال: بسم الله ، وحَوْقَلَ إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وهو كثير.

انظر: الجنى الدّاني ٥٦٥، والمغني ١٦٤، وابن عقيل ٥٦٦/١، والمقاصد النّحويّة ١٣٦/٣، والهمع ٢٨٧/٣، والأشمونيّ ١٦٥/٢، والخزانة ٣٨٧/٣، والدّيوان ٥٦٨.

وأما (الكاف) فتكون للتشبيه، كقولك: زيد كالأسد. وتكون زائدة، كقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١]، وتختص بالدخول على المظهر دون المضمر.

وأما (اللام) فتأتي بمعنى: المِلك والاختصاص، وبمعنى: العِلّة والغرض. فتقول: الفرس لزيد، فهي بمعنى المِلك. وإذا قلت: الجل للفرس، فهي بمعنى التخصيص. وإذا قلت: زرتك لطلب برك، فهي بمعنى الغرض والعِلّة.

وهذه اللام تكسر مع الاسم الظاهر وياء المتكلم، كقولك: العبد لزيد، والدار لِي، وتفتح فيما عداهما. كقولك: المال لَهم، ولَهما، ولَه، ولَهنَّ، ولَك، ولَها، ونحوه.

فصل

فأمَّا (كم) فاسم موضوع للعدد المُبهم، جنسًا ومقدارًا، ولها موضوعان: الخبر المقترن بالتكثير، والاستفهام.

ولما كان تمييز العدد نوعين: أحدهما: مجرور، والآخر: منصوب، شبَّه كل واحد من موضعيهما بأحد نوعي العدد، فنصبوا ما بعدها على التمييز في الاستفهام، وجرُّوا ما بعدها بالإضافة في الإخبار.

ويجوز أن يقع الاسم الذي بعد (كم) الخبرية واحدًا وجمعًا، كقولك: كم عبد ملكت، وكم عبيد ملكت، كما أن تمييز العدد المجرور قد يكون واحدًا وجمعًا.

إلا أن من شَرط جرّها للاسم أن يكون الاسم الذي يليها بلا حاجز، فإن فَصَلَ بينهما فاصل، انتصب على التمييز، كما ينتصب في الاستفهام، فتقول في الخبر: كم لي عبدًا، كما تقول في الاستخبار: كم عبدًا لك؟ وكم زللا تزله، وخطأ تخطئه، والله تعالى أعلم.

[بَابُ القَسَمِ] [١]

٤٩-وجُرَّ بِالبَاءِ ثُمَّ الوَاوِ فِي قَسمٍ والتَّاء خُصَّ بِهَا اسْمُ اللهِ جَلَّ عـــلا

حروف القسم أربعة: الباء، والواو، والتاء، وها التي للتنبية.

إلا أن (الباء) هي الأصل؛ لدخولها على كل مقسم به، مظهر ومضمر، وتجامع فعل القسم، كقولك: أُقسم بالله، ولا يجوز أن تقول: أقْسَمت والله.

وأما (الواو) فهي فرع على (الباء)، ولهذا حطت رتبة، فلم تدخل على المضمر، وإنَّما أُبدلت منها؛ لأن معنى الباء: الإلصاق، ومعنى الواو: الجمع، فلمَّا تقارب معناهـــا، وقـــع الإبدال فيهما.

وأما (التاء) [٢] فهي بدل من الواو، كما أبدلت منها في قولك: تراث، وتجاه، وتخمة، وتهمة؛ واشتقاق الكلمات من: ورث، ومن: الوهم، والوخامة.

---

(١) **القَسَمُ** مصدرٌ غير جارٍ على أُقْسِمُ؛ إذ قياسه: إِقْسَامٌ، والحلف، والإيلاء، استُعمل منها حَلَــف وآلَى، والأَلِيَّة لَيْسَت خارجة عن (آلَى)، واليمين ليست منها فعل جارٍ ولا غيره؛ إذ هي اسم للجَارِحَة، ثُمَّ سُمِّيَ القسم بها.

القَسَمُ: هو جملة يُؤكد بها جُملة أُخرَى خبريَّة غير تَعَجُّبية، وأعني بجملةٍ: في اللفظ نحو: أَقْسَـــمْتُ بالله، أو في التقدير نحو: بالله؛ أي: أَقْسَمْتُ بالله.

والجملة تَشْمَلُ الجملة الإنشائية نحو: أَقْسَمْتُ، والخبرية نحو: (وَأَقْسَـــمُوا بِاللَّـــهِ جَهْـــدَ أَيْمَـــانِهِمْ) [فاطر:٤٢]، هو خبرٌ عمَّا صدَرَ عنهم من جملة الإنشاء.

واحترز بقوله: (يُؤكِّد بها أخرى) من نحو قولهم: زَيْدٌ قَائِمٌ زَيْدٌ قَائِمٌ، فهذه ليست أخرى، بل هـــي هي. واحْتَرَزَ بقوله: (خَبَرِيَّة) من غير الخبرية، فإنَّها لا تقع مقسمًا عليها.

واحترز بقوله: (غير تعَجُّبية) من التعجبية، فإنَّها لا تَقَعُ مقسمًا عليها، وهي خبرية عند كثير مـــن أصحابنا. وأمَّا من يقول: إنَّها إنشائية، فلا يحتاج إلى قوله: غير تعجبية. [الارتشاف ٥/٣]

(٢) **قال قطرب**: التاء لا تَدْخُلُ إلا في موضعٍ واحد بمعنى التَّعجب، أو القسم؛ فالتعجب: تالله مَـــا أَكْرَم زَيْدًا، والقسم: تالله ما عَلِمْتُ هذا، واللام: لله ما أَكْرَم زَيْدًا. [الارتشاف ٧/٣]

وقال الجرجاني: التاء مَقصُورَةٌ عَلَى الاسمِ الأعظَمِ؛ يُقَالُ: (تَاللهِ)، وَلا يُقَـــالُ: (تَـــالرَّحْمَنِ)، وَلا: (تَالرَّحِيمِ)، وَلا (تَرَبِّ الكَعْبَةِ)، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ؛ لأَنَّهَا فَرْعُ الفَرْعِ، فَحُطَّت عَلَى الوَاوِ، فَلَم تُسْـــتَعْمَلْ

ولما كانت (التاء) في القسم فرعًا على (الواو)، حُطت عن مرتبة الواو، فلم تدخل إلا على اسم الله تعالى، قالَ عز وجل ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

وأما لفظ (ها) فهي عوض من الواو، ويجوز فيها وجهان:

أحدهما: أن تحذف ألِفها والهمزة من اسم الله تعالى، فتقول: (ها لله لأفعلنّ).

والثاني: أن تثبت ألِفها وتقطع الهمزة من اسم الله تعالى، فتقول: (ها ألله لأفعلنّ).

ومن العرب من يدخل اللام في القسم على معنى التعجب، كقول الهذلي[1]: [البسيط]

لله يبْقى علـى الأيـام ذو حِيَـدٍ   بمُشْـمَخِرٍّ بـه الظَّيَّـانُ والآسُ

والحروف التي يتلقى بها القسم أربعة: اللام، وإن، وما، ولا. فيتلقّى الإيجاب باللام و(إن)، كقولك: والله لزيد أفضل من عمر، وكقوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ١ - ٢].

=

إلا فِي هَذَا الاسمِ، وَقَدْ يَجُوزُ أن يُجْعَلَ ذَلِكَ اختِصَاصًا لِهَذَا الاسْمِ العَظِيمِ بِشَيْءٍ لا يَكُـونُ لِغَـيرِه. [شرح الجمل ١/١٥٣]

(١) **اختُلف في نسبته**؛ فنسبه سيبويه في الكتاب ٣/٤٩٧ إلى أُميّة بن أبي عائذ، ونسبه الزّمخشريّ في المفصّل ٤٨٤ إلى عبد مناة الهذليّ، وابن يعيش في شرحه على المفصّل ٩/٩٩ إلى أُميّة بـن أبي عائـذ، وقيل: لأبي ذؤيب الهذليّ، وقيل: للفضل بن العبّاس اللّيثيّ.

ونُسب إلى مالك بن خالد الهذليّ - كما في ديوان الهذليّين ٣/٢ -؛ ورواية الصّدر فيه:

وَالخُنْسُ لَنْ يُعْجِزَ الأَيّـامَ ذُو حَيَدٍ

وصدره في ديوان الهذليّين لِسَاعدة بن جُؤَيّةَ الهذليّ ١/١٩٣، وعجزه:

أَدْفَى صَلُودٌ مِنَ الأَوْعَـالِ ذُو خَدَمِ

الشرح: و(ذو حَيَد): يريد بذلك الوعل، والحَيَد - يروى بفتح الحاء والياء على أنّه مصدرٌ بمعنى العوج والأود - وهو: اعوجاجٌ يكون في قرن الوعْل؛ ويُروى بكسر الحاء مع فتح الياء على أنّه جمع (حَيْدَة)؛ وهي: العُقدة في قَرْنِ الوعِل.

و(المشمخرّ): الجبل الشّامخ. و (الظّيّان): ياسمين البر. و (الآس): الرّيحان، ومنابتهما: الجبال وحزون الأرض؛ وإنّما ذكرهما إشارةً إلى أنّ الوعل في خصب، فلا يحتاج إلى السّهول فيُصاد.

انظر: الكتاب ٣/٤٩٧، والمقتضب ٢/٣٢٤، والجُمل ٧١، والتّبصرة ٤٤٦، ورصف المباني ١٩٨، ٢٤٧، واللّسان (حيد) ١٥/١٥٨، والهمع ٤/٢٣٦، والأشمونيّ ٢/٢١٦.

فإن أدخلت هذه اللام على الفعل المضارع، ألحقت بالفعل النون الثقيلة أو الخفيفة، كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢]، ويتلقى النفي بـ (ما، ولا)، كقولك: والله ما زيد عندي، ووالله لأفارقنَّك.

وقد جوز حذف (لا) في هذا الموضع، وعليه فسر قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]؛ أي: لا تفتأ.

ثم اعلم أن الفرق بين واو القسم، والواو التي يُضمر بعدها (رُبّ)، أن واو القسم يجوز أن تدخل عليها واو العطف وفاؤه، كقولك: والله، ووالله، وكما قال سبحانه وتعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾، والواو القائمة مقام (رب) لا تدخل عليها واو العطف ولا فاؤه، فلا يجوز أن تقول[1]: [الرجز]

ووصاحب نَبَّهْتُهُ لِيَنْهَضَا

ولا (فوصاحب) فاعرف ذلك.

وإنما افتقر القسم إلى حروف جواب؛ لأنه إنما يُذكر ليُؤكد به ما يُراد فعله أو تركه.

والقَسَم جُملتان:

الأولى: إنشائية، وهي المقسم بها.

والثانية: خبرية، وهي المقسم عليها، ولما كان كل واحد من الجُملتَيْن مُستقلا بنفسه، احتاج إلى ما يخرجه من حُكم الاستقلال ويربطه بما قبله، إذ لا غنى لكل من الجملتين عن الأخرى، والله تعالى أعلم.

---

(١) هو للرّكّاض الدُّبيريّ.

والشاهد فيه: (و صاحبٍ) على أنّ الواو القائمة مقام (رُبّ) لا يجوز أن يدخل عليها واو العطف ولا فاؤه.

انظر: نوادر أبي زيد ١٦٨، والكامل ١/١٩٢، والجمهرة (مضمض)١/٢١٢، ٣/١٢٨٤، والتّهذيب (أرض) ١٢/٦٣، ٦٤، والصّحاح (مضض) ٦/١١٠٦، والمخصّص ١٠/١٥٨، وشرح ملحة الإعراب ١٣١، واللّسان (أرض) ٧/١١٢، (مضض) ٧/٢٣٤.

[بَابُ الإِضَافَةِ](1)

٥٠–وَبِالإِضَافَةِ أَيْضًا جُرَّ نَحْو رِدَا   خَزٍّ ودَارِي وكَأْسِي الْمُعْتَفِين مـــلا

قد ذكرنا أن الاسم يُجر بأحَدِ الشيئَيْن: إما بحروف موسومة تعمل الجر، وقد سبق ذكرها. وإما بالإضافة، وهذا مكان ذكرها.

والإضافة هي: ضم اسم إلى اسم، ويُسمى الأول المضاف، والثاني المضـــاف إليـــه، ويصيران بالإضافة كالاسم الواحد، ولهذا لم ينوَّن الأول منهما، كما لا يدخل التنـــوين في حشو الكلمة.

فإذا أضفت اسمًا إلى اسم، أجريت الأول بما يستحقه من رفع، أو نصـــب، أو جـــر، وجررت الثاني على كل حال.

والإضافة نوعان: محضة، وغير محضة.

---

(١) **الإضافة في اللغة:** الإمَالَة، ومنه: ضَافَت الشَّمس إلى الغروب؛ أي: مَالَتْ، وأَضَفْتُ ظَهْرِي إلى الحائط: أَمَلْتُهُ.

وفي اصطلاح النُّحاة: يُطلق على النسب، وعلى هذا الباب الذي نتكلَّمُ فيه. ورَسْمُ الإضافة: نسبة بين اسمَيْن: تقيدية تُوجب لثانيهما الجر أبدًا.

فـ (بَيْنَ اسمَيْن) احْتِرَازٌ من (قَامَ زَيْدٌ)، والإضافة إلى الجمل مُقدَّرة الجمل باسم. و(تقيدية) احتـــراز من (زَيْدٌ قائمٌ). و(تُوجب لثانيهما الجر) احتراز من (زَيْدٌ الخياطُ قَائِمٌ)، والخياط صفة. و(أَبَدًا) احترازٌ من (مَرَرْتُ بزَيْدِ الخَياطِ)، فإنَّه لكَوْنه نَعْتًا لا يلزم الجر أبدًا؛ إذ لو تَبِع مرفوعًا رفع أو منصوبًا نصب.

وجَرُّ الثاني هو بالاسم المضاف إليه ، هذا مذهب سيبويه. وزعم الزجاج: أنَّ الجَرَّ هو بمعنى الـــلام، وعند قَوْمٍ: إنَّ اللام أو (مِنْ) هو الخافض.

ولم يمنع ذلك من الإضافة، والإضافة تكون على معنى اللام، نحو: دَارُ زَيْدٍ، وعلى معنى (مِنْ)، وهي إضافة الشيء إلى كله، نحو: ثَوْبُ خَزٍّ، ويُقال فيه: إضافة الشيء إلى جنسه.

وشَرْطُها أن يصح الإخبار بالثاني عن الأول؛ احترازًا من (يَدِ زَيْدٍ)، فإنَّه إضافة بعض إلى كل، لكنَّه لا يصح الإخبار فيه، لا تقول: اليَدُ زَيْدٌ، وتقول: الثَّوْبُ خَزٌّ.

وذهب قوم منهم ابن كيسان والسيرافي، إلى أنَّه وإنْ لم يصح فيه الإخبار، فإنَّه إضافة بمعنى (مِنْ).

ومذهب ابن السراج، والفارسي، وأكثر المتأخرين: أنَّها إضافة بمعنى اللام، وتقدَّم الكلام في بـــاب التمييز على الأَوْجُه الجائزة في (خَزّ)، من قولك: ثَوْبُ خَزٍّ. [الارتشاف ٣/٣١]

فالمحضة تقع تارة بمعنى (اللام)، وتسمى إضافة المِلك والاختصاص، فيكون فيها الأول من المضافين غير الثاني، كقولك: غلام زيد. وتقع بمعنى (من)، وتُسمى إضافة الجنس، ويكون الأول بعض الثاني، كقولك: رداء خز؛ أي: من خز.

وتارة يكون المضاف إليه ملك المضاف، كصاحب الدار.

وفي غالب أحوال المضافين يكون الأول منهما نكرة، والثاني معرفة، فتتعرَّف النكرة بإضافته إليها، كقولك: غلام زيد، ودار الأمير، وكأسي المعتفين ملا.

والمعتفون: المجتدون الفقراء. والملاء: جمع ملاءة، ضرب من الثياب.

وقد يقعان نكرتيْن فلا يتعرَّف أحدهما بالآخر، كـ (طالب علم، وصاحب مال)، ولا يجوز أن يكون أول المضافين مُعرَّفًا بالألف واللام بحال.

وأمَّا غير المحضة، فما يقدر فيها التنوين، ولا يتعرَّف بها المضاف، كإضافة اسم الفاعل إذا أُريد به الحال أو الاستقبال، والدليل على أنه لا يتعرَّف بها المضاف قوله عز وجل: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فلولا أن لفظة ﴿بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ نكرة، لما وصف به ﴿هَدْيًا﴾، وهو نكرة؛ لأن الصفة تكون على وفق الموصوف. والتقدير في هذه الإضافة الانفصال والتنوين، والأصل في الكلام: هديًا بالغًا الكعبة.

وهكذا الصفة المُشبَّهة باسم الفاعل، وهي التي تلحقها تاء التأنيث والتي لا يتعرَّف بها المضاف، كقولك: مررت برجل حسن الوجه ونظيف الثوب؛ لأن الأصل فيه: حسن وجهه، ونظيف ثوبه.

ويجوز في هذه الإضافة التي هي غير محضة، إدخال الألف واللام على المضافين، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥].

وممَّا لا يتعرف بالإضافة وإن أُضيف إلى المعرفة: مثل، وغير، وسوى، قال الشاعر(١): [الكامل]

يا رُبَّ غيرك فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٍ ... بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتَهَا بِطَلَاقِ

فأدخل (رُبَّ) على (غير)، وهي لا تدخل إلا على نكرة، وقد أشرنا إلى ذلك.

---

(١) سبق تخريجه.

٥١-وإِنْ تُنوِّنَ كـ (كَأْسٍ) فَانْصِبَنَّ بِــهِ كَسَائِقٍ جَمَلا أَوْ صَــاعِدٍ جَـبَلا

اعلم أن العرب تُشبه اسم الفاعل بالفعل المضارع المشتق منــه، لاتفاقهمــا في عــدة الحروف، وفي هيئة الحركة والسكون؛ ألا ترى أن قولك: (ضــارب) يُضــاهي قولــك: (يضرب)، في كون كل منهما على أربعة أحرف، ثانيها ساكن وما عداه مُتحرِّك، فلمَّــا اشتبها في هذا الوجه، أُعرب الفعل المضارع من بين أنواع الأفعال، وقد سبق نحو ذلك.

وأعمل اسم الفاعل كما يعمل الفعل المضارع، إلا أن من شَــرْط عملــه أن يكــون للحال أو الاستقبال، كقولك: هذا مقيم الصلاة الساعة، وضارب زيدًا غــدًا. فتنصــب (الصلاة، وزيدًا) بــ (مقيم، وضارب)، كما تنصبهما لو قلت: يقيم الصلاة، ويضــرب زيدًا.

ومن شرطه أن يكون معتمدًا على موصوف، كقولك: هذا رجل طالــب عِلمًــا. أو معتمدًا على ذي حال، كقولك: هذا زيد ضاربًا عمرًا، وجاء الأمير راكبًا فرسًا، أو سائقًا إبلا، أو صاعدًا جبلا.

فإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي، لم يعمل عمل الفعل، بل يجر ما بعده. فتقول: هذا ضارب زيدًا أمس. وقد قُرِئَ[1]: (إِنَّ اللَّهَ بَالِغٌ أَمْرَهُ) [الطلاق: ٣] بــالتنوين والنصــب، وحذف التنوين والجر.

وفي " الصحيح ": أن أم هانئ قالت للنبي صلى الله عليه وسلم: إن ابن أُمِّي - تعــني: علي بن أبي طالب - قاتل رجلا قد أَجَرْتُهُ فلان ابن هُبَيْرة، فقال لها: " **قد أَجَرْنَــا مَــنْ أَجَرْتِ** "[2].

---

(١) قال هارون القارئ: في رواية عصمة يقرأ: (إن الله بالغُ أمرِه)، وهذا على حذف التنوين تخفيفا، وأجاز الفراء: (إن الله بالغٌ أمرُهُ) بالرفع بفعله (بالغ)، ويجوز أن يكون مبتدأ وخبره في موضع خبر (إن). [إعراب القرآن للنحاس ٢٩٨/٤]

(٢) أخرجه البخاري (١١٥٧/٣، رقم ٣٠٠٠)، ومســلم (٤٩٨/١، رقــم ٣٣٦)، وأبــو داود (٨٤/٣، رقم ٢٧٦٣)، والترمذي (١٤١/٤، رقم ١٥٧٩)، وقال: حسن صحيح.

[بَابُ المُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ]

٥٢-والمُبْتَدَأُ رَفْعٌ مَعَ الأَخْبَارِ قُلْ عُمَرُ عَدْلٌ وَيَبْدأ بالأَخْبَارِ مَنْ سَأَلا

٥٣-كـ (أَيْنَ زَيْد) فَإِمَّا أَنْ أَتَى خَبَرٌ عَنْ حَالِه فَارْفَعَنْ وَانْصِبْ فَقَدْ نقَلا

٥٤-كـ (بَيْنَنَا خَالِد ثَاوٍ) فَتَرْفَعه وَثَاوِيًا نَاصِبًا جَوِّزْ ولا خَجَلا

٥٥-وَإِنْ أَتَى خَبَرٌ ظَرْفًا فَتَنْصِبه إِنْ جَازَ إِضْمَار (فِي) وَارْفَعْهُ إِنْ حُظِلا

٥٦-كـ(الفَضْلُ فَوْقَ أَبِي عِمْرَانَ مَرْتَبَةً) وَالصَّوْمُ يَوْمُ اللِّقَاء يَوْمُ الوِصَالِ حَلا

المبتدأ[1]: كل اسم ابتدأت به وعريته من العوامل اللفظية.

وهو يأتلف مع خبره جملة تحصل الفائدة بها، ويحسن السكون عليها، وهو وخبره إذا لم يكن ظرفان مرفوعان، كقولك: عمرو عدل. ثم يقع على معنيين:

أحدهما: أن يكون الخبر هو المبتدأ، كقولك: أبي شيخ، فـ (شيخ) صفة (أبي)، والصفة ذات الموصوف.

والمعنى الثاني: أن يترل الخبر مترلة المبتدأ على وجه التشبيه، كقولك: زيد أسد؛ أي: يشبهه في القوة، لا أن زيدًا أسد حقيقة. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، يعني: أن زوجات النبي صلى الله عليه وسلم يترلن عند المسلمين في احترامهن، وتحريم نكاحهن بمترلة أُمَّهاتهم، لا أنهن أُمَّهاتهم حقيقة.

---

(١) المبتدأ هو: الاسمُ المنتظم مِنْهُ مع اسْم مرفوع به جملة؛ فقولي: الاسم؛ يعني: أنه لا يكون المبتدأ فعلا، وَشَمِلَ الملفوظ به، وَالْمُقَدَّر؛ نحو: (وَأَنْ تَصُومُوا) [البقرة:١٨٤]؛ أي: وصومكم خيرٌ لكم، وقولي: المنتظم يَشْمَلُ المحدَّث عنه؛ نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ، والوصفُ الرافع للمنفصل، المغني عن الخبر، وقولي: مع اسم مرفوع به يشمل الخبر المسند إلى المبتدأ؛ فإنَّه مرفوعٌ به على ما يبين، والمرفوعُ بالوصف فاعلا، أو مفعولا لم يُسَمّ فاعله؛ نحو: أقائمٌ الزيدان، وما مضروبٌ أخَوَاكَ. وبالاسم الذي لَيْسَ بوصف؛ لكونه يؤدي إلى معنى الفعل وهو قولهم: (لا نَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ) أعربوا نَوْلُك مبتدأ، و(أَنْ تَفْعَل) فاعلٌ به، ومعناه: لا يَنْبَغِي أَنْ تفعلَ، وقولي جملة يشمل، مثل: زَيْدٌ قائمٌ، وَأَقائم زَيْدٌ، وأبوه قائم من قولك: زيدٌ أبوه قائِمٌ، واحترز بقوله جملة من نحو: قائمٌ أبوه من قولك: زَيْدٌ قائم أبوه، فإن قولك: قائم أبوه لا يسمى جملة. [الارتشاف ٢/٢٠٣]

والغالب أن يكون المبتدأ معرفة، وقد يأتي نكرة في خمسة مواطن:

أحدها: أن تكون النكرة موصوفة، كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].

والثاني: أن تكون دعاء لإنسان، كقوله تعالى: ﴿سَلامٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الرعد: ٢٤].

والثالث: أن تكون دعاء على الإنسان، كقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين:١].

والرابع: أن يكون الأمر نفيًا أو استفهامًا، كقولك: ما أحدٌ في الدار.

والخامس: أن يكون خبر المبتدأ ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، كقولك: تحتك بساط، ولزيد مال.

فأما الخبر[1]، فالغالب عليه أن يكون نكرة، كما في المثال: عمرو عدل، وأبي شيخ. وقد يأتي معرفة، كقوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩].

وقد تدخل على المبتدأ والخبر أشياء تغير حُكمها، كـ (أن) وأخواتها، و(كان) وأخواتها، و(ظننت) وأخواتها، وسيأتي بيان كل شيء في موضعه إن شاء الله تعالى.

ومن ذلك ما إذا دخل عليهما لم يتغيَّر حُكمهما، ولا يؤثر دخوله، كهمزة الاستفهام، وهل، وبل، ولكن، وحيث، وإذ، ولام الابتداء، وأما، و(ألا) المخففان اللذان لاستفتاح الكلام، و(أمَّا) المفتوحة الهمزة المشددة الميم، التي تستعمل لتفصيل الجُمل، و(لولا) التي معناها: امتناع الشيء لوجود غيره.

---

(١) الخبرُ هو: التابع المحدّث به عن الاسم، المحكومُ عليه على سبيل الإسناد فقولي التابع: جنسٌ يشمل سائر التوابع، والمحدّث به فصلٌ يخرج سائر التوابع؛ نحو قولك: زيدٌ الخياط إذا جَعَلْتَهُ صفة، واختلفوا في الرافع للمبتدأ والخبر، فَذَهَب سيبويه، وجمهورُ البصريين إلى أنَّ الابتداء يَرْفَعُ المبتدأ، والمبتدأ يَرْفَعُ الخبر، وَقَدْ نُسبَ هذا إلى المبرد، وَذَهَبَ الأخفش، وابن السراج، والرماني، إلى أَنَّهُما مرفوعان بالابتداء، وَذَهَبَ الجرمي، والسيرافي، وكثيرٌ من البصريين إلى أنهما مرفوعان بتعريهما للإسناد من العوامل اللفظية، وَنَسَبَهُ الفراء إلى الخليل وأصحاب الخليل لا يَعْرِفُون هذا، وَذَهَبَ الكوفيون إلى أنَّ كُلا منهما رَفَعَ الآخر، كذا أُطْلَقَ النقلَ عنهم ابن مالك، وقيَّدَهُ غَيْرُهُ، فحكى أنَّ المبتدأ مرفوعٌ بالذكر الذي في الخبر، فإن لَمْ يَكُنْ ثَمَّ ذِكْرٌ ترافعا، أَيْ رَفَعَ كُلٌّ واحدٍ منهما الآخر. [الارتشاف ٢/٢٠٩]

وللمبتدأ صدر الكلام، إلا إذا كان الخبر استفهامًا، فإنه يُقدَّم، كقولك: كيف زيد؟ ومتى السفر؟ وأين ما وعدت؟ وكم مالك؟ وذلك لأن الاستفهام له صدر الكلام.

ومتى انعقدت جملة المبتدأ والخبر بالاسم والظرف وتمّ الكلام بهما، ثم إن أتيت بعد الظرف باسم نكرة، جاز رفعه ونصبه، وكذلك إن كان الخبر استفهامًا أو جارًّا ومجرورًا.

فإذا قلت: أين الأمير جالس؟ أو زيد في الدار جالس، أو زيد خلفك جالس، جاز رفع (جالس) ونصبه. فإن رفعته جعلته خبر المبتدأ، وألغيت الظرف، أو الجار والمجرور، أو اسم الاستفهام، أيّ هذه كان مع الاسم النكرة.

وإن نصبت (جالسًا)، نصبته على الحال، وجعلت الظرف الخبر، وكذا اسم الاستفهام أو الجار والمجرور، كقولك: (بيننا خالد ثاو، وثاويًا)، فارفع وانصب ولا تخجل.

[أقسام الخبر]

واعلم أن خبر المبتدأ يأتي على عشرة أقسام:

يكون معرفة، كقولك: زيد أخوك.

ويكون نكرة، كقولك: زيدٌ قائم. فيرفعان في هذين الموضعين لكونهما خبر المبتدأ.

ويكون الخبر فعلا ماضيًا، فيُبنى على الفتح على حُكم وضعه الأول، كقولك: زيد قام.

ويكون فعلا مضارعًا فيضم على ارتفاع أصليته، إلا أنه خبر المبتدأ، كقولك: زيد يقوم. وفي هذين اللّفظيْن؛ الماضي والمضارع، ضمير مستتر يظهر عند تثنيته المبتدأ، أو جمعه في مثل قولك: الزيدان قاما، والرجال قاموا، والزيدان يقومان، والرجال يقومون.

ويكون الخبر جارًّا ومجرورًا، كقولك: زيد من الكرام.

ويكون ظرف زمان، إلا أنّه يختص بأن يكون خبرًا عن الأحداث دون الأشخاص، كقولك: الصوم يوم اللقاء.

وقد يكون الخبر ظرف مكان، فيقع خبرًا عن الأشخاص والأحداث، كقولك: الفضل فوق أبي عمران مرتبة.

وكلا الظرفين إذا وقع خبرًا عن المبتدأ كان منصوبًا، وفي الكلام محذوف به، انتصب الظرف، وتقديره: إذا قلت: زيد خلفك؛ أي: مقيم خلفك، ففي الكلام فعل محذوف هو الناصب للظرف، وتقدير المقام: استقرَّ خلفك، و(في) مضمرة في ذلك، فإن لم يحسن إضمار (في) في الظرف، وجب رفعه، كقولك: يوم الوصال حلا، وأمامك واسع. والله أعلم.

وقد يكون الخبر جملة مركّبة من مبتدأ وخبر، كقولك: زيد أبوه منطلق.

ومن فعل وفاعل، كقولك: زيد قام أبوه.

ومن شرط وجزاء، كقولك: زيد إن تَزُرْه يَزُرك.

إلا أنه لا بد أن يكون في الجملة ضمير يعود إلى المبتدأ ويربطها به، كالهاء في: قام أبوه. وفي قولك: أبوه منطلق. وفي قولك: إن تزره.

ثم اعلم أن العرب حذفت خبر المبتدأ حذفًا لازمًا في ثلاثة مواضع[1]:

أحدها: في قولهم: لعمرك إن زيدًا خارجٌ، وتقدير الكلام: لعمرك قسمي أو يميني، فحذفت الخبر اكتفاءً بجواب القسم عنه.

والثاني: بعد (لولا) التي معناها: امتناع الشيء لوجود غيره، كقولك: لولا زيد لزرتك، وتقديره: لولا زيد حاضر لزرتك، ولا يجوز أن تلفظ بهذا الخبر. وقولك: لزرتك، هو جواب (لولا)، وبه اكتفى عن الخبر.

والموضع الثالث: في مثل قولهم: أَخْطَبُ ما يكون الأمير قائمًا، وأَطْيَبُ ما يكون السمك مشويًّا، ونحوه. وتقديره: إذا كان الأمير قائمًا، وإذا كان السمك مشويًّا. فحذفوا الخبر كراهية لإطالة الكلام، وفيما عدا هذه المواضع الثلاثة، يُحذف الخبر على وجه الاتِّساع.

---

(١) **يجوز حَذْفُ الخبر لقرينة؛** نحو: قولك زَيْدٌ لمن قال: مَنْ في الدار، وإذا قُلْتَ: زَيْدٌ وعمرٌو قائمٌ، فَخَبَرُ الأول محذوف.

وقيل: خَبَرُ الثاني.

وقيل: بالتخيير بَيْنَ أَنْ تُقَدِّرَ المحذوف للأول، وَبَيْنَ أَنْ تُقَدِّرَهُ للثاني.

وإذا قُلْتَ: زيدٌ قائمٌ وعمرو، فخبر الثاني محذوف، ولا يجوز: زيدٌ قائمان وعمرٌو.

وحكى أبو حاتم: هندٌ وزيدٌ قائمٌ، فخبرُ هند محذوف. وقال ابن مالك: ومن الحذف الجائز بَعْدَ إذا الفجائية؛ نحو: خَرَجْتُ فإذا السَّبع، وَحَذْفُه بَعْدَ إذا هذه قليل، وَنَقُول: الخبرُ بعد (إذا) إذا لَمْ يَدُلَّ دَليلٌ على حَذْفِه، وجب ذِكْرُهُ، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [طه: ٢٠]، ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾ [الشعراء: ٣٣]، وأما في نحو: خرجت فإذا السَّبُعُ، فالخبرُ هو (إذا) الفجائية، وهي ظَرْفُ مكان أيْ خَرَجْتُ فبالمكان الذي أنا فيه السَّبع، وَيصحُ أَنْ يجيء الحال بعد المبتدأ؛ نحو: خَرَجْتُ فإذا الأسدُ رابضًا، والخبر (إذا)، ويصح أَنْ تكونَ معمولَةً للخبر؛ نحو: خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ جالسٌ، وسيأتي الكلام عليها في الظروف، إن شاء الله تعالى، ومن ذهب إلى أنَّ المرفوعَ بَعْدَ لولا، وَلَوْمَا للامتناع مبتدأ اختلفوا، فقال ابن الطراوة: الخبرُ هو الجواب.

وقال الجمهور: الخبر محذوف وجوبًا ولا يكون إلا كونًا مطلقًا، فإذا قُلْتَ: لولا زيدٌ لكان كذا، فالتقدير: لولا زَيْدٌ موجودٌ، وذهب الرماني، والشجري، والأستاذ أبو علي إلى التفصيل، فقالوا: إن كان كونًا مطلقًا وَجَبَ حَذْفُه، أو مقيدًا، ودل على حَذْفِهِ دليلٌ، جاز إِثْبَاته وَحَذْفُه، أَوْ لا يَدُلُّ وَجَبَ إثباتُهُ، واختار ابنُ مالك هذا المذهب. [الارتشاف ٢/٢١٢]

ويُحذف المبتدأ إذا دلّ الكلام عليه، وأكثر ما يقع في الاستخبار؛ فإذا قيل: أين زيد؟ فقلت: في المسجد. فقد حذفت المبتدأ، إذ تقدير الكلام: زيد في المسجد، ونحو ذلك.

ولما توسَّعُوا في حذف الخبر، كان حذف العائد منه إلى الاسم أَوْلَى، كقولك: السمن منوان بدرهم؛ أي: منوان منه بدرهم.

[بَابُ الْفَاعِلِ][1]

٥٧-وَالفَاعِـــلُ ارْفَعْـــهُ والمَفْعُـــولُ تَنصِـــبُه ... وَارْفَعْهُ إمَّا خَلا مِنْ ذِكْرِ مَنْ فَعَلا

٥٨-كـ(قَامَ زَيْدٌ)، دَعَا عمرًا، وقد نُقِلَ الـ ... ـكَلامُ فِيهِ وبِيعَ الثَّوْبُ بَيْعَ غَلا

---

(١) الفَاعِلُ: كُلُّ اسم ذكرته بعد فِعْلٍ، وأسندتّ ذلك الفعل إليه إسنادًا صحيحًا، وجُعِلَ الفِعْلُ حَدِيثًا عنه، وكان في الإيجاب والنَّفي سواء.

فالفاعل مرفوع؛ وفي ذلك أقوالٌ:

قال الخليلُ: "الأصل فيما إعرابه الرّفع؛ الفاعل، وباقي المرفوعات محمولات عليه، ومشبَّهاتٌ به".

قال ابن يعيش في شرح المفصّل ٧٣/١: "وعليه حُذّاق أصحابنا"، وذكر الزّمخشريّ في المفصّل الفاعل أوّلا، وحمل عليه المبتدأ والخبر؛ وذهب إليه - كذلك - ابن الحاجب، واختاره ابن هشام في شرح الشّذور ١٥٢.

انظر: المفصّل ١٨، والكافية ٦٨، وشرحها ٢٣/١، ٧١، والبسيط ٢٥٩/١، والهمع ٣/٢

وقال سيبويه: "الأصل هو المبتدأ، والبواقي مشبّهة به".

قال سيبويه في الكتاب ٢٣/١: "واعلم أنّ الاسم أوّلُ أحواله الابتداء" وفسّره ابن يعيش في شرح المفصّل ٧٣/١: "يريد أوّله المبتدأ؛ لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع، والابتداء هو العامل".

وقال سيبويه - أيضًا - ٢٤/١: "فالمبتدأ أوّل جزء، كما كان الواحدُ أوّل العدد، والنّكرة قبل المعرفة" وعزي إلى ابن السّرّاج؛ لأنّه قدّم المبتدأ على الفاعل، ونقل عنه الرّضيّ غير هذا، وابن مالكٍ قدّم المبتدأ على الفاعل أيضًا.

وقال السّيوطيّ - بعد أنْ ذكر هذا الخلاف -: "وقال أبو حيّان: وهذا الخلاف لا يجدي فائدة". الهمع ٤/٢.

انظر: الأصول ٥٨/١، وشرح عمدة الحافظ ١٥٦/١، وشرح الرّضيّ ٢٣/١، وحاشية يس على شرح الفاكهيّ لقطر النّدى ٢٣٣/١، وحاشية يس على التّصريح ١٥٤/١، والصّبّان ١٨٨/١.

وقال الأخفش: "كُلُّ واحدٍ منهما أصل بنفسه".

واختارُه الرّضيّ، ونقله عن الأخفش وابن السّرّاج، ونقل ابن يعيش عن ابن السّرّاج غير هذا. انظر ما سبق الإشارة إليه من أصول ابن السّرّاج.

انظر: شرح المفصّل ٧٣/١، وشرح الرّضيّ ٢٣/١، ٧١، والهمع ٤/٢، وحاشية يس على التّصريح ١٥٤/١.

الفاعل عند النحويين: كل اسم تقدَّمه فعل مقر على صيغته، وجعل الفعل حديثًا عنه، سواء فعل على الحقيقة، كقولك: (قام زيد، وقعد عمر)، أو فعل مجازًا، كقولك: (نبت الزرع، واشتد الحب)، أو لم يفعل شيئًا، كقولك: (ما قام زيد، ولا خرج عمر).

وإنما شُرط في الفعل أن يكون مقرًّا على صيغته؛ احترازًا ممَّا لم يُسم فاعله -وسيأتي-.

وإنما اختير للفاعل الرفع وللمفعول به النصب؛ لأن الضمة ثقيلة والفتحة خفيفة، والفعل لا يرتفع به إلا فاعل واحد، وينتصب به عدة مفاعيل، كالمصدر والظرفين، والحال والمفعول له، فجُعل الرفع المستثقل إعراب ما قَلّ، والفتح المستخف إعراب ما كثُر، في مثل: ضرب زيد عمرًا مشدودًا يوم الجمعة خلف المسجد تأديبًا له ضربًا شديدًا.

ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فتقول: زيد خرج؛ لأنه ينتقل من باب الفاعل إلى باب المبتدأ، ويقع به اللَّبس في الكلام.

وجعلوا الرفع للفاعل؛ لأنه أقوى من المفعول، والمفعول عنه صدر، والرفع أقوى وجوه الإعراب والفتح أضعف، فوصف كل منهما بما يُناسبه، كما أشرنا إليه.

فإن لم يسم الفاعل لجهالة بعينه، أو غرض في إلغاء ذكره، غيّرت صيغة الفعل عمَّا كانت عليه، ليعلم بذلك أنه ليس بفعل الفاعل، وأقمت المفعول به مقامه، فرفعته بإسناد الفعل إليه.

وتغيير صيغة الفعل أن تضم أوله، فإن كان ماضيًا كسرت ما قبل آخره، وإن كان مستقبلا فتحته، فقلت: ضرب زيد، ويضرب عمرو.

وإن كان ثلاثيًّا وأوسطه ألف، قُلبت ياءً ساكنة وكُسر ما قَبْلها، فتقول في (قاد، وساق): قِيد، وسِيق. فتقول في مثال ذلك جميعه:

قام زيد، دعا عمرًا، وقد نقل الـ ... كلام فيه، وبيع الثوب بيع غلا

كما تضمَّنه النظم، والله تعالى أعلم.

٥٩-وَوَحدَ الفِعْلَ مَعَ جَمْعٍ كـ(قَامَ بَنُو ... عمرو) وَإِنْ زِدْتَ تَاءً آخِرًا قُبِلا

٦٠-كـ(جَاءَتِ العرب) وأَوْجَبهَا بما ثبتَ الـ ... ـتَّأنِيث فِيهِ كـ(قَامَتْ زَيْنَبٌ) فَصَلا

اعلم أن الفعل يُوحد، سواءً كان فاعله مفردًا، أو مُثنًّى، أو مجموعًا، كجاء زيد، وجاء الزيدان، وجاء الزيدون.

وسواء كان فاعله ذَكَرًا أو أُنْثَى، كجاءت هند، وجاءت الهندان، وجاء الهندات. هذا هو الأكثر في لسان العرب.

وقد ورد إلحاق علامة الجمع والتثنية في الفعل على لُغة بعض العرب، كقولهم: أكلوني البراغيث، وقد ضعفها قوم، لكن القرآن قد جاء بها، والحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم: " **يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار** "[(١)].

وحديث أنس: (**كن نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر**)، رواه البخاري[(٢)].

وقال الشاعر[(٣)]:

نُسيا حاتم وأوس لدن فا ... ضت عطاياك يا ابن عبد العزيز

وقال آخر[(٤)]:

نَصرُوكَ قَومي فاعتَزَزتَ بنَصرهم ... ولَو أنهم خَذَلوكَ كنت ذَليلا

وعلى قول من قال بتلحين من يقول بلُغه أكلوني البراغيث، قالوا: إن عند المُحققين أن هذا الكلام فيه لحنان:

أحدهما: إلحاق ضمير الجمع بالفعل المتقدم، والواجب توحيده.

والثاني: أنه يجب أن تقول: أكلني، أو أكلتني البراغيث؛ لأن هذه الواو لا يجوز أن تكون إلا ضمير جمع ما يعقل.

واعلم أن كل فعل لا يخلو من فاعل:

إما أن يكون ظاهرًا، كقولك: خرج زيد.

وإما أن يكون ضميرًا متصلا بالفعل، كالتاء من قولك: ضربت.

وكالنون والألف من قولك: ضربنا.

---

(١) أخرجه البخارى (٢٠٣/١، رقم ٥٣٠)، ومسلم (٤٣٩/١، رقم ٦٣٢)، والنسائى (٢٤٠/١، رقم ٤٨٥)، وابن حبان (٢٩/٥، رقم ١٧٣٧). وأخرجه أيضًا: ابن خزيمة (١٦٥/١، رقم ٣٢١).

(٢) أخرجه البخاري (٢١٠/١، رقم ٥٥٣).

(٣) انظر: شواهد التوضيح لابن مالك ١٩٢/١.

(٤) انظر: شواهد التوضيح لابن مالك ١٩٢/١.

وكالألف من قولك: ضربا.

والواو من قولك: ضربوا ويضربون. والنون في ضربن.

وإما أن يكون ضميرًا مستترًا في الفعل، ولا يقع إلا في الفعل إذا تأخَّر عـن الاسـم، كقولك: زيد ذهب، وعمرو يذهب. ففي (ذهب، ويذهب) ضمير مستتر، يظهر متى ثُـني الاسم المتقدم أو جُمع، كقولك: (الزيدان ذهبَا، ويذهبان)، و(الزيدون ذهبوا، ويذهبون).

واعلم أن علامة التأنيث يجب أن تُلحق بالفعل الماضي في موضعيْن:

أحدهما: إن تقدَّم الفعل وكان فاعله مؤنثًا من الحيوان، كقولك: قامت زينب فصلا.

والثاني: إذا تأخَّر الفعل، وَجَبَ إلحاق التاء مع المُؤنَّث الحقيقي وغيره، كقولك: الدار بنيت، والنار أُضرمت.

ويجوز إثبات التاء وحذفها في خمسة مواضع:

أحدها: إذا تقدم الفعل وكان المؤنث غير حيوان، كقولك: اشتعلت النار، واشـتعل النار؛ قال تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥] بحذف التاء، وفي موضـع آخر: ﴿قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [يونس: ٥٧] بإثباتها.

الثاني: إذا فصلت بين الفعل والفاعل، كقول الشاعر: [الوافر]

لقد ولد الأخطـــــل أم سوء

وفي القرآن المجيد: ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٩٤]، وفي موضع آخر: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٦٧].

الثالث: ما جُمع بالألف والتاء، كـ (جاء المسلمات، وجاءت المسلمات).

والرابع: ما جُمِعَ جَمع التكسير، كـ (جاء الرجال، وجاءت الرجال).

والخامس: مع الأفعال التي لا تتصرَّف، وهي: نِعم، وبئس، وليس، وعسى، كقولك: نعمت المرأة هند، ونعم المرأة هند، وليست هند مليحة، وعست هند أن تفعل.

٦١–وقَدِّمِ الفَاعِلَ أَوْ أَخِّرْهُ إِنْ أَمِنَ الْـ　　تِبَاسُهُ: كـ(كَسَا مُوسَى الفَتَى حُلَلا)

الفاعل يُقدم على المفعول، ويجوز تأخيره عنه على وجه الجواز والتوسُّع، إلا أن جواز التأخير مُعلَّق على الأمن من اللَّبْس، فمتى وقع اللَّبس على السامع، وجب تقديم الفاعـل، كـ (كسا موسى الفتى حللا).

فإن تميَّز أحدهما بصفة يتبيَّن بها الإعراب، كقولك: ضرب موسى عيسى الطويل، وأكلت الكمثرى الحبلى، وأرضعت الصغرى الكبرى. جاز التقديم والتأخير؛ لأن الفاعل يُعلم.

وإذا شككت في الاسم الواقع بعد الفعل، ولم تدر أفاعلٌ هو أم مفعول، فاحذفه واجعل مكانه ضمير نفسك، فإن وجدت الضمير تاءً فالاسم هو الفاعل، وإن وجدت الضمير نونًا وياءً فالاسم هو المفعول.

فإذا قلت: أشبع زيد الضيف، فارفع (زيدًا)؛ لأنه الفاعل، بدليل أنك إذا رددت الفعل إلى نفسك قلت: أشبعت الضيف.

وإذا قلت: أشبع زيدًا الرغيف، فارفع (الرغيف)، وانصب (زيدًا)، بدليل أنك تقول: أشبعني الرغيف. وعلى هذا فقِس ما جاءك من هذا النوع.

[بَابُ (ظَنَّ) وَأَخَوَاتِهَا][1]

٦٢-أَمَّا (ظَنَنْتُ) فمَفْعُولَيْن تَنْصِبُ مَعَ زَعَمْتُ، خَلَت، حَسبت، فرقدًا وغَلا

٦٣-كَذَا جَعَلْتُ عَمِلْتُ مَعَ وَجَدْتُ كَذَا رَأَيْتُ إِنْ كُنَّ مِنْ فِعْلِ القُلُوب ولا

قد ذكرنا أن أفعال الشك واليقين تتعدى إلى مفعولين، فتنصبهما جميعًا، وتلك الأفعال سبعة: ظننت، وحسبت، وخلت، وزعمت، ووجدت، ورأيت، وعلمت.

فهذه الأفعال السبعة وما تصرف منها، تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما جميعًا، بشرط أن تكون من أفعال القلوب - كما سيأتي -، فتقول: ظننت زيدًا خارجًا، وحسبت السعر رخيصًا.

ولا يجوز أن تقتصر على أحد المفعولين، فتقول: حسبت السعر، وظننت زيدًا. ولكن يجوز أن تقيم (أن) المفتوحة المخففة مع الفعل مقام المفعولين، فتقول: ظننت أن يخرج زيد.

وكذلك يجوز أن تقيم لفظة (ذاك، وذلك) مقام المفعولين، كقولك: ظننت ذلك، وحسبت ذاك.

وكل ما جاز أن يكون خبر المبتدأ، جاز أن يكون المفعول الثاني لـ (ظننت) وأخواتها، إلا أنه متى كان ظرفًا، انتصب على الظرفية، لا لأنه مفعول (ظننت) الثاني، وذلك في مثل قولك: (ظننت الصوم غدًا، وظننت زيدًا عندك)، فيُنصب (غدًا) على أنه ظرف زمان، وينصب (عندك) على أنه ظرف مكان.

وإنَّما تنصب (ظننت) وأخواتها المفعولين، إذا تقدَّمت عليهما، فإن وقعت متوسطة، كقولك: (زيدًا ظننت منطلقًا)، أو متأخرة عنهما، كقولك: (زيد منطلق ظننت)، جاز نصب الاسمين ورفعهما، ولكن رفعهما إذا تأخَّرت (ظننت) أجود.

---

(١) هذه الأفعال من عوامل المبتدأ والخبر؛ ولذلك احتاجت إلى مفعولين، فالأوَّل ما كان مبتدأ، والثاني ما صلح أن يكون خبراً.

وإنَّما نصبتهما؛ لأنَّهما جاءا بعد الفعل والفاعل والذي تعلَّق به الظن منهما هو المفعول الثاني، وذكر المفعول الأوَّل؛ لأنه محلُّ الشيء المظنون لا لأنه مظنون، ألا ترى أنَّ قولك: ظننت زيداً منطلقاً.

(زيدٌ) فيه غير مظنون، وإنَّما المظنون انطلاقه، ولكنْ لو قلت: ظننت منطلقاً لم يعلم الانطلاق لمن كان، كما لو ذكرت الخبر من غير مبتدأ. [اللباب في علل البناء والإعراب ١٤١/١]

ثم اعلم أن (رأيت) إنما تنصب المفعولين إذا كانت بمعنى: علمت. وإن كانت بمعنى: أبصرت، كقولك: رأيت الهلال. أو بمعنى: اعتقدت، كقولك: رأيت رأي أبي حنيفة. أو كانت بمعنى: رأيت زيدًا؛ أي: ضربت رئته، فإنها تتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ.

وإن وجدت بعدها اسمين منصوبين وهي بمعنى: أبصرت، فانتصاب الثاني على الحال، كقولك: رأيت الأمير جالسًا.

وكذلك (علمت) إنما تنصب المفعولين إذا كانت بمعنى: أيقنت. فإن كانت بمعنى: عرفت، نصبت مفعولا واحدًا، كقوله تعالى: ﴿لا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠].

وهكذا (وجدت) تنصب مفعولين إن كانت بمعنى: أيقنت، كقولك: وجدت السعر رخيصًا. فإن كانت بمعنى: صادفت، نصبت مفعولا واحدًا، كقولك: وجدت الضالة، ونحو ذلك، والله أعلم.

[باب المفعول المطلق وهو المصدر][1]

٦٤-وَالَمصْدَرُ اشْتُقَّ مِنْه الفِعْل نَحْو سَعَى   سَعْيًا وقَدْ لبس الصَّماء وَاشْتَملا

اعلم أن المصدر ثاني كلمة من الفعل المتصرف، وهو اسم يقع على الأحداث، كالضرب والقتل، والقيام والقعود، ونحو ذلك.

---

(١) تسميته مطلقًا هو قول النحويين: إلا خلافًا شاذًا في تخصيص المطلق بِمَصْدَرِ ما كان فِعْلُهُ عامًّا كَصَنَعْتُ وَفَعَلْتُ.

والمصدرُ اسم دال بالأصالة على معنًى قائم بفاعل؛ نحو: فَهِمَ فَهْمًا، أَوْ صادر عن فاعل حقيقة؛ نحو: خَطّ خَطًّا، أَوْ مجازًا؛ نحو: مات مَوْتًا.

وَقَدْ يجيء بَعْدَ الفعل المبني للمفعول؛ نحو: ضُرِبَ زَيْدٌ ضَرْبًا، وإذا فَرَّعْنا على القول بالاشتقاق، وهو مذهب الجمهور من البصريين والكوفيين، فَنَقُول: المصدر هو الأصل والفعلُ، واسم الفاعل، واسم المفعول، وسائر الأسماء التي فيها مادة المصدر، فروعٌ اشتقت من المصدر خلافًا للكوفيين؛ إذ زَعَمُوا أَنّ الفعلَ هو الأصل، والمصدرُ مشتق منه. ولبعض أصحابنا في زَعْمِهِ أَنّ الصفات مشتقة من الفعل ولأبي بكر ابن طلحة في زعمه مع قوله بالاشتقاق إِنّ كلا من المصدر، والفعل أَصْلٌ بنفسه لَيْسَ أحدهما مشتق من الآخر، والمصدرُ إِنْ لَمْ يُفِدْ زيادة على معنى عامِلِه، فهو لمجرد التوكيد وهو المبهم، وَإِنْ أَفَادَ فهو المختص، والمعدودُ من قسم المختص فلا يكون قسيمًا له.

وينتصبُ المصدرُ بمصدر، وباسْمِ فاعل، وباسم مفعول، وبفعل؛ نحو: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْد عمرًا ضربًا، وَزَيْدٌ ضاربٌ عمرًا ضَرْبًا، وَأَنْتَ مطلوبٌ طلبًا، وقوله تعالى: (وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلا) [الأحزاب:٢٣] وَنَقُول المصدرُ إِمّا أَنْ يكونَ من لفظ الفعل، أَوْ مِنْ غير لفظ: إِنْ كانَ مِنْ لفظه جاريًا عليه انتصب بالفعل مبهمًا كان أو مختصًّا؛ نحو: قَعَدَ قعودًا، وزعم ابن الطراوة أنه مفعول به.

والتقدير: قَعَدَ فَعَل قعودًا فهو منصوب بفعلٍ مضمر لا يجوزُ إظهاره.

وقال تلميذه أبو زيد السهيلي: هو منصوبٌ بِقَعَدَ أخرى لا يجوزُ إظهارها، وهذان مذهبان ركيكان مخالفان لما عليه الجمهور من غير حاجة لذلك.

وَإِنْ كانَ غَيْرَ جارٍ؛ نحو: (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا) [نوح: ١٧] فمذهب المازني أَنّه منصوبٌ بهذا الفعل الظاهر.

ومذهب المبرد وتبعه ابن خروف، وَزَعَمَ أَنّه مَذْهَبُ سيبويه أَنّه منصوبٌ بفعل ذلك المصدر مضمرًا الجاري عليه، والفعل الظاهر دليلٌ على ذلك المضمر، التقدير: نَبَتُّم من الأرض نباتًا. [الارتشاف ٤٣٩/٢]

وهو أصل الأفعال، ولهذا سُمي مصدرًا لصدور الأفعال عنه، فقولك: ضربت، وتضرب، واضرب، مُشتقٌّ من الضرب.

والمصدر اسم مُبهم يقع على القليل والكثير، ولا يُثنى ولا يُجمع؛ لأنَّه بمنزلة اسم الجنس، كالزيت والعسل، والجنس لا يُثنَّى ولا يُجمع. وينتصب المصدر بفعله المشتق منه.

ويجيء لأحد ثلاثة أشياء:

إما للتأكيد، كقوله تعالى: ﴿يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]، وسعى زيد سعيًا.

وإما لبيان النوع، كقوله تعالى: ﴿فَقُولا لَهُ قَوْلا لَيِّنًا﴾ [طه: ٤٤].

وإمَّا لتبيين العدد، كقوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، فانتصاب (ثمانين) على المصدر، و(جلدة) على التمييز.

ويجيء دالا على هيئة الفاعل، فيُقال: لمن جلل جسده بثوبه: اشتمل الصَّمَّاء، وللقاعد المحتبي بيديه: قعد القرفصاء، وتقدير الكلام: اشتمل الاشتمال المعروف بالصماء، وقعد القعدة التي تُعرف بالقرفصاء.

٦٥-والوَصْفُ والعَـدُّ والآلاتُ قَائِمَـةٌ   مقَامَهُ كـ(أشَدَّ البُخْلِ قَدْ بَخِلا)

٦٦-وَاضْرِبْهُ عِشْرِين أو سَوْطًا وقَدْ نَصَبُوا   سقيًا ورعْيًا كذا والفِعْلُ مِنْهُ خَلا

يجوز أن تحذف المصدر ويقوم مقامه صفته، أو عدده، أو آلته، وقد تقع الصفة مضافة، تقول: ضربته أشد الضرب، وقلت له أحسن القول، وجلدته عشر جلدات، وضربته سوطًا.

وقد جاء في كلام العرب مصادر بأفعال محذوفة مقدرة، كقولهم: سمعًا وطاعة، وسقيًا ورعيًا، وكرامة ومسرة، فهذه مصادر منصوبة - كما ترى -، ولا فعل هنا مذكورًا، والتقدير: أسمع لك سمعًا، وأطيع لك طوعًا، وأكرمك كرامة، وأسرك مسرة.

كذلك في الدعاء للإنسان في قولهم: سعيًا له ورعيًا. وفي الدعاء عليه: جَدْعًا له وعقرًا؛ أي: سقاه الله سقيًا ورعاه رعيًا، وجدعه جدعًا وعقره عقرًا، ونحو ذلك.

[باب المفعول له][1]

٦٧–وَانْصِبْ كَذَلِكَ مَفْعُولا لَهُ كــ(سَرَى طِلابَ خَيْرٍ) وخَوْفَ الشَّرِّ قَدْ نَزَلا

المفعول له: هو العِلّة في إيقاع الفعل والغرض في إيجاده. ولا يكون إلا مصدرًا، غير أن العامل فيه قد يكون فعلا من غير لفظه، كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] فانتصب (حذر) على أنه مفعول له، وهو مصدر، والناصب له (يجعلون)، وهو ليس من جنسه.

ومن شرطه أن يرى جواب (لِمَ فعلت؟)؛ ألا ترى أنه لو قال: لِمَ يجعلون أصابعهم في أذانهم؟ لقلت: حذر الموت.

ويجوز أن يكون المفعول له نكرة ومعرفة، وقد جمعهما حاتم في قوله[2]: [الطويل]

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَه وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

فنصب (ادخاره) وهو معرفة، و(تكرمًا) وهو نكرة، على أنهما مفعولان لهما.

ويجوز تقدم المفعول له على الفعل الناصب، كقوله: مخافة الشر جئتك، وكما في المثال. وكان الأصل في المفعول له إدخال اللام عليه، فتقول: جئتك لمخافة الشر، وهذا سُمي مفعولا له، غير أن العرب لما حذفت اللام منه نَصَبت.

وقد تدخل هذه اللام على الفعل المضارع فيكون بمعنى العِلّة، كقولك: جئتك لتعطيني، وإن شئت قلت: جئتك لأن تعطيني. ويجوز حذف اللام من (لأن)، فتقول: جئتك أن تعطيني؛ لأن (أن) والفعل الذي يليها، يقعان موقع المصدر، فيكون تقدير الكلام: جئتك لإعطائي. وعلى ذلك فقِس، والله تعالى أعلم.

---

(١) قَالَ جَارُ اللهِ: (الْمَفْعُولُ لَهُ: هُوَ عِلَّةُ الإِقْدَامِ عَلَى الفِعْلِ، وَهُوَ جَوَابٌ لِمَه، وَذَلِكَ قَولك: فَعَلْتَ كَذَا مَخَافَةَ الشَّرِّ، وَادِّخارَ فُلان، وَضَرَبْتُه تَأْدِيبًا لَهُ، وَقَعَدْتُ عَنِ الحَرْبِ جُبْنًا، وَفَعَلْتُ ذَلِكَ أجلَ كَذَا، وَفِي التَّنْزِيلِ: (حَذَرَ الْمَوْتِ) [البقرة: ١٩]).

(٢) هذا البيت من قصيدة طويلة لحاتم الطائي تحدث فيها عن الكرم وكثير من مكارم الأخلاق التي يتحلى بها الإنسان.

انظر: الديوان ٥٦/١، والكامل ٧٧/١، وأسرار العربية ١٧٣/١، واللمع ٥٩/١.

[باب المفعول معه]

٦٨–وَانْصِبْ بِوَاوٍ بِمَعْنَى (مَعَ) كَقَوْلِكَ جَاءَ   الفَصْلُ والوَرْدَ أَيْ جَاءَا مَعًا مَثَلا

المفعول معه من جملة المفاعيل الفضلات، وينصبه الفعل الذي قَبْله بواسطة الواو التي هي بمعنى: مع، وليس من المفاعيل ما ينتصب بواسطه إلا المفعول معه، والمفعول دونه وهو الاستثناء.

ولا يجوز حذف الواو من المفعول معه، كما جاز حذف اللام من المفعول له، ولا تقدمه على الفعل الناصب له، كما جاز تقديم المفعول له على ناصبه؛ مثال ذلك قولك: جاء البرد والطيالسة، واستوى الماء والخشبة، وجاء الفصل والورد، ونحو ذلك.

فما بعد الواو في هذا ونحوه ينتصب على أنه مفعول، والواو الداخلة عليه بمعنى: مع، وتقدير الكلام: جاء البرد مصاحبًا للطيالسة، واستوى الماء حتى لحق الخشبة، وجاء الفصل مبشرًا بالورد.

والفرق بين هذه الواو وواو العطف: أن هذه تَرِدُ بمعنى المصاحبة ُفقط، والواو العاطفة تُوجب الشركة، والتي بمعنى (مع) ينتصب ما بعدها بتعدي فعل، أو ما بمعنى فعل يتوسط هذه الواو.

وقولنا: فعل أو معنى فعل، ليُعلم أنه يستحق النصب، وليخرج المفعول به بقولنا: معنى فعل، فإنه لا يُعمل فيه معنى الفعل.

وقولنا: بتوسط الواو؛ ليخرج ما يُعدى إليه الفعل بتوسط غير الواو.

وقوله: التي بمعنى (مع)؛ ليعلم أنه مفعول معه ولتعلم المصاحبة.

وهذا مذهب سيبويه في المفعول معه: أن الواو عدت الفعل أو معنى الفعل إلى المفعول معه، فتنصبه؛ ولذلك يختل المعنى بإسقاط الواو، كما يختل بإسقاط الباء في قولك: مررت بزيد.

وقال الأخفش: لا بد في المفعول معه من ثلاثة أمور:

أحدها: أن تحذف (مع).

والثاني: أن تقيم الواو مقامها لمشاركتها لها في المعنى، إذ الواو للجمع و(مع) للمصاحبة.

والثالث: أن يصير الاسم الذي كان مجرورًا بـ (مع) منصوبًا بعد الواو؛ لأن الاسم إذا كان مجرورًا بـ (مع)، صار مُنتصبًا بعد الواو لتَعذُّر إضافة الحرف، كما أن المُستثنى بـ (غير) مجرور، فإذا حذفت (غيرًا) وجعلت موضعها (إلا)، تعذّرت إضافة الحرف، فصار الاسم بعد (إلا) منصوبًا في الإيجاب.

[باب الحال والتمييز]

٦٩-وَالحَالُ مَنْصُوبَةٌ تَأْتِي مُنكَّرَةً مُشْتَقَّةً خَبَر عَنْ (كَيْفَ) إِنْ سُئِلا
٧٠-كَ(زُرْتُهُمْ رَاكِبًا) وَانْصِبْ كَذَلِكَ للتَّـ ـمْيِيزِ وَهْوَ الَّذِي إِضْمَار (مِنْ) قَبلا
٧١-مُفَسِّرٌ كَيْلًا أَوْ وَزْنًا وَشِبْهِهِمَا كَنَحْوِ عِشْرِينَ رَطْلًا سَمْنًا أَوْ عَسَلا

الاسم المنصوب على الحال[1] ما جمع ست شرائط، وهي:

أن تكون نكرة.

وأن تكون مشتقة من فعل.

---

(١) الحال لُغَةً تُذَكَّر وتؤنث، واصطلاحًا عبارة عن اسم منصوب تُبَيِّن هيئة صاحبها صالحةً لجواب كيف، وَزَعَمَ ابْنُ مالك أَنَّها قَدْ تُجَرُّ بياءٍ زائدةٍ، وما استدل به لا حُجَّةَ فيه، والغالب فيها أَنْ تكونَ مشتقة؛ نَحْوَ: جاء زَيْدٌ راكبًا.

وَمِنْ مَجيئها غَيْرُ مشتقة قوله تعالى: (فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعًا) [النساء: ٧١]، وَيُغْنِي عن اشتقاقه وَصْفُه نحو: (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا) [مريم: ١٧]، أو تقدير مضاف قبله، وَمِنْهُ قول العرب: (وَقَع المصطرعان عِدْلَيْ عَيْر)؛ أي: مِثْلَ عِدْلَيْ عَيْر.

أو دلالته على مُفَاعَلَةٍ؛ نحو: كَلَّمْتُه فاهُ إلى فِيَّ؛ أَيْ: مُشافهةً، وَبِعْتُه يدًا بِيَدٍ؛ أي: مناجزةً، وَبِعْتُه رَأْسًا برأسٍ؛ أي: مماثلةً، وَلا بُدَّ في هذا من ذكر الجار والمجرور.

أَوْ سِعْرٍ؛ نحو: بِعْتُ الشاءَ شاةً ودرهمًا، والبر قفيزًا بدرهم، والدار ذراعًا بِدرْهَمٍ، وَيَجُوز رَفْعُ شاةٍ، وَدِرْهَمٍ، وَقفيزٌ بدرهم، وذراعٌ بدرهم مبتدأ محذوفًا منه الصفة تقديره منها.

فَأَمَّا قولهم: بِعْتُه رِبْحُ الدِّرْهَمِ دِرْهَمٌ، فيجب الرفع، والجملة حال، وكذا بعته داريَ الذارعان بِدِرْهَمٍ، وَأَجَازَ بَعْضُ الكوفيين نَصْبَ الرِّبحِ، والدرهم ونصب الربح، ورفع الدرهم.

أو دلالته على تَرْتِيبٍ؛ نَحْوَ: ادْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا، وَأَوَّلَ أَوَّلَ؛ أي: مرتبين، وَعَلَّمْتُه الحسابَ بابًا بابًا؛ أي: مفصلًا.

وفي نصب الثاني خلافٌ، ذَهَبَ الزجاجُ إلى أَنَّه توكيدٌ، وَذَهَبَ ابن جني إلى أنه صفة للأول، وذَهَبَ الفارسي إلى أنه منصوبٌ بالأول، والذي أختاره أنه وما قبله منصوبان بالعامل قبله؛ لأنَّ مجموعهما هو الحال.

ولو ذهَبَ ذَاهبٌ إلى أَنَّ نَصْبَه إِنَّما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء، وَأَنَّ المعنى: بابًا فبابًا، وَأَوَّلَ فَأَوَّلَ، لكان مذهبًا حسنًا عاريًا عن التكلف. [الارتشاف ٢/١٠١]

وأن تأتي بعد كلام تام.

وأن يكون صاحب الحال معرفة.

والعامل فيه فعلا صريحًا أو معنى فعل.

وأن ترى جواب (كيف).

مثاله: زرتهم راكبًا، تنصب (راكبًا) على الحال، لوجود الشرائط الست فيه؛ ألا ترى أن قولك: (راكب) نكرة، مشتق من فعل هو الركوب، وقد جاء بعد تمام الكلام، والعامل فيه (زرت) وهو فعل، وصاحب الحال معرفة وهو الضمير في (زرت)، ويصلح أن يكون جوابًا لمن قال: كيف زرتهم؟

وقد يكون الحال من المفعول به، نحو: ضربت عمرًا مشدودًا؛ أي: في حال شدة. وقد يكون مضافًا إضافة غير محضة، كقولك: جاء زيد ضاحك السن، ولا يجوز أن يكون مضافًا إضافة محضة؛ لأنه يصير حينئذ صفة لذي الحال.

ولذلك لا يجوز أن يكون صاحب الحال نكرة؛ لئلا يصير الاسم الفضلة صفة له في مثل قولك: جاء رجل ضاحك، إلا أن تقدم الصفة على الموصوف، فتنتصب على الحال، كقول الشاعر[1]: [الوافر]

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ يَلُوحُ كأنَّه خِلَلُ

فنصب (موحشًا) على الحال حين قدَّمه، ولو قال: لمَيَّة طلل موحش، لوَجَبَ رفعه على الصفة.

---

(١) قال البغداديّ في الخزانة ٢١١/٣: "وهذا البيت من رَوى أوّله: (لِعَزَّةَ مُوحِشًا)، قال هو لكثيّر عزّة؛ ومَن رواه: (لِمَيَّةَ مُوحِشًا) قال: إنّه لذي الرُّمّة؛ فإنّ (عَزّة) اسم محبوبة كثيّر، و (مَيّة) اسم محبوبة ذي الرُّمّة".

الشرح: (موحشًا): اسم فاعل من أوحش المنزل إذا خلا من أهله، والمراد: القَفْرُ الّذي لا أنيس فيه. و(طلل): هو ما بقي شاخصًا من آثار الدّيار.

والشاهد: نصب (موحشا) على الحال من (طلل) وهو نكرة وسوغا ذلك تقديمه عليها.

انظر: شواهد سيبويه ١٢٣/٢- هارون، ومعاني القرآن للفراء ١٦٧/١ والخصائص ٤٩٢/٢ والأمالي الشجرية ٢٦/١ وأسرار العربية ص ١٤٧ وشرح المفصل ٦٤/٢ والعيني ١٦٣/٣ والتصريح ٣٧٥/٢ وشرح الأشموني ١٧٤/١ والخزانة ٢١١/٣.

ويجوز تقديم الحال على صاحبها وعلى الفعل العامل فيها، فلك أن تقول: جاء زيد راكبًا، وجاء راكبًا زيد، وراكبًا جاء زيد.

فصل

وأما التمييز فإنَّه يشبه الحال في كون كل منهما اسمًا نكرة يأتي بعد تمام الكلام، إلا أن الفرق بينهما أن الحال نكرة مشتقة من الفعل في أغلب الكلام، وتقع جواب (كيف).

والتمييز اسم جنس، ولهذا سُمي تمييزًا؛ لأنه يميز الجنس الذي تريده، ويفرده من الأجناس التي تحتمل الكلام، ثم إنه ترى (من) مُقدَّره فيه.

وأكثر ما يأتي بعد المقادير الأربعة التي هي: المعدود، والموزون، والمكيل، والمذروع، فيفسره.

فالعدد: ما ينتصب بعد أحد عشر إلى تسعة وتسعين، قال الله تعالى، في الطرف الأول: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، وفي الطرف الآخر: ﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣].

والكيل: عندي قفيزان بُرًّا.

والوزن: لي عشرون رطلا سمنًا، وثلاثون منًّا عسلا.

والمذروع: خمسون ذراعًا خزًّا، وخمسون جريبًا نخلا.

فـ (من) في جميع ذلك مقدرة؛ ألا ترى أنه يحسن أن تقول: رأيت أحد عشر من الكواكب، ولي تسع وتسعون من النعاج، وعشرون رطلا من السمن، وثلاثون منًّا من العسل، وخمسون ذراعًا من الخز، وخمسون جريبًا من النخل.

فإن قلت: عندي رطل زيتًا، جاز أن تنصب (زيتًا) على التمييز، وأن تجره على الإضافة، وأن ترفعه على أنه بدل من رطل، والله تعالى أعلم.

[(حَبَّذَا، ونِعْمَ، وبِئْسَ)]

٧٢–وَانْصِبْ مُنكَّرَة وَارْفَـعْ مُعرَّفَـةً ... بِـ(حَبَّذَا، نِعْمَ، بِئْسَ) الْمُنْحَنَى طَلَلا

٧٣–تَقُولُ بِئْسَ الْفَتَى عمرو ونِعْمَ أَخًا ... زَيْدٌ وَيَا حَبَّـذَا دَارُ الْبَقَـاء نُـزُلا

٧٤–وَقَدْ قَرِرْتُ بِهِ عَيْنًا وطِبْـتُ بِـهِ ... نَفْسًا وضِقْتُ بِهِ ذَرْعًا إِذْ اغْـتقلا

اعلم أن (حبذا) [1] **مؤتلفة من كلمتين**: إحداهما: حب، والأخرى: ذا، إلا أنهما جُعلا كالشيء الواحد، ولهذا لم يجز الفصل بينهما. ولفظ (حبذا) واحد مع المؤنث والاثنين والجمع.

والمعرفة بعد (حبذا) مرتفعة بالابتداء، أو خبر الابتداء المحذوف، والنكرة بعدها منتصبة على التمييز، فإذا قلت: حبذا زيد رجلا، نصبت (رجلا) على التمييز؛ لأنه اسم نكرة فضلة، وهو اسم جنس، ويصلح أن تقدر معه (من)، تقول: حبذا زيد من رجل.

وقال بعضهم: إن كان الاسم النكرة جنسًا انتصب على التمييز، نحو ما مَثّلناه، وإن كان مشتقًا انتصب على الحال، كقولك: حبذا زيد ضاحكًا.

---

(١) (حَبَّذَا): اختَلَفُوا فيهِ؛ فَالأقرَبُ مِمَّا قَالُوا: أَنَّ (حَبَّ) فعلٌ عَلَى تَقدِيرِ (حَبُبَ)، وَ(ذَا) فَاعِلٌ لَهُ، وَأَنَّهُ خُلِع مِنْهُ مَعنَى الإشَارَةِ، وَجُعِلَ بِمَنْزِلَةِ قَولِكَ: (الشَّيء)، فَإِذَا قُلتَ: (حَبَّذَا زَيدٌ)، كَأَنَّكَ قُلتَ: (حَبَّ الشَّيءُ زَيدٌ)، فَحُكمُهُ عَلَى هَذَا يَكُونُ حُكمَ: (نِعمَ الرَّجُلُ زَيدٌ). وَلا بُدَّ لَهُ مِن مَعرِفَةٍ أو جَارٍ مَجرَى المَعرِفَة، فَلَوْ قُلتَ: (حَبَّذَا رَجُلٌ)، وَسَكَتَّ عَلَيْهِ، لَم يَكُن شيئًا، فَإِنِ اجتَمَعَ مَعرِفَةٌ وَنَكِرَةٌ نَصَبَ النَّكِرَةَ البَتَّةَ، وَرَفَعَ المَعرِفَةَ، كَقَولِكَ: (حَبَّذَا رَجُلا زَيدٌ).

وَقَد يَدخُلُ (مِنْ) عَلَى النَّكِرَةِ، فَيُقَالُ: (حَبَّذَا زَيدٌ مِن رَجُلٍ). [شرح الجمل في النحو ١/١٨٩]

واختلف النُّحاة في الإعراب في (حَبَّذَا)؛ فذهب ابن درستويه، وابن كيسان، والفارسي في "البغداديات"، وابن برهان، وابن خروف، إلى أنَّ (ذَا) فاعل، ونُسبَ إلى الخليل وسيبويه، وهذا قول مَنْ لَمْ يَدَّعِ التركيب، وأُفرِدَ لأنَّه كالمثل، أو أُريدَ به جنس شائع، أو على حذف؛ أي: (حَبَّذَا أَمْرُ زَيْد) أقوال.

وذهب المبرد، وابن السراج، والسيرافي، والأكثرون، إلى أنَّهما تَرَكَّبَا، وصَارَا اسْمًا وَاحِدًا مَرْفُوعًا بالابتداء، ونُسبَ هذا إلى الخليل وسيبويه.

وذهب قومٌ منهم الأخفش، وخطاب الماردي، إلى أنَّهما تَرَكَّبَا وصَارَا فِعْلا، والمخصوص هو الفاعل. [الارتشاف ٣/٢٧٦]

وأما (نعم وبئس) [(١)] فهما فعلان، بدلالة اتصال التاء التي هي علامة التأنيث بهما في قولك: نعمت المرأة هند، وبئست الجارية دعدٌ. وهما فعلان للذم والمدح، ولفظهما يُوحد مع الاثنين الجماعة.

ولا يكون فاعلهما إلا ما فيه الألف واللام، أو ما أُضيف إلى ما فيه الألف واللام، كقولك: نعم الرجل زيد، وبئس صاحب العشيرة بشر، فيرتفع (الرجل) بإسناد الفعل إليه، ويرتفع (زيد) على أحد وجهيْن:

إما أن يكون مبتدأ مؤخرًا، و(نعم الرجل) خبره.

[وإما أن يكون خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: الممدوح زيد، والمذموم بشرٌ].

فإن نطقت بعد (نعم وبئس) باسم نكرة، نصبته على التمييز، كما قلنا في (حبذا)، كقولك: نعم رجلا زيد، وبئس صاحب العشيرة بشر، فيرتفع (الرجل) للجنس مضمرًا في (نعم)، وقد فسره الاسم النكرة المنصوب، وتقدير الكلام: نعم الرجل رجلا زيد، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]؛ أي: بئس البدل بدلا، فأضمر وفسَّر المنصوب.

فإن كان الفعل لمؤنث، جاز أن تثبت علامة التأنيث في: (نعم وبئس) - كما تقدم - وأن تحذفهما، كقولك: نعمت المرأة هند، ونعم المرأة هند. والله تعالى أعلم.

---

(١) أصلان فِي المَدحِ وَالذَّمِّ، فإِذَا قُلتَ: (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيدٌ)، فَقَد جَعَلتَهُ نِهَايَةً فِي الصَّلاحِ، وَإِذَا قُلتَ: (بِئْسَ الرَّجُلُ زَيدٌ)، فَقَد جَعَلتَهُ نِهَايَةً فِي الرَّدَاءَةِ.

ثُمَّ إِنَّ الَّذِي يَجِبُ أَن تَعلَمَ مِن أَمرِهِما أَنَّهُمَا يَقتَضِيَانِ فِي الَّذِي يُجعَلُ فَاعِلا لَهُمَا وَصفًا مَخصُوصًا، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ اسمًا فِيهِ الأَلِفُ واللامُ للجِنسِ، وَأَن يَكُونَ بِحَيْثُ لا يَصِحُّ تَقدِيرُ العَهدِ فِيهِ أَلبَتَّةَ.

تَفسِيرُهُ: أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (نِعمَ الرَّجُلُ زَيدٌ)، لَم يَجُز أَنْ تَكُونَ أَشَرتَ لِلمُخَاطَبِ إِلَى مَعهُودٍ، بِدَلالَةِ أَنَّهُ لا يَصِحُّ أَن تَصِفَهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى العَهدِ، فَلا تَقُولُ: (نِعمَ الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ مَعَنَا أَمسِ زَيدٌ)، وَلَكِنَّكَ تُبهِم فَتُوقِعُ فِي نَفسِ السَّامِعِ أَنَّكَ قَصَدتَ بِالمَدحِ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الرِّجَالِ بِشَرطِ أَن تُبَيِّنَهُ وَتُعَرِّفَهُ إِيَّاهُ فِي ثَانِي الحَالِ.

بَيَانُ هَذَا: أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (نِعْمَ الرَّجُلُ)، لَم يَعلَمِ المُخَاطَبُ أَنَّكَ أَرَدتَ زَيدًا، إلا مِن بَعدِ أَن تَذكُرَهُ، فَتَقُولَ: (زَيدٌ)، وَلَو كَانَ الأَلِفُ وَاللامُ لِلعَهدِ لَكَانَ يَنبَغِي أَن تَعلَمَ أَنَّكَ عَنَيتَ (زَيدًا)، مِن أَوَّلِ الأَمرِ، وَمِن قَبلِ أَن يُسَمَّى. [شرح الجمل ١/٧٥]

فصل

وأما قوله:

وقد قررت به عينًا........البيت.

فهذا النوع يُعد من أنواع التميز، وكان أصله: قرت عيني، وطابت نفسي. فحول الاسم المجرور بالإضافة إلى أن جعله فاعلا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، ومن هذا القبيل قولهم: تصبَّب زيدٌ عَرقًا، وتفقأ شحمًا، وضقت بالأمر ذرعًا، قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [هود: ٧٧].

[باب الظروف][1]

٧٥-وَالظَّرْفُ مِنْهُ مَكَــانِي وَذُو زَمَــنٍ كعِنْد زَمْزَمَ يَوْمَ الجُمعَة اغْتسَـــلا

٧٦-و(فِي) تُقَدَّرُ فِي القِسْمَيْنِ فَابْلُ بِهَا مَا مِنْهُمَا جَاءَ كَيْمَا تَبْلُغَ الأَمَـــلا

اعلم أن الظرف ظرفان: ظرف مكان، وظرف زمان.

فأما ظرف المكان: فهو كل اسم صلح أن يكون جواب (أين) في الاستفهام، فهـــو ظرف مكان.

وأسماؤه قسمان: مختصة، ومبهمة.

فالمختصة: كل ما استدل عليه حد يحيط به، كالشام والعراق، ومكة والمدينة، والدار والمسجد، ونحو ذلك. وهذا النوع يُعرب بوجوه الإعراب، ولا يسمى ظرف مكـــان، وإن وجد شيئًا منها منصوبًا، فانتصابه يكون انتصاب المفعول به، لا انتصاب الظرفية، كقولك: عمرت الدار، وهدمت الحائط.

وأما المبهمة: فهو ما لا حد له يحصره، كأسماء الجهات الست التي هي: فوق وتحت، وقدام وخلف، ويمين وشمال، وما جرى مجراها، مثل: قبالة وتجاه، وعند ونحـــو، وشـــرقي البلد وغربيه، ونحو ذلك من الأمور النسبية، فهذه إذا وردت تتضمَّن معنى (في) و لم ينطـــق

---

(١) قال أبو علي الفارسي: الظروفُ مِنَ المكانِ ليست كالظروف مِنَ الزمانِ فِي أن جميعَ الأفعالِ تتعدى إِلَى جميع ضروبها، وَإِنَّمَا يتعدى الْفِعْلُ الَّذِي لا يَتَعَدَّى إِلَى مَا كَانَ مِنْهَا مُبْهَمًا، ومعنى المبهمِ أنْ لا تكونَ لَهَا نهاية معروفة ولا حدودٌ محصورةٌ، فمن ذَلِكَ الجهاتُ السِّتُّ، فَأَمَّا مَا لم يكن منهم مُبهمًا فإن الْفِعْلَ الَّذِي لا يَتَعَدَّى إِلَيْه، كَمَا لا يَتَعَدَّى إِلَى غيرِ ذَلِكَ من أَسْمَاء الأشخاصِ المؤقتة، تقولُ: قُمتُ أَمَامَكَ، وسرتُ وَرَاءَكَ، وَخَلْفَكَ، وَيَمِينَكَ، وَيَسْرَتَكَ، وَشَامَةَ زَيْدٍ، وَكَذَلِكَ عِنْدَ؛ لأَنَّهَا أَشَدُّ إيهامًا من خلف وَبَابِه.

وأما مَا كَانَ مِنَ الأماكنِ مخصوصًا، فإن الْفِعْلَ الَّذِي لا يَتَعَدَّى إِلَيْه، لا تقولُ: أقمتُ بَغْـــدَادَ، ولا قعدتُ السوقَ، ولا قمتُ المسجدَ؛ لأنَّ هَذِهِ الأماكنَ مخصوصةٌ كزيدٍ وعمروٍ، وينفصلُ بعضُـــها مـــن بعض بصورٍ وَخُلُقٍ، فَهِيَ فِي ذَلِكَ كالأناسي ونحوهم مِنَ الجُثَثِ المخصوصة، فَكَمَا لا يتعدَّى الْفِعْـــلُ الَّذِي لا يتعدى إِلَى الأناسي، كَذَلِكَ لا يتعدى إِلَى مَا كَانَ مِنَ الأماكنِ بمعناهم فِـــي الاختصـــاصِ. [المقتصد: ٢/٢٠]

بها، نُصبت نصب ظرف المكان، كقولنا: عند زمزم، وأمام الرجل، وخلف البيت. وإن لم تتضمَّن هذه الأسماء معنى (في)، لم تكن ظروفًا، وجرت بوجوه الإعراب، كقولهم: غـــربي بغداد فسيح.

ويجوز تقديم الظرفيْن جميعًا على الفعل، كقولك: أمامك سرت، وخلفك قعدت.

فأمَّا ظرف الزمان: فهو عبارة عن مرور الليل والنهار، وله أسماء متنوعة:

فمنها ما يُعبر به عن جميعه، كالدهر، والأبد، وقط، إلا أن (قط) اسم الماضـــي مـــن الزمان، و(الأبد) لجميع الآتي منه، ولهذا يقال: ما فعلته قط، ولا أفعله أبدًا.

ومنها ما يقع على جزء منه مبهمًا، نحو: مدة، وبرهة، وحين.

ومنها ما يقع على مقدار منه محصور، كاليوم والليلة، والشهر والسنة، وجميـــع آنـــاء الزمان قد تكون ظروفًا، إذا وردت متضمِّنة معنى (في)، وإن لم ينطق بـــ (في) نصـــبتها، كقولنا:

..... يوم الجمعـــــــة اغتسلا

وتقول: صمت يوم الخميس، وغبت عنك شهرًا، فنصبت هذه الأسماء نصب الظروف لتَضَمُّنها معنى (في)، إذ تقدير الكلام: قدمت في يوم الجمعة، وصمت في يوم الخميس.

ولوقوع الأفعال فيها سُميت ظروفًا؛ تشبيهًا لها بظروف الأمتعة المودعة فيها، فمنها ما يقع الفعل في جميعه، كقولك: صمت يوم الخميس؛ لأن الصوم يستغرق اليوم. ومنها مـــا يقع الفعل في بعضه، كقولك: لقيته يوم الجمعة؛ لأن اللقاء قد يقع في بعضه.

فإن جاءت غير مُتضمِّنة معنى (في)، لم تكن ظروف زمان، بل هـــي أسمـــاء زمـــان، ويتغاير عليها الإعراب كغيرها من الأسماء، فتقول: يوم الجمعة مبارك، فترفعه بالابتداء.

فصل

ذكرنا أن (عند) ظرف مكان، إلا أنها خاصة لا يدخلها الرفع بحال، وأما الجـــر فـــلا يجرها من حروف سوى (من) وحدها، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْـــدِ غَيْـــرِ اللَّـــهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، فأمَّا قول العامَّة: ذهبت إلى عنده، فهـــو مـــن لُحونهم الفاحشة، والله تعالى أعلم.

[بَابُ الاسْتِثْنَاءِ][1]

٧٧–وَانْصِبْ بـــ(إلا) فِي الاسْتِثْنَاءِ إنْ حَصَلَ الــ إيجَابُ وَارْفَعْ لِمَا الإيجَابُ مِنْهُ خَــلا

٧٨–كَذَلِكَ احْكُمْ فِي الاسْتِثْنَاءِ بـــ(لَيْسَ)، و(مَا) مَقْرُونَةً بـــ(عَدَا) مَشْفُوعَة بـــ(خَلا)

٧٩–وَإنْ تَجَرَّدَتَـــا فَـــاجْرُرْ وَقَـــدْ مَضَـــتَا و(غَيْرُ) ثُمَّ (سِوَى) للجَرِّ قَدْ جُعِــلا

٨٠–وَرَاء (غَيْــرِ) فكَاسْــمِ (إلا) أعْــرِبَن فَقُــلْ قَدْ أَقْسَم القَــوْمُ إلا جَعْفَــرًا نَكَــلا

٨١–وَلَــيْسَ يَشْـــهَدُ إلا صَــالِحٌ وَســـوَى عَمْرو وغَيْرُ أَبِي بَكْــرٍ بِمَــا مطَــلا

معنى الاستثناء: إخراج الشيء ممَّا دخل فيه غيره، أو إدخاله فيما خرج منــه غــيره، فالاسم المستثنى أبدًا ضد المستثنى منه.

وللاستثناء عدة أدوات، إلا أن حرفه المستولي عليه (إلا) فهي أُمُّ البــاب، ولا يخلــوا حال الكلام قبل أن يُنطق بـــ (إلا) من قسمين:

أحدهما: أن يكون منقطعًا.

---

(١) قال **الخوارزمي** في التخمير ٣٦٧/١: الأَصْلُ فِي كَلِمَةِ الاسْتِثْنَاءِ (إلا)؛ لأنَّهَا لا تَخْــرُجُ عَــنْ مَعْنَاه، وَلا تَقيَّدُ غَيرَه وَمَا سِوَاها ممَّا يُستَثْنَى به فَيَخْرُجُ عَنِ الاسْتِثْنَاء، وَيَزِيدُ عَلَى مَعْنَاه، فَتَكُــون إلا مُفْرَدَة، وَمَا سِوَاهَا مِنْ كَلِمِ الاسْتِثْنَاءِ بِمَنْزِلَةِ الْمُرَكَّب، وَلا شُبهَةَ فِي أَنَّ الْمُفْرَد أَصْلٌ للمُرَكَّب.

والاسْتِثْنَاءُ إِذَا وَقَع فِي كَلامٍ بِإلا، فَذَلِكَ الكَلامُ لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ موجبًا، أَوْ لا يَكُون، وَالْمَعْنِيُّ بِالْمُوجَب: مَا لَيْسَ فيه شَيءٌ مِنَ الأَشْيَاءِ الثَّلاثَة: النَّفي، وَالاسْتِفْهام، وَالنَّهْي، وَبِغَيْرِ الموجَب: مَا اشتملَ عَلَى أَحد هَذه الأَشْيَاء، فَلَئِنْ كَانَ مُوجبًا فَلَيْسَ فيه إلا ذكرُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَنَصْبُ الْمُسْــتَثْنَى، تَقُــولُ: جَاءَنِي القَوْمُ إلا زَيْدًا، وَلا يَجُوزُ جَاءَنِي إلا زَيْدٌ القَوْم، وَلا جَاءَنِي القَوْمُ إلا زَيْدٌ بالرَّفع. وَلَئِنْ كَانَ غَيْرَ مُوجَبٍ لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى مُقدمًا عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، أَوْ لا يَكُون فَلَئِنْ كَانَ فَالْمُسْتَثْنَى أَيْضًا مَنْصُوبٌ، تَقُولُ: مَا جَاءَنِي إلا زَيْدًا أَحدٌ، وَلَئِنْ لَمْ يَكُنْ مُقَدَّمًا لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، أَوْ لا يَكُونُ، فَلَئِنْ كَانَ مِنْهُ لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الكَلامُ تامًّا، أَوْ لا يَكُــونُ، وَالْمَعْنِــيُّ بِالتَّام: مَا كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مَذْكُورًا فيه، وَبِغَيْرِ التَّام: مَا لَمْ يَكُنِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مَذْكُورًا فيه، فَلَئِنْ كَــانَ تَامًّا فَفِي الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَجْهَان: إِعْمَالُ إلا فيه، كَقَوْلكَ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إلا زَيْدًا، وَمَا رَأَيْتُ أَحَــدًا إلا زَيْدًا، وَمَا مَرَرتُ بِأَحَد إلا زَيْدًا، بالنَّصب، وَالْبَدل هُوَ الفَصِيح تَقُولُ: مَا جَاءَنِي أَحدٌ إلا زَيْــدٌ، وَمَــا رَأَيْتُ أَحدًا إلا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحدٍ إلا زَيد، فَيَدُورُ إعْرَابُ الْمُسْتَثْنَى مَعَ إعْرَابِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ رَفْعًــا وَنَصبًا وَجَرًّا.

والثاني: أن يكون تامًّا.

فإن كان منقطعًا مرتبطًا بما بعد (إلا)، لم تعمل (إلا) شيئًا من الإعراب، بل يكون إعراب ما بعدها كإعرابه لو لم تُذكر، وذلك كقولك: ما قام إلا زيد، وما ضربت إلا خالدًا، وما مررت إلا بعمرو.

و(إلا) هاهنا أفادت إثبات القيام لـ (زيد)، وإيقاع الضرب لـ (خالد)، وحصول المرور بـ (عمرو)، من غير أن تحدث إعرابًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ﴾ [الشعراء: ٩٩]، فكأن قولك: ما قام إلا زيد، بمنزلة قولك: قام زيد، إلا أن بينهما فرقًا لطيفًا، وهو أنك إذا قلت: قام زيد، فقد أثبت له القيام، وأبهمت ذكر غيره، وإذا قلت: ما قام إلا زيد، فقد أُثبت له القيام، ونفيته عن غيره، ويُسمى هذا القسم الفعل المفرغ لما بعد (إلا).

وأما إذا كان ما قبل (إلا) كلامًا تامًّا، فلا يخلوا من قسمين:

أحدهما: أن يكون موجبًا.

والثاني: أن يكون غير موجب: وهو أن يكون الكلام نفيًا، أو استفهامًا، أو نهيًا؛ فالأجود أن يُعرب ما بعد (إلا) بإعراب ما قبلها على سبيل البدل، تقول: ما قام أحدٌ إلا زيد، وما ضربت أحدًا إلا زيدًا، وما مررت بأحدٍ إلا زيد؛ فتعرب (زيدًا) في المواطن الثلاثة بإعراب (أحد) على سبيل البدل.

ولك أن تنصب الاسم المستثنى على الأصل، فتقول: ما قام أحد إلا زيدًا، وما مررت بأحد إلا زيدًا، وما ضربت أحدًا إلا زيدًا، وعلى اللُّغتيْن قُرئ قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] رفعًا، و(إِلا قَلِيلا) نصبًا[1].

---

(١) قرأ ابن عامر: (ما فعلوه إلا قليلا) بالنصب؛ أي: استثني قليلا منهم، والعرب تنصب في النفي والإيجاب، فتقول في الإيجاب: سرت بالقوم إلا زيدا، ومررت بالقوم إلا زيدا، ورأيت القوم إلا زيدا، وتقول في النفي: ما جاءني أحد إلا زيد، فترفع على البدل من (أحد)، كأنه يصح وضعه مكانه أن تقول: ما جاءني إلا زيد، وقد يجوز أن تقول: ما جاءني أحد إلا زيدا، أو ما قام القوم إلا زيدا، فلا تجعله بدلا، ولكن تجعله استثناء منقطعا؛ أي: استثني زيدا، فعلى هذا قوله: (إلا قليلا) أي: استثني قليلا، أو (إلا قليلٌ) على البدل من الواو، المعنى: ما فعله إلا قليل منهم.

وأمَّا إن كان موجبًا، كقولك: جاء القوم إلا سعدًا، نصبت ما بعد (إلا)، فيكون نصبه بواسطة (إلا)، كما نصب الفعل المفعول معه بواسطة الواو، وعند بعضهم أن (إلا) هي الناصبة، وأن تقدير الكلام: استثنى زيدًا، أو لا أعني عمرًا، والأول أصح، والله أعلم.

فأمَّا (عدا) الذي يُستثنى بها إذا كانت بمعنى: جاوز، فتنصب بها، كقولك: جاء القوم عدا زيدًا، التقدير: جاوز بعضهم زيدًا. وقد تنصب أيضًا مع دخول (ما) المصدرية عليها، كقولك: جاء القوم ما عدا زيدًا.

وأمَّا (ما خلا) فتنصب ما بعدها لا غير، قال لبيد[1]: [الطويل]

=

واعلم: أن الاختيار في الاستثناء إذا كان منفيا، وكان ما بعد (إلا) من جنس ما قبلها، فالرفع أولى على البدل؛ كقولك: ما في الدار أحد إلا زيد، والنصب جائز، فتقول: ما في الدار أحد إلا زيدا، وإذا كان ما بعد (إلا) ليس من جنس ما قبله فالنصب أولى، كقولك: ما في الدار أحد إلا حمارا، وماله ابن إلا بنتا، فنصبه على الاستثناء؛ لأن الحمار لا يكون من جنس الإنسان، والرفع جائزٌ على البدل، قال الشاعر:

وبلدة ليس بها أنيس ... إلا اليعافير وإلا العيس

وجائز أن يكون جعل أنيس ذلك البلد: اليعافير والعيس.

وقرأ الباقون: (إلا قليلٌ) بالرفع على البدل. [حجة القراءات ١/٢٠٨]

(١) هو: لبيد بن ربيعة العامريّ، كان من شعراء الجاهليّة وفرسانها، أدرك الإسلام فأسلم ثم قدم الكوفة وأقام بها إلى أنْ مات وهو ابن مائة وسبع وخمسين سنة في أوّل خلافة معاوية.

يُنظر: الاستيعاب ٣/٣٢٤، و أسد الغابة ٤/ ٥١٤، و الإصابة ٣/٣٢٦.

واستشهد النحاة بقوله: ما خلا الله حديث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد خلا فدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوبا، وذلك لأن ما هذه مصدرية، وما المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل، ولذلك يجب نصب ما بعدها على أنه مفعول به، وإنما يجوز جره إذا كانت حرفا، وهي لا تكون حرفا معى سبقها الحرف المصدري.

واستشهدوا به أيضا على توسط المستثنى بين جزأي الكلام في قوله: ألا كل شيء ما خلا الله باطل، يريد ألا كل شيء باطل ما خلا الله.

ورد في حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "أَصْدَقُ كَلِمَة قَالَهَا شَاعِرٌ؛ كَلِمَةُ لَبِيْد:... - من غير ذكر الشّطر الثّاني من البيت - في صحيح البخاريّ، كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشّعر والرّجز

أَلا كُلُّ شَيْءٍ ما خَـلا اللهَ باطِـل وَكُـلُّ نَعيـمٍ لا مَحالَـةَ زائِـلُ

فإن حذف منها (ما) المصدرية، فالاختيار أنه يجر بها كما يجر بـ (حاشا).

وقد جوز النصب بهما، فقيل: جاء القوم خلا زيدًا، وحاشا عمرًا، وإن كان النصب بـ (خلا) أكثر، والجر بـ (حاشا) أشهر.

وأما (ليس) فتنصب المستثنى انتصاب خبر (ليس)، فإذا قلت: جاء القوم ليس زيدًا، نصبت (زيدًا) انتصاب خبرها، وجعلت اسمها مضمرًا فيها، وكان تحقيق الكلام: ليس بعضهم زيدًا.

وأمّا (غير) فمن الأسماء اللازمة للإضافة، وتأتي على ثلاثة معان:

أحدها: أن تأتي وصفًا للنكرة، فتُعرب إعراب ما قبلها، كقوله سبحانه: ﴿أَمْ لَهُمْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [الطور: ٤٣].

والثاني: أن تأتي بدلا، فتعرب إعراب ما قبلها، كقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، فجرُّها على البدل من (الذين) لا على الصفة؛ لأن (الذين) معرفة، و(غير) لا يتعرَّف بالإضافة، والمعرفة لا تُوصف بالنكرة.

والثالث: أن تأتي استثناء، فتجر الاسم الواقع بعدها بالإضافة على كل حال، وتعرب هي كإعراب الاسم الواقع بعد إلا، فتقول: جاء القوم غير زيدٍ، وما جاء غير زيد، كما مر، والله تعالى أعلم.

٨٢–وَمَا نُفيت ولَمْ تَثْبت سِوَاهُ يَكُنْ رَفْعًا كـ(لا رَبَّ إِلا اللهُ) عَزَّ عُلا

=

والحداء وما يُكره منه، ٦٤/٨، و صحيح مسلم، كتاب الشِّعر، ١٧٦٨/٤، و سنن التِّرمذيِّ، كتاب الأدب، باب ما جاء في إنشاد الشّعر، ١٤٠/٥، و سنن ابن ماجه، كتاب الأدب، باب الشِّعر، ١٢٣٦/٢.

انظر: ديوانه ص ٢٥٦، وجواهر الأدب ص ٣٨٢، وخزانة الأدب ٢٥٥/٢–٢٥٧، وديوان المعاني ١١٨/١، وسمط اللآلي ص ٢٥٣، وشرح الأشموني ١١/١، وشرح التصريح ٢٩/١، وشرح شذور الذهب، ص ٣٣٩، وشرح شواهد المغني ١٥٠/١، ١٥٣، ١٥٤، ٣٩٢، وشرح المفصل ٧٨/٢، والعقد الفريد ٢٧٣/٥.

هذا من قبيل الاستثناء - أيضًا - الوارد بعد النفي، إلا أن أداة النفي فيه (لا)، التي إذا نفت الجنس بُني معها على الفتح، كقولك: لا رجل في الدار؛ أي: لا أحد من جنس الرجال، لا أنّك تريد واحدًا من الرجال، و(لا) مع الاسم بعدها موضع المبتدأ المرفوع؛ فلهذا رفع اسم الله تعالى الواقع بعد (إلا) على سبيل البدل من المبتدأ، وقد يجوز نصبه على أصل الاستثناء، ومثله: لا إله إلا الله، ولا جواد إلا حاتم، ولا قوت إلا الحنطة، وأشباهه.

٨٣-وَإِنْ تَقَدَّمَ مُسْتَثْنَى نَصَبت كـ(هَلْ إِلا القُرْآنَ دَلِيلٌ لامْرِئ سَألا)

إذا قدمت الاستثناء على المستثنى منه، نصبته في الإثبات والنفي جميعًا، كقول الكميت[1]: [الطويل]

وَمَا لِـيَ إِلا آلَ أَحْمَـدَ شِـيعَةٌ وَمَا لِيَ إِلا مَشْعَبَ الحَـقِّ مَشْـعَبُ

وقول الآخر[2]: [البسيط]

والناسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فيكَ لَـيْسَ لَنَـا إلا السيوفَ وأطـرافَ القَنَـا وَزَرُ

ولزم النصب؛ لأنه إذا تأخَّر المستثنى، جاز إبداله وجاز نصبه، فإذا تقدَّم امتنع الإبدال؛ لأن التابع لا يتقدم المتبوع، فتعين النصب، إذا كان يجوز مع التأخير.

---

(١) هو: الكميت بن زيد بن الأخنس الأسديّ، ويكنى أبا المستهلّ: كوفيّ مقدَّم، عالِمٌ بلغات العرب وبأيّامها؛ وهو شاعرُ الهاشميّين، وكان خطيبًا، فارسًا، شُجاعًا؛ وكان شديد التّكلُّف للشّعر، كثير السّرقة له.

يُنظر: الشّعر والشّعراء ٣٨٥، والأغاني ١٧/٣ - ٤٤، والمؤتلف والمختلف٢٥٧، ومعجم الشّعراء ٢٣٧، ٢٣٨، والخزانة ١٤٤/١.

والشّاهد فيه: (وما لي إلا آل أحمد) حيث نصب (آل) وهو مستثنى لتقدُّمه على المستثنى منه؛ ومثلُه قوله: (وما لي إلا مذهب الحق مذهبُ).

انظر: المقتضب ٣٩٨/٤، والكامل ٦١٤/٢، والجمل ٢٣٤، واللّمع ١٢٤، والتّبصرة ٣٧٧/١، والإنصاف ٢٧٥/١، وشرح المفصّل ٧٩/٢، وابن النّاظم ٢٩٨، وأوضح المسالك ٦٤/٢، والمقاصد النّحويّة ١١١/٣، وشرح هاشميّات الكميت ٥٠.

(٢) هذا البيت لكعب بن مالك رضي الله عنه قاله للنبي صلى الله عليه وسلم.

وقد نسب البيت إليه سيبويه في "الكتاب": "٣٧١/١" طبعة بولاق، والمبرد في كتابه "المقتضب": "٣٩٧/٤"، وابن يعيش في "شرحه للمفصل": "٧٩/٢".

[(لا) النافية للجنس][1]

٨٤-وَانْصِبْ بِـ(لا) النَّفْيِ مَنْكُورًا كَـ(لا أَخَ لِي) ... وَإِنْ يَحُلْ حَائِلٌ فَارْفَعْ كَقَوْلِكَ لا

٨٥-فِيهَا غُلامٌ وإِنْ كَرَّرْتَ (لا) فَلَكَ الـ ... ـخِيَارُ فِي أَوْجُه تَفْصِيلِهَا نُقِلا

٨٦-الرَّفْعُ والفَتْحُ فِي كُلٍّ وَأَوَّلِهَا ... رَفْعٌ وتَالِيهِ فَتْحٌ وَاعْكِسِ العَمَلا

اعلم أن (لا) تأتي في الكلام على ثلاثة معان: تكون ناهية، وزائدة، ونافية.

---

(١) أَمَّا (لا) فَإِنَّ الأصلَ فِيهَا إِذَا عَمِلَت أَن تَكُونَ عَامِلَةً عَمَلَ نَقِيضِهَا الَّذِي هُوَ (إِنَّ) فَتنصبُ المُبتَدَأَ وَتَرفَعُ الخَبَرَ، ثُمَّ إِنَّهَا إِذَا دَخَلَت عَلَى النَّكِرَةِ المُفرَدَةِ، بُنِيَت مَعَهَا عَلَى الفَتحِ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُم قَالُوا: (لا خَيرًا مِن زَيد عِندَنَا)؛ فَنَصَبُوا (خَيرًا) وَنَوَّنُوهُ كَمَا تَرَى، فَلَولا أَنَّهَا عِندَهُم عَامِلَةٌ عَمَلَ (إِنَّ)، لَمَا كَانَ يَنبَغِي أَن يَجِيءَ الاسمُ بَعدَهَا مَنصُوبًا مُنَوَّنًا، وَهِيَ إِذَا دَخَلَت عَلَى المُضَافِ إِلَى النَّكِرَةِ، كَانَ التَّقدِيرُ فِي الحَرَكَةِ الحَادِثَةِ بِدُخُولِهَا فِي المُضَافِ أَنَّهَا حَرَكَةُ إِعرَابٍ، وَأَنَّهَا نَصبٌ صَحِيحٌ بِدَلالَةِ أَنَّ الَّذِي هُوَ نَظِيرُ المُضَافِ، وَهُوَ المُضَارِعُ لَهُ، قَد انتَصَبَ بِهَا انتِصَابًا صَحِيحًا، وَمَعنَى قَولِنَا: (انتِصَابًا صَحِيحًا): أَنَّكَ تَجِدُهُ مُنَوَّنًا.

وَأَمَّا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى النَّكِرَةِ المُفرَدَةِ، كَقَولِكَ: (لا رَجُلَ فِي الدَّارِ)، فَإِنَّ الأصلَ كَانَ فِيهَا أَن يُقَالَ: (لا رَجُلا) بِالتَّنوِينِ، مِنْ حَيْثُ بَيَّنَّا أَنَّهُم قَد نَزَّلُوهَا مَنزِلَةَ (إِنَّ) فِي العَمَلِ، بِالدَّلِيلِ الَّذِي ذَكَرنَاهُ مِن: مَجِيءِ الاسمِ بَعدَهَا مُنَوَّنًا كَقَولِكَ: (لا خَيرًا مِن زَيد)، إِلا أَنَّهُم أَرَادُوا أَن يَكُونَ فِي اللَّفظِ دَلِيلٌ عَلَى قَصدِهِم استِغرَاقَ الجِنسِ بِالنَّفيِ، فَبَنَوا الاسمَ مَعَهَا عَلَى الحَرَكَةِ الَّتِي مِن شَأنِهَا أَن تُحدِثَهَا فِيمَا تَدخُلُ عَلَيْهِ، فَحَذَفُوا التَّنوِينَ لِذَلِكَ.

وَلَفظُ صَاحِبِ الكِتَابِ فِي هَذَا أَن يَقُولَ: فَتَصُبُّوهُ نَصبًا بِغَيرِ تَنوِينٍ، فَإِذَا قُلتَ: (لا رَجُلَ فِي الدَّارِ)، كُنتَ عَمَمتَ بِالنَّفيِ قَلِيلَ هَذَا الجِنسِ وَكَثِيرَهُ، وَلِذَلِكَ لا يَجُوزُ أَن تُثبِتَ بَعدَهَا شَيئًا مِنَ الجِنسِ الَّذِي نَفَيتَهُ بِهَا، لَوْ قُلْتَ: (لا رَجُلَ فِي الدَّارِ، وَلَكِن رَجُلان)؛ كَانَ مُحَالا.

وَأَمَّا المَذهَبُ الآخَرُ فِيهَا - الَّذِي هُوَ أَن تَعمَلَ عَمَلَ لَيسَ - كَقَولِكَ: (لا رَجُلٌ أَفضَلَ مِنكَ)؛ فَإِنَّهُ قَلِيلٌ فِي الاستِعمَالِ، ثُمَّ إِنَّهُ لا يَجِبُ مَعَهَا القَطعُ فِي هَذَا المَذهَبِ عَلَى أَنَّ القَصدَ استِغرَاقُ الجِنسِ بِالنَّفيِ، وَإِنَّمَا يُعلَمُ ذَلِكَ مِن طَرِيقِ المَعنَى، وَالاستِدلالِ بِالحَالِ، وَلِذَلِكَ يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (لا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَلَكِن رَجُلان)، كَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ، إِذَا قُلتَ: (مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَلَيسَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ).

وَمِن قُصُورِ (لا) هَذِهِ أَنَّهَا لا تَدخُلُ إِلا عَلَى النَّكِرَةِ، فَلا يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (لا زَيدٌ أَفضَلَ مِنكَ)، كَمَا يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (مَا زَيدٌ أَفضَلَ مِنكَ). [شرح الجمل ١/١٠٧]

فإذا جاءت ناهية، اختصَّت بالدخول على الفعل المضارع وجزمته، كقوله تعالى: ﴿لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وقد تقع بمعنى الدعاء، كقولهم: لا يفضض الله فاك.

وإذا جاءت زائدة، فقد تأتي تارة لتأكيد النفي، كقولهم: ما زيد قائمًا ولا عمرو قاعدًا. وقد تأتي للفصاحة والتوسع في الكلام، كقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، فـ (لا) هنا زائدة بدليل قوله في السورة الأخرى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

وأما إذا جاءت للنفي، فقد تأتي نافية عاطفة، كقولك: جاءني زيدٌ لا عمرو، فإن قلت: ما جاء زيدٌ ولا عمرو، فالواو هاهنا هي العاطفة، و(لا) زائدة لتأكيد النفي.

وقد تأتي معترضة بين العامل والمعمول، كقولك: ضربته بلا ذنب. وبين المبتدأ والخبر، كقولك: زيد لا صديق ولا عدو. وبين الحال وصاحبه، كقولك: قدم الأمير لا ضاحكًا ولا عابسًا.

وقد تأتي نافية مبتدأة، فتنقسم ستة أقسام:

أحدها: أن تدخل على الفعل الماضي ولا تُغيِّره عن وضعه وأصلية فتحه، كقوله تعالى: ﴿فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١]، إذ تقدير الكلام: فلم يصدق و لم يصل. وقد تكون معه للدعاء، إلا أنها تحوله إلى المعنى المستقبل.

والثاني: أن تدخل على الفعل المضارع ولا تحدث عملا فيه، بل يرتفع على حُكم وَضْعه، كقوله تعالى: ﴿لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

والثالث: أن تدخل على الاسم المعرفة المفرد فلا تؤثر فيه، بل يكون مرفوعًا على الابتداء، كقولك: لا زيد منطلق.

الرابع: أن تدخل على الاسم المضاف فتنصبه، كقولك: لا صاحب مال يسعف، ولا ذا حكم يوجد.

والخامس: أن تدخل على الاسم المطول فتنصبه وتنوِّنه، كقولك: لا حسنًا وَجْهه بالبلدة، ولا مُنفقًا ماله في الخير يوجد.

والسادس: أن تدخل على الاسم النكرة المفرد فتنصبه بغير تنوين، كقوله تعالى: ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وعند بعض النحويين: أن فتحته فتحة بناءٍ لا فتحة نصب، وعند بعضهم: أنه منصوب غير منون[1].

---

(١) **قال أبو حيان** في الارتشاف ٣٨٨/٢: اختلفوا في هذه الحركة: فَذَهَبَ أكثرُ البصريين، إلى أنّها حركةُ بناء، والأخفش، والمازني، والمبرد، والفارسي.

وذهب الكوفيون، والجرمي، والزجاج، والسيرافي، والرماني، إلى أنّها فتحةُ إعراب، وَنُسِبَ ذلك إلى سيبويه، والقائلون إلى أنّها حَرَكَةُ بناء جمهورهم على أنّ (لا) عاملةٌ في الاسم؛ وَإِنْ كَانَ مبنيًّا فهو في موضع نصب، وَذَهَبَ قَوْمٌ إلى أنّها لَمْ تَعْمَل فيه شيئًا؛ بَلْ هو وَحْدَهُ في موضع رفع، وبناؤه لِتَضَمُّنه معنى (من لا) لتركّبه مع (لا): إذ الأصل: لا مِنْ رَجُلٍ؛ وإنْ كانَ مثنى، أو مجموعًا بالواو والنون، فالقائلون بأنّ حركة (لا رَجُلَ)، حركة بناء يقول: يُبْنَى على ما يُنْصَبُ به وهو الياء، فَتَقُول: لا ابْنَيْنِ لك، ولا بنينَ لك، وَذَهَبَ المبرد إلى أنّ هَذَيْنِ معربان، فلا يجيزُ في نعتهما، إلا النَّصْبَ على اللفظ، والرفعَ على الموضع، وجمعُ التكسير، واسم الجمع، واسم الجنس، حكمه في الخلاف في حركته كهي في المفرد؛ وَإِنْ كانَ مجموعًا بالألف والتاء؛ نحو: لا مُسْلِمَاتٍ فَذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ المتقدمين، وابْنُ خروف من المتأخرين إلى كَسْرِ التاء، والتنوين، وذهب الأكثرون إلى الكسر بغير تنوين، وَذَهَبَ المازني، والفارسي، والرماني، والصقلي: إلى بنائه على الفتح.

قال ابن جني: فَإِنْ أُضِيفَ لفظًا، أَوْ تقديرًا؛ نحو: لا مسلماتِ زَيْدٍ، ولا مسلماتِ لكَ، كُسِر على الأصل؛ لأنّهُ مُعْرَبٌ؛ فَإِنْ رَكّبْتَهُ مع اسم آخر، فقلت: لا سَرْحَ مسلماتَ، فَقَدَّمْتَ الاسْمَ على الجمع، فعلى مَنْ قال: لا مُسْلِمَاتَ بالفتح يَفْتَحُ التاءَ؛ لأنّها فتحةٌ لبناء التركيب فالحكم له، وعلى قياس الأكثرين تُكْسَرُ عملا بالأصل، والصحيح: جواز الفتح والكسر من غير تنوين، وبه وَرَدَ السماعُ، ولو عملوا بالسماع ما اختلفوا.

ولا خلاف في (أنّ) الخبرَ مرفوعٌ بلا الداخلة على المضاف، والمطول، واختلفوا فيه في غيرها، فَذَهَبَ الأخفش، والمازني، والمبرد، إلى أنّهُ مرفوعٌ بلا كَحَالِهِ مع المضاف، والمطوّل، وَذَهَبَ المحققون إلى أنّ (لا) وما رُكّب مَعَها في موضع المبتدأ والخبر المرفوع خَبَرٌ عنه، وَلَمْ تَعْمَلْ (لا) فيه، وهو الظاهر من كلام سيبويه، وثمرةُ الخلاف تظهرُ في نحو قولك: لا رَجُلَ ولا مرأةٌ قائمان، فعلى مذهب الأخفش لا يجوزُ ذلك.

وعلى القولين لا بُدَّ للاسم بعد (لا) من خبر، وقوله تعالى: ﴿فِي الدِّينِ﴾، هو خبر: ﴿لا إِكْرَاهَ﴾، فمن يقول: إن (لا) هي العاملة في الاسم الذي بعدها تشبيهًا بـ (أن)، فاقتضى الاسم الخبر. ومن يقول: أن الاسم الذي بعدها مبنيّ معها على الفتح، يترلها مع الاسم مترلة المبتدأ.

وقد يُحذف الخبر اتساعًا، كقولهم للخائف: لا بأس، وكذلك قول المتشهد: لا إله إلا الله. الخبر محذوف، وتقدير الكلام: لا إله لنا إلا الله، وارتفاع اسم الله كارتفاع الاسم المستثنى المرفوع بعد النفي.

ومن شرط انتصاب الاسم النكرة الواقع بعد (لا)، أن يكون ملاصقًا لها، وبهذا استدل من قال: أنه مبني معها على الفتح، فمتى فصل بينهما فاصل، ارتفع الاسم النكرة على الابتداء، كقوله تعالى: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧].

وإذا وصفت الاسم النكرة المفرد، جاز في الصفة ثلاثة أوجه:

أحدها: نصبها وتنوينها.

والثاني: رفعها وتنوينها.

والثالث: نصبها بغير تنوين.

تقول: لا رجل ظريفًا في الدار، ولا رجل ظريفٌ في الدار، ولا رجل ظريفَ في الدار.

وإن عطفت على الاسم النكرة الملاصق لـ (لا)، جاز نصب المعطوف ورفعه مع تنوينه في كِلا الوَجهيْن، قال الشاعر[1]: [الطويل]

---

(١) **هذا البيت** لرجل مِن بني عبد مناة بن كِنانة، يمدح فيه مروان بن الحكم وابنه عبد الملك بن مروان؛ ويُنسب للفرزدق – وليس في ديوانه –، كما يُنسب لغيرهما.

والشّاهد فيه: (فلا أبَ وابنًا) حيث عطف على اسم (لا) النّافية للجنس ولم يكرّرها؛ وجاء بالمعطوف منصوبًا؛ لأنّه عطفه على محلّ اسم (لا)؛ وهو مبنيّ على الفتح في محلّ نصب.

ويجوز فيه الرّفع، ووجهه أن يكون معطوفًا على محلّ (لا) مع اسمها، فإنّهما معًا في محلّ رفع بالابتداء.

انظر: الكتاب ٢/٢٨٥، ومعاني القرآن للفرّاء ١/١٢٠، والمقتضب ٤/٣٧٢، واللّمع ٩٩، وشرح المفصّل ٢/١٠١، ١١٠، وابن النّاظم ١٩١، وتخليص الشّواهد ٤١٣، والمقاصد النّحويّة ٢/٣٥٥، والتّصريح ١/٢٤٣، والخزانة ٤/٦٧.

فَلا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَـرْوَان وَابْنِـهِ ... إِذَا هُوَ بِالمَجْـدِ ارْتَـدَى وَتَـأَزَّرَا

يُروى بنصب (ابن) ورفعه مع إدخال التنوين عليه.

فأمَّا إذا كررت الاسم المنتفي بـ (لا)، كقولك: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، جاز في إعرابه خمسة أوْجُه:

أحدها: أن تنصبهما جميعًا بلا تنوين، كما قُـرئ[1]: (لا بَيْـعَ فِيـهِ وَلا خِـلالَ) [إبراهيم: ٣١].

الثاني: أن تنصب الأول بغير تنوين، وتنصب الثاني وتنونـه، كقـول الشـاعر[2]: [السريع]

لا نَسَـبَ اليَـومَ وَلا خُلَّـةً ... اتَّسَـعَ الخَـرْقُ عَلَـى الراقِـعِ

الثالث: أن تنصب الأول بغير تنوين وترفع الثاني، كقول الشاعر[3]: [الكامل]

هَـذَا لَعَمْـرُكُمُ الصَّـغَارُ بِعَيْنِـهِ ... لا أُمَّ لِـي إِنْ كَـانَ ذَاكَ وَلا أَبُ

---

(١) انظر: إعراب القراءات السبع وعللها ١/٢٣٩.

(٢) **هذا البيت** لأنس بن العبّاس بن مرداس السّلميّ، وقيل: لأبي عامر جدّ العبّاس بـن مـرداس السّلميّ.

والشّاهد فيه: (ولا خلّة) حيث نصب على تقدير أن تكون (لا) زائدة للتّأكيد، ويكـون (خلّـة) معطوفًا بالواو على محلّ اسم (لا) وهو (نَسَب).

انظر: الكتاب ٢/٢٥٨، والأصول ١/٤٠٣، واللّمع ٩٨، وشرح المفصّل ٢/١١٣، وشرح الجمل ٢/٢٧٥، والارتشاف ٢/١٧٢، وأوضح المسالك ١/٢٨٧، والمقاصد النّحويّة ٢/٣٥١، والتّصـريح ١/٢٤١.

(٣) **اختلف في نسبته فقيل:** لرجل من مذحج، وقيل: لهمّام بن مرّة، وقيل: لرجلٍ من بني عبد مناة، وقيل: لهُنَي بن أحمر، وقيل: لضمرة بن ضمرة، وقيل: لزرافة الباهليّ.

والشّاهد فيه: (ولا أبُ) حيث جاء مرفوعًا، ورفعه على أحد الوجهين اللذين ذكرهما الشـارح؛ ويجوز فيه وجهٌ ثالثٌ، وهو أن تكون (لا) الثانية عاملة عمل (ليس)، و(أب) اسمها، وخبرها محذوف.

انظر: الكتاب ٢/٢٩٢، ومعاني القرآن للفرّاء ١/١٢١، والمقتضب ٤/٣٧١، والأصول ١/٣٨٦، والجمل ٢٣٩، واللّمع ٩٩، والمقتصد ٢/٨٠٤، وشرح المفصّل ٢/١١٠، وابن النّاظم ١٨٩، وتخليص الشّواهد ٤٠٥، ٤٠٨.

فأَعْرَبَهُ الشاعر على هذا الوَجْه، وإنما لم يُنوّن (الأبُ) لأجل القافية.

الرابع: أن ترفعهما جميعًا بتنوين، كقول الشاعر[1]: [البسيط]

وما هَجَرْتُكِ حتَّى قُلْتِ مُعْلَنَةً ... لا نَاقَةٌ لي في هذا ولا جَمَلُ

والوجه الخامس: أن ترفع الأول وتنوِّنه، وتنصب الثاني بغير تنوين، كما قال الشاعر[2]: [الوافر]

فَلا لَغْوٌ ولا تَأْثِيمَ فيها ... وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ

---

(١) هذا البيت للرّاعي النّميريّ.

والشّاهد فيه: (لا ناقةٌ لي في هذا ولا جَمَلُ) حيث رفع الاسم الواقع بعد (لا) الأولى؛ على أنّها ملغاة؛ ورفع الاسم الواقع بعد (لا) الثّانية على أنّها زائدة، والاسم بعدها معطوفٌ على الاسم الّذي بعد (لا) الأولى؛ أو على أنّها ملغاة، والاسم بعدها مرفوع بالابتداء وخبره محذوف.

انظر: الكتاب ٢/٢٩٥، ومجالس ثعلب ١/٢٨، واللّمع ٩٨، وشرح المفصّل ٢/١١١، ١١٣، وشرح التّحفة الورديّة ١٦٥، وتخليص الشّواهد ٤٠٥، والمقاصد النّحويّة ٢/٣٣٦، والتّصريح ١/٢٤١، والدّيوان ١٩٨.

(٢) **هذا البيت** لأميّة بن أبي الصّلت، من قصيدة يذكر فيها الجنة، وأهلها وأحوال يوم القيامة. وهو ملفّقٌ من بيتين، وصوابُ الإنشاد -كما في الدّيوان ٤٧٥، ٤٧٧- هكذا:

وَلا لَغْوٌ وَلا تَأْثِيمَ فِيهَا ... وَلا غَوْلٌ وَلا فِيهَا مُلِيمُ

وَفِيهَا لَحْمُ سَاهِرَةٍ وبَحْرٍ ... وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمُ مُقِيمُ

الشرح: و(السّاهرة): هي الأرض، وهي في مقابلة البحر. والأبياتُ في وصف نعيم أهل الجنّة.

والشّاهد فيه: (فَلا لَغْوٌ وَلا تَأْثِيمُ) حيث رفع الاسم الواقع بعد (لا) الأولى؛ على أنّها ملغاة؛ وفتح الاسم الواقع بعد (لا) الثّانية على أنّها نافية للجنس، عاملة عمل (إنّ).

انظر: معاني القرآن للفرّاء ١/١٢١، واللّمع ٩٩، وشرح الكافية الشّافية ١/٥٢٥، وابن النّاظم ١٨٩، وتخليص الشّواهد ٤٠٦، ٤١١، وابن عقيل ١/٣٦٩، والمقاصد النّحويّة ٢/٣٤٦، والتّصريح ١/٢٤١، والخزانة ٤/٤٩٤، والدّيوان ٤٧٥، ٤٧٧.

[بَابُ التَّعَجُّبِ](١)

٨٧–وَإِنْ عَجِبْتَ مِن الأَسْمَاءِ نَصَبْتَ فَقُلْ مَا أَحْسَنُ الصَّبْرِ مَعَ مَا أَقْبَحَ المللا

٨٨–وَمِنْ عُيُوبٍ وَأَلْوَانٍ فَصُغْ لَهُمَا مِن الثُّلاثي فعلا لاقٍ صَوغَ حُلا

٨٩–كـ(مَا أَشَدَّ سَوَادِ اللَّيْلِ حِينَ سَجَا) وَأَوْضَحَ الصُّبْحِ مَعَ مَا أَسْوَأَ الحَوَلا

٩٠–وَكُلُّ مَا لَمْ يَجُزْ فِيهِ مَا أَفْعَلَه فَإِنَّ أَفْعِلْ بِهِ عَنْ مِثْلِهِ عُدِلا

التعجب: أحد معاني الكلام، وله لفظان:

أحدهما: ما أفعله، كقوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥].

والثاني: أفعل به، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾ [الكهف: ٢٦].

---

(١) مَعنًى مِنَ المَعَانِي الَّتِي تَعرِضُ فِي النُّفُوسِ، كَالنَّفيِ، وَالاستفهَامِ، وَالتَّمَنِّي، وَلَم يَضَعُوا لَهُ حَرفًا يَدُلُّ عَلَيْه، كَمَا وَضَعُوا: (هَلْ، وَمَا، وَلَيتَ) لِمَعَانيهَا، وَلَكنَّهُم جَعَلُوا الدَّلِيلَ عَلَيْه مَوضعَ كَلامٍ قَصَرُوهُ عَلَيْه، وَلَزِمُوا فيه طَرِيقَةً وَاحِدَةً، فَلَم يُجَوِّزُوا وَضْعَ لَفظَةٍ مَوضعَ أُخرَى، وَلا تَقديمَ بَعضِ أجزائِه عَلَى بَعضٍ، وَذَلِكَ أَن أَتَوا بِـ (مَا) عَلَى مَعنَى: (شَيءٍ) مُبْهَمًا هَكَذَا غَيرَ مَوصُولٍ، وَلا مَوصُوفٍ، وَبَنَوا مِنَ الصِّفَةِ الَّتِي أَرَادُوا التَّعَجُّبَ مِنهَا، مِثَالَ: (أَفْعَلَ) الَّذِي يَكُونُ هَمزَتُهُ لِلتَّعْدِيَةِ، وَجَعَلُوا ضَمِيرَ (مَا) فَاعِلَهُ، وَالمُتَعَجَّبَ مِنْهُ مَفعُولا لَهُ، فَقَالُوا: (مَا أَحسَنَ زيدًا)، أَي: شَيءٌ جَعَلَهُ حَسَنًا، فَصَارَ هَذَا الكَلامُ عَلَى هَذَا النَّظْمِ دَلِيلا عَلَى التَّعَجُّبِ. هَذَا تَقدِيرُ (مَا أَفعَلَ).

وَأَمَّا (أَفْعِلْ بِه)، فَهُوَ كَلامٌ مَوضُوعٌ أَيضًا عَلَى وَجهٍ مَخصُوصٍ، لا يُستَعمَلُ عَلَى ذَلِكَ الوَجهِ إِلا فِي التَّعَجُّبِ، فَصَارَ لِذَلِكَ دَلِيلا عَلَيْه.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّهُم إِذَا قَالُوا: (أَكْرِمْ بِزَيد)، كَانَ التَّقدِيرُ فِي (أَكْرِمْ): أَنَّهُ (أَكْرَمَ) فِي المَعنَى، وَفِي (زَيد) أَنَّهُ فَاعِلُهُ عَلَى مَعنَى صَارَ ذَا كَرَمٍ، كَمَا قَالُوا: (أَغَدَّ البَعِيرُ): إِذَا صَارَ ذَا غُدَّةٍ، ثُمَّ زَادُوا البَاءَ فِي الفَاعِلِ، كَمَا زَادُوهَا فِي: (كَفَى بِاللهِ)، وَالأَصلُ: (كَفَى اللهُ)، فَصَارَ نَقلُ الفِعلِ الَّذِي هُوَ (أَفعَلَ)، عَن صِيغَةِ الخَبَرِ إِلَى صِيغَةِ الأَمرِ، وَزِيَادَةُ البَاءِ فِي الفَاعِلِ، عَلَمًا لِلتَّعَجُّبِ، مِنْ حَيْثُ لَم يُستَعمَل عَلَى هَذَا الوَجهِ إِلا إِذَا أُرِيدَ التَّعَجُّبُ.

وَإِذَا قُلْنَا فِي (أَفعِل بِه): إِنَّهُ بِمَعنَى: (مَا أَفْعَلَهُ)، فَإِنَّا لا نَعنِي أَنَّ مَوضُوعَ أَحَدِ الكَلامَينِ هُوَ مَوضُوعُ الآخَرِ، وَإِنَّمَا نَعنِي أَنَّ هَذَا كَلامٌ مَوضُوعٌ عَلَى وَجهٍ مَخصُوصٍ، صَارَ اختِصَاصُهُ بِالتَّعَجُّبِ دَلِيلا عَلَيْه، كَمَا كَانَ الآخَرُ كَذَلِكَ. [شرح الجمل ٧٩/١]

فإذا قلت: ما أحسن زيدًا، فـ (ما) هاهنا اسم بمعنى: شيء، و(أحسن) فعل ماض، كان أصله: (حسن) الذي هو فعل لازم غير متعدٍ، فأدخلت عليه همزة النقل حتى صار متعديًا، ونصبت (زيدًا) نصب المفعول به.

ولفظة (أحسن) وما يجري مجراها ممَّا هو على وزن أفعل، يكون على صيغة واحدة في المذكر والمؤنث، والمثنى والمجموع، تقول: ما أحسن زيدًا، وما أحسن هندًا، وما أحسن الزيدين، وما أحسن الهندين، وما أحسن الزيدِين، وما أحسن الهندات.

وكذلك تقول: أحسن بزيد، وأحسن بهند، وأحسن بالزيدين، وأحسن بالزيدِين، وأحسن بالهندين، وأحسن بالهندات.

وقد ذكرنا في النظم أن (أفعل) يُبنى من الفعل الثلاثي فقط، فإمَّا أن يكون على وزن (فَعلَ)، مثل: حَسنَ وظرف، أو على وزن (فَعَل)، مثل: ضرب وقتل، أو على وزن (فَعِل)، مثل: علم وسمع.

وأمَّا الأفعال التي تزيد على ثلاثة أحرف، مثل: دحرج وانطلق، فلا يُصاغ منها فعل التعجب، وكذلك لا يُصاغ فعل التعجب من الألوان، كالبياض والسواد؛ لأن أصل بنائها أن يكون على (أفعلّ)، نحو: أبيضّ، وأسود، وأصفر؛ وعلى أفعالّ، نحو: احمار واصفار.

وحُكم العيوب الظاهرة في البدن كحُكمها إذا كثرت أفعالها، وجاءت زائدة على الثلاثي، نحو: أعور وأحول؛ فلذلك لم يجز أن يقال: ما أبيض الثوب، ولا: ما أعور زيدًا.

فإن أردت التعجب من شيء من ذلك، بنيت له فعل التعجب من فعل ثلاثي يُطابق المعنى الذي تقصده، ويليق به من الكثرة والقِلّة، أو الحُسن أو القبح.

ثم تأتي باسم المُتعجب منه، فتقول: ما أحسن انطلاق زيد، وما أسرع استخراج بكر، وما أسوأ حول عمرو، وما أشد سواد الليل، وما أوضح بياض الصبح.

[بَابُ (أَفْعَل) التَّفْضِيْل][1]

و(أفعل) الذي للتفضيل يدخل حيث يدخل فعل التعجب، ويمتنع حيث يمتنع، تقول: زيد أحسن من عمرو، كما تقول: ما أحسن زيدًا. ويمتنع أن تقول: عمرو أعور من زيد، كما يمتنع أن تقول: ما أعور عمرًا.

وهكذا يمتنع أن تقول: هذا الثوب أبيض من ثوبك، كما لا تقول: ما أبيض ثوب زيد، فكل ما يجوز فيه (ما أفعله)، يجوز فيه (أفعل منه)، وما لا يجوز فيه (ما أفعله)، لا يجوز فيه (أفعل به).

فإذا أردت الفضل، قلت: زيد أحسن سوادًا من عمرو، وهذا الثوب أنقى بياضًا من ثوبك.

فصل

وفي مسائل فعل التعجب، ما يجوز إذا حمل على وجه، ويمتنع إذا حمل على وَجْه، كقولك: ما أسود زيدًا - من السودد -، وما أصفر العبد - من الصفير -، وما أبيض الدجاجة - من البيض -، فيجوز ذلك، ويمتنع إذا أُريد به الألوان، والله تعالى أعلم.

---

(١) هو الوصفُ المصوغ على أَفْعَل دالا على زِيَادَتِه فِي محل بالنسبة إلى محل آخر، فالوصفُ جنسٌ، وعلى (أَفْعَل) يَشمَلُه، ويشملُ باب أَفْعَل فَعْلاء: إِمَّا وجودًا؛ نحو: أَدْعَج وَدَعْجَاء، وَإِمَّا امتناعَ خِلْقَة؛ نحو: آدَر، ودالا على زيادته احترازٌ من هَذَيْنِ. وصوغه مِمَّا صِيغَ منه فِعْلُ التعجب، وما شَذَّ هناك شَذَّ هنا، فَمِمَّا جاءَ مِنْهُ من غير فعل: (أَقْمِنْ بِكَذَا)، و(أَلَصُّ مِنْ شِظَاظ)، وامِيرُ مِنْ كَذَا؛ أَيْ: أَمِيرٌ، وَأَوَّل، وآخر، وَمِمَّا جاءَ على أفعل التفضيل، وهو مختلفٌ في اقتياسه في التعجب: أَضْيَعُ مِنْ كذا، وَأَعْطَاهُم للدراهم، وَأَوْلاهُم بالمعروف، وَأَكْرَمُ لِي مِنْ زَيد، وَأَفْلَسُ من ابن المذلق، وَمِنْ أَفْعَل فَعْلاء: (أَسْوَدُ مِنْ حَنَك الغُرَاب)، و(أَبْيَضُ من اللبن)، و(أَحْمَقُ مِنْ هَبَنَّقَة)، و(أَهْوَجُ مِنْ زَيْد)، و(أَنْوَكُ مِنْهُ)، وَمِمَّا بُنِيَ للمفعول: هو (أَخْصَرُ) من اختُصِر، و(أَصْوَبُ) مِنْ أُصِيب بمكروه، و(أَشْغَلُ مِن ذات النِّحْيَيْنِ)، و(أَشْهَرُ)، و(أَعْرَفُ)، و(أَنْكَرُ)، و(أَرْجَى)، و(أَخْوَفُ)، و(أَزْهَى).

قال ابن مالك: ويجوزُ قياسًا أَنْ يُبْنَى للمفعول إذا لَمْ يلبسْ، فيقال: لا أَظْلَمُ مِنْ قتيل كَرْبلاء. [الارتشاف ١٢/٣]

[باب الإغراء والتحذير]

٩١–وَانْصِبْ فِي الإِغْرَاءِ وَالتَّحْذِيرِ وَهْـــوَ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ كـ(عَلَيْكَ الخَيْرَ) والكَسَلا

الإغراء[1]: الحضُّ على الفعل الذي يُخشى فواته.

وألفاظه: عليك، ودونك، وعندك.

فإذا قلت: عليك زيدًا، نصبته على الإغراء، ومعناه: خذ زيدًا فقد علاك. وإذا قلت: عندك عمرًا، فالمعنى: خذه من حضرتك. وإذا قلت: دونك بشرًا، فمعناه: خذه من قربك. وفي القرآن: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥].

ولا يجوز تقديم المنتصب بالإغراء على لفظه، فأمَّا قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، فإنَّه ممَّا انتصب على المصدر الذي يُحذف فِعْله، ومثله: ﴿صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨].

والغالب أن تستعمل هذه الألفاظ الثلاثة في ضمير المخاطب، غير أن (على) تختصُّ بشيئين:

أحدهما: إدخالها على ضمير الغائب.

والثاني: إلْحَاق الباء بمنصوبها، كما جاء في الخبر: " **من استطاع منكم الباءة فليتزوَّج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنَّه له وجاء** "[2]. والله أعلم.

٩٢–وَالاسْمُ إِنْ كُرِّرَ انْصِبْهُ كَقَوْلِهِمْ (الله الله) فِي وَعْظٍ بِيَوْمٍ جَلا

الفعل يعمل محذوفًا إذا دلَّت الحال عليه، مثل أن تسمع تكبيرًا عشيَّة ترائي الهلال، فتقول: الهلال والله، تريد: شاهدوا الهلال.

---

(١) الإغراءُ نصبُ الاسمِ بفعلٍ محذوفٍ يُفيدُ الترغيبَ والتشويقَ والإغراءَ. ويقدَّرُ بما يُناسبُ المقامَ كالزَمْ واطلُبْ وافعلْ، ونحوها.

وفائدتُه تنبيهُ المخاطَبِ على أمرٍ محمودٍ ليفعلُه، نحو "الاجتهادَ الاجتهادَ" مو "الصدقَ وكرَمَ الخلقِ".

ويجبُ في هذا البابِ حذفُ العاملِ إن كُرِّرَ المُغرَى به، أو عُطِفَ عليه، فالأولُ نحو "النَجدةَ النَّجدةَ".

(٢) أخرجه البخارى (١٩٥٠/٥، رقم ٤٧٧٨)، ومسلم (١٠١٨/٢، رقم ١٤٠٠)، وأبو داود (٢١٩/٢، رقم ٢٠٤٦)، والترمذى (٣٩٢/٣، رقم ١٠٨١)، والنسائى (١٧٠/٤، رقم ٢٢٤٢)، وابن ماجه (٥٩٢/١، رقم ١٨٤٥)، وابن حبان (٣٣٥/٩، رقم ٤٠٢٦).

أو ترى إنسانًا قد دخل أجمةً، فتقول: الأسد؛ أي: احذر الأسد. ويجوز إظهار الفعل الناصب في ذلك.

فإن كررت الاسم قام تكريره مقام تكرير الفعل، ولم يجز إظهاره حينئذ، كقولك: الطريق الطريق، الأسد الأسد، وقولهم: النَّجاء النَّجاء، ومنه قول الخطيب: الله الله عباد الله، وكان الأصل: اتقوا الله، فأقام التكرير مقام إظهار الفعل المحذوف.

ومِمَّا ينصب على إضمار الفعل، قولهم: إيَّاك والكذب؛ أي: اتق الكذب. وإياك والغيبة؛ أي: احذر الغيبة، ولا يجوز إظهار هذا الفعل.

ومما ينصب على إضمار الفعل، قولهم: هنيئًا مريئًا، وغفرانك اللهم، ونحوه، قال الشاعر[1]: [الطويل]

هَنِيئًا مَرِيئًا غَيرَ دَاءٍ مُخامِرٍ لِعَزَّةَ مِن أعراضِنا ما استَحَلَّتِ

---

(١) هذا البيت لكثير، وهو شاعر متيم مشهور من أهل الحجاز، وفد على عبد الملك بن مروان فازدرى منظره إلى أن عرف أدبه فرفع مجلسه، وأخباره مع عزة بنت جميل كثيرة، وكان عفيفاً في حبه، توفي بالمدينة سنة ١٠٥هـ.

انظر: روضة العقلاء و نزهة الفضلاء ١/ ٥٩، وزهر الأكم في الأمثال و الحكم ١/ ١٣٩، والأمثال لابن سلام ١/١١، ومنتهى الطلب من أشعار العرب ١/ ١٣٩، وأمالي المرزوقي ١/ ٦٤، ومصارع العشاق ١/ ٣١، وزهر الآداب وثمر الألباب ١/ ١٤٤، والحماسة البصرية ١/ ١٥٦.

[باب (إن) وأخواتها][1]

٩٣-والمُبْتَدَأُ انْصبْ وَالإِخْبَار ارْفَعَنَّ بـ(إِنَّ أَنَّ، لَكِنَّ، لَيْتَ مَـعَ لَعَـلَّ) وَلا
٩٤-كَذَا (كَأَنَّ) فَأَمَّـا كَسْـرُ (إِنَّ) فَفِـي جَوَابِهَا اللامُ والأَقْسَامُ قَدْ دَخَلا
٩٥-وَإِنْ بَدَأْتَ وَمَعَ قَـوْلٍ وَفِـي صِـلَةٍ كـ(إِنَّ زَيْدًا كَرِيمٌ قَطُّ مَا بَخِلا)

اعلم أن (إن) وأخواتها يدخلن على المبتدأ والخبر، فينصبن المبتدأ ويرفعن الخبر، وقيل: ينصبن المبتدأ ويبقين الخبر على ما كان عليه من الرفع.

ولكل باب عوامل ولهن أُمٌّ، وأم عوامل هذا الباب (إِنَّ) المكسورة الهمزة [المثقلة] النون، وهي تأتي في خمسة مواطن:

في الابتداء، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦].

وبعد القول، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ﴾ [البقرة: ٦٩].

وبعد القسم، كقوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر].

وتأتي صِلَة، كقوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ﴾ [القصص: ٧٦].

ويكون في خبرها اللام المفتوحة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠]، وهذه اللام تختص بالدخول على معمول (إن)، وهي لام التأكيد، ولهذا لم يجز أن تتعقب

---

(١) يَنْصِبْنَ الاسْمَ بعدهن، وَهُنَّ يَرْفَعْنَ الخبَرَ، هذا مذهب البصريين، وَذَهَبَ الكوفيون، وتبعهم السهيلي إلى أَنَّ الخبَرَ باقٍ على رَفْعِهِ الذي كانَ عَلَيْهِ قبل دُخُولهنَ؛ فَإِنَّ للتوكيد، ولذلك أُجيب بها القسم، كما يُجاب باللام وذلك في قولك: لَزَيْدٌ قَائِمٌ.

وقال الفراء: إِنَّ مُقَدَّرَةٌ لِقَسَمٍ محذوف، استُغْنِي بِهِ عَنْهُ، والتقدير: والله إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ.

وَأَنَّ المفتوحة قالوا: معناها التوكيد، وتميم وقيس يُبْدِلُون مِنْ هَمْزَتِها عينًا. وَلَكِنَّ للاستدراك قيل: وللتوكيد، والاستدراك هو لِخَبَرٍ تُوهم أنَّه موافقٌ لما قَبْلَهُ في الحكم، فَأُتِيَ به لِرَفْعِ ذلك التَّوَهّم، ولتوكيد الأول، وتحقيقه تقول: ما قامَ زَيْدٌ لكنَّ عَمْرًا قاعدٌ، لَمَّا قال: ما قام زَيْدٌ توهم أَنَّ عمرًا مثله لنسبة بينهما، أَوْ ملابسة، ونحو: لَوْ قامَ فلانٌ لَفعَلْت؛ لَكِنَّهُ لَمْ يَقُمْ، أَكَّدْتَ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ لَوْ، ثُمَّ إِنْ كَانَ ما بعدها موافقًا لما قَبْلَها، فالإجماعُ على أَنَّهُ لا يَجُوزُ؛ نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ لَكِنَّ عَمْرًا قَائِمٌ؛ وَإِنْ كانَ نقيضًا، أَوْ ضدًّا جازَ؛ نحو: ما هذا متحرك لكنه ساكِنٌ، وما هذا أَسْوَدُ لكنَّه أبيض، وَإِنْ كانَ خلافًا، ففي جوازه خلافٌ، وفي تصحيح المنع، أو الجواز خلاف؛ نحو: ما هذا آكلٌ لَكِنَّه شَارِبٌ. [الارتشاف ٢/٣٤١]

(إن)، ولزم الفصل بينهما خوفًا من توالي حرفين مؤكدين، فإذا أدخلوا (إن) على المبتدأ، أدخلت اللام على الخبر، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الرعد: ٦].

وإن أخَّرت الاسم فجعلته موضع الخبر، وفصلت بينه وبينها بالجار والمجرور أو الظرف، أدخلت اللام على الاسم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾ [الحجر: ٧٧].

فأمَّا (أنَّ) المفتوحة الهمزة، فهي مثلها في التأكيد والعمل، وهذه قد تقع موضع المصدر؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت: (بلغني أنك خارج)، كان بمثابة (بلغني خروجك).

حكاية لطيفة في المعنى:

يُروى أن الحجاج صلى فقرأ: ﴿أَفَلا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ ﴿٩﴾ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ ﴿١٠﴾ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾ [العاديات: ٩ - ١١] بفتح الهمزة، سبق إلى ذهنه أنها مصدرية، فلمَّا جاءت اللام في الخبر - وقد تورط في فتح (إن) -، حذف اللام من قوله: ﴿لَخَبِيرٌ﴾، فقال: يومئذ خبير، فلمَّا فرغ من الصلاة الْتَفَتَ، وكان وراءه بعض فُضلاء القراءة والعربية، فقال: ما ترى؟ فقال: يا حجاج؛ أراك لحانًا. فقال: والله لو قلت غير هذا لضربت الذي فيه عيناك.

فأمَّا (كأن) فمعناها التشبية، وعملها عمل أخواتها، قال الخطيب في " تاريخه ": قرأت على الحسن بن علي الجوهري، عن أبي عبيد الله المرزباني، قال: أخبرني محمد بن العباس، قال: أخبرني محمد بن يزيد النحوي، قال: دخل محمد بن ذؤيب العماني على الرشيد، فأنشده أرجوزة يصف فيها فرسًا، شبَّه أُذُنَيْه بقلم محرف، فقال[1]: [الرجز]

كَأَنَّ أُذنَيـــــــهِ إذا تَشَوَّفَا

---

(١) رواية المصنف هنا هي رواية المبرد في الكامل ٥١٣، والعقد ٥/ ٣٦٧، وسمط اللالئ ٨٧٦، ورواية ابن جني في الخصائص "قلامة أو قلما محرفًا" وينظر الخزانة ٤/ ٢٩٢ والخصائص ٢/ ٤٣٠ والموشح ٢٩٧، وشرح التبريزي ٢/ ٣٢٩.

تشوف: نصب أذنيه للاستماع القادمة: إحدى قوادم الطير، القلم المحرف، المقطوط لأعلى جهة الاستواء، بل يكون الشق الوحشي أطول من الشق الأنسي.

وقد أجيب عن هذا البيت بأجوبة كثيرة منها إجابة ابن جني في الخصائص أن الراجز أراد: قادمتان أو قلمان محرفان فحذف النون للضرورة.

قَادمـــــــةٌ أو قَلَّما مُحَرَّفَا

فقال له الرشيد: دع (كأن)، وقل: (تخال) حتى يستوي الإعراب.

وأما (لكن) فمعناها الاستدراك، وأما (ليت) فمعناها التمني، وأما (لعل) فمعناها التوقع لمرجو ومخوف.

وهذه الأحرف الستة لما أشبهت الأفعال الماضية في البناء على الفتح، وفي اتصال ضمير المتكلم بها بنون وياء كما يتصل بالفعل، أجريت مجرى الفعل المتعدي الذي يرفع وينصب، إلا أنها تجري مجرى الفعل الذي تقدَّم مفعوله وتأخَّر فاعله.

والأصل في (لعل): عل، وزِيدَت اللام الأولَى حتى صار الفرع مع الزيادة أكثر استعمالا من الأصل.

وكل ما يجوز أن يكون خبرًا للمبتدأ، يجوز أن يكون خبرًا لـ (إن) وأخواتها، فإذا وقع ظرفًا كان منصوبًا، كقولك: إن زيدًا خلفك، وإن الرحيل غدًا، وبيانه في البيت بعده.

٩٦ - وَأَخِّر الخَبَرَ إِلا إِنْ تَجُرَّ وَمَعْ ظَرْفٍ كـ (إِنَّ لِزَيْدٍ عِنْدَنَا إِبِلا)

اعلم أنه لا يجوز تقديم اسم (إن) وأخواتها عليها، ولا يتقدَّم خبرها على اسمها، إلا أن يكون الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ [يوسف:٧٨]، و﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالا وَجَحِيمًا﴾ [المزمل: ١٢]؛ لأن الظرف والجار والمجرور قد توسع فيهما، حتى فصل بهما بين فعل التعجب ومنصوبه، كقوله: ما أحسن اليوم زيدًا، وما أجمل في الدار عمرًا. والتقدير في المثال في البيت: إن إبلا لزيد، وكأن إبلا عندنا. على ما تقرر.

ويشتمل هذا الفصل على ثلاث مسائل:

مسألة لا يكون الظرف فيها إلا مؤخرًا، مثل: إن زيدًا لأمامك، وإن عبد الله لقدامك.

ومسألة لا يكون الظرف فيها إلا مقدمًا، مثل: إن قدام زيد أباه، وإن أمام عمرو أخاه.

ومسألة يجوز فيها الأمران، نحو: إن عندك زيدًا، وإن زيدًا عندك، وسبب هذا؛ توسعهم في الظروف، كما أشرنا إليه، والله أعلم.

٩٧-وَإِنْ كُفِفْنَ بِـ(مَا) ارْفَعْ وانْصِبَنَّ بِهَا كـ(إِنَّمَا اللهُ رَبٌّ قَطُّ مَا غَفَلا)

إذا دخلت (ما) على (إن) وأخواتها، جاز لك أن تجعلها زائدة، فتبقى على حُكم ما كانت، لو لم تدخلها عليها من نصب المبتدأ ورفع الخبر، وجاز لك أن تجعلها كافّة لهن عن العمل، وتصير الحروف الستة بمنزلة (هل) التي لا يتغيَّر المبتدأ والخبر بدخولها عليهما.

إلا أن الاختيار أن تنصب في: (كأنما، وليتما، ولعلّما)، وترفع في: (إنّما، وأنّما) - بكسر الهمزة وفتحها -، وفي (لكنما).

وإنّما اختير الرفع في هذه الثلاثة؛ لأن معنى الابتداء لا يتغيَّر فيها، ويتغير في الثلاثة الأخر، فيستحيل الكلام في (كأنّما) إلى تشبيه، وفي (ليتما) إلى تمن، وفي (لعلما) إلى ترج.

والفرق بين التمني والترجي[1]: أن التمني يكون فيما يقع وفيما لا يقع، والترجي لا يُستعمل إلا فيما يقع، فلا يجوز أن يقال: لعل الشباب يعود.

فمن مثال المرفوع: قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، وفي " الصحيحين ": عن عمر رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " **إنّما الأعمال بالنِّيّات** "[2]. وقال الشاعر[3]: [المديد]

إِنَّما الذَّلفاءُ ياقوتةٌ أُخرِجَتْ مِن كيسِ دِهقانِ

---

(١) **التمني:** طلب ما يستحيل حصوله أو ما يبعد حصوله، فالتمني طلب المستحيل.

وأما الترجي: فهو طلب ما هو قريب الحصول أو ممكن الحصول أو متوقع الحصول أيضًا، من شواهد ذلك قول الله صلى الله عليه وسلم في ما رواه الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم سهر، فلما قدم المدينة قال: "ليت رجلا من أصحابي صالحًا يحرسني الليلة"، فـ(رجلا) هذا اسمها، و(من أصحابي) هذه جار ومجرور صفة لرجل، و(صالحٌ) صفة ثانية، وجملة (يحرسني) في محل رفع خبر (ليت). [شرح الآجرومية ١/١٦٩]

(٢) أخرجه البخارى (٣/١، رقم ١)، ومسلم (١٥١٥/٣، رقم ١٩٠٧)، والترمذى (١٧٩/٤، رقم ١٦٤٧)، وأبو داود (٢٦٢/٢، رقم ٢٢٠١)، والنسائى (١٥٨/٦، رقم ٣٤٣٧)، وابن ماجه (١٤١٣/٢، رقم ٤٢٢٧).

(٣) **هذا البيت** لابن عبد ربه.

انظر: الديوان ٢٩٤/١، والعقد الفريد ٣٦٨/٢، ويتيمة الدهر ١٨١/١.

وأما (**ليت، ولعل، وكأن**)، فالنصب بها أَوْجَه وأرجح؛ لأن هذه الحروف لمّا كانت تغيِّر اللفظ والمعنى، قوى شبهها بالأفعال، فأعملت عملها، وأنشدوا[1]: [البسيط]

قالت ألا لَيتَما هَـذا الحَمـام لَنـا ... إلى حَمامَتِنـا وَنِصـفُهُ فَقَـدِ

بالنصب. وقد يجوز الرفع - كما تقدم -، لكن النصب هو المختار، كما سيأتي في البيت بعده:

والنصب في (ليت) أَوْلَى مع (كأن) و(عل)

****

(١) هذا البيت للنابغة الذّبيانيّ.

الشرح: و(فَقَدِ) أي: حَسْبِي.

والشّاهدُ فيه: (الحمام) يروى بالنّصب على الإعمال، وبالرّفع على الإهمال.

انظر: الكتاب ١٣٧/٢، والأصول ٢٣٣/١، ومعاني الحروف للرّمّانيّ ٨٩، واللّمع ٣٠٣، والأزهيّة ٨٩، والإنصاف ٤٧٩/٢، وشرح المفصّل ٥٨/٨، والمقرّب ١١٠/١، وشرح الكافية الشّافية ٤٨٠/١، وابن النّاظم ١٧٤، والدّيوان ٢٤.

[باب (كان) وأخواتها][1]

٩٨-وَالنَّصْبُ فِي (لَيْتَ) أَوْلَى مَعَ (كَأَنَّ وَعَلْ) وعَكْسُ (إِنَّ) لـ(كَانَ) أَجْمَل تَنْصِب عَمَلا

٩٩-وَصَارَ، أَصْبَحَ، أَضْحَى، ظَلَّ، بَاتَ، وَأَمْـ سَى، لَيْسَ، مَا دَامَ، مَا انْفَكَّ الفَتَـى ثَمـلا

المعنى: أن (كان) وأخواها ترفع الاسم وتنصب الخبر، بعكس (إن) وأخواها، و(كان) هي أم الباب؛ لكثرة أقسامها ولدلالتها على مطلق الزمان، بخلاف أخواها، ولكونها أكثر في الكلام من غيرها.

وتُستعمل على وجوه:

أحدها: الناقصة التي لا تتمُّ إلا بمنصوبها، وذلك هوَ الأصل فيها؛ لأن الأصل فيها أن يدل بها على حصول معنى ما دخلت عليه فيما مضى، دون تعرض الأولية ولا انقطاع، فإن قصد الانقطاع، ضمن الكلام ما يدل عليه، كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وكقول الشاعر[2]: [الطويل]

وَتَرْكِي بلادِي والحوادثُ جَمَّةٌ طريدًا وقدمًا كنت غير مُطرد

وقد يُقصد بها الدوام، كما يقصد بـ (لم يزل)، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢٧]، وكقول الشاعر[3]: [الطويل]

وَكُنتُ امرأً لا أَسْمَعُ الدَهرَ سُبَّةً أُسَبُّ بِها إِلا كَشَفتُ غِطاءَها

الوجه الثاني: أن تكون بمعنى: ثبت، وهي التي يُعبر عنها النحويون بالتامَّة، والتعبير عنها بمعنى (ثبت)، خير من التعبير بمعنى (حدث)؛ لأنها قد تكون تامَّة فيما لا حدوث فيه،

---

(١) تدخل (كان) على المبتدأ والخبر، فترفع الأول ويُسمى اسمها، وتنصب الثاني ويسمى خبرها، مثال: كان الفضاءُ مجهولا.

وأخوات (كان) هي: أصبح، أضحى، ظلّ، أمسى، بات، صار، ليس، زال، فتئ، دام.

خبر (كان) كما يأتي خبر المبتدأ في الجملة الاسمية، يأتي خبر (كان) على ثلاثة أنواع، هي: خبر مفرد، خبر جملة، خبر شبه جملة.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٣/١١٣.

(٣) البيت لقيس بن الخطيم، وانظر: الديوان ١/١٩.

نحو قوله صلى الله عليه وسلم: " **كان الله ولا شيء معه** "، رواه البخاري[1]. وقد تكون لما يعبر عنه بالحدوث، كقول الشاعر: [الوافر]

إذا كانَ الشِّتاءُ فَأدفِئوني   فإنَّ الشَيخَ يَهدِمُهُ الشِّتاءُ

وتارة يُعبر عن معنى التامة بـ (حضر)، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وتارة يعبر عنها بـ (وقع)، نحو قوله: " **ما شاء الله كان** "[2].

الثالث: أن تكون بمعنى: كفل، فتتعدَّى بـ (عن)، تقول: كنت عن زيد.

الرابع: أن تكون بمعنى: صار، كقوله تعالى: ﴿وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا ﴿٥﴾ فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا ﴿٦﴾ وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة: ٥ – ٧].

الخامس: أن تكون زائدة، وزيادها أنواع:

أحدها: بعد (ما) التعجبية، كقول الشاعر[3]: [الكامل]

ما كانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجابَكَ آخِذًا   بِهُداكَ مُجْتَنِبًا هَوًى وعِنادَا

والثاني: زيادها بين صفة وموصوف، كقول الشاعر[4]: [الوافر]

فَكيفَ إذا مَرَرْتَ بِدَارِ قومٍ   وَجيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

و(**صار**) بمعنى: تحول، و(**أصبح**): دخل في الصباح، وكذلك (**أضحى**): دخل في الضحى، وكذلك (**أمسى**): دخل في المساء، والمساء: ما بين الظهر والمغرب.

قال الجوهري: والصباح نقيضه، وضحوة النهار: بعد طلوع الشمس، ثم بعده الضحى – مقصورًا –: وذلك حين تشرق الشمس، ثم بعده الضحاء – بالمد –، مفتوحًا مُذكرًا.

---

(١) أخرجه البخارى (١١٦٦/٣، رقم ٣٠١٩)، والطبرانى (٢٠٣/١٨، رقم ٤٩٧). وأخرجه أيضًا: ابن حبان (٧/١٤، رقم ٦١٤٠)، والرويانى (١٣٥/١، رقم ١٤٠).

(٢) أخرجه أبو داود (٣١٩/٤، رقم ٥٠٧٥). وأخرجه أيضًا: النسائى فى الكبرى (٦/٦، رقم ٩٨٤٠).

(٣) **هذا البيت** لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه.

انظر: شرح الأشموني ١٦٨/١، وشرح الكافية ١٠٩٩/٢.

(٤) **البيت** للفرزدق يمدح هشام بن عبد الملك ويهجو جريرا. **انظر:** الديوان ٨٣٥/١.

وأمَّا (ظل) فمعناه: أقام نهارًا، وظل يفعل كذا: إذا فعله نهارًا، ومعنى (بات): أقام ليلا. وقد تستعمل بمعنى (صار)، ولذلك نظائر يطول ذكرها.

وأما (ليس) ففعل عند الجمهور، لاتِّصَال الضمائر بها، واتصال تاء التأنيث الساكنة بها.

وأمَّا (ما دام) ففعل ماض، بمعنى: بقي. وأما (ما زال)؛ أي: ما تنحَّى. وكذلك (ما برح)، و(ما انفك)؛ أي: ما برح، ونحو ذلك.

فأمَّا عملها فهو الرفع والنصب، فيُسمى المرفوع اسمها والمنصوب خبرها، كقوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [البقرة: ٢١٣]، وصار السعر رخيصًا، وأصبح البرد شديدًا، وأضحى الأمر عامًّا، وظل زيد صائمًا، وبات قائمًا، وأمسى جائعًا، وليس عمرو جبانًا، واسكت ما دام أخوك ساكتًا، وما انفك الفتى ثملا.

١٠٠-وَنَحْوهَا وَمَتَى مَا قُدِّمَ الخَبَرُ ارْ فَعْ وَانْصِبَنْ فَلَكَ التَّخْيِيرُ قَدْ بذلا

أمَّا تقديم خبر (كان) وأخواتها على اسمها، فجائز، كما يجوز تقديم المفعول على الفاعل، كقوله سبحانه: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

وأما تقديم الخبر على (كان) وأخواتها فجائز، إلا في المقترنة منها بـ (ما)، يجوز أن تقول: قائمًا كان زيد، وصائمًا أصبح عمرو. ولا يجوز أن تقول: قائمًا ما برح زيد.

وفي تقديم خبر (ليس) عليها خلاف. الأشهر جوازه.

[بَابُ (مَا) الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ][1]

١٠١-وَإِنْ نَفَيْتَ بـــ(مَا) يَعْمَلُ كــ(لَيْسَ) بِهَا   أَهْلُ الحِجَازِ كـــ(مَا شَعْرُ الفَتَى رَجِلا)

اعلم أن (ما) **تكون اسمًا موصولا**، كقوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾ [النحل:٩٦].

وتكون استفهامًا، كقوله: ﴿مَاذَا تَفْقِدُونَ﴾ [يوسف: ٧١]؛ أي: أيُّ شيء تفقدون؟

وتأتي تعجبًا، كقوله: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥].

وتكون للشرط، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

وتكون حرفًا، إذا جاءت نافية بمعنى: (ليس)، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

وتأتي زائدة، وتقع كثيرًا بين الجار والمجرور، كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

---

(١) **قال الجرجاني**: (اعْلَمْ أَنَّ الحروف إِذَا دخلت عَلَى الاسْم والفعل لم يكن لَهَا عَمَلٌ، نحو: هلْ، وبَلْ، وهمزة الاستفهام، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَمَا أصلُهَا أَنْ لا تعمل شيئًا؛ لأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ مَا ذكرنا فِي الدخول عَلَى القَبِيْلَين، تقولُ: مَا زيدٌ أخوك: وَمَا خرج عمروٌ؛ إلا أنهم شبَّهُوها بـــ (ليس) فأعطوها عملها الرفع والنصب؛ نحو: مَا زيدٌ منطلقًا، وكقوله تَعَالَى: (مَا هَذَا بَشَرًا)، ومُشَابَهَتُهَا لليس مِنْ وَجْهَيْنِ:

أحدُهُما: الدخول عَلَى المبتدأ والخبر.

وَالثَّاني: نفي مَا فِي الحال، ألا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَا زيدٌ خارجٌ، كنت تنفي الحالَ، وتقول مَا يخرُجُ زيدٌ، فتُدْخلُهُ عَلَى المضارع عَلَى أَنَّكَ تَنْفِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ خُرُوجٌ فِي الحال أو مَا هُوَ فِي حُكْم الحال. والمراد بقولي: مَا هُوَ فِي حكم الحال الحالة المحكيّة، ومن شَأْنهم إجراء الشَّيْء مجرى ما يشابهه مِنْ وَجْهَيْنِ، ألا تَرَى أَنَّ باب مَا لا يَنْصَرِف لما أَشْبَهَ الْفِعْل مِنْ وَجْهَيْنِ مُنِعَ بعض مَا لا يكون فِي الْفِعْل وَهُوَ الجرُّ مَعَ التنوين، فقيل: مَرَرْتُ بأحمد وإبراهيم، فَكَذَلِكَ مَا لَمَّا شَابَهَ ليس من هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ عمل فِي المبتدأ الرفع وَفِي الخبر النصب، كَمَا يعمل ذَلِكَ ليس، فَقِيلَ: مَا زيدٌ منطلقًا، كما تقول: ليس زيدٌ منطلقًا، وقوَّى الشيخ أَبو علي مشابهة مَا لليس بدخول الباء فِي الخبر، نحو: مَا زيدٌ بخارجٍ، فَهَذَا لغة أهل الحجاز. وَأَمَّا بنو تميم فلا يَجْعَلونَ لَهَا عملا ويُجْرونَها مَجْرَى أَخَواتِهَا الَّتِي تدْخُل عَلَى القَبيلَيْن، نحو: هل، وبل. قَالَ صَاحِبُ " الْكِتَابِ " فِي قَوْلِهِ عزَّ وجل: (مَا هَذَا بَشَرًا)، وبنو تميم يرفعون إلا من دَرَي كَيْفَ هِيَ فِي المصحف). انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٣١٨/١.

وتأتي كافة، بأن تأتي على (رُبَّ) فتكفها عن طلب الأسماء، وتوقع بعدها الفعل، كقوله: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢].

وتدخل على (إن) وأخواتها، فتكفها عن نصب المبتدأ، كقوله: ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، وقد أشرنا إلى ذلك.

وتأتي مسلطة، وهي التي تدخل على (حيث، وإذ)، فيُجازى بهما لأجلها، ولولاها لم يكونا من أدوات الشرط والجزاء.

وقد اختلف في (ما) التي مع الفعل الذي بعدها بمعنى المصدر، كقولهم: أعجبني ما صنعت، فقيل: هي اسم، وقيل: حرف.

ثم إن للعرب في (ما) النافية لُغتيْن: حجازية، وتميمية:

فأمَّا أهل الحجاز فأجروها مجرى (ليس) في شيئين، وأخرجوها عن حُكمها في ثلاثة أشياء؛ فأمَّا اللذان أجروها فيهما مجرى (ليس):

فالأول: أنهم نصبوا بها الخبر، كقوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١].

والثاني: أنهم أدخلوا على خبرها الباء، كقوله تعالى: ﴿وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ [هود: ٨٣].

وأمَّا الأشياء الثلاثة التي أخرجوها فيها عن حُكم (ليس)، فرفعوا فيها الخبر، فهي:

إذا تقدَّم الخبر على الاسم، كقولك: ما قائمٌ زيدٌ.

وإذا فُصلت بـ (إلا) بين الاسم والخبر، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلا وَاحِدَةٌ﴾ [القمر: ٥٠].

وإذا وقعت (إن) المكسورة المخففة بعدها، كقول الشاعر(١): [الوافر]

---

(١) من أبيات لعزوة بن مسيك المرادي يقول فيها:

فإن نغلب فغلابون قدما ... وإن نغلب فغير مغلبينا

والطب بكسر الطاء: العلة والداء، يقول: لم يكن سبب انهزامنا علة الجبن والخور ولكن القدر جرى بمنايانا وانتصار غيرنا.

قال الأعلم: إن كافة لما عن العمل كما كفت ما إن عن العمل.

ومَـــا إنْ طِبُّنَـــا جُـــبْنٌ وَلكِـــن مَنَايَانَـــا ودَوْلـــةُ آخرِيْنَـــا

وأما بنوا تميم فإنهم جعلوها بمترلة (هل)، التي لا تغيِّر إعراب المبتدأ والخبر إذا دخلت عليهما، فقالوا: ما زيد قائم، كما قالوا: هل زيد قائم.

وعلى لغة الحجازيين أُنزل القرآن المجيد - كما تقدم -، وإليه أشرنا بقولنا:

.... كــ(ما شعر الفتى رجلا)

=

والطِّبّ بالكسر هاهنا بمعنى العلّة والسبّب أي: لم يكن سبب قتلنا الجبن وإنّما كان ما جرى به القدر من حضور المنية وانتقال الحال عنّا والدّولة. وقال في الصحاح: تقول ما ذلك بطبّي أي: دهري وعادتي.

انظر: خزانة الأدب ٤/١٠٣، وفرحة الأديب ١/١٤٧، وديوان المعاني ١/٢٤٨.

[بَابُ النِّدَاءِ][1]

١٠٢–وَنَادِ مَعْرِفَةً فَرْدًا بِـ(يَا وَأَيَا وَهَمْزَة وَهَيَا) رَفْعًا و(أَيْ) حُمِلا

١٠٣–وَانْصِبْ مُضَافًا وَحَذْفُ الحَرْف جَازِ فَأَمَّا اسْمُ الإِشَارَة وَاسْمُ الله قَدْ حُظِلا

١٠٤–كَالْمُبْهَمَاتِ فَقُلْ يَا نُوحُ، يُوسُفُ، يَا ابْـ ـنَ العَمِّ، يَا هَذِه، يَا اللهُ، يَا رَجُلا

النداء مؤتلف من حرف واسم، وليس في أنواع الكلام ما يأتلف من حرف واسم سواه، والعِلّة فيه أن حرف النداء ناب عن الفعل، فتنزل منزلة الكلام المؤتلف من اسم وفعل.

وحروف النداء هي الخمسة المنظومة، و(يا) أم الباب، اختصَّت بأن نودي بها القريب والبعيد، واستعملت في الاستغاثة دون أخواتها، وشريكتها (هيا) في مناداة البعيد، والهمزة في مناداة القريب، و(أي) لمناداة المتوسط.

---

(١) النِّدَاءُ لُغَةً: الدُّعاء. واصْطِلاحًا: الدُّعَاء بحُرُوف مَخْصُوصَة، وتُكْسَرُ نُونُ النِّدَاء وتُضَمّ، وهَمْزَتُه مُنْقَلِبَةٌ عن واوٍ، كهي في كِسَاء، ومذهب الجمهور أنّها حُرُوفٌ.

وذهب بعض النُّحاة إلى أنّها أسماءُ أفْعَال، تَتحَمَّلُ ضميرًا مُستكِنًا فيها، وأعَمُّهَا استعمالا: (يَا) يُنادَى بها القريب والبعيد، والهمزة للقريب، و(آ) حكاها الأخفش والكوفيون، وزعم ابن عصفور: أنّها للقريب كالهمزة، و(أيْ) زعم المبرد وجماعة من المتأخرين: أنّها للقريب كالهمزة، و(آي) حكاها الكسائي.

وذكر سيبويه روايةً عن العرب: أنّ الهمزة للقريب وما سواها للبعيد، وما هو للبعيد: (أَيَا، وهَيَا).

وزعم ابن السكيت، وتبعه ابن الخشاب: أنّ هاء (هَيَا) بَدَلٌ من همزة (أَيَا).

و(وَا) ذَكَرَ سيبويه والجمهور: أنّها مُختصَّةٌ بالنُّدبة، وقيل: تُستعمل في غيرها.

والنداء إنشاءٌ، وقيل: إن كان بالصِّفَة فهو خبر، نحو: يَا فَاسِقُ.

والمُنَادَى منصوب لفظًا أو تقديرًا، إلا إن كان مُستَغاثًا به، أو مُتعجَّبًا منه، فيَدْخُلُ عليه لام الجر، ونَاصِبُهُ عند الجمهور فعْلٌ مُضْمَر بعد الأداة، تقديره: أُنَادي، أو أدْعُو.

وهو إنشاءٌ كـ (أُقْسِمُ) في باب القسم، وقيل: النَّاصِبُ الأدَاة، وهي اسم فعل، وقيل: الحرف نفسه، وقيل: الحرف بنِيَابَته عن الفعل، وهو مذهب الفارسي، ويَلْزَمُ الحرف إذا نُودِي (الله) بغير ميم مُشدَّدَة.

والمُستغاث به والمُتعجَّب منه، نحو: يَا لَزَيْد لعَمْرو، ويَا لَلْمَاءِ، والمندوب، ونَصَّ البصريون على أنَّه يَلْزَمُ اسم الإشارة واسم الجنس، إلا في شذوذٍ أو ضَرُورَةٍ. [الارتشاف ٣/٣٨٦]

وفي الحديث: عن صفوان بن عسال، قال: بينما النبي صلى الله عليه وسلم في سفره، إذ ناداه أعرابي بصوت جهوري: أيا محمد؛ أيا محمد؛ فقلنا: اغضض من صوتك، فإنَّك قد نُهيت عن رفع الصوت.

وفي حديث الإسراء: لما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم به أبا جهل، نادى أبو جهل: ها معشر بني كعب بن لؤي، وفي رواية: هيا معشر بني كعب بن لؤي، فانفضت المجالس حتى جاءوا إليهما، فقال: يا محمد؛ حدِّثهم بما حدَّثتني به. الحديث.

فأمَّا النداء بالهمزة، فقد جاء في مثل قول امرئ القيس[1]: [الطويل]

أَفاطِمَ مَهلا بَعضَ هَذا التَدَلُّلِ ... وَإِن كُنتِ قَد أَزمَعتِ صَرمي فَأَجمِلي

وكقول أبي سفيان ابن الحارث في مرثيَّته للنبي صلى الله عليه وسلم[2]: [الوافر]

أفاطِمَ إنْ جَزِعْتِ فذاك عُذْرٌ ... وإنْ لَمْ تَجْزعَي فهو السَّبِيلُ

فَقَبْرُ أَبِيكِ سَيِّدُ كُلِّ قبْرٍ ... وفِيهِ سَيِّدُ النّاسِ الرَّسُولُ

وفي " صحيح مسلم ": عن عائشة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لابنته فاطمة رضي الله عنها، حين بعثها أزواجه ينشدنه العدل في ابنة أبي قحافة، فقال: " **أيْ بُنَيَّة؛ ألست تحبِّين ما أُحب. قالت: بلى. قال: فأحبي هذه** "[3]، يعني: عائشة رضي الله عنها.

---

(١) **الشرح**: "أفاطم" فاطمة بنت العبيد بن ثعلبة من عذرة "أزمعت" عزمت ووطنت نفسها "صرمي" هجري وقطيعتي "أجملي" أحسني.

المعنى: ترفقي بي يا فاطمة واتركي الدلال وإظهار الهجر، وإن كنت قد اعتزمت هجري حقا، ووطنت نفسك عليه، فأحسني في ذلك.

الإعراب: "أفاطم" الهمزة للنداء وفاطم منادى مرخم بحذف التاء "مهلا" مفعول مطلق منصوب بمحذوف "بعض" مفعول به لمحذوف أيضا، أي دعي بعض "هذا" مضاف إليه "التدلل" بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة "وإن كنت" شرط وفعله والتاء اسم كان "قد أزمعت صرمي" الجملة خبر كان "فأجملي" الفاء واقعة في جواب الشرط، وأجملي فعل أمر مبني على حذف النون والياء فاعل.

الشاهد فيه: قوله "أفاطم" فهو اسم مؤنث مرخم بحذف التاء.

انظر: الأغاني ٣١٠/٥، والشعر والشعراء ١١٦/١، المثل السائر ٢٣٨/١.

(٢) انظر: نهاية الأرب ٢٦٣/١٨.

(٣) أخرجه مسلم (١٨٩٢/٤، رقم ٢٤٤٢).

فإن كان الاسم المنادى معرفة مفردًا، رفعته من غير تنوين، فتقول: يا زيد، ونحو ذلك.

وإن كان مضافًا، نصبت المضاف وجررت المضاف إليه.

ولك الخيار في إثبات حرف النداء وحذفه، فيما عدا أسماء الإشارة، واسم الله جل جلاله، والأسماء المبهمة، وقد مَثّلناها في النظم في قولنا: يا نوح؛ أي: العَلَم الذي أُثبت فيه الحرف، وكقوله تعالى: ﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ﴾ [هود: ٤٨].

والذي يُحذف فيه الحرف في قولنا: يوسف؛ أي: قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، وفي الاسم المُشار به، كقولك: يا هذا، ومثلنا المضاف بقولهم: يا ابن العم.

ويباشر (يا) (أل) في اسم الله خاصّة من بين أسمائه سبحانه، فلا يجوز أن يقال: يا الرحمن، ويا الرحيم، ونحو ذلك من أسمائه تعالى.

ولا يجوز حذفه أيضًا في الأسماء المبهمات، كرجل، وامرأة، وغلام، فهذا معنى قولنا: قد حظلا؛ أي: منع حذف الحرف في هذه الثلاثة: أسماء الإشارة، والأسماء المبهمات، واسم الله تعالى.

فأمّا الاسم النكرة فيُنصب، كقولك: يا ملاحًا احملني - إذا لم تقصد ملاحًا بعينه -، وكقول الضرير البصر الذي لا يرى أحدًا: يا رجلا خُذ بيدي، من غير أن يكون معينًا مقصودًا، ولا يجوز حذف الحرف هنا أيضًا كما تقدم.

[بَابُ التَّرْخِيمِ][1]

١٠٥-وَإِنْ تُرَخِّمْ مُنَادًى خُصَّ مَعْرِفَةً فَاحْذِفْ أَخِيرًا لَهُ وَاضْمُمْ وَالأَجْوَدُ لا

١٠٦-لَكِن بِصِيغَتِه يَبْقَى كَقَوْلِكَ يَا مَرْوُ امْضِ، يَا مَنْصُ يَا عَامِ اقْعُدَا وَكُلا

١٠٧-وَاخْصُصْ بِهِ مُفْرَدًا جَازَ الثَّلاثَ وَمَا مِنْ ذِي ثَلاثٍ بِهَاءٍ عَجْزُهُ قُفِلا

الترخيم في اصطلاح النحاة: حذف آخر الاسم المُنادى.

قال الجوهري: كلام رخيم؛ أي: رقيق، وقد رخم صوته رخامة، والترخيم: التليين، ويقال: الحذف، ومنه ترخيم الاسم في النداء: وهو أن يُحذف من آخره أو أكثر؛ ولهذا وُصف به الصوت اللَّيِّن، ولا يُستعمل إلا في النداء، إلا أن يضطر شاعر إليه، كقول الشاعر[2]: [الطويل]

لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيْفُ بْن مَال ساعةَ الجُوعِ وَالخصر

ثم اعلم أنه ليس كل منادى يجوز ترخيمه، بل يختص ذلك بالاسم المنادى المعرفة، الذي على أربعة أحرف فصاعدًا.

---

(١) التَّرْخِيمُ مُخْتَصٌّ بِالنِّدَاءِ؛ لأَنَّ التَّرْخِيمَ أَمْرٌ مُلْبِسٌ، وَإِنَّمَا صِيرَ إِلَيْهِ إِيذَانًا بِأَنَّ المُنَادَى لَهُم مهمٌّ، وَلا يُمْكِنُ تَأْخِيرُهُ رَيْثَمَا يتمُّ اسمُ المُنَادَى، وَالإِنْسَانُ فِي حَالَةِ النِّدَاءِ أَكْثَرُ انْتِبَاهًا لاسمه مِنْهُ لا فِي حَالَةِ النِّدَاءِ، فَيَكُونُ البَاسُه فِي حَالَةِ النِّدَاءِ أقلَّ؛ إلا إِذَا اضطُرَّ الشَّاعِرُ فَرَخَّمَ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ، كَمَا فِي قَوْلِه من [الوافر]: وَأَضْحَت مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا

قَالَ جَارُ اللهِ: (وَلَهُ شَرَائِطُ: أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الاسمُ عَلَمًا، وَالثَّانية: أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُضَاف، وَالثَّالِثَة: أَنْ لا يَكُونَ مَنْدُوبًا وَلا مُسْتَغَاثًا، الرَّابِعَةُ: أَنْ تَزِيدَ عِدَّتُه عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرف). [التخمير: ١/٢٨٢]

(٢) هذا البيت لامرئ القيس.

الشرح: و(تعشو): تقصد إليها. و (الخصر): شدّة البرد.

والشّاهدُ فيه: (مالِ) حيث رخّم الاسم غير المنادى؛ وأصلُه: مالك؛ وهذا خاصّ بالضرورة.

انظر: الكتاب ٢/٢٥٤، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٣٧٠، وابن النّاظم ٦٠٢، وتذكرة النُّحاة ٤٢٠، وأوضح المسالك ٣/١٠٩، وابن عقيل ٢/٢٧٠، والمقاصد النّحويّة ٤/٢٨٠، والتّصريح ٢/١٩٠، والهمع ٣/٧٧، والدّيوان ١٤٢.

وأمَّا النكرة والمضاف إليه، فلا يجوز ترخيمه، وكذلك ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز ترخيمه، إلا إذا كان آخره هاء تأنيث، كقولهم في ثبة: يا ثب.

والسبب في ذلك أنه لو رخم الثلاثي، لبقي على حرفين، وليس في الأسماء ما هو على حرفين، فما يوجد منها على حرفين فقد حُذف حرف من أصله، إلا أن يكون آخره هاء تأنيث؛ لأن هذه الهاء تجري في الالْتِحَاق بالاسم مجرى الكلمة، فيكون الاسم بعدها كأن لم يُحذف منه شيء.

روى البخاري في " صحيحه ": عن علي بن عبد الله: حدثنا سفيان، عن عمرو، عن عطاء، عن صفوان بن يعلى، عن أبيه، قال: " **سمعت النبي صلى الله عليه وسلم، يقرأ على المنبر: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ﴾** [الزخرف: ٧٧] "[1]. قال سفيان: في قراءة عبد الله[2]: (وَنَادَوْا يَا مَال).

وروى فيه أيضًا: عن عائشة أنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **يا عائش؛ هذا جبريل يُقرئك السلام** "[3]. فقالت: وعليه السلام ورحمة الله وبركاته.

وفي " صحيح مسلم ": عن الزهري: أن مالك بن أوس حدَّثه، قال: (**أرسَلَ إليَّ عمر بن الخطاب، فجئته حين تعالى النهار، قال: فوجدته في بيته، جالسًا على سرير، مفضيًا إلى رمالة، متكئًا على وسادة من أدم، فقال لي: يا مال؛ إنه قد دفَّ أهل أبيات من**

---

(١) أخرجه البخاري (٣/١١٨٠، رقم ٣٠٥٨).

(٢) (يا مال) بحذف الكاف منه ترخيما وهي قراءة شاذة تعتبر كحديث من حيث الاحتجاج في الفقه واللغة ولكن لا يقرأ بها في الصلاة ولا يتعبد بتلاوتها. والقراءة المتواترة (يا مالك) ومالك اسم أحد الملائكة.

قال مجاهد: ما كنا ندري معنى (يا مالك)؛ حتى سمعنا في قراءة (عبد الله): (ونادوا يا مالِ) قال أبو جعفر: هذا على الترخيم ، والعرب ترخم مالكا وعامرا كثيرا ، إلا أن هذا مخالف للسواد ، وفيه لغتان: يقال: يا مالِ أقبل؛ هذا أفصح اللغتين ، كما قال:

يا حار لا أرمين منكم بداهية لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك

ومن العرب من يقول: يا مالُ أقبل؛ فيجعلون ما بقي اسما على حاله. [إعراب القرآن ٤/٨١]

(٣) أخرجه البخاري (٣/١٣٧٤، رقم ٣٥٥٧).

قومك، وقد أمرت فيهم برضخ، فخُذه فاقسمه بينهم. قال: قلت: لو أمرت بهذا غيري. قال: خُذ يا مال)، ثم ذكر الحديث[1].

وفي البخاري: أنه قال لأنجشة: " يا أنجش؛ رويدك سَوْقك بالقوارير "[2]. وفي "الصحيح" حديث حمزة حين غنته القينة، فقالت[3]: [الوافر]

ألا يَا حَمْزِ للشّرفِ النّـــواءِ

وقيل لأبي عبيدة: إن أهل النار يصيحون بمالك: يا مال، فقال: اشتغل أهل النار عن الترخيم.

وفي حديث: " كان من شعار المسلمين[4]: يا منصور أَمِتْ، يا منصُ أمت ".

فأمَّا كيفيَّة الترخيم، فلهم فيه مذهبان:

أحدهما – وهو الأظهر –: بقاء ما قبل المحذوف على ما كان عليه من حركة أو سكون، فتقول في ترخيم عامر: يا عامِ – بكسر الميم –، كما كانت مكسورة قبل الترخيم.

وفي ترخيم جعفر: يا جعفَ – بفتح الفاء – كما كانت قبل الترخيم مفتوحة.

وفي ترخيم منصور: يا منصُ – بضم الصاد –، كما كانت عليه قبل الترخيم.

والمذهب الثاني: أن يجعلوا ما بقي من الاسم كالاسم التام ويبنوه على الضم، فيقولون في عامر: يا عامِ، وفي جعفر: يا جعفَ، وفي منصور: يا منصُ.

فأما ما قبل هاء التأنيث – إذا حُذفت في الترخيم –، فالمختار إبقاؤه على الفتح، كقولك في هبة، وثبة: يا هب، ويا ثب.

---

(١) أخرجه مسلم (١٣٧٧/٣، رقم ١٧٥٧)، وأبو داود (١٣٩/٣، رقم ٢٩٦٣)، والنسائى (٦٤/٤، رقم ٦٣١٠)، وأبو عوانة (٢٤٥/٤، رقم ٦٦٦٦، ورقم ٦٦٦٨)، والبيهقى (٢٩٧/٦، رقم ١٢٥٠٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٩١/٥، رقم ٥٨٤٩).

(٣) انظر: نماية الأرب ٧٧/٤.

(٤) أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (١٠٢/٧، رقم ٦٤٩٦).

[باب المخاطبة والحكاية][1]

١٠٨-وَمَنْ تُخَاطِبُهُ عَجْزُ الكَلامِ لَهُ ... وَصَدْرُهُ لِلَّذِي عَنْهُ الخِطَابُ جَلا

١٠٩-فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي مَثَلٌ ... و(ذَا) لِيُوسُفَ (كُنَّ) لِلنِّسَاءِ شَمِلا

المخاطبة تكون بين اثنين، فإن كان الخطاب للمُذكَّر، فتح الكاف فيما أشرت إليه، قال الله تعالى في قصة زكريا: ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ﴾ [مريم: ٩].

وإن كان الخطاب للمؤنث، كسرت الكاف فيما أشرت إليه، قال الله تعالى في قصة مريم عليها السلام: ﴿كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ﴾ [مريم: ٢١]، فـ (ذا) في الموضعين إشارة ما الخطاب لأجله، وهو مسألة الولد.

---

(١) الحكاية: إيراد لفظ المتكلم على حَسَب ما أَوْرَدَهُ في الكلام، والمَحكيُّ قسمان: مُفرد وجُمْلة.

والكلام هنا في الاستعلام بـ (أيٍّ)، وبـ (مَنْ)، فإذا استَفْهَمْتَ بـ (أيٍّ) استفهام استِثْبات عن مَذْكُورٍ في كلام غيرك، وكان نكرةً، عاقلا أو غير عاقل، أو معرفةً جُهِلَ الاسم الدال عليها الذيَ ذَكَرَهُ مَنْ خَاطَبَك، فلم تَدْرِ ما هو، ففي ذلك وَجْهَان:

أحدهما وهو المختار الأفصح: أن يُطابق المحكيّ إعرابًا، وتذْكيرًا، وإفرادًا، وفروعها، فتقول لمن قال: قام رَجُلٌ: أيٌّ، ورَجُلان: أيَّان، ورِجَال: أيُّون، وامْرَأَة: أيَّةٌ، وامْرَأَتَان: أيَّتَان، ونِسَاء: أيَّاتٌ.

ويُفتَحُ في الجَرِّ والنصب كمُسْلِمَات، وذلك في الوَصْل والوَقْف، ولا يكون أيُّون وأيِّين، إلا لِمَا جُمع بالواو والياء والنون ممَّا العقل له، أو لِمَا صَلُحَ أن يُوصَفَ بذلك، نحو: رِجَال، فإنَّك تقول: رِجَالٌ مُسْلِمُون.

والوجه الثاني: أن يُطابق في الإعراب، وفي الإفراد أو التأنيث فقط، فتقول: (أيٌّ) في قام رجل، أو رَجُلان، أو رِجَال؛ و(أيَّةٌ) في قامت امْرَأَة، أو امْرَأَتَان، ونِسَاء.

وهذان الوجهان بخلاف حالة (أيّ) في الاستفهام غير الاستثبات، فإنَّ الأفصح أن تكون مفردة بغير تاء للمُذكَّر والمؤنث في جميع الأحوال، ومِن العرب من يُثنِّي ويَجْمَع ويُؤنِّث، وهو قليل لا يكاد يُوجد إلا في الشِّعْر.

والحركات اللاحقة لـ (أيّ) حركات إعراب نشأت من عوامله، وقِيل: ليست لإعراب، وإنَّما هي إتباع للفظ المتكلم، فهي بمنزلة (مَنْ) في موضع رفع بالابتداء أو الخبر، ولا يبعد أن يكون مفعوله محلا.

[الارتشاف ١/٣٧٦]

فإن كان الخطاب لجمع مذكر قلت: ذلكم، قال الله تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [فاطر: ١٣]. وإن كان مثنى قلت: ذلكما، قال الله تعالى عن يوسف عليه السلام: ﴿ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ [يوسف: ٣٧].

وإن كان لجماعة المؤنث قلت: ذلكن، قال الله تعالى عن امرأة العزيز: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]، فـ (ذا) إشارة إلى يوسف، و(كن) إشارة إلى النسوة، كما تقدم.

وإن كان الذي الخطاب من أجله مؤنثًا، أُلحقت علامة التأنيث في الأول، كما قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف: ٢٢]، ونحو ذلك.

١١٠-وَإِنْ حَكَيتَ بِـ(مَنْ) أَوْ جُمْلَةً فَكَمَا   سَمِعْتَ قُلْ وَالْغِ طَارِئ عَامِلٍ هملا

١١١-كـ(امْرُرْ بِذِي الجُودِ) مَنْ ذِي الجُودِ؟ قُلْ وقَرَأْ   تُ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ ولا

إذا قال لك قائل: جاءني أبو سعيد، قلت: من أبو سعيد؟ فتحكي الرفع. فإن قال لك: رأيت أبا سعيد، قلت: من أبا سعيد؟ فحكيت النصب. فإن قال: مررت بأبي سعيد، قلت: من أبي سعيد؟ فحكيت الجر.

فإن أدخلت الواو أو الفاء، فقلت: ومن أبو سعيد؟ أو فمن أبو سعيد؟ بطلت الحكاية؛ لأن حرف العطف يعطف الثاني على الأول فيكون غيره، والحكاية لا يكون الثاني فيها غير الأول.

فأما الجُمل فتُحكى كما هي من غير إعراب، فتقول: رأيت شاب قرناها، ومررت بشاب قرناها، وجاء شاب قرناها؛ إذا سميت بها رجلا.

وكذلك: قرأت الحمد لله رب العالمين، ترفع (الحمد) حكاية عن لفظ القرآن المجيد، وما أشبه ذلك، والله تعالى أعلم.

[باب التَّصْغِير][1]

١١٢-وإنْ تُصَغِّر الاسْمَ اضْمُمْ لأوَّلِهِ	وَافْتَحْ لِتَالٍ وَيَاءً ثَالِثًا فُصِلا
١١٣-وَفِي المُؤنَّث ألْحِقْ (هَا) كَقَوْلِهِمْ	نُوَيْرَة وكُلَيْبٌ فِيهِمَا مُثِلا
١١٤-وَإنْ تَكُنْ ألِفٌ فِي ثَالِثٍ قُلِبَتْ	نَحْو الغُزَيِّلُ مِنْ يَاءٍ لَهَا بَدَلا
١١٥-وَارْدُدْ إلَى الجَمْعِ فِي التَّصْغِيرِ مُمْتَحِنًا	بِالوَاوِ وَاليَاءِ (بَابًا، نَابًا) اعْتَدلا
١١٦-فَقُلْ (بُوَيْبٌ، نُيَيْبٌ) حَيْثُ جَمْعُهُمَا	(أبْوَابٌ، أنْيَابٌ) احْفَظْ قَوْلَ مَنْ عقلا
١١٧-وَرُدَّ مَا بِأنَّ مِنْ شَاةٍ وَمِنْ شَفَةٍ	شُوَيْهَةٌ وَلَهَا شَفيهة نُقِلا

في " الصحيحين " من حديث أنس: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبي عمير أخي أنس بن مالك لأمِّه: " يا أبا عمير؛ ما فعل النغير؟ "[2] لنُغير كان له مات فحزن عليه، فقد صغَّر النبي صلى الله عليه وسلم اسم الإنسان واسم الطير، وهو دليل على جواز التصغير وعدم كراهيته.

واعلم أنَّ التصغير يأتي على أربعة معان:

أحدها: للتحقير، كقولهم في رجل: رُجَيْل.

---

(١) يقال: التَّحْقِيرُ، ويأتي لِتَحْقِير شأن الشيء نحو: زُيَيْد، ورُجَيْل تضعُ من شأنه، ولتقليل ذاته، نحو: كُلَيْب، أو كَميته، نحو: دُرَيْهِمَات، أو لتقريب زمانه، نحو: قُبَيْل وبُعَيْد، أو مَسَافَته، نحو: فُوَيْق، وتُحَيْت، أو مَنْزِلَتِهِ، كأُخَيّ وصُدَيْقِي، وزاد الكوفيون لتعظيم الشيء، نحو: دُوَيْهِيَة للمنية، وزعموا أن من ذلك أُخَيّ وصُدَيْقِي.

ولا تصغر الأسماء المتوغلة في البناء نحو: مَنْ، وَكَمْ، وأيْنَ، والمصغرة، وغَيْر، وسِوَى، والبَارِحَة، وغَدٌ، وأمس، وقَصْر بمعنى: عَشيَّة، وحَسْبُك، و عِنْدَ، والمختص بالنفي، والواقع على ما يُعظَّم شرعًا.[الارتشاف ١/ ٢٧٠].

(٢) أخرجه البخارى (٥/ ٢٢٧٠، رقم ٥٧٧٨) ومسلم (٣/ ١٦٩٢، رقم ٢١٥٠)، وأبو داود (٤/ ٢٩٣ رقم ٤٩٦٩)، والترمذى (٢/ ١٥٤ رقم ٣٣٣) وقال: حسن صحيح. والنسائى فى الكبرى (٦/ ٩١، رقم ١٠١٦٥)، وابن ماجه (٢/ ١٢٢٦ رقم ٣٧٢٠)، وأبو عوانة (١/ ٤٠٧، رقم ١٥٠١)، والطحاوى (٤/ ١٩٤)، وابن حبان (٦/ ٨٢، رقم ٢٣٠٨). وأخرجه أيضًا: ابن أبي شيبة (١/ ٣٥١، رقم ٤٠٤٢).

والثاني: لتقليل العدد، كقولهم في تصغير دراهم: دريهمات.

والثالث: لتقريب المسافة، كقولهم: داري قُبَيْل المسجد، وجلست دوين الباب؛ قال الشاعر: [المتقارب]

...... له شرفات دوين السماء

الرابع: للتحنين ولطف المترلة، كقولهم: يا بُني، ويا أخي، قال تعالى عن يعقوب عليه السلام: ﴿يَا بُنَيَّ لا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ﴾ [يوسف: ٥]، وكقول لقمان لابنه: ﴿يَا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب: " **يا أخي؛ أشركنا في دُعائك ولا تنسنا** "(١). فقال عمر: ما أحب أن لي بهذا حمر النعم.

وفي " الصحيح ": عن أنس، قال: قال لي النبي صلى الله عليه وسلم: " **يا أنيس؛ ذهبت حيث أمرتك** ". وعنه أيضًا قال: قال لي النبي صلى الله عليه وسلم: " **يا بُني** ". وكذلك قال للمغيرة بن شعبة: " **يا بني** ".

فأمَّا قولهم: فلان فريخ قريش، إنَّما صغر على وجه المدح، كقول حباب بن المنذر: (**أنا جذيْلها المحكَّك وعذيقها المرجَّب**) (٢).

ولا يكون التصغير في شيء من الكلام إلا في الأسماء، ولا يصغر من الأفعال إلا فعل التعجب، كقولهم: ما أُميلح زيدًا، وما أُحيسن عمرًا.

فأمَّا صفة التصغير، فأن يُضمّ أول الاسم ويفتح ثانيه، ويُزاد قبل ثالثه ياء ساكنة.

ولا يجوز أن يصغر اسم على أقل من ثلاثة أحرف، فتقول في عمرو: عُميْر، وفي نغر: نُغيْر، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: " **يا أبا عمير؛ ما فعل النغير؟** "، وقد تقدم ذلك.

---

(١) أخرجه الطيالسى (٤/١، رقم ١٠)، والبيهقى فى الشعب (٦/٥٠٢، رقم ٩٠٥٩)

(٢) الْجُذَيْل: تصغير الْجذْل وهو أصل الشجرة. والمحكَّكُ: الذي تتحكك به الإبل الْجَرْبى وهو عُود ينصب في مَبَارك الإبل تتمرَّسُ به الإبل الْجَرْبى. والعُذَيْق: تصغير العَذْق - بفتح العين - وهو النخلة والمرجَّب: الذي جعل له رُجْبَة وهي دِعامة تُبْنَى حولَها من الحجارة وذلك إذا كانت النخلة كريمَةَ وطالت تخوَّفوا عليها أن تنقعر من الرياحِ العواصِفِ وهذا تصغير يراد به التكبير. [انظر: مجمع الأمثال ٣١/١]

فإن كان الاسم مؤنثًا، ألحقت في آخره هاء، فتقول في نار: نُوَيْرة، وفي دار: دويـرة، كما لو وصفت ذلك، فقلت: نار منيرة، ودار كبيرة.

فإن كان ثالث الاسم ألفًا، قلبتها ياءً، فقلت في حمار: حُمير، وفي غزال: غزيل، فلمَّا اجتمع ياءان، أُدغمت إحداهما في الأخرى وصارت واحدة مشددة.

فإن كان الثلاثي مشدَّدًا، فككته في التصغير، فقلت في تصغير دنّ: دُنين، وفي تصـغير هرّ: هُرير؛ لأن ياء التصغير وقعت بين النُّونين والراءين، فزالت عِلّة الإدغام.

فإن كان ثاني الاسم ألفًا مقلوبة عن واو، رددتها في التصغير إلى الأصل، كقـولهم في باب: بُوَيْب. وإن كانت مقلوبة عن ياء، رددتها إلى الأصل، فقلت في تصغير ناب: نُيَيْب؛ لأنّك إذا جمعت (بابًا) قلت: أبواب، وإذا جمعت (نابًا) قلت: أنياب.

واعلم أن أكثر الأسماء المنقوصة ما حُذف الأخير منه، فإذا صُغِّر، رُدَّ إلى أصله، وأُعيد إليه ما نقص منه، فتقول في تصغير يد: يُدَيَّة؛ لأن المحذوف منها هو الياء، بـدليل قـولهم: يديته: إذا ضربت يده.

وتقول في تصغير دم: دُمَيّ؛ لأن المحذوف منه الياء، بدليل قولهم في تثنيته: دميان.

وتقول في تصغير (فم): فُويه؛ لأن المحذوف منه الواو؛ لقولهم في جمعـه: أفـواه. وإن أبدلت الميم من الواو، ولهذا لَحَنُوا من صغَّره على فميم.

وتقول في تصغير شاة: شويهة؛ لقولك في جمعها: شياه. وتقـول في تصـغير شـفة: شفيهة؛ لأن المحذوف منها الهاء؛ لقولك: شافهت فلانًا، وتُجمع على (شِفاه).

وقال البخاري في " صحيحه ": ويقال: آل يعقوب: أهل يعقوب، وقال: إذا صغروا (آل) ردُّوه إلى الأصل، وقالوا: أُهيْل.

وكذا في " صحيح مسلم "[1] من خبر اغتسال موسى عليـه السـلام، قـال فيـه: **(فاغتسل عند مُوَيْه)**.

وفائدة التصغير الاختصار؛ لأن لفظه واحد يُفهم منه الصفة والموصوف جميعًا؛ لأن ياء التصغير مع تغيُّر الحركة، تفيد فائدة وصف الشيء بالصغر، فإذا قلت: (جبـلٌ) احتمـل الصغير والكبير، فإن أردت البيان قلت: حبل صغير، فإن أردت الاختصار مع البيان قلت:

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٤٢/٤، رقم ٣٣٩).

جُبَيْل؛ ولذلك اختُصَّ بالاسم؛ لأن الفعل لا يُوصف، فأمَّا تصغيرهم فعل التعجب، فمرادهم به المصدر، كما أضافوا إلى الفعل، والمراد به المصدر، والله تعالى أعلم.

وقد تلفَّظ النبي صلى الله عليه وسلم بالتصغير في مواضع كثيرة، ومنها ما تقدم، ومنها حديث الملاعنة: " **إن جاءت به أُحَيْمر** "[1]، وفي رواية: " **أُديْعج** ".

وغير ذلك حكاية ظريفة في المعنى، أخبرنا بها الحافظ أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي كتابة لي بخطِّه مرارًا، قال: أنَّا ابن المجاور، قال: أنا أبو اليمن الكندي، قال: أنبأ أبو منصور القزاز، قال: أنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، قال: أنا الأزهري، قال: أنا علي بن عمر الحافظ، قال: أنا [بنان بن يعقوب الزقومي]، قال: سمعت عبد الله بن الوليد صعودًا يقول: كان محمد بن الحسن الفقيه ابن خالة الفراء يومًا عنده، فقال الفراء: قَلَّ رجل أنعم النظر في باب من العلم فأراد غيره، إلا سهل عليه. فقال له محمد: يا أبا زكرياء، فأنت الآن قد أنعمت النظر في العربية، فنسألك عن باب من الفقه. فقال: هات على بركة الله تعالى. قال: ما تقول في رجل صلَّى فسها، وسها عن سجدتي السهو؟ ففكَّر الفراء ثم قال: لا شيء عليه. قال: فلِمَ؟ قال: لأن التصغير عندنا لا يُصغَّر. فقال محمد: ما ظننت أن آدميًا يلد مثلك.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق (٧/١١٥، رقم ١٢٤٤٦ و١٢٤٤٧).

[بَابُ النَّسَبِ][1]

١١٨–وَإِنْ نَسَبْتَ إِلَى اسْمٍ أَوْ إِلَى بَلَـدٍ أَرْدَفْتَهُ اليَاءَ وَامْنَحْ يَـاءَهُ ثِقَـلا

١١٩–كَهَاشِمِيٍّ حِجَـازِيٍّ وَإِنْ يَـكُ ذَا هَاء حَذَفْتَ كـ(مَكِيٍّ) فَلا رملا

١٢٠–وَإِنْ نَسَبْتَ إِلَى دُنْيَا وَنَحْـوِ فَتًـى أَبْدَلْتَ آخِره وَاوًا وَنَحْـو جَـلا

١٢١–وَالحِرْفَةُ انْسِبْ إِلَى الفَعَّالِ صَاحِبَهَا كَدُنْيَوِيٍّ وَنَجَّـارٌ قَـدْ اقْتَـتَلا

اعلم أن المنسوب إليه يُزاد في آخره ياء مشدَّدة مكسور ما قبلها، كياء الكرسِيِّ، وإنما شُددت هذه الياء، ليفرق بينها وبين ياء المتكلم.

ويصير الاسم المنسوب إليه صفة بعد ما كان علمًا أو جنسًا، وكِلاهمـا لا يجـوز أن يُوصف به، وإذا صار المنسوب إليه صفة، عَمِل عَمَل الفعل، وارتفع به الاسـم الظـاهر، كقولك: مررت برجل هاشمي أبوه، كما تقول: مررت برجل قائم أبوه.

ثم النسبة تكون إما إلى قبيلة كبكري ومضري، وإما إلى بلد كبغدادِيّ وموصلِيّ، وقد تجمع الصفتان كهاشمِيّ حجازِيّ، وإما إلى مذهب كحنفِيّ، ومالكِيّ، وشافعِيّ، وحنبلِيّ.

فإن كان في آخر المنسوب إليه هاء، حذفتها، كقولك في المنسوب إلى مكة: مكـيّ، وإنَّما حُذفت هذه الهاء من المنسوب إليه؛ لأن بينها وبين المنسوب شبهًا، وهـو أن كُـلا منهما لا يقع إلا طرفًا، ثم إنما تصير حرف الإعراب، وتجعل ما قبلها حشـوًا في الكلمـة؛ فلهذا لم يُجمع بينهما، فلمَّا تعذر الجمع بينهما، حُذفت الهاء وأُقرَّت ياء النسب الدَّالة على المعنى، ولهذا لحن من قال في نسبة الدرهم إلى القلعة: (قلعـتي)، إذ الصـواب: (قلعـي)، كرجل مكي.

وقولنا: (فلا رملا) توجيه؛ أي: ليس على أهل مكة في طوافهم وسعيهم رمل.

---

(١) **النّسب**: يكون إذا قصد بإضافة الرّجل إلى أبٍ، أو قبيلة، أو بلد، أو صناعة، أو مـذهب، أو نِحْلَة؛ كُسِر آخر ذلك الاسم، وأولي ياء مشدّدة تكون حرف إعرابه، كقولك: (مصرِيّ) و (تميمِـيّ) و(بصرِيّ) و(كسائِيّ) و (حنبلِيّ). وتشديد الياء للفرق بين ياء النّسب، وياء المتكلّم.

ويصير الاسم المنسوب إليه صفةً بعد ما كان علَمًا، وإذا صار المنسوب إليه صفة عَمِلَ عَمَلَ الفعل وارتفع به الاسم الظّاهر، كقولك: (مررتُ برجلٍ هاشميٍّ أبوه)، وكقولك: (مررت برجلٍ قائم أخوه).

انظر: ملحة الإعراب ٦٣/١، وعلل النحو ٥٢٩/١، واللمحة في شرح الملحة ٦٧٧/٢.

فأمَّا **الاسم الثلاثي المقصور**، **نحو**: قنا ورحى، إذا نسبت إليه، أبدلت أَلِفه واوًا، سواء كانت الأَلِف من ذوات الواو، أو من ذوات الياء، نحو: قفا وقنا، وهما من ذوات الواو، فتقول: قفوي وقنوي، أو كانت من ذوات الياء، كرحى وحصا، وأَلِفهما من ذوات الياء، فتقول: رحوي وحصوي. وإنما لم تُقلب هنا الألف ياء كما قُلبت في التثنية؛ لئلا تتوالى الياءات.

فأمَّا ما كان على وزن فُعْلَى، نحو: (دنيا، وموسى، وبشرى)، **أو على وزن فِعْلَى، نحو**: **عيسى، جاز في النسب إليه ثلاثة أَوْجُه**:

أحدها: دُنيّ، وموسيّ، وعيسيّ.

والثاني: دُنيوي، وعيسوي، وموسوي.

والثالث – وهو أضعفهما –: دنياوي، وموساوي، وعيساوي.

فأمَّا ما آخره ياء مُشدَّدة، كـ (عليّ وغنيّ)، فالأفصح أن تقلب ياؤه واوًا، فتقول: علوي وغنوي، ويجوز – على ضعف – فيه: عَلِيي وغَنِيي.

وأمَّا المنقوص الرباعي: كالقاضي، والخماسي: كالمشتري، فتحذف الياء منهما، فتقول: قاضيّ ومشتريّ.

وأما إن نسبت رجلا إلى حرفة يُمارسها أو صناعة يُكابدها، بنيْته على (فعَّال)، كقولك: خبَّاز، وتَمَّار، وسَمَّان، ونَجَّار. وتقدم مثاله، وما قبله في النظم في قولنا:

.... كدنيوي ونجار قد اقتتلا

المعنى: أن أرباب الدنيا يشاحون الصناع في دفع الأجرة ويماكسونهم، [فيقتتلون].

[بَابُ التَّوَابِعِ][1]

١٢٢–وأَعْرِبَنَّ بِمَا أَعْرَبْتَ أَوَّلَهُ ... العَطْفَ وَالوَصْفَ وَالتَّأْكِيدِ وَالبَدَلا

١٢٣–كَجَاءَ زَيْدٌ وَمَرْوَانُ الكَرِيمُ كِلا ... وَابْنُ العَلاءِ أَبُو عَمْرٍو سَمَا وَعَلا

١٢٤–وَأَحْرُفَ العَطْفِ عَشْرٍ فَاحصِهَا عَدَدًا ... الوَاوُ وَالفَاءُ وَحَتَّى ثُمَّ (ثُمَّ) وَلا

١٢٥–وَأَوْ وَأَمْ ثُمَّ لَكِنْ ثُمَّ بَلْ وَكَذَا ... إِمَّا بِكَسْرٍ لِتَخْيِيرٍ أَتَتْ كَمَلا

التوابع التي يعرب فيها التابع بإعراب المتبوع خمسة: التأكيد، والبدل، والوصف، وعطف البيان، والعطف بالحروف.

وسُميت توابع؛ لأنها تبعت ما قبلها في إعرابه على اختلاف مواقعه، ولكل منها حُكم يختصُّ به.

[فصل في العطف بالحرف][2]

فأما العطف بالحروف، فهي العشرة المذكورة في النظم، وتُسمى حروف النسق أيضًا، ولكل حرف معنى يختص به:

فأما الواو – وهي أم الباب – فمعناها: الجمع والاشتراك، ولا تقتضي الترتيب عند النحويين، وللفقهاء في ذلك خلاف.

وأما الفاء فمعناها: الترتيب والتعقيب، فإذا قلت: جاءني زيد فعمرو، فيدلُّ دخول الفاء على تقدم زيد وسبقه، وتعقب عمرو وتخلفه. وقد تقع للتسبيب، كقولك: ضربته فبكى، وسافر فربح، وجاهد فغنم.

وأما (ثم) فمعناها: الترتيب والتراخي، كقولك: سافرت إلى البصرة ثم إلى الكوفة.

---

(١) قَالَ جَارُ اللهِ: (التَّوَابِعِ: هي الأسماء التي لا يَمَسُّها الإعراب، إلا على سبيل التَّبعِ لغيرها، وهي خمسة أَضْرُب: تَأْكِيدٌ، وصِفَةٌ، وبَدَلٌ، وعَطْفُ بَيَانٍ، وعَطْفٌ بِحَرْفٍ).

(٢) قَالَ جَارُ اللهِ: (العَطْفُ بالحَرْفِ، هو نحو قولك: جاءني زيد وعمرو، وكذلك إذا نَصبتَ أو جَرَرْتَ، يتوسَّطُ الحرف بيْن الاسميْن فيُشركُهُما في إعراب واحد).

وقال الخوارزمي: العطف بعُمُومه يُفيد الاشتراك في الإعراب، وأمَّا الاشتراك في المعنى فذاك للعطف بخُصُوصه. [التخمير: ١/٥٨]

وأما (حتى) فتأتي بمعنى الواو، إلا أن من شرط ما بعدها أن يكون جزءًا ممَّا قبلها، ويكون مذكورًا لتعظيم أو تحقير، فالتعظيم كقولك: جاءني الناس حتى الأمير، والتحقير كقولك: استضامني الناس حتى الحارس.

ولـ (حتى) ثلاث معان:

أحدها: أن تكون من حروف الجر - على ما تقدم -.

والثاني: أن تكون حرفًا من جملة نواصب الفعل المضارع - كما سنذكره إن شاء الله تعالى -.

والثالث: أن تكون حرف ابتداء يقع بعدها المبتدأ والخبر، كقول الشاعر[١]: [الطويل]

فَمَا زَالَت القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا ... بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

أراد: أن من كثرة الدم الذي مازج ماء دجلة، قد صار بصفة الأشكل، وهو الذي يُخالط بياضه حُمرة، ومنه سُميت العين التي يخالط بياضها حمرة: شكلاء. ومن ذلك في صفة النبي صلى الله عليه وسلم " **أنه كان أشكل العين** "[٢].

وإذا قلت: أكلت السمكة حتى رأسها، جاز في إعراب (رأسها) ثلاثة أوْجُه:

أحدها: الرفع بالابتداء، والخبر مضمر وتقديره: حتى رأسها مأكول.

والثاني: النصب على العطف، ويكون الرأس قد دخل في الأكل.

والثالث: الجر، ويكون الرأس غير داخل في الأكل، بل الأكل وصل إليه.

وأمَّا (أو) فتأتي لأحد خمسة معان:

الشك: كـ (جاءني زيد أو عمرو).

والإبهام: كـ (لقيت زيدًا أو عمرًا)، وأنت تعلم من لقيت منهما، وقصدت الإبهام على المخاطب، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات:١٤٧]، والله أعلم.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٥/٩٧، رقم ٢٠٩٥٠).

وأن تكون للتخيير، كقوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة:١٩٦].

أو تكون للإباحة، كقولهم: جَالِس القُرَّاء أو الفُقهاء.

والفرق بين العطف بـ (أو) والعطف بالواو، أنَّك إذا عطفت بـ (أو) فقلت: جَالِس الفُقهاء أو القرَّاء، كان معطيًا بمجالسة الصنفين، لما قدمنا من أن الواو للجمع.

وأن يكون للتقريب، كقولك: ما أدري أَسَلَّم أو أَوْدَع؛ أي: لتقريب ما بين السلام والوداع.

وأما (أم) فهي للاستفهام، وتقع في غالب أحوالها معادلة لألف الاستفهام، فتكون مع الألف بمعنى: (أي)، فإذا قلت: أزَيْد عندك أم عمرو؟ كان تقدير الكلام: أيهما عندك؟ فيكون جواب المخاطب: زيد أو عمر؛ لأن المستفهم بـ (أم) مثبت أن أحدهما عنده، وإنما يطلب التعيين عليه، كما أن المستفهم بـ (أو) يستفهم عن كون أحدهما عنده، ولهذا يُجاب بنَعَم أو لا. وكان ترتيب كلام المستفهم أن يبتدئ بـ (أو)، وإذا قلت: (نعم) استخبر بـ (أم).

وأما (لا) فتكون عاطفة بعد الإثبات، فتحقق المعنى الأول وتنفيه عن الثاني، كقولك: قام زيد لا عمرو، فإن قلت: ما قام زيد ولا عمرو، فالواو هنا هي العاطفة دون (لا)، وإنما زِيدت (لا) بعد واو العطف؛ تأكيدًا للنفي واشباعًا للمعنى.

وأما (بل) فمعناها: الإضراب عن الأول والإثبات للثاني، ولا تدخل عليها واو العطف، وتجيء بعد الإثبات، كقولك: رأيت زيدًا بل عمرًا. وبعد النفي، كقولك: ما رأيت زيدًا بل عمرًا.

وإذا زِيدَ عليها الألف، صارت جوابًا يوقف عليه وتكون نقيض (نعم)، وتأتي في جواب الاستفهام الداخل على النفي، كما قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: ١٧٢].

وأما (لكن) فمعناها: الاستدراك، وتجيء بعد النفي، كقولك: ما خرج زيد لكن عمرو. فإن جاءت بعد الإثبات، لزم أن يكون بعدها جملة تامة، كقولك: حضر زيد لكن عمرو لم يحضر.

وأما (إما) فتأتي بمعنى (أو) في الشك والإبهام، والتخيير والإباحـــة، إلا أن بينـــهما فرقَيْن:

أحدهما: أنك تبتدئ بـــ (إما) شاكًّا، وفي (أو) تبتدئ باليقين ثم يطرأ عليه الشك.

الثاني: أنه لا بد في (إما) من التكرير، كما قال سبحانه: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِـدَاءً﴾ [محمد: ٤].

و(إما) العاطفة هي المكسورة الهمزة، فأمَّا المفتوحة الهمزة فمعناها تفصيل الجُمل، ولا بد أن تتلقَّى بالفاء، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩].

[فصل في العطف على الموضع]

ثم اعلم أن العطف قد يقع على اللفظ وعلى الموضع، فإذا قلت: ليس زيد بكاتبٍ ولا شاعر، جاز لك أن تجر (شاعرًا) بالعطف على لفظ (كاتب)؛ أي: ليس بكاتب ولا شاعر.

وجاز نصب (شاعر) بالعطف على الموضع؛ لأن الأصل: ليس زيـــد كاتبًـــا، وإنَّمـــا أُدخلت الباء زائدة، ومثله قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّـــهَ بَـــرِيءٌ مِـــنَ الْمُشْـــرِكِينَ وَرَسُـــولُهُ﴾ [التوبة:٣].

فمن نصب جعله عطفًا على اسم الله، ومن رفعه جعله على الموضـــع؛ لأن موضـــعه الابتداء، وإنَّما طرأت (إن) عليه، والعطف على اللفظ أحسن.

فصل [في النعت][1]

وأمَّا الصفة فتختص بالاسم، وتكون في غالب الأحوال مشتقة من الفعل، أو في معنى المشتق من الفعل، كالقائم والقاعد، وكالمنسوب إلى الحلية كالأبيض والأسود، وإلى الخُلق كالكريم واللئيم، أو إلى أب كبكري وقرشي، أو إلى بلد كمكي ومدني، أو إلى صناعة كبَزَّاز وخيَّاط، أو يُوصف بـ (ذي) التي بمعنى: صاحب.

ومن شرطه أن يُوافق الموصوف في تعريفه وتنكيره، وتأنيثه وتذكيره، وإفراده، وتثنيته، وجمعه، فلا يجوز أن تُوصف المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة، بل يُوصف كل نوع فيه بما يُضاهيه.

وتختص أسماء الإشارة بأن يليها الصفة المعرفة بالألف واللام، كهذا الرجل، وهذه الدار، ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الزخرف: ٧٢].

وتُوصف النكرة بما يجانسها من النكرة، وبالمضاف الذي إضافته غير مُختصَّة، كما قال تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فوصف (هَدْيًا) وهو نكرة، بمضاف، وجواز ذلك لكونها إضافة غير مختصة، والتنوين فيها مقدر؛ إذ أصل الكلام: هديًا بالغًا للكعبة.

ومتى كانت الصفة للمدح أو الذم، جاز أن تتبع الموصوف في إعرابه، وأن تخالفه على تقدير عامل، كما قُرئ: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، رُفع على أنه خبر المبتدأ، ونُصب على تقدير: أعني حمالة الحطب، ويكون خبره ما بعده.

---

(١) النّعتُ (ويُسمّى الصِّفَةَ أيضاً) هو ما يُذكرُ بعدَ اسمٍ ليُبيِّنَ بعض أحوالهِ أو أحوال ما يَتعلّقُ به. فالأوَّلُ نحو "جاءَ التلميذُ المجتهدُ"، والثاني نحو "جاءَ الرجلُ المجتهدُ غلامُهُ".

فالصفة في المثال الأول بينت حال الموصوف نفسه. وفي المثال الثاني لم تبين حال الموصوف، وهو الرجل، وإنما بينت ما يتعلق به، وهو الغلام).وفائدةُ النَّعتِ التَّفرقةُ بينَ المشتركينَ في الاسم.

ثمَّ إن كان الموصوفُ معرفةً ففائدةُ النّعتِ التَّوضيح. وإن كانَ نكرةً ففائدتهُ التّخصيصُ.

(فان قلت "جاء عليّ المجتهد" فقد أوضحت من هو الجائي من بين المشتركين في هذا الاسم. وإن قلت "صاحب رجلا عاقلا"، فقد خصصت هذا الرجل من بين المشاركين له في صفة الرجولية).

ومنه قول الشاعر[1]: [السريع]

لا يبعدن قَومي الَّذينَ هُمُ ... سُمُّ العُداةِ وَآفَةُ الجُزرِ

النازِلونَ بِكُلِّ مُعتَرَكٍ ... وَالطَيِّبونَ مَعاقِدَ الأُزرِ

يُروى: (النازلون، والطيبون) بالرفع على الصفة لـ (قومي)، و(الطيبون) عطف عليه.

ويُروى: (النازلون، والطيبين) رفعًا للأول على الصفة، ونصبًا للثاني على تقدير: أعني.

ويُروى: (النازلين، والطيبون) بنصب الأول على تقدير: أعني، ويرفع الثاني عطفًا على الصفة.

(١) قالتهما الخرنق بنت بدر بن هفان وهي أخت طرفة بن العبد لأمه. "الديوان ص١٢" من قصيدة في رثاء زوجها عمرو بن مرثد وابنها علقمة بن عمرو وأخويه حسان وشرحبيل.

الشرح: المعترك: موضع ازدحام الناس في الحرب، الطيبون معاقد الأزر: تريد أعفاء.

انظر: أمالي القالي ٢/ ١٥٨ والشجري ١/ ٢٤٤.

فصل [في التأكيد][1]

وأما التأكيد فيختص بالأسماء المعارف دون النكرات، وألفاظه: نفس، وعين، وكل، وكلا، وكلتا، وأجمع، وجميع، وجمعاء، وجمع.

فإذا كانت مؤكدة، تبعت الاسم المؤكد في إعرابه، كقولك: جاء زيد نفسه، واستعدت الدرهم عينه. وقد جوّز بعضهم إدخال الباء على (نفسه وعينه)، فقال: جاء زيد بنفسه، واستعدت الدرهم بعينه.

---

(١) **التوكيدُ**: تمكينُ المعنى في النفس ويقال: توكيد وتأكيد ووكّد وأكّد وبالواو جاء القرآن: ﴿وَلَا تَنقُضُواْ الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل:٩١] ولفظه على ضربين:

أحدُهما: إعادة الأوَّل بعينه ويكون ذلك في الأسماء والأفعال والحروف والجمل.

والثاني: غير لفظ الأوَّل ولكن في معناه.

فصل: والغرض من ذكره إزالة الاتساع، وذلك أنَّ الاسم قد ينسب إليه الخبر ويراد به غيره مجازا كقولك: جاءني زيد؛ فإنه قد يراد جاءني غلامه أوكتابه، ومنه عمر السلطان داراً أو حفر نهراً، أي: أصحابه بأمره؛ فإذا قلت: جاء زيدٌ نفسه كان هو الجائي حقيقةً، وقد يذكر العامّ ويراد به الخاص كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ﴾ [آل عمران:١٧٣] والمراد بعضهم؛ فإذا قلت: (قال الناسُ كلهم) لم يحتمل بعضهم.

فصل: ويؤكد الواحد بلفظين: (نفسه) و(عينه) وهما عبارتانِ عن حقيقة ويوكد الاثنان بـ (كلا) و(كلتا) والجمع بـ (كلّهم) و(أجمع) و(أجمعين) و(جمعاء) و(جمع)؛ لأن هذه الألفاظ موضوعة لحصر أجزاء الشيء والإحاطة بها فما لا يتجزأ لا تدخل عليه لعدم معناها فيه ألا ترى أنَّك لو قلت كتب زيد كلُّه أو أجمع لم يكن له معنى كما يكون في قولهم: كتب القوم كلُّهم.

فصل: ولا تؤكّد النكرات وأجازه الكوفيُّون.

وحجَّة الأوَّلين من وجهين: أحدهما: أنَّ التوكيد كالوصف وألفاظه معارف والنكرة لا توصف بالمعرفة.

والثاني: أنَّ النكرة لا تثبت لها في النفس عين تحتمل الحقيقة والمجاز فيفرق بالتوكيد بينهما بخلاف المعرفة، ألا ترى أنَّك لو قلت: جاءني رجل لم يحتمل أن تفسَّره بكتاب رجل؛ لأن المجاز في هذا الاستعمال لا يغلب حتَّى يدفع بالتوكيد بخلاف لفظة: (القوم) فإنَّه يغلب استعمالها في الأكثر؛ فإذا أردت الجميع أكّدت لرفع المجاز الغالب، ومثل ذلك الاستثناء فإنَّه دخل الكلام ليرفع حمل لفظ العموم على الاستغراق؛ لأنه يستعمل فيه غالباً. [اللباب ١/٢٢٧]

و(كل) يؤكدها الواحد والجمع دون المُثنَّى.

و(أجمع) يُؤكد به الواحد المُذكَّر.

و(جَمْعاء) يؤكد بها المؤنث.

و(جُمع) يؤكد بها جموع المؤنث، ممَّا يعقل ومما لا يعقل.

وأما (كلا، وكلتا) فيُؤكد بهما المثنَّى، كقولك: لقيت الرَّجُلَيْن كليهما، ورأيت الجاريتين كلتيهما، ودخلت الجنَّتيْن كلتيهما.

وليست الألفان فيهما ألف التثنية، بل صِيغ لفظهما لتأكيد المثنى، ويكون الخبر عنهما مفردًا، فتقول: كِلا الرجلين قائمٌ، وكلتا المرأتيْن قائمة، ولا تقل: قائمان، ولا قائمتان. ومنه قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، أفرد الخبر و لم يقل: آتتا.

وإذا أضفت (كلا، وكلتا) إلى أسم ظاهر، وَجَبَ إثبات ألِفهما على اختلاف مواقعهما، تقول: كلا الرجلين قائم، ومررت بكلتا المرأتين.

وإن أُضيفا إلى اسم مضمر، ثبت ألِفهما في الرفع، وانقلبت ياءً في النصب والجر، تقول: جاءني الرجلان كِلاهما، والمرأتان كلتاهما، ولقيت الرجلين كليهما، والمرأتين كلتيهما، ومررت بالرجلين كليهما، والمرأتين كلتيهما.

فصل

وللتأكيد مراتب بعضها فوق بعض بحسب الحاجة، تقول: زيد قائم، فهذا خبر مجرد لا توكيد فيه، فإذا أكدته لتبيين ثبوت المعنى وثبوت علمك به، قلت: إن زيدًا قائم. فإذا أردت في تحقيقه تحقيق عِلمك وأخبارك، قلت: إن زيدًا لقائم. فإذا زِدت على ذلك أقسمت، فقلت: والله إن زيدًا قائم. فإذا بالغت، قلت: والله إن زيدًا لقائم.

وكذلك تقول في النفي: (ما زيد قائمًا، وما زيد بقائم)، لكن الإثبات أكثر توكيدًا؛ لأنه الأصل، ولأن جنس الإثبات أشرف، والغلط فيه أغلظ، والعمل به أكثر، ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾ [لقمان: ١٧]، لما ذكر الصبر وحده، لم يُؤكده باللام، ولما قرنه بالآية الأخرى بالمغفرة، أكده باللام، فقال: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣].

فصل [في البدل][1]

وأما البدل فيدخل على الاسم والفعل، ويأتي في الاسم على أربعة أنواع:

أحدها: بدل الكل، كقولك: رأيت أخاك زيدًا.

والثاني: بدل البعض، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة:٢٥١]، فـ (بعض) بدلٌ من الناس.

والثالث: بدل الاشتمال، وأكثر ما يقع بالمصادر، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وتقدير الكلام: يسألونك عن قتال في الشهر الحرام.

والرابع: بدل الغلط والنسيان، ولم يقع ذلك في القرآن، ولا في شِعر، ولا في فصيح الكلام، كقولك: رأيت زيدًا عمرًا، أردت: عمرًا، فسبق اللسان على وجه الغلط إلى ذِكْر (زيد)، والمقصود ذكره (عمرو).

---

(١) البدل هو: تَابعٌ مُستقل بمُقْتَضَى العَامِل تقديرًا دُون مُتَّبع.

(تابع) جنسٌ يَشملُ التَّوابِع، والتَّبعيَّة في الإعراب، لَفْظًا أو موضعًا، نحو : لَسْتُمَا بِيدٍ إلا يَدًا

و(مُستقل) يُخرِج النَّعت، وعطف البيان والتوكيد، وأكثر النُّحاة على أنَّ العَامِل في البَدَلِ مُقدَّرٌ، وهو بلَفْظ الأوَّل، فهُوَ من جُمْلَة ثانية لا من الجُمْلَة الأولَى، ولا يَنْوِي بالأول الطرح.

وقد صَرَّحَ سيبويه بأنَّ البَدَلَ من جُملة ثانية، ويَظْهَرُ العامل كَثِيرًا إذا كان حرف جَرٍّ، نحو: (لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) [الأعراف: ٧٥]، ويَجِبُ ذِكْره في نحو: مَرَرْتُ بزَيْد به.

واختَلَفُوا في جَوَازِ إظْهَار الرَّافِع والنَّاصب، في نحو: قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ، وضَرَبْتُ زَيْدًا أخَاكَ، فأجَازَ ذلك بعضُهم، فتقول: قَامَ زَيْدٌ قَامَ أخُوكَ، وضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أخَاكَ، ومَنَعَ ذلك بَعْضُهم، وجَعَلَ ما أوْهَم ذلك، كقولك تعالى: (اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ (٢٠) اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا) [يس: ٢٠ - ٢١] من تِكْرَار الجُمل، وإن كان وَاحِدًا، ويُسمَّى التَّتْبيع.

وذهب بعض النحويين ومنهم المبرد، إلى أنَّ العامل فيه هو العامل في المُبدل منه، وليس على نِيَّة تكرار العامل، وهو ظاهر قول سيبويه في بعض كلامه.

وقيل: العامل هو الأول بحُكمِ العِوَضِية عن العامل الثاني المحذوف، واحْتَرَزَ بقوله: (دون متبع) من المتبع بـ (بَلْ، ولَكِنْ)، نحو: مَرَرْتُ بزَيْد بَلْ عَمْرو، وما قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عمرو، ويُسمِّي الكوفيُّون هذا بالترجمة، والتَّبيِين، والتكرير، والبصريون يُسمُّونه البدل. [الإرتشاف ١٧٨/٣]

ويجوز أن تبدل المعرفة من المعرفة، كقوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦ – ٧]، وأن تبدل النكرة من النكرة، كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿١٠﴾ رَسُولًا﴾ [الطلاق: ١٠ – ١١].

وأن تبدل المعرفة من النكرة، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢ – ٥٣]، وأن تبدل النكرة من المعرفة، كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥ – ١٦].

وأما إبدال الفعل من الفعل، فيجوز إذا كان بمعناه، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨ – ٦٩]، فأبدل (يُضاعف) من (يلق) لتناسب معانيهما.

فصل [في عَطْفِ الْبَيَانِ][(١)]

وأما عطف البيان: فهو اسم ليس بمشتق من الفعل، ولا في معنى المشتق منه، كالأسماء الأعلام والكُنى، وبهذا تميَّز عن الوصف؛ لأن الأسماء الأعلام والكُنى لا يجوز أن يُوصف بها، مثاله قولك: رأيت أخاك زيدًا، ولقيت أباك عمرًا، ومررت بعلي أبي الحسن. فزيد، وعمر، وأبو الحسن، عطف بيان يتّبع ما قبله في الإعراب؛ لأنها ممّا لا يُوصف بها.

---

(١) تابعٌ جَارٍ مجرى النعت في ظُهُور المتبوع، وفي التوضيح والتخصيص جَامِدٌ أو بمنزلة الجامد، فالتَّابِع جِنسٌ جَارٍ مجرى النَّعت، فَصل يَخرُجُ به عطف النَّسق والبدل.

و(في التوضيح) خَرَجَ به التوكيد، و(التخصيص) خَرَجَ به ما جِيء به من النُّعوت للتوكيد، و(جامد) خَرَجَ به النعت، (أو بمنزلة الجامد) خَرَجَ به ما أَصْلُه صِفَة، ثُمَّ غلب عليها فصَارَ عَلَمًا بالغَلَبَة كالصَّعِق.

ومذهب البصريين أنّه لا يكون إلا معرفةً تابعًا لمعرفة، وخصَّه بعضهم بالعَلَمِ اسمًا، أو كُنْيَة، أو لَقَبًا.

وذهب الكوفيون، وتبعهم الفارسي، وابن جني، والزمخشري، إلى أنّه يكون في النَّكِرَة تابعًا لنكـرة، واختاره ابن عصفور، وابن مالك، ومَثَّلَ بعضهم ذلك بقوله: (مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ) [النور:٣٥].

ورَدَّ الأسماء من الأجناس على الأسماء، نحو: ثَوْبٌ خَزٌّ، وبَابٌ سَاجٌ، وأجازه الزمخشري، فخالفهما في قوله: إنّ (مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ) [آل عمران: ٩٧] عَطْفُ بيان على قَوْله: (آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ) [آل عمـران: ٩٧]، مُخَالَفَة لإجماع البصريين والكوفيين، فلا يُلْتَفت إليهما، ويُسمِّيه الكوفيون الترجمة.

وقال بعض أصحابنا: لا خِلافَ في كَوْنِ المُضْمَر لا يكون عَطْفَ بيان، ولا يجري هو علـى اسـم عطف بيان، ثُمَّ نَاقَضَ، فقال في نحو: ما قَامُوا إلا زَيْدٌ.

وإن أَعْرَبَه نَعتًا، فإن النحويين يَعْنُون به أنّه عَطْفُ بيانٍ للضَّمِير في (قَامُوا)، وهذا العطــفُ يُوَافِـقُ مَتْبُوعه في الإِفْرَاد، والتثنية، والجمع.

ولا يُشترط التَّسَاوِي في رُتْبَة التعريف، فقد أجاز سيبويه في قولك: (يَا هَذَا ذَا الجُمَّة)، أن تكون (ذَا الجُمَّة) عَطْفُ بَيَان وبَدَلا.

وقال النُّحاة في (مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ): إنّ (الرَّجُلَ) عَطْفُ بَيَان، وقالوا في (مَرَرْتُ بالرَّجُلِ زَيْد): إنّ (زَيْدًا) عطف بيان.

وقول ابن عصفور: عَطْفُ البَيَان يَجْرِي فيه الأعرَفُ على الأَقَلِّ تَعْرِيفًا بخلاف النَّعت، مُخالفٌ لِمَا أجاز سيبويه، وما جاز أن يكون عطف بيان، جاز أن يكون بدلا، ولا ينعكس؛ إذ البدل ليس مشروطًا فيه التعريف، ولا التنكير، ولا المطابقة، في إفراد، وتثنية، وجمع. [الارتشاف ١٦١/٣]

واعلم أن كل ما وقع عطف بيان، جاز أن يكون بدلا، فإذا قلت: جاء زيد أبو عمرو، جاز أن يكون (أبو عمرو) عطف بيان، وجاز أن يكون بدلا، وإن كان (أبو عمرو) بمعنى والد عمرو، جاز أن يكون صفة أيضًا.

ومن شرط عطف البيان أن يُطابق ما قبله تعريفًا وتنكيرًا، ويختصُّ بالأسماء، وهو كالوصف.

والعطف بالحروف يدخل على الأسماء وعلى الأفعال، إلا أنَّك إذا عطفت فعلا على فعلٍ، وجب أن يكون المعطوف من نوع المعطوف عليه، فإن كان ماضيًا كان المعطوف ماضيًا، وكانا جميعًا مَبنيَّيْن على الفتح، كقولك: قام زيد وقعد عمرو، ووَرِدَ بكر وصدر خالد.

وإن كان فعل أمر عطفت عليه فعل أمر، وبنيتهما على السكون، كقولك: قم واخرج، وكقولك: ادخل وانبسط، واشرب وكل.

وإن كان مضارعًا عطفت عليه مثله وأعربته كإعرابه، رفعًا، ونصبًا، وجزمًا، كقولك: زيد يصوم ويتصدَّق، وعمرو لن يصوم ولن يتصدق، وبكر لم يصم ولم يتصدق.

[بَابُ المَمْنُوعِ مِنَ الصَّرْفِ][1]

١٢٦-وَالمَنْعُ لِلصَّرْفِ فِي الأَسْمَاءِ مَعَ عِلَلٍ تِسْعٍ إِذَا اجْتَمَعَتْ ثِنْتَانِ قَدْ حصلا

١٢٧-جَمْعٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ ومَعْرِفَةٌ وَعَجمَةٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ وَمَا عُدِلا

١٢٨-وَوَزْنُ فِعْلٍ ونُون زِيْدَ مَعَ أَلِفٍ فَالجَرُّ كَالنَّصْبِ وَالتَّنْوِين قَدْ عُزِلا

اعلم أن الأصل في الأسماء: الصرف، إلا أن فيها ما شابه الفعل، فسلب الجر والتنوين اللذين لا يدخلان الفعل.

والأسباب المانعة من الصرف تسعة، وتُسمَّى بالعلل أيضًا، وقد ذُكرت في النظم:

الأول: الجمع الذي ثالثه ألف بعدها حرف مشدد أو حرفان فصاعدًا، نحو: دواب، ودراهم، ودنانير، ومصابيح، فهذا الصنف لا ينصرف بحال، فإنه جمع لا نظير له في الواحد.

فإن لحقته الهاء انصرف، نحو: صيارفة وطيالسة؛ لأنه بالْتِحَاقِ الهاء به صار إلى مثال الآحاد، نحو: رفاهية وكراهية.

---

(١) هو المُعربُ الذي لا يُوجد فيه تنوينٌ ولا جَرٌّ، إلا إذا أُضِيفَ، أو دَخَلت عليه (ألْ) فيُجَرّ.

فألِفُ التَّأنيث تَمنَعُ الصَّرف مقصورة، كان الاسمُ مُفردًا أو جمعًا، مَصْدَرًا، أو صِفَة، أو عَلَمًا، نحو: بُهْمَى، وسُكَارَى، وذِكْرَى، وذِفْرَى، ومُنَى، وسَلْمَى.

وممدوة؛ مفردًا أو جمعًا، نحو: حَمْرَاء، وشُعَرَاء. ولو سَمَّيْتَ بـ (كِلْتَا) من قولك: قَامَتْ كِلْتَا أُخْتَيْكَ، امْتنعَ الصَّرْف، أو مِن: رَأَيْتُ كِلْتَي المرأتين، أو من كِلْتَيْهما، صَرَفْتَ، وكذا (حُبْلَى) المرخم مِن حُبْلَوَى، مُسَمًّى به.

وما وَازَنَ مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيل في الحركات والسَّكَنات، وهو الجَمْعُ المُتناهي.

ويُقال: الجمع الذي لا نَظيرَ له في الآحاد، ولو سُمِّي به مُنِعَ الصرف، نحو: دَرَاهِم، ودَنَانِير، ودَوَابّ. وفي " حواشي مبرمان ": النحويون إذا سمُّوا رَجُلا بمَسَاجِدَ، لم يَصْرِفُوه بمعرفة ولا نكرة، إلا (الأخفش) إذا سُمِّي به رَجُلا صَرَفَه. قال أبو إسحاق: وهو القياس.

وكان الأخفش يقول: إنَّما مَنَعَهُ من الصرف أنَّه مثالٌ لا يقعُ عليه الواحد، فلمَّا نَقَلْتَهُ وسَمَّيْتُ به، خَرَجَ من ذلك المَانِع، وعن الأخفش أيضًا: لَمْ أَصْرِفْهُ للمَعْرِفَة والبناء، فإذا نَكَّرْتَه صَرَفْته. انتهى.

انظر: أسرار العربيّة ٣٦، واللُّباب في علل البناء والإعراب ٧٢/١، ومسائل خلافيّة في النّحو، المسألة الحادية عشرة، ١٠٣، وتوضيح المقاصد ١١٩/٤، والتّصريح ٢١٠/٢، والأشمونيّ ٢٢٨/٣.

فإن كان في آخر هذا الجمع ياء قبلها كسرة، نحو: جواري وليالي، أُجري مجرى الاسم المنقوص الذي تُحذف ياؤه في الرفع والجر، ويُنوَّن، وتقر ياؤه في حال النصب وتفتح، فتقول: هذي جوارٍ، ومررت بجوارٍ، واشتريت جواري.

وأما الوصف مثل: أحمر وأبيض، تقول: لبست ثوبًا أبيض، ومررت بعبد أسود. فإن عَرَّفْتَ هذا النوع بالألف واللام أو أضفته، صرفته، تقول: نبذت بالثوب الأحمر، وارتديت بالرداء الأبيض، وأحسنت إلى القوم أسودهم وأبيضهم، ونحو ذلك.

وأما المُؤنَّث فأقسام: منه منصرف، ومنه غير منصرف؛ فغير المنصرف ينقسم إلى:

ما فيه علامة التأنيث، كطلحة، وسلمة، ونحو ذلك.

وإلى ما لا علامة فيه، فما كان من هذا القسم على ثلاثة أحرف، كهند، ودعد، ونحو ذلك، ففي صرفه خلاف.

وما زاد على الثلاثة، كزينب، وعقرب، وعقاب، ونحو ذلك، فإن الحرف الزائد على الثلاثة يجري مجرى علامة التأنيث، فلا ينصرف لذلك، وامتناعهم من إدخال تاء التأنيث عليها يدل على أنهم نزلوا الحرف الزائد مترلة تاء التأنيث.

وأما (العدل): فهو ما عدل من الأسماء الأعلام عن فاعل إلى فُعل، كقولهم في عامر: عمر، وفي زافر: زُفر، ونحو ذلك. وفي المؤنث: فَطَام، وحَذَام، عن: فاطمة، وحاذمة، ونحو ذلك.

وقد تكلّم النبي صلى الله عليه وسلم في شيء من ذلك، في حديث تزويجه بأم سلمة بنت أبي أُميّة ابن المغيرة، وكان لها بنت صغيرة يقال لها: زينب، ترضعها، فلما دخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم، أخذها عمار بن ياسر، ففقدها النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: " **أين زناب** "[١]، فقيل: أخذها عمار.

وأمَّا الاسم الأعجمي الذي على ثلاثة أحرف، فيصرف مع التعريف والعجمة، إذا كان أوسطه ساكنًا، كـ (لوط ونوح)؛ لأن خفّته عادلت أحد الثقلَيْن، فصرف لذلك.

وأما التركيب فيشترط فيه العلمية، ليكون التركيب سببًا في المنع من الصرف؛ ألا ترى أنك لو سميت رجلا بـ (صاحب حمراء)، على تقدير تركيب صاحب مع حمراء،

---

(١) أخرجه أبو يعلى (١٢/٤٣٨، رقم ٧٠٠٦)، وابن عساكر (٣٤/٢٦٩).

كتركيب حضرموت، منع، تقول: هذا صاحب حمراءُ - بضم الهمزة -، كما تقول: هذه حضرموت.

وإنما منع التركيب الصرف، لشبه الثاني من المركبين بتاء التأنيث، بدليل فتح الأول منهما، كما يفتح الاسم الذي تدخله تاء التأنيث، بدليل حذف الثاني في النسب، كما تحذف تاء التأنيث، فتقول في النسب إلى بعلبك: بَعْليٌّ.

وأما (العدل)، فقد تقدم ذكره، وكذلك الوصف. ووزن الفعل، مثل: أحمد، وتغلب، ويشكر، ففي هذه الأسماء التعريف ووزن الفعل.

وأما الألف والنون المزيدان، فيشترط فيما هما أن يكون مؤنثه فعلى، كـ (سكران وسكرى)؛ ولذلك صرفوا (عريانًا)، لكون مؤنثه (عريانة)، فلا يقال: رجل عريان، وامرأة عريا، كما قالوا: سكران وسكرى، والله أعلم.

١٢٩-وَمَا تَنكَّـرَ أَوْ بِـاللامِ عُـرِّفَ أَوْ   أُضِيفَ اصْرِفْ وَإِنْ تَضْطَرّ مُـرْتَجلا

١٣٠-وَلِلتَّنَاسُبِ كَاسْتَشْفِعْ بِأَحْمَدَ وَاجْـ   ـلدْ ظَهْرَ سَكْرَانِ اسْتَهْوَاهُ شربُ طلا

١٣١-وَجِدْ بِثَوْبٍ عَلَى العِرْيَانِ وَاقْتَـدِيَنْ   بِأَفْضَلِ الخَلْـقِ طُـرًّا أَحْمَـدٍ عمـلا

وينصرف ما لا ينصرف معرفة إذا نُكر، كقولك: مررت بنشوان يتمايل.

وكذلك تصرف ما أدخلت عليه الألف واللام من ذلك، كقولك: أقمت الحد على السكران. وكذلك تصرف ما أُضيف، كقولك: مررت بعمركم.

وكذلك ما اضطررت إلى صرفه لإقامة القافية أو الوزن في الشعر، كقول الشاعر(١): [الوافر]

كَـأَنَّ سُيُوفَنا فِينَـا وَفِـيهِم   مَخَـاريق بِأَيْـدِي لاعِبِينَـا

وكذلك تصرف ما لا ينصرف لأجل التناسب، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاسِلًا وَأَغْلالا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤]، ونحو ذلك.

---

(١) **البيت** لعمرو بن كلثوم.

الشرح: المخاريق: المناديل تلف ويلعب بها، لعبة كانت عندهم.

انظر: شرح القصائد السبع ١/٣٩٧، وشرح المعلقات السبع ١/٢٤٩.

وهذه الأمثلة موجودة في نظم اللؤلؤة، كما ترى في قولي:

..... كـ (استشفع بأحمد) إلى آخر البيت الثالث.

فأمَّا ترك صرف ما لا ينصرف للضرورة، فقد اختلفوا في جوازه:

فمن منع قال: إن الأصل في الأسماء الصرف.

ومن أجاز قال: كما يجوز صرف ما لا ينصرف للضرورة، فكذلك عكسه، وانشدوا قول العباس بن مرداس[1]: [المتقارب]

وَمَا كَـانَ حِصْـنٌ وَلا حَـابِسٌ يَفُوقَـانِ مِـرْدَاس فِـي مَجْمَـعِ

وإذا دخل الألف واللام على غير المنصرف، انجر بالكسر، سواء كانت الألف واللام للتعريف، كما في قوله تعالى: ﴿كَالأَعْمَى وَالأَصَمِّ﴾ [هود: ٢٤].

أو زائدة، كالداخلة على (يزيد) في قول الشاعر[2]: [الطويل]

رأيْتُ الوَلِيد بْن اليَزِيـد مُبَارَكًـا شَدِيدًا بِأَحْنَـاءِ الخِلافَـةِ كَاهِلُـه

أو موصولة كالداخلة على (يقظان) في قول الآخر[3]: [الطويل]

---

(١) انظر: الخزانة ١/ ٧٣ والعيني ٤/ ٣٦٥.

(٢) **البيت**: لابن ميادة واسمه الرماح بن أبرد، وهو شاعر مقدم من مخضرمي شعراء الدولتين وهو من قصيدة يمدح بها الوليد بن اليزيد بن عبد الملك بن مروان. وهو من الطويل.

الشاهد: في "الوليد بن اليزيد" حيث أدخل الشاعر فيهما الألف واللام بتقدير التنكير فيهما، وهي في الحقيقة زائدة، قاله العيني ١/ ٢٢٢.

انظر: الأشموني ١/ ٤٢، وابن هشام رقم ١١٩ في خزانة الأدب، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٢٤، والإنصاف ١/١٩٨.

(٣) **البيت**: قال العيني في شرح الشواهد ج١ ص٢١٥: لم أقف على اسم قائله، وبالبحث لم أعثر له على قائل.

الشرح: "باليقظان" أي: بالحذر، "ناظره" الناظر من المقلة السوداء. "نسيت" النسيان -بكسر النون- خلاف الذكر والحفظ، وبفتح النون. الكثير النسيان للشيء. "تهواه" من هوى يهوى إذا أحب، "والعواقب" جمع عاقبة، وعاقبة كل شيء آخره.

المعنى: ما أنت بالرجل الذي يقظ ناظره إذا غطى هواك على بصيرتك بسبب محبتك له ونسيت ذكر عواقب ما يئول إليه أمرك.

وَمَا أَنْـتَ بِالْيَقْظَـانِ نَـاظِرُهُ إِذَا   نَسِيت بِمَنْ تَهواهُ ذِكْـرَ العَواقِـبِ

وإنما جرَّ بالكسرة مع الإضافة ولام التعريف؛ لأن الكسرة سقطت مع عدمها تبعًا لسقوط التنوين، بسبب المشابهة، وسقوطه بالألف واللام بسبب آخر، فلا يسقط الجر تبعًا له، قال النحويون: سقوط التنوين بسبب المشابهة كان استحسانًا لا ضرورةً؛ فلذلك يجوز للشاعر إثباته.

ولا يجوز له إثباته مع الألف واللام والإضافة. وقولنا: وأن يضطر مرتجلا، يعني: في الشِّعر.

واعلم أن كل اسم لا ينصرف إذا وقع في الشِّعر، فهو على ثلاثة أضرُب:

أحدها: لا يجوز صرفه مطلقًا، وهو ما آخره ألف التأنيث المقصورة، نحو: دُنيا وحُبلى، لعدم الفائدة في صرفه؛ لأنه إذا صرف نوِّن، فتحذف ألِفه لالْتِقَاء الساكنْين، وكذلك كل ما استقام الوزن بدون صرفه.

=

الإعراب: "ما" نافية حجازية أو تميمية، "أنت" اسم ما على الأول ومبتدأ على الثاني. وعليهما فهو في محل رفع، "باليقظان" الباء زائدة اليقظان: خبر ما أو خبر المبتدأ وهو منصوب بفتحة مقدرة على الأول ومرفوع بضمة مقدرة على الثاني وعليهما فإنما منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، "ناظره" فاعل يقظان لأنه صفة مشبهة والهاء ضمير الغائب مضاف إليه وقيل: إن خبر ما أو خبر المبتدأ هو "أل" في اليقظان لأنها اسم موصول بمعنى الذي. والصفة المشبهة مع فاعلها صلته، "إذا" ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط، "نسيت" جملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها "بمن تهواه" الباء للسببية ومن اسم موصول في محل جر بها وجملة "تهواه" لا محل لها صلة الموصول. والجار والمجرور متعلق بقوله: نسيت، "ذكر" مفعول به لنسيت "العواقب" مضاف إليه. وجواب إذا محذوف دل عليه سابق الكلام وتقديره: إذا نسيت ذكر العواقب بسبب من تهواه فما أنت باليقظان ناظره.

الشاهد: في قوله "ما أنت باليقظان" فإنه انصرف لوجود الألف واللام وانجر بالكسرة وأن الألف واللام فيه موصولة كالتي تدخل على اسمي الفاعل والمفعول.

انظر: الأشموني ١/ ٤٢، وشرح الكافية ١/ ١٨٠.

الثاني: يجوز صرفه مطلقًا بلا خلاف، وهو ما لا يستقيم الوزن إلا بصرفه، غير (أفعل من كذا)، قال النابغة[(١)]: [الكامل]

فَلَتَأْتِيَنْــكَ قَصَــائِدٌ وَلْيَــرْكَبن جَــيشٌ إِلَيــكَ قَــوادِمَ الأكــوَارِ

ونحو ذلك كثير جدًّا في أشعار العرب، وقد أشرنا إلى ذلك.

الثالث: مختلف فيه، وهو (أفعل من كذا)، فالبصريون يُصرفونه لأجل الضرورة كغيره؛ لأنه اسم معرب نكرة، فجاز للشاعر صرفه كبقيَّة الأسماء. والكسائي والفراء يمنعان صرفه، وهو مذهب الكوفيين.

وللتناسب يجوز الصرف أيضًا، كقراءة نافع والكسائي[(٢)]: (سَلاسِلا) [نوح: ٤]، و(قواريرًا) [نوح: ١٥]. وقراءة الأعمش[(٣)]: (وَلا يَغُوثًا وَيَعُوقًا) [نوح: ٢٣] مصروفين، ليُناسبَا: ﴿وَدًّا﴾، و﴿سُوَاعًا﴾، و﴿نَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣]، ويُستغنى عن التمثيل بذكر الأمثلة في البيت الأخير، وقد أشرنا إلى ذلك.

---

(١) انظر: الديوان ٢٩/١.

(٢) قرأ ابن كثير: (سلاسل) بغير ألف، وصل أو وقف، هذه رواية قنبل.

وقرأ أبو عمرو: غير منونة في الوصل، والوقف بألف.

وقرأ ابن عامر وحمزة: (سلاسل) بغير نون، ووقف حمزة بغير ألف.

حدّثني ابن الجهم عن خلف، والهيثم عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: (سلاسلا) منون.

وقال الحلواني عن أبي معمر عن عبد الوارث، كان أبو عمرو: يستحب أن يسكت عندها، ولا يجعلها مثل التي في الأحزاب، لأنها ليست آخر آية.

وقرأ نافع، وعاصم في رواية أبي بكر، والكسائي: (سلاسلا) منونة، (قواريرا قواريرا من فضة) كلاهما بألف ولا ينون فيهما.

وقرأ ابن عامر وحمزة: (قواريرَ قواريرَ) بغير ألف، ووقف حمزة بغير ألف فيهما.

وقرأ ابن كثير: (قواريرًا) منونة، (قوارير من فضة) غير منونة.

وقرأ أبو عمرو: (قواريرا) غير منونة، ووقف بألف. (قوارير من فضة) غير منونة أيضًا، ووقف بغير ألف. وقال عباس: سألت أبا عمرو فقرأ: (كانت قواريرا) يثبت الألف، ولا ينون، (قوارير من فضة) بغير ألف ولا تنوين، وقال أبو زيد فيما كتب به إلي أبو حاتم، عن أبي زيد، عن أبي عمرو: (كانت قوارير قوارير من فضة)، ولا يصل (قوارير). [الحجة للقراء السبعة ٣٤٩/٦]

(٣) انظر: الكشاف ١٤٨/٧، والبحر المحيط ٣٦٠/١٠.

فصل

وأما منع الصرف للمنصرف[1] لضرورة، فأجازه الكوفيون، والأخفش، وأبو علي، ومنعه غيرهم، فحجة من أجاز، قول الكميت[2]: [الوافر]

يَرَى الرَّاؤُونَ بالشَّفَراتِ مِنْهَا وَقُودَ أَبِي حُبَاحِبَ والظُّبِينَا

وقول الأخطل[3]: [الكامل]

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشبيب غائلة الثغور غدور

(١) ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز تركُ صرف ما ينصرف في ضرورة الشّعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو عليّ الفارسيّ، وابن بَرْهان من البصريّين؛ وإليه ذهب ابن مالك.

وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز.

تُنظر هذه المسألة في: الإنصاف، المسألة السّبعون، ٤٩٣/٢، وشرح المفصّل ٦٨/١، وضرائر الشّعر ١٠١، وشرح الكافية الشّافية ١٥٠٩/٣، وابن النّاظم ٦٦١، وشرح الرّضيّ ٣٨/١، وتوضيح المقاصِد ١٧٠/٤، ١٧١، وأوضح المسالك ١٥٨/٣، والتّصريح ٢٢٨/٢.

(٢) انظر: الديوان ١٢٦/٢.

الشرح: الشفرات –جمع شفرة– شفرات السيوف: حدها.

أبو حباحب: قال الجوهري: ربما قالوا نار أبي حباحب، وهو ذباب يطير بالليل كأنه نار.

الظبين: جمع ظبة وهي من السيف حده، وهو ما يلي طرف السيف، ومثله، ذباب السيف.

(٣) الشرح: (الأزارِق) هم الأزارقة: فرقة من الخوارج. و (شبيب): هو شبيب بن يزيد بن نعيم الشّيبانيّ: كان رأسًا من رؤوس الخوارج في عهد عبد الملك بن مروان. و(الغائلة): الدّاهية، ويُقصد بغائلة النّفوس: المنيّة.

والشّاهدُ فيه: (بشبيب) حيث منعه من الصّرف وهو مصروف؛ للضّرورة الشّعريّة.

انظر: الإنصاف ٤٩٣/٢، وضرائرُ الشّعر ١٠٤، وشرح الكافية الشّافية ١٥٠٩/٣، وابن النّاظم ٦٦١، وأوضح المسالك ١٥٨/٣، والمقاصد النّحويّة ٣٦٢/٤، والتّصريح ٢٢٨/٢، والأشمونيّ ٢٧٥/٣، والدّيوان ٢٨٢.

[باب العدد][1]

١٣٢-وَإِنْ عَدَدْتَ إِلَى العَشْرِ اجْرُرْنَ وَزِدْ ... عَلَى المُـذَكَّر هَـاء وَالمُؤَنَّـث لا

١٣٣-كَـ(لِي ثَلاثَةُ غِلمَانٍ) وسَبعُ جَـوَا ... رٍ وَالمُرَكَّبُ بِـالفَتْحِ ابْنِـه جَـذِلا

١٣٤-وَأَلْحِق بآخِرِ ثَانٍ فِي المُؤنَّث هَـاء ... كَخَمْسَ عَشْرَة بِنْتًا للغُـلا فُضَـلا

١٣٥-وَمَا تَرَكَّبَ مَع عِشْرِينَ عُـدَّ إِلَـى ... تِسْعٍ وَتِسْعِين مثل العَشر بَل فُصِلا

١٣٦-إِذْ ذَاكَ جَرٌّ وَذَا نَصْبٌ وَمُجْتَمِـعٌ ... مِنْ أَلْفٍ أَوْ مائة بِالعَشْرِ قَد مُـثِلا

إذا عددت مذكرًا جررته من الثلاثة إلى العشرة، فتقول: عندي ثلاثة رجال، وأربعة غلمان، وخمسة أبعرة. وكذلك إلى العشرة، فتثبت الهاء في العدد.

---

(١) إذا سَرَدْتَ أَسْمَاء العدد من غير عامل، قلت: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، بالسكون، وأجاز سيبويه أن تُشِمّ دال واحد الضّم، ومنع ذلك الأخفش.

وأجاز سيبويه طرح همزة (أَرْبَعة)، وإلقاء حركتها على الهاء من ثلاثة، وذكر سيبويه عمَّن يوثَقُ به سماع ذلك من العرب.

وذكر المبرد عن المازني: أنّه لا يجيز ذلك.

ويُميَّزُ من أَحَدَ عَشَرَ إلى تسعة وتسعين بمفردٍ منصوب، وذلك المركّب، والعقود من عشرين إلى تسعين، والمعطوف عليه العقود المذكورة، فتقول: قام أَحَدَ عَشَرَ رَجُلا، وقَامَ عِشْرُون رَجُلا، وقام أَحَدٌ وعشرون رَجُلا، والحادي والعشرون رَجُلا إلى أن تبلغَ العَقْد.

وذَهَب الفرَّاء إلى أنّه يجوزُ أن يُفَسَّرَ ذلك كله بالجمع، فتقول: أَحَد عَشَر رِجَالا، وثلاثون رِجَالا، وأجاز بعضهم عندي: عِشْرُون دَرَاهِم لعشرين رَجُلا، قاصدًا أنّ لِكُلّ منهم عِشْرين دِرْهَمًا.

وحكى الكسائي: أنّ من العرب من يُضِيفُ العشرين وأخواته إلى المُفسّر، منكرًا أو معرَّفًا، فتقول: عِشْرُو دِرْهَم، وأَرْبَعُو ثوب. وهذا عند أصحابنا شاذ لا يُبنى عليه قاعدة.

وفي " المفتاح ": لا يُضاف عشرون إلى التسعين إلى التمييز لا غيره، فلا يقال: عِشْرُو دِرْهَم ولا عِشْرُوك. انتهى.

وقال أبو حاتم: تجري الإضافة فيما جاوز العَشَرَة والعَشْرَ، فتقول: رَأَيْتُهم أَحَدَ عَشَرَهم إلى تِسْعَة عَشَر، ورَأَيْتُهنَّ إِحْدَى عَشْرَتَهُنَّ إلى التسع عشرة. وقال: رَأَيْتُهم عِشْرِيهم، ورَأَيْتُهُنَّ عِشْرِيهِنَّ، ورَأَيْتُهم أَحَدَهُم وعِشْرِيهم، وإِحْدَاهُنَّ وعِشْرِيهِنَّ، وكذلك في الثلاثين وما بعدها إلى الثلاثة، والألف على ذلك الحسب. انتهى. [التخمير ١/٤٨٤]

وإن عددت مؤنثًا فكذلك في الجر، إلا أنك لا تذكر الهاء في العدد، فتقول: لي ثلاث نسوة، وخمس جوار. وكذلك إلى العشرة، كما أشرنا إليها في النظم، قال الله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧].

فأمَّا المركب من الآحاد فوق العشرة، فإنَّك تبني ما ركب مع العشرة على الفتح، وتأتي بالعدد منصوبًا على التميز، فأمَّا المذكر فإنَّك تثبت الهاء فيما ركب مع العشرة، وتسقطها منه في المؤنث، وتثبتها في العشرة، فتقول: (عندي ثلاثة عشر رجلا) إلى (تسعة عشر)، و(لي ثلاث عشرة جارية) إلى (تسعة عشرة).

وكذلك تثبتها فيما تركب مع العشرين إلى التسعين في المُذكَّر، وتسقطها في المُؤنَّث، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣].

فأمَّا المئات والألوف - إذا اجتمعت - فكالعشرة، تجره من الواحد إلى تسع مائة، وكذلك الألوف من ألْف إلى تسعة ألاف، وما ركب من آحادهما مع عشراتهما، حُكمه حكم ما ركب من الآحاد مع العشرات.

فأمَّا مميز عقود العشرات من عشرين إلى تسعين، فكله منصوب، كما أشرنا إليه في النظم بقولنا:

إذ ذاك جرٌّ وذا نصبٌ

قال الله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤].

لكن رأيت الإمام موهوب بن الجواليقي قد جرَّ مميز (خمسين)، في الحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال: " **يَقِلَّ الرِّجال ويَكْثُر النساء، حتى يكون لكلِّ خمسين امرأة قَيِّم**[1] **وَاحِد** "[2].

وجدنا ذلك كذلك بخطِّه في غير موضع، من " مسند الإمام أحمد بن حنبل " رضي الله عنه الذي كتبه، وهو موجود بخزانة الكُتب بمدرسة الشيخ عبد القادر الجيلي رحمه الله تعالى، وراجعت في ذلك جماعة من فضلاء النحويين، فمنهم من أحجم عن الجواب،

---

(١) القَيِّم: القائم على رعاية شئون غيره.

(٢) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٣٨١/٥، رقم ٣٠٤٠).

وقال: ما أعرف ذلك، ومنهم من منع جوازه، ومنهم من أجازه ووَجَّهه، فقال: وهذا وإن كان يُخالف ظاهر الاستعمال، فإنَّه جائز لغة وغير مُمتنع عربية.

ومن أَوْجُه جوازه: أن يكون قد حذف منه (من) الجارة، وأصله: خمسين من امرأة، فحذف (من) وأبقى عملها بعد الحذف.

وهذا مِمَّا جاء منه كثير في كلام العرب، ونَبَّه عليه أكثر النُّحاة في تصانيفهم، فقالوا - بعد ذكرهم ما يُقاس حذف حرف الجر منه -: وقد يُحذف حرف الجر منه ويبقى عمله، فأشاروا بذلك إلى ما يجيء من هذا وأمثاله.

قال: وإن كان قد كتب بحذف النون من (خمسين)، فيكون الجر على إضافة خمسين إلى (امرأة)، وحذف النون للإضافة، وهو وجه ظاهر لا مانع منه.

فإنه قد صرح ابن مالك في غير كتاب من كُتبه، وغير ابن مالك أيضًا بجواز إضافة (عشرين) وأخواته إلى التمييز، حتى قال الكسائي: إن من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى المفسر، منكرًا أو معرفًا.

وإن كُتب بثبوت النون وضُبط بكسرها، فإن الجر أيضًا يكون جائزًا بإضافة (خمسين) إلى (امرأة)، ويكون الخمسون مِمَّا أُعرب في نونه وألزم الياء، وهذا مِمَّا نصَّ على جوازه ابن مالك، فأجاز في نحو (رقين، وعشرين) أن يجعل الإعراب في النون ويلزم الياء، وعلى هذا أنشدوا[1]: [الوافر]

وماذا يدري الشُّعراء مِنِّي ... وقد جاوزت سِن الأربعين

بكسر النون ليتفق مع ما قبله. وقد رأيت هذا الحرف من هذا الحديث بهذا الضبط، بخط غير ابن الجواليقي من الفضلاء.

---

(١) البيت لِسُحَيْم بن وَثِيل الرِّياحيّ.

الشاهد: (سن الأربعين) حيث كسر نون الأربعين للضرورة. ولها توجيهات أخرى تُنظر في مواطنها.

انظر: الأصمعيّات ١٩، وإصلاح المنطق ١٥٦، والمقتضب ٣٣٢/٣، وسرّ صناعة الإعراب ٦٢٧/٢، وشرح التسهيل ٨٦/١، وابن الناظم ٤٩، وشرح المفصّل ١١/٥، ١٣، وتذكرة النُّحاة ٤٨٠، وتخليص الشواهد ٧٤.

وقد ورد في " المسند "[١] أيضًا من حديث أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، في حديث الأضحية بالكبشيْن عنه، وعن أُمَّته، وعن أهل بَيْته، وقال في آخره: (فَمَكَثْنَا سِنِينَ لَيْسَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ يُضَحِّي، وقَدْ كَفَاهُ اللَّهُ الْمُؤْنَةَ بِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَالْغُرْمَ). فجعل الإعراب في النون على هذا الوجه.

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٦/٣٩٢، رقم ٢٧٢٣٤).

وقال الهيثمي في "الزوائد" (٤/٢٢): رواه البزار، وأحمد بنحوه، ورواه الطبراني في "الكبير" بنحوه، وإسناد أحمد، والبزار حسن.

[بَابُ وُجُوهِ إِعْرَابِ المُضَارِعِ][1]

١٣٧-والآن أُنْجِز وعْدي مِـنْ عَوَامِـلِ فِعْـ ـلِ وَالْكَرِيمُ الَّذِي يُوفِي بِمَا كَفلا

١٣٨-فَتَنْصِبُ الفِعْلَ إِنْ يسْلَمَ بِـ(أَنْ) وبِـ(لَنْ) وَكَيْ وَكَيْلا وَحَتَّى تَبْلُغ الأَجَلا

---

(١) إذا انتظم الفعل المضارع في الجملة، فهو إما مرفوع أو منصوب، أو مجزوم. وإعرابُه إما لفظي، وإما تقديري، وإما محلي.

وعلامة رفعه الضمةُ ظاهرةً، نحو (يفوزُ المتقون)، أو مقدَّرَة نحو "يعلو قدرُ من يقضي بالحق"، ونحو "يَخشى العاقل ربَّهُ".

وعلامة نصبه الفتحة ظاهرة، نحو "لن أقول إلا الحق"، أو مقدرة، نحو "لن أخشى إلا الله".

وعلامة جزمه السكون نحو "لم يَلدْ ولم يُولدْ".

وإنما يعرب المضارع بالضمة رفعاً، وبالفتحة نصباً، وبالسكون جزماً إن كان صحيح الآخر، ولم يتصل بآخره شيء.

فإن كان معتل الآخر غير متصل به شيء جزم بحذف آخره نحو "لم يَسعَ، ولم يرمِ، ولم يدعُ". وتكون علامة جزمه حذف الآخر.

وإن اتصل بآخره ضمير التثنية أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، فهو معربٌ بالحرف، بالنون رفعاً، نحو "يكتبان ويكتبون وتكتبين" وبحذفها جزماً ونصباً، نحو "إن يَلزَمُوا معصية الله، فلن يفوزوا برضاه".

وإن اتصلت به إحدى نوني التوكيد، أو نون النسوة، فهو مبني، مع الأولَيَين على الفتح نحو "يكتُبَنْ ويكتَبنَّ"، ومع الثالثة على السكون نحو "الفتيات يكتُبنَ ويكون رفعه ونصبه وجزمه حينئذ محلياً.

وإن وقعتْ بعدَ ما يدُلُّ على ظنٍّ أو شبهه، جازَ أن تكون ناصبة للمضارعِ، وجازَ أن تكونَ مخفَّفةً من المشدَّدَة، فالفعلُ بعدَها مرفوعٌ. وقد قُرِئَت الآيةُ (وحَسِبوا ألا تكونَ فتنةٌ)، بنصب "تكون"، على أنَّ "أنْ" ناصبةٌ للمضارعِ، وبرفعه على أنها مخففةٌ من "أن". والنصب أرجح عندَ عَدمِ الفصلِ بينها وبين الفعلِ بلا، نحو (أحسِبَ الناسُ أن يُترَكوا) والرفعُ والنصبُ سواءٌ عند الفصل بها، كالآية الأولى. فإن فُصِلَ بينهما بغير "لا" كقَدْ والسين وسوفَ، تعيَّنَ الرفعُ، وأن تكونَ "أنْ" مخفَّفةً من المُشدَّدة، نحو "ظننت أنْ قد تقومُ، أو أن ستقومُ، أو أنْ سوفَ تقومُ".

واعلمْ أنَّ "أن" الناصبةَ للمضارع، لا تُستعملُ إلا في مقام الرجاء والطَّمعِ في حصولها بعدها، فجاز أن تقعَ بعد الظنّ وشِبهه، وبعد ما لا يدل على يقين أو ظن، وامتنع وقوعها بعد أفعالِ اليقين والعلم الجازم، لأن هذه الأفعالَ إنما تتعلقُ بالمحقّق، لا يناسبُها ما يدلُّ على غير محقّق، وإنما يناسبُها التوكيدُ، فلِذا وجب أن تكون "أن" الواقعةُ مُخففة من المُشدَّدة المفيدة للتوكيد.

١٣٩-وَالــلامُ مَكْسُــورَةٌ وَالفَــاءُ إِنْ وَرَدَتْ جَوَابَ أَمْرٍ وَنَهْـيٍ فَــازْمِن قــبلا

١٤٠-وَالنَّفْيُ وَالعَرْضُ وَالتَّحْضِيضُ نِلْتَ هُـدًى مَعَ التَّمَنِّي كَـ(لَنْ نَسْتَنْشِدَ الغزلا)

١٤١-وَلِـجْ فَتكــرم، لا تَغْضَــب فتهْلِـكَ، لم تَجِــئ فَتُخْبِرَنَــا بِالوَاقِعَــات، ألا

١٤٢-تَزُورُنَــا فَنُضَــيِّفُكَ، أَيْــنَ دَارهُــمُ فَاقْصِدَ الدَّار قُلْ يَا لَيْتَ لِي جَمَــلا

١٤٣-فَــأَجّج البَيْــتَ وَالفِعْــلُ الَّــذِي أَلِــفَ خِتَامُهُ مَا لَهَا عَــنْ حَالِهَــا حــولا

الفعل المضارع إذا خلا عن العوامل وكان سالمًا، فهو مرفوع لحلوله محل الاسم.

[بَابُ نَصْبِ الفِعْلِ المُضَارِعِ]

فأما عوامل النصب فهي:

(أن)، كقوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى﴾ [الزمر: ٥٦].

و**(كي)**، كقوله تعالى: ﴿كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ [طه: ٤٠].

و**(كيلا)**، كقوله تعالى: ﴿كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧].

و(إذًا)، نحو أن يقول لك قائل: أنا أَزُورك، فتقول: إذًا أُكرمك، فتنصب (أكرمك) بشروط أربعة:

أحدها: أن تكون مبتدأة.

والثاني: أن يكون جوابًا.

والثالث: أن يكون الفعل مستقبلا.

والرابع: أن يعتمد الفعل عليها.

فإن اختل شرط من هذه، ارتفع الفعل. و(أكرمك) نُصبت؛ لأنَّها جاءت مبتدأة، وجوابًا، وفعلها مستقبل، والفعل معتمد عليها، فجمعت الشروط كلها. وإذا وقفت على (إذًا) وقفت بالألف، كما تقف على الاسم المنصرف المنصوب.

وما عدا هذه العوامل فروع على (أن)، و(أن) هي أم الباب، وتنصب المضارع بنفسها، وتحل مع الفعل الذي عملت فيه محل المصدر، كقولك: أريد أن تخرج؛ أي: أريد خروجك.

فإن تلتها السين، أبطلت عملها، فارتفع الفعل، كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ [المزمل: ٢٠]، وخرجت عن كونها الناصبة، وصارت المُخفَّفة من الثقيلة، وتقدير قوله: سيكون: أنه سيكون.

وربما الْتَبسَت الناصبة بالمخففة من الثقيلة إذا وليتها (لا) النافية، والفرق بينهما أنه إن كان الفعل الذي يليها من أفعال العلم واليقين، كانت المخففة من الثقيلة، ووجب رفع الفعل الذي بعدها، كقوله تعالى: ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلا﴾ [طه: ٨٩]، تقديره: أفلا يرون أنه لا يرجع إليهم قولا.

وإن كان الفعل الذي تقدمها من أفعال الخوف والطمع، كانت الناصبة، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وإن من أفعال الشك المتوسطة بين النوعين، احتمل أن تكون المخففة من الثقيلة، فيرتفع الفعل بعدها، كما قُرئ[1]: (وَحَسِبُوا أَلا تَكُونُ فِتْنَةٌ) [المائدة: ٧١]، برفع (تكون) ونصبها.

وأما (لن) فهي نفي في جواب حرفي التنفيس: السين وسوف، كقولك: لن يخرج زيد، فهو جواب لمن قال: سوف يخرج أو سيخرج.

وأما (كي) فحرف وُضع بمعنى العِلّة لوقوع ذلك الفعل، فإذا قلت: زُرتك كي تكرمني، فمعناه: زرتك للإكرام، وتدخل اللام عليها، كقولك: زرتك لكي تكرمني.

ويجوز إلحاق (ما) و(لا) بآخرها، مع زيادة اللام في أولها وحذفها، تقول: زرتك كيما تكرمني، ولكيما تكرمني، وكيلا تغضب، ولكيلا تغضب.

وأما اللام بمعنى: كي، فهي أيضًا للتعليل، كقولك: جئت لتكرمني، فعله المجيء هو طلب الإكرام.

وأما لام الجحد، فكقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال:٣٣]، وهاتان اللامان مكسورتان، كلام الجر الداخلة على الأسماء الظاهرة.

وأما الفاء فتنصب الفعل المستقبل إذا كانت جوابًا لغير الموجب، وهو الأمر، كقولك: قُمْ فأكرمك.

---

(١) قرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي: (وحسبوا ألا تكونُ) بالرفع؛ أي: أنه لا تكون فتنة، كما قال في موضع آخر: (أن لا يقدرون) أي: أنهم لا يقدرون على شيء، فهي مخففة من (أن).

وقرأ الباقون: (ألا تكونَ) نصبا، ونصبه بـ(أن)، و (لا) لا تفصل بين العامل والمعمول فيه، كقولك: أحب أن تذهب، وأحب ألا تذهب.

وحجتهم: قوله: (وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله)، (وما لكم ألا تنفقوا في سبيل الله) كل هذا نصب بـ(أن لا)، ولما أجمعوا على إحداهما واختلفوا في الأخرى ردُّ ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه. [حجة القراءات ١/٢٣٤]

والنهي، كقولك: لا تقم فاغضب عليك، وكقوله تعالى: ﴿لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَـــذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾ [طه: ٦١].

والنفي، كقولك: ما عندي شيء فأعطيك.

والاستفهام، كقولك: أين بيتك فأزورك؟

والتمني، كقولك: ليت لي مالا فأنفقته في سبيل الله.

والعرض، كقولك: ألا تنزل فنتحدث.

والتحضيض، كقولك: هلا تزورني فأزورك. وقد تضمَّن النظم هذه المعاني.

وأما الواو فتنصب في مواضع النصب بالفاء، إلا أن الغالب على الواو أن تنصب بعد النهي، ويكون المقصود بها الجمع، كقولك: لا تأكل سمكًا وتشربَ لبنًا، فتنصب (تشرب) بالواو، والغرض من ذلك منعك إيَّاه أن يجمع بين السمك واللَّبن أكلا وشربًا.

فإن انفرد بأحدهما لم يكن عاصيًا لك، وهذا هو الفرق بين أن تنصبه وبين أن تجزمه؛ لأنك إذا قلت: لا تأكل سمكًا وتشربْ لبنًا، بجزم (تشرب)، كان النهي واقعًا على الأكـــل والشرب، فيعصي متى جمع بينهما أو انفرد بأحدهما.

وتنصب بالواو أيضًا إذا وقعت بعد الاسم، وتُسمى هنا واو المخالفة، ويكون النصب إذًا بإضمار (أن)، كقول ميسون بنت بحدل[1]: [الوافر]

---

(١) هَذَا البَيْتُ لِمَيْسُون بِنْتِ بَحْدَل بْن أُنَيْفٍ الكَلْبِيَّة، وَهِيَ امْرَأَةُ مُعَاوِيَة ابْن أَبِي سُفْيَان، وَهِيَ أُمُّ يَزِيد ابْنه.

الشَّاهِدُ فيه: نَصْبُ (وَتَقَرَّ) بِإِضْمَارِ (أَنْ) لِيُعْطَفَ عَلَى (اللُّبْس)؛ لأَنَّ (اللُّبْس) اسْمٌ و(تَقَرَّ) فِعْلٌ، فَلَمَّا لَمْ يُمْكِنْهُ عَطْفُ الفِعْلِ عَلَى الاسْمِ، أَضْمَرَ (أَنْ) وَنَصَبَ بِهَا الفِعْلَ، وَجَعَلَهَا وَمَا بَعْدَهَا اسْمًا، وَعَطَفَ حِينَئِذٍ اسْمًا عَلَى اسْمٍ.

فَكَأَنَّهُ قَالَ: لأَنْ أَلْبَسَ عَبَاءَةً وَأَنْ تَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ، وَجَعَلَ الخَبَرَ عَنْهُمَا وَاحِدًا وَهُوَ (أَحَبُّ).

اللغة: "عباءة" -بفتح العين- جبة من الصوف "تقر عيني" كناية عن سكون النفس وعدم طموحها إلى ما ليس في يدها "الشفوف" جمع شف -بكسر الشين وفتحها- وهو ثوب رقيق يستشف ما وراءه.

المعنى: ولبس كساء غليظ من صوف مع سروري وفرحي أحب إلى نفسي من لبس الثياب الرفيعة القيمة مع استيلاء الهموم عليَّ.

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي   أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

تقديره: للبس عباءة وأن تقر عيني.

وأما (أو) فتنصب بمعنى: (إلا أن)، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ١٢٨]؛ أي: إلا أن.

ومنه: لألزمنك أو تعطيني حقي، ومنه قول امرئ القيس[1]: [الطويل]

فَقُلْتُ لَهُ لا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا   نُحاوِلُ مُلْكًا أَو نَمُوتَ فَنُعْذَرَا

أي: إلا أن نموت فنعذرًا.

وأما (حتى) فتقع على المستقبل بمعنيَيْن:

أحدهما: بمعنى: (إلى أن) ويكون الفعل الذي بعدها متصلا بما قبلها، فتقول: صُمْ حتى تغرب الشمس؛ ألا ترى أن الصوم متصل إلى الغروب، تقديره: صُمْ إلى أن تغرب.

الثاني: بمعنى: (كي) ويكون الفعل الذي بعدها منقطعًا عمًّا قبلها، تقول: أطع الله حتى يدخلك الجنة؛ أي: كي يدخلك الجنة، وبين الطاعة ودخول الجنة انفصال بعيد.

وتقع (حتى) في الكلام على أربعة معان:

تكون حرفًا للجر.

وحرفًا للعطف.

وناصبة للفعل المستقبل.

وحرفًا من حروف الابتداء، يقع بعدها المبتدأ والخبر، كقول الشاعر: [الطويل]

=

الإعراب: "ولبس" مبتدأ "عباءة" مضاف إليه "وتقر" فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الواو العاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل "عيني" فاعل تقر وياء المتكلم مضاف إليه "أحب" خبر المبتدأ "إلي" جار ومجرور متعلق بأحب "من لبس" جار ومجرور متعلق بأحب أيضا "الشفوف" مضاف إلى لبس.

انظر: الأشموني ٧٥١/ ٣، وابن عقيل ٦٦/ ٢، وابن الناظم، والسيوطي ص١١٦، والمكودي ص١٤٧، وابن هشام ٣٨٧/ ٣،وفي الشذور ص٣٢٨، والقطر ص٦١، والمغني ٣٤/ ٢، وفي شرح المفصل ٢٤/ ٣، والشاهد ٦٥٨ في الخزانة.

(١) انظر: الديوان ٦٦/١.

وَما زالَت القَتلى تَمــج دِماؤُهـــا   بِدِجلَة حَتى مــاء دِجلَــة أشــكَلُ

فـــ (ماء دجلة) مبتدأ، و(أشكل) الخبر، والأشكل: الذي يمازج بياضه حُمرة، وقـــد تقدم ذلك.

وأما الألف إذا كانت خاتمة الفعل، أقررتها على سكونها، و لم يكن لحـــرف النصـــب عليها سبيل؛ لأن تحريك الألف لا يمكن، فيقول: لن يرضى زيد، ولـــن يخشـــى عمـــرو، والاعتبار باللفظ لا بالخط، فإن آخر هاتين اللفظتين ألِف وإن كُتبتا بالياء.

[الأفعال الخمسة][1]

١٤٤–وَخَمْسَةٌ نَصْبُهَا وَالجَزْمُ إِنْ وَرَدَتْ بِحَذْفِ نُونَاتِهَا إِنْ عَامِلٌ دَخَلا

١٤٥–كـ(يَفْعَلُونَ هُمُ أَوْ يَفْعَلانِ هُمَا) كَذَا الخِطَابُ وَمَهْمَا تَفْعَلِينَ حلا

الأفعال الخمسة التي هي (**يفعلون وتفعلون**) غيبًا وخطابًا، و(**يفعلان وتفعلان**) غيبًا وخطابًا.

و(**تفعلين**) في الخطاب للمؤنث، مهما دخل على إحداها عامل من عوامل الجزم، أو عامل من عوامل النصب، كان علامة ذلك حذف النون، كقولك للجماعة: لم تقوموا، ولن يقوموا.

قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، وكقولك للرَّجُلَيْن أو المرأتين: لم تقوما، [ولن يقوما]، قال الله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلا مِنْ سَعَتِهِ﴾ [النساء: ١٣٠].

وكقوله: ﴿فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [التحريم: ١٠]، وقوله: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى﴾ [طه:٦٣]، وتقول في المرأة الواحدة: لم تفعلي يا هند، ولن تفعلي.

---

(١) هِيَ كلُّ فعلٍ مُضارِعٍ اتصلَ به ألفُ اثْنين مثل "يَفعلان تَفعَلان" أو واوُ جَمْعٍ مثل "يَفْعَلُونَ تَفْعَلُونَ" أو يَاءُ المُخَاطَبَة مِثل: "تَفْعَلِينَ"، تُرْفَعُ الأفعالُ الخمسةُ بثُبُوت النُّون نحو "العُلَماءُ يَترَفَّعون عن الدَّنَايَا". وتُنْصَب وتُجزَمُ بحَذْفِها نحو قوله تعالى: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا) [البقرة:٢٤] فالأول جَازِمٌ ومَجْزُوم، والثاني نَاصِبٌ ومَنْصُوبٌ.

[بَابُ الجَوَازِمِ][1]

١٤٦–وَاجْزِمْ بــ(لَمْ) وبــ(لَمَّا) مَعَ (أَلَمْ) وبِلا ... مِ الأَمْرِ ثُمَّ بــ(لا) فِي النَّهْيِ لا وَكَـلا

١٤٧–وَأَحْرُف الشَّرْط إِنْ، مَهْمَا، وَمَنْ، وَمَتَـى ... وَأَيْنَمَا، أَيْـنَ، إِذْ مَـا، أَحْصِـهِنَّ ولا

١٤٨–وَأَيِّ، أَيَّانَ، أَنَّـى، نَحْـو قَوْلِـكَ لَـمْ ... يَذْهَبْ وَلما يَنَلْ مِـنْ وَصْـلِهِمْ أَمَـلا

١٤٩–وَإِنْ تَعُـودُوا نَعُـدْ مَـنْ تَهْـو يقـل ... ومَهْمَا تَدْنُ أَدْنُ وَخُذْ مِمَّا بُنِيَ جُمَـلا

حروف الجزم خمسة أصلية، وهي المذكورة في النظم: لم، ولمـا -بمعناهـا-، ولام الأمر، و(لا) في النهي، و(إن) في المجازاة، وستأتي في بابها.

أما (لم) فحرف وُضع لنفي فعل من قال: فعلت، فتقول أنت: لم تفعل.

وأما (لما) فحرف وضع لنفي فعل من قال: قد فعلت، فتقول أنت: لما تفعل.

وكلاهما يجزم الفعل المستقبل السليم فيسكن آخره، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَـدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣ – ٤]. فإذا دخلا على المستقبل، صار في معنى الماضي؛ لأنه يحسن أن يقال: لم يخرج زيد أمس، ولما يخرج أمس. ولفظ (أمـس) لا

---

(١) الحروف الجازمة خمسة: "لم"، و"لما"، و"لام" الطلب، و "لا" التي لطلب الترك، و"إن" الـتي للجزاء، وأخواتها من أدوات الشرط.

وكلهن يجزمن الفعل المضارع إذا وقع بعدهن، ولم يكن فيه مانع، من نوني التأكيد، ونون جماعـة النساء؛ فإنه يكون مبنيا، تقول: لم يقم زيد، ولما يقم عمرو، وليذهب بشر، ولا يخرج جعفر، وإن تفعل أفعل.

– أما "لم": فهي نفي قولك "فعل"، فتقول: " لم يفعل"، وهي نفي لما مضى بصيغة المضارع؛ لأنك إذا قلت: لم يقم زيد، فإنما نفيت قيامه فيما مضى، فتجعل الفعل المستقبل ماضيا في المعنى.

– وأما "لما": فإنها نفي لقولك: " قد فعل "، فزادوا "ما" بإزاء "قد"، فتضمنت بذلك معنى التوقـع والانتظار."

– وأما "لام" الطلب، فتكون للأمر إذا كان من الأعلى للأدنى. [الاعتراضات النحوية ١/١٦٠]

(٢) اعْلَمْ أَنَّ (لم) يدخل عَلَى لفظ المضارع، فَيَقْلِب مَعْنَاه إِلَى مَعْنَى المُضِيِّ، فَإِذَا قُلْتَ: لم يَقُم زيدٌ، كَانَ بمنزلة قَوْلكَ: ما قام زيدٌ، وَلَوْ لم يكن كَذَلِكَ لَوَجَبَ أن لا يصاحبه زمان المُضِيِّ، كَمَا لم يصاحب (يقوم)؛ حَيْثُ كَانَ باقيًا عَلَى أصله، فلم يَقُل: يقوم زيدٌ أمس، وقلب معنى المضارع إلى الماضي لازمٌ، فلا يقال: لم يَقُم زيدٌ غدًا، كَمَا لا يُقَال: ما قام زيدٌ غدًا. [المقتصد: ٢/٤٠٢]

يتَّصل إلا بالفعل الماضي، ولولا دخول (لم، ولما) على المستقبل بمعنى الماضي، لما ساغ هذا الكلام.

وقد تدخل الهمزة على (لم، ولما) فيصير في الكلام معنى التقدير، كقوله عز وجل: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، وقد تكون بمعنى التوبيخ، كقول المولى لعبده: ألم أحسن إليك؟

وعلى اختلاف المعاني، فالفعل المستقبل مجزوم بعدها، وكذلك إن دخلت بين الهمزة والحرف فاء أو واو، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ﴾ [يوسف: ١٠٩]، ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

و(لما) **خاصة، تقع اسمًا ظرفيًا بمعنى:** (حين)، إذا وليها الفعل الماضي، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣]، ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا﴾ [العنكبوت: ٣١].

وأما لام الأمر فتكون للغائب، كقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾ [الطلاق:٧]، وحركة هذه اللام الكسر، فإن دخل عليها الواو، أو الفاء، أو ثم، جاز إقرارها على الكسر وتسكينها، إلا أن الأفصح التسكين مع الواو والفاء، وكسرها مع (ثم).

والعِلَّة في ذلك أن (ثم) كلمة قائمة بذاتها؛ فلهذا لم تغير حركة اللام، والواو والفاء حرفان لا يستقلان بنفسهما، فلمَّا دخلا على اللام امتزجا بها.

كما أنهما إذا دخلا على (هو، وهي)، سكنت الهاء، كقوله تعالى: ﴿فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [الحج: ٤٥]، وكقوله: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١١٧]، وإذا دخلت عليهما (ثم)، أقرَّا على حركتهما، كقوله: ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [القصص:٦١].

وأما (لا)، فإذا جاءت بمعنى النهي، جزمت، كقوله: ﴿وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠].

فصل

اعلم أن الشرط والجزاء مجزومان بهذه الحروف المذكورة في النظم.

أما (إن) فهي أم الباب، وهي إذا دخلت على فعلَيْن مستقبلين، جزمتهما، ويُسميان فعلا الشرط والجزاء، كقولك: إن تَخْرُج أَخْرُج. وقد تدخل على الماضي فلا تغيره عن فتحته، بل ينقل معناه إلى الاستقبال، تقول: إن خرج زيد غدًا خرج عمرو.

وقد يختلف فعل الشرط والجزاء، فيكون في موطن فعل الشرط ماضيًا، وفعل الجزاء مستقبلا، فيجزم المستقبل ولا يُغير الماضي، تقول: إن خرج زيد يخرج عمرو. وقد يكون فعل الشرط مستقبلا فتجزمه، وفعل الجزاء ماضيًا فلا تُغيِّره، تقول: إن يخرج عمر خرج عمرو.

والأحسن أن يتجانس الفعلان في الشرط والجزاء، فإن اختلفا، فالأحسن أن يكون فعل الجزاء مستقبلا؛ لأنه فعل مجازاة، كالوعد والعدة بالمستقبل.

وجواب الشرط يكون بثلاثة أشياء:

بالفعل، وقد مَثَّلناه.

وبالفاء، فإن كان بعد الفاء اسم رفعته على الابتداء، وإن كان فعلا مستقبلا، كان مرفوعًا أيضًا على أصله؛ فالاسم نحو: إن خرج الأمير فالعسكر خارج. والفعل، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]؛ لأن (من) من أخوات (إن) الشرطية، وعملها كعملها.

والثالث: الذي يُجاب به (إن) الشرطية (إذًا)، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

وأما أخوات (إن) فتسع، وهي: (من، وما، وأي، ومهما)، فهذه أسماء صريحة، و(متى، وأين، وأنى، وحيثما)، فهذه ظروف، و(إذ ما)، وهو حرف.

فهذه التسعة تعمل عمل (إن)، إذا دخلت على فعلين جزمتهما، كقولك: من يزرني أزره، ومهما تفعل أفعل.

وهي بالنسبة إلى (ما) على ثلاثة أقسام:

أربعة ألفاظ لا تتصل بـــ (ما)، وهي: من، وما، ومهما، وأنى.

ولفظتان لا تعملان إلا مع اتصال (ما) بهما، وهما: إذ ما، وحيثما.

وأربعة ألفاظ تعمل مع اتصال (ما) بها ومع حذفها، وهي: متى، وأي، وأين، وإن، كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، وكقوله سبحانه: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨].

وإذا دخلت (ما) على (إن)، أدغمت النون في الميم، وجاز أن يكون الجزاء فعل أمر، كما مثلناه في الآية المتقدمة. وتقول: متى تخرج أخرج، وإن شئت قلت: متى ما تخرج أخرج.

ولما أرادوا الشرط في الزمان أتوا بـ (متى)، وهو يستوعب الأزمنة، كما يستوعب (أين) الأمكنة، وفي معناها: (أيّان).

وقد تدخل (لا) على (إن) الشرطية، فتدغم النون في اللام وتجزم الفعلين، كقولك: إلا تخرج أخرج.

وقد يحذف حرف الشرط في الكلام فتجزم الفعلين، ويكثر ذلك في الأمر والنهي، ويكون حرف الشرط مقدرًا فيه، كقولك في الأمر: (زرني أكرمك)، فنجزم الفعل، إذ التقدير: إن تزرني أكرمك.

وتقول في النهي: لا تقم أغضب عليك، فتجزم الفعلين أيضًا، إذ التقدير: إن تقم أغضب عليك.

[باب البناء][1]

١٥٠-فَسَكَّنُوا مِنْ وَلَكِنْ مَـعَ نَعَـمْ وأَجَـلْ ... وَمُذْ وَكَمْ ثُمَّ هَلْ وَالضَّمُّ قَدْ نُقِـلا

١٥١-فِي حَيْثُ مِنْ قَبْلُ مَعَ مِنْ بَعْدُ وَمُذْ وَنَحْـ ... ـنُ قَطّ وَالفَتْحُ فِي أَيَّان كَيْفَ تَلا

١٥٢-وَأَيْـنَ مَـع رُبَّ مَـعَ شَـتَّانَ بَيْنَهُمَـا ... وَمَا تَرَكَّبَ مِن عَـدٍّ وَذَاكَ خَـلا

١٥٣-وَالكَسْرُ فِي هَـؤُلاءِ جـيرِ أَمْـسِ نَـزَا ... لِ مَع تَرَاكِ، حذَام مَع قطَامِ صِـلا

اعلم أن البناء يقع في الأسماء والأفعال والحروف على ما ذكرنا، ومعنى البناء: هو ألا يتغيَّر آخر الكلام بتغيُّر العوامل عليه، وقد نبهنا على هذا فيما سبق.

والكلام كله قسمان: معرب ومبني، وقد تقدَّم الكـلام في المعـرب مـن الأسمـاء والأفعال، فنذكر الآن ما تيسَّر من المبنيَّات، فالأصل في بناء ما بُني أن يكون على السكون؛

---

(١) **البناء**: لزوم آخر الكلمة سكونًا أو حركة لغير عامل، والسكون أصْلٌ والحركة فرع في المبني؛ لكونه مُعربًا قبل البناء، نحو: يا زيد، ومِن قَبْلُ، وهل تَضْرِبَنَّ، أو لِشَبَهِ المبني بالمعرب، نحو: ضَرَبَ، أو لكونه حرفًا تحرَّك ما قبله، نحو: (ذَيْهِ)، أو لكونه على حرفٍ كواو العطف، أو لالتقاء الساكنين نحو: أمْس.

وأصل حركة التقاء الساكنين: الكَسْر، وأصل حركة غير الْتِقَائِهما الفتح، ولا يُعْدَلُ عنها إلا لإتباعٍ، نحو: (مُذُ)، أو لكونها في كلمة كالواو في نظيرها، نحو: (نَحْنُ)، ونظيرها: (هُمُو).

أو لشبه بما هي فيه، نحو: اخْشَوُا القوم، أو لكونها لم تكن لها حالة الإعراب، نحو: مِـنْ قَبْـلُ، أو لشبهها بذلك، نحو: يا زيد.

أو لطلب تخفيف نحو: (أَيْنَ)، أو لفَرْقٍ بين أدَاتَيْن نحو: لِمُوسى غُلام، ولَمُوسى غلام.

أو الفرق بين معنى أداة نحو: يا لَزَيْد لِعَمْرو، أو لمجانسة عملٍ نحو: باء الجر ولامه. أو مقابل المجانس نحو: لام الأمر في نحو: لِيَقُمْ زَيْد.

أو لكون الحركة للحرف في الأصل نحو: مُذُ اليوم؛ أو لشبه محلها بما في كَنَفِ هاء التأنيـث، ومـا خرج عن هذا فشاذ.

والحروف كلها مُبنيَّة، والفعل الماضي مَبْنِيٌّ على الفتح، والأمر بغير لام؛ مذهب البصريين أنه مـبني على السكون، نحو: اضْرِبْ، إلا إن كان مضاعفًا، فيجوز ضَمُّه وفتحُه وكسرُه، ومذهب الكوفيين أنه معرب. [الارتشاف: ١/٣٧١]

لأن المقصود من البناء، المحافظة على آخر الكلمة حيثما وقعت، والغالب على ذلك أن تكون بالسكون الممتنع من الحركة، ويقع ذلك في الأسماء والأفعال والحروف.

فالأسماء نحو: من وكم. **والأفعال:** كفعل الأمر (قم واقعد). **والحروف نحو:** هل، ونعم، وأجل - بمعنى: نعم - ومذ، وعن، فهذه مما بُني على السكون.

ومنها ما بنوه على الحركات الثلاثة: الضم، والفتح، والكسر.

فأما الضم، فإنَّه وقع منه في الأسماء ولم يقع في فعل ألبتَّة، ووقع في حرف واحد وهو (منذ)، على قول من جعلها حرفًا.

وأما الأسماء فبُني منها على الضم قولهم: نحن، وإنَّما خُصَّت بالضم؛ لأنها كناية عن الجمع، والواو تختصُّ بالجمع، كقولك: فعلوا وخرجوا، فجعل حركة (نحن) التي يُكنى بها عن الجمع، ضمة، لتفرعها من الواو.

وبنوا (حيث) في أفصح اللُّغات على الضم، **وبنوا (قط)** على الضم، وهي في الماضي نقيضة (أبدًا) في المستقبل؛ لأنه يقال: ما كلَّمته قط، ولا أُكلِّمه أبدًا، ولا يجوز أن يقال: لا أكلمه قط، وإن كان العامَّة تولع به.

وبنوا (قبل، وبعد) في الغاية على الضم، قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

ومعنى قولنا: الغاية: أن قولهم: أما بعد؛ أي: من بعد حمد الله والصلاة على نبيِّه، فقد كان كذا، فاقتطعت (بعد) عن الإضافة وجُعلت غاية، وبُنيت على الضم دون الفتح والكسر؛ لأن الفتح والكسر يحلان فيها عند الإضافة، تقول: جئتك قبل زيد وبعد عمرو، وقوله تعالى: ﴿أُوذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾ [الأعراف: ١٢٩].

وكذلك تقول: (جئته من قدام، ومن فوق)، فإذا أضَفْت قلت: من قدامه ومن فوقه، قال الشاعر[1]: [الكامل]

---

(١) هذا البيت لرجلٍ من بني تميم.

والشاهدُ فيه: (مَن قُدَّامُ) حيث بنى الظَّرف (قُدَّامُ) على الضّمّ؛ لأنّه حذف المضاف إليه ولم ينو لفظَه، بل نوى معناه.

لَعَنَ الإلَـهُ تَعِلَّـةَ بْـنَ مسـاور   لَعْنًـا يُصَـبُّ عَلَيْـهِ مِـنْ قُـدَّامُ

وأما المبني على الفتح فهو في الأسماء، والأفعال، والحروف - كما تقدم -.

فالأسماء نحو: (أيّان، وكيف، وشتّان)، وبُنيت على الفتح؛ لأن ما قبل آخرها ساكن والفتحة خفيفة، فاختاروا الانتقال من السكون إلى أخفِّ الحركات.

ومن ذلك قولهم: هو بينَ بين؛ أي: بين الجيِّد والرديء. ولقيته صباح مساء؛ أي: صباحًا ومساء، فلمَّا حذفوا العاطف، ركب الاسمان، فبُنيا على الفتح، كما فعل بـ (أحد عشر).

والفتح في الأفعال الماضية الخالية من نون علامة التأنيث، نحو: قام، وقعد، وانطلق. وكذا المضارع إذا دخلت عليه النون الثقيلة، كقوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨]، و﴿هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥]. وأمَّا بناء الحروف على الفتح، فنحو: ربّ، وثم.

وأما ما بُني على الكسر، فكـ (أمس، وجير، وهؤلاء)، وقد بنى بعضهم (أمس) على الفتح، قال الشاعر[1]: [الرجز]

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُـذْ أَمْسًا

عَجائزا مِثْلَ السَّعَالي خَمْسًا

يأكلن ما في رحلهـن همسًا

لا ترك الله لهـن ضرسًا

=

انظر: أمالي ابن الشّجريّ ٢/٧٦، وتذكرة النُّحاة ٢٧٩، وأوضح المسالك ٢/٢١٦، والمقاصد النّحويّة ٣/٤٣٧، والتّصريح ٢/٥١، والهمع ٣/١٩٦، والأشمونيّ ٢/٢٨٦، والدّرر ٣/١١٤.

(١) هذا البيت من مشطور الرّجز، وهي للعجّاج.

الشرح: (السّعالي) جمع سعلاة: أنثى الغول، أو ساحرة الجن.

والشّاهدُ فيها: إعراب (أمس) إعرابَ ما لا ينصرف؛ فهو مجرورٌ بـ(مُذْ)، وعلامة جرِّه الفتحة.

انظر: نوادر أبي زيد ٥٧، وشرح الملحة ٣٦٦، وأسرار العربيّة ٣٢، وشرح المفصّل ٤/١٠٧، وشرح الشّذور ٩٧، والمساعد ١/٥٢٠.

وأما (جير) فهي بمعنى: نعم.

ويأتي في الحروف نحو: باء الجر، ولامه أيضًا – مع المظهر –، نحو: بزيد، وبك، ولزيد.

وفي الأفعال المعدولة، نحو: (نزالِ) بمعنى: إنزال، قال الشاعر[1]: [الكامل]

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا ... دُعِيتَ نَزالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

وقول الراجز[2]: [الرجز]

تَراكِها من إِبِلٍ تَراكِها

أَمَا تَرَى المَوْتَ لَدَى أَوْراكِها

ومنه ما يُستعمل في النداء، كقولهم: يا خباث، يا لكاع، يا فجار، و(يسار)، كقول الشاعر[3]: [الطويل]

---

(١) **قال البغدادي:** إن رواية البيت على هذه الصورة ملفقة من بيتين لشاعرين مختلفين، فالصدر الذي هنا من شعر المسيب بن علس وتمامه:

...يقع الصراخ ولج في الذعر

والعجز الذي في الشرح من شعر زهير بن أبي سلمي، وصدره:

ولنعم حشو الدرع أنت إذا...

وهو في سيبويه ٢/ ٣٧.

والشّاهدُ فيه: (نَزَالِ) حيث بني (نَزَال) على الكسر؛ لأنّها بمعنى انزل.

انظر: الكتاب ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٧٠/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠١، والأصول ١٣٢/٢، والجُمل ٢٢٨، والتّبصرة ٢٥٢/١، وشرح الملحة ٣٦٧، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٥٤/٢، والإنصاف ٥٣٥/٢، وشرح المفصّل ٢٦/٤، ٥٠، ٥٢، والدّيوان ١١٦.

(٢) **هذا الرجز** لطفيل بن يزيد الحارثي، وكان قد أغير على إبل له فلحق بالمغيرين وهو ينشد هذا الرجز، وفي البيت روايات وحكايات كثيرة أوردها البغدادي في الخزانة ١٥٨/٥.

الشرح: (تراك): اسم فعل بمعنى اترك.

انظر: المعاني الكبير ٢٠٧/١، والإنصاف ٥٣٧/٢، والمخصص ١٧٢/٥.

(٣) **هذا البيت** لحميد بن ثور الهلاليّ، وقيل: لحميد الأرقط.

والشّاهد فيه: (يَسَارِ) حيث وقع (فَعَالِ) علم جنس معدولا عن المصدر، مبنيًّا على الكسر.

فَقُلْتُ: امْكُثِي حَتَّى يَسَارِ لَعَلَّنَا نَحُجُّ مَعًا، قَالَتْ: أَعَامًا وَقَابِلَهْ

ومن ذلك ما عدل من أسماء النساء عن فاعله، نحو: جذام، وقطام، ورقاش، قال الشاعر[1]: [الوافر]

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

وقد أجراها بعضهم مجرى المعربات، فضمها في الرفع وفتحها في النصب والجر.

=

انظر: الكتاب ٢٧٤/٣، والجُمل ٢٢٩، والمخصّص ٦٤/١٧، وشرح الملحة ٣٦٨، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٥٦/٢، ونتائج الفكر ١٨٨، وشرح المفصّل ٥٥/٤، والتّصريح ١٢٥/١، والخزانة ٣٢٧/٦، وديوان حميد بن ثور ١١٧.

(١) **هذا البيت** قيل: إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، وقد جرى مجرى المثل، وصار يضرب لكل من يعتد بكلامه، ويتمسك بمقاله، ولا يلتفت إلى ما يقول غيره، وفي هذا جاء به الشارح، وهو يريد أن سيبويه هو الرجل الذي يعتد بقوله، ويعتبر نقله، لانه هو الذي شافه العرب، وعنهم أخذ، ومن ألسنتهم استمد.

اللغة: " حذام " اسم امرأة، زعم بعض أرباب الحواشي أنها الزباء، وقال: وقيل غيرها، ونقول: الذي عليه الادباء أنها زرقاء اليمامة، وهي امرأة من بنات لقمان بن عاد، وكانت ملكة اليمامة، واليمامة اسمها، فسميت البلد باسمها، زعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام، وهي التي يشير إليها النابغة الذبياني في قوله: واحكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت إلى حمام سراع وارد الثمد قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد.

الإعراب: " إذا " ظرف تضمن معنى الشرط " قالت " قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث " حذام " فاعل قال، مبني على الكسر في محل رفع " فصدقوها " الفاء واقعة في جواب إذا، وصدق: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو فاعل، وها: مفعول به " فإن " الفاء للعطف، وفيها معنى التعليل، وإن: حرف توكيد ونصب " القول " اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة " ما " اسم موصول خبر إن، مبني على السكون في محل رفع " قالت " قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث " حذام " فاعل قالت، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الاعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، أي ما قالته حذام.

والشّاهدُ فيه: (حَذَامِ) حيث جاء هذا الاسم مبنيًّا على الكسر على لغة الحجازيّين.

انظر: الكامل ٥٩١/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠١، والخصائص ١٧٨/٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٦٠/٢، وشرح المفصّل ٦٤/٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٩٢/٢، واللّسان (رقش) ٣٠٦/٦، وأوضح المسالك ١٥٣/٣، والمقاصد النّحويّة ٣٧٠/٤، والتّصريح ٢٢٥/٢.

[بناء الفعل المضارع]

١٥٤-وَجَاءَ يَفْعَلْنَ فِي الأفْعَالِ فَهيَ كَذَا   لا شُغْلَ من عَامِلٍ فِيهَا وَلا عمـلا

إذا جمعت المؤنث في الفعل، ألحقت بآخره النون الخفيفة، فقلت: الهنـدات يقمـن، تساوى فيه لفظ المرفوع، والمنصوب، والمجزوم، وعلامة إضـمارهن وجمعهـن: النـون، وليست هذه النون كالنون التي بعد الباء من (تذهبن)، ولا هي بعلامة شيء من الإعراب، ولا يجوز سقوطها في النصب والجزم، وإنما هي كالياء في (تذهبين)، بل إذا لحقت الفعـل الماضي سكن آخره، كقولك: النسوة خرجن.

وإذا لحقت الفعل المضارع، أوْجَبت بناءه بعد أن كان معربًا، وصار على حد واحـد في الرفع، والنصب، والجزم، وثبت لام الفعل منه أيضًا على الوقف، لاتصال هذه النـون بها، كما تفعل ذلك في الفعل الماضي في قولك: فعلن، فعلتْ، وفعلتَ، وفعلت.

وكذلك إذا كان آخر الفعل معتلا، بقي على حاله، كقولك: النسوة يعفون، ويرمين، ولن يعفون، و لم يرمين، وفي القرآن المجيد: ﴿إلا أنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

[الخاتمة]

١٥٥-فَهَذِهِ جُمَلٌ فِي النَّحْوِ كَافِيَةٌ لِمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ وَارْتَحَلا

في هذا البيت نوعان لطيفان من البديع، فالجُمل والكفاية، كفايان معروفان في النحو، وعجز البيت من الكلام المستعمل في الحج، قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣].

و(ارتحل) أيضًا من أحوال الحج، ففيه نحوٌ وهو علم، وفيه حج وهو عبادة.

ومن وجه آخر، وهو أن النحو في اللغة: القصد، وكذلك معنى الحج، ففيه تناسب من وجه آخر، وفيه توجيه الغرض بأن ما تقدَّم من النظم، هو جمل في فن العربية كافية لمن أراد معرفته سريعًا، ثم رجع إلى ما كان عليه من المهام الدنيوية والأخروية.

١٥٦-وَالحَمْدُ للهِ مَرْفُوعًا ومُتَّصِلا مُسْتَعلِيًا لَيْسَ مَنْقُوصًا وَمُنْفَصِلا

وهذا البيت أيضًا يشتمل على أنواع شريفة من الحمد، بصفات تشير إلى ألفاظ مستعمله في صناعة النحو، وهي ظاهرة لمن تأمَّلها؛ لئلا يكون في النظم كلام أجنبي، وقد ختمنا الكتاب بحمد الله تعالى والثناء عليه، كما افتتحناه بذلك، وقد تكلمنا على (الحمد لله) في أوله، وقد جاء ذكر (الحمد) في البدايات والنهايات في كثير من الكلام، خصوصًا في القرآن المجيد في سُوَره وآياته كما هو معروف، فإنه افتُتح بـ (الحمد) في عِدَّة سور، وختم بـ (الحمد) عن عِدَّة سور، حتى إن آخر كلام يفيض به أهل الجنة مجالسهم قولهم - كما ذكر الله عنهم -: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

١٥٧-ثُمَّ الصَّلاةُ عَلَى مَنْ نَعَتَهُ عَلَمٌ مُعَرَّفٌ حَالَ دِينٍ أدغم المَلَا

وكذلك هذا البيت في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، موَجَّه بألفاظ داخلة في عبارات النُّحاة، جائلة في ألْسِنَتهم؛ لئلا يخرج الكلام عن دائرة الصنعة فيمُجّه السمع.

ولما أتينا من حمد الله والثناء عليه بما أتينا أولا، أحببنا أن نأتي به آخرًا؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " **لا تجعلوني كقدح الراكب إذا دعوتم، اجعلوني في أوله وآخره**"[1]، أو كما جاء.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢/٢١٥، رقم ٣١١٧)، وعبد بن حميد (ص ٣٤٠، رقم ١١٣٢)، والعقيلي (١/٦١، ترجمة ٥٧ إبراهيم بن محمد بن الحارث التيمي) وقال: لم يثبت حديثه.

١٥٨ - مُحَمَّدٌ وَعَلَى آلِهِ وَعَلَى صَحَابَةٍ هَمَسُوا مَجْهُور مـا بطـلا

وهكذا الصلاة على آل محمد وصحبه موجهة بالألفاظ المترجمة عن عبارات أهل الأدب، والمتكلمين على لسان العرب، وقد أمر الله بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

والصلاة على آل محمد صلى الله عليه وسلم، تبعًا للصلاة عليه لما استحقُّوه من الفضل والسبق، والأثر في إقامة الدِّين مع النبي صلى الله عليه وسلم، وهم أهل لذلك.

وفي " الصحيح ": أن النبي صلى الله عليه وسلم سُئل، فقيل: يا رسول الله؛ قد علمنا كيف السلام عليك، فكيف الصلاة عليك؟ فقال: " **قولوا: اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم، إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم، إنك حميد مجيد** "(١).

واختلف الناس في آله: من هم؟ فقيل: هم أهل بيته، وهذا هو الصحيح إن شاء الله تعالى، وقيل: جميع أُمَّته، فيدخل فيه أهله وأزواجه، وكل مؤمن به، وقد قال تعالى: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، وأراد بذلك: قومه كلهم، والله أعلم.

وكذلك الصلاة على أصحابه الذين نصروه وآووه، وقاتلوا معه في سبيل الله، وأنفقوا أموالهم وعضدوه، وكسروا أعداءه، وهمسوا ما جهر به الكافرون من الكفر، حتى خَفَتَ الضلال وخرس الباطل، فلا تسمع له همسًا، وظهر الدِّين الحنيفي وعَلَتْ كَلِمَته، وكَمل وتَمَّت النعمة، ولله الحمد والمِنَّة.

١٥٩ -وَقَدْ تَقَضَّتْ بِحَمْدِ اللهِ لُؤْلُؤَةُ النُّـ ـحَاة مُودعَة مِمَّا حَـلا وغَـلا

أي: انقضت اللؤلؤة، وسميتها اللؤلؤة بالنسبة إلى تسمية الألفية بالدرة.

و(مودعة): مضمنة حاوية لما حلا في السمع، وغلا في القيمة من الفوائد النافعة في العربية، التي هي أكثر نفعًا، وأقل كلفة، وأدور في الكلام، وأسهل في النظام، وأدعى

(١) أخرجه البخاري (١٨٠٢/٤، رقم ٤٥٢٠)، والنسائي (٤٩/٣، رقم ١٢٩٣)، وابن ماجه (٢٩٢/١، رقم ٩٠٣). وأخرجه أيضًا: ابن أبي شيبة (٢٤٦/٢، رقم ٨٦٣٣)، والبيهقي (١٤٧/٢، رقم ٢٦٧٥).

للمشتغلين فيها، وأرغب للوارد في شرب صافيها، فهي لؤلؤة كاسمها في الصفاء، نيرة كصفوها بلا خفاء.

١٦٠-إِنْ تَنْتَسِب كَانَ فِي أَصْدَافِ بَحْرِ بَسِيـ ـطِ النَّظْمِ جَوْهَرُهَا الشَّفَّاف قَدْ جُبِلا

أي: أن نسبتها من بحور الشِّعر في علم العروض إلى بحر البسيط، وفي ذلك من البديع المناسبة المرقصة، فإن نسبة اللؤلؤة إلى البحر من أحسن المناسبات المستعملة في البديع.

و(**الجوهر الشفاف**): المضيء النير، الظاهر اللّطافة، الذي يكاد يُرى باطنه من ظاهره.

و(قد جبل)؛ أي: خلق، ومنه الجبلة؛ أي: الخلقة.

١٦١-وَلَيْسَ تَسْلم مِنْ كَسْر وَإِنْ جَمَعْت قَوَاعِد النَّحْوِ فِيهَا فَاسْدُدِ الخَلَلا

ومع هذا فليس تسلم من عائب ومن عيب، وإن كانت قد جمعت من محاسن قواعد العربية ما لا يُستغنى عنه، وخلت من الحشو الذي لا يحتاج إليه، فيا ناظرًا فيها ومتأمِّلا ما تضمَّنته في مبانيها ومعانيها، إذا وجدت خللا ورأيت نقصًا، فتداركه منك بفضلك وإحسانك، وسده بطولك وامتنانك، فمن الذي يخلوا من عيب، أو ينجو من ريب، إلا عالم الغيب.

١٦٢-فَكُلُّ شَيْءٍ إِذَا فَكَّرْتَ فِيهِ تَرَى لَوَائِح النَّقْصِ فِيهِ جَلَّ مَن كَمُلا

أي: كل مخلوق، وما ينتسب إليه من قول أو فعل، إذا تأمَّلته لاح لك فيه الخلل، وبَانَ لك فيه النقص والزلل، فسبحان من تفرَّد بالكمال وتوحَّد بالجلال.

وقولي: (**جل من كملا**)، يسمى في البديع حُسن الخاتمة، وهي عند أهل البديع أن يكون آخر الكلام مؤديًا بإتمامه، وانقضاء الغرض منه، وهو من محاسن البديع، ومِمَّا حل منه بالمكان الرفيع.

تم الكتاب

وهو "**شرح اللؤلؤة في النحو**"، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وكان الفراغ منه ثالث عشر من شهر الله المحرم من شهور سنة ستين وثمانمائة علي يد أضعف عبيد الله وأحوجهم إلى رحمته أحمد بن محمد بن أحمد بن رحال، عفا الله عنه وكرمه. إنه على كل شيء قدير، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

فهرس

مقدمة التحقيق	٥
نبذة حول المنظومات النحوية	٨
أسماء العلماء الذين صنفوا في النظم النحوي	١٥
ترجمة المؤلف	٣١
نص المنظومة	٣٣
وصف النسخة الخطية	٤٠
عملنا في الكتاب	٤٠
مقدمة المؤلف	٤٥
[الْكَلامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ]	٥٣
[بَابُ النَّكرة والمَعْرِفة]	٥٨
فصل	٦٠
[أقسام الفعل]	٦٣
[المعرب والمبني]	٦٤
فصل	٧٠
فصل	٧١
[إعراب الأسماء الستة]	٧٤
فصل	٧٧
[إعراب الاسم المثنى]	٧٩
[إعراب جمعي التصحيح]	٨٢
[إعراب جمع التكسير]	٨٥
[باب حروف الجر]	٨٧
فصل	٩١
[بَابُ القَسَمِ]	٩٢
[بَابُ الإِضَافَةِ]	٩٥

[بَابُ المُبْتَدأ وَالْخَبَرِ]	٩٨
[أقسام الخبر]	١٠١
[بَابُ الْفَاعِلِ]	١٠٤
[بَابُ (ظَنَّ) وَأَخَوَاتِهَا]	١٠٩
[باب المفعول المطلق وهو المصدر]	١١١
[باب المفعول له]	١١٣
[باب المفعول معه]	١١٤
[باب الحال والتمييز]	١١٦
فصل	١١٨
[(حَبَّذَا، ونِعْمَ، وبِئْسَ)]	١١٩
فصل	١٢١
[باب الظروف]	١٢٢
فصل	١٢٣
[بَابُ الاستِثْنَاءِ]	١٢٤
[(لا) النافية للجنس]	١٢٩
[بَابُ التَّعَجُّبِ]	١٣٥
[بَابُ (أَفْعَل) التَّفْضِيْل]	١٣٧
فصل	١٣٧
[باب الإغراء والتحذير]	١٣٨
[باب (إن) وأخواتها]	١٤٠
[باب (كان) وأخواتها]	١٤٥
[بَابُ (مَا) الَّتي تَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ]	١٤٨
[بَابُ النِّدَاءِ]	١٥١
[بَابُ التَّرْخِيمِ]	١٥٤
[باب المخاطبة والحكاية]	١٥٧
[باب التَّصْغِير]	١٥٩

[بَابُ النَّسَب]	١٦٣
[بَابُ التَّوَابِعِ]	١٦٥
[فصل في العطف بالحرف]	١٦٥
[فصل في العطف على الموضع]	١٦٨
فصل [في النعت]	١٦٩
فصل [في التأكيد]	١٧١
فصل	١٧٢
فصل [في البدل]	١٧٣
فصل [في عَطْفِ الْبَيَان]	١٧٥
[بَابُ المَمْنُوعِ مِنَ الصَّرْفِ]	١٧٧
فصل	١٨٣
[باب العدد]	١٨٤
[بَابُ وُجُوهِ إِعْرَابِ المُضَارِعِ]	١٨٨
[بَابُ نَصْبِ الفِعْلِ المُضَارِعِ]	١٩٠
[الأفعال الخمسة]	١٩٥
[بَابُ الجَوَازِمِ]	١٩٦
فصل	١٩٨
[باب البناء]	٢٠٠
[بناء الفعل المضارع]	٢٠٥
[الخاتمة]	٢٠٦
تم الكتاب	٢٠٩
الفهرس	٢١٠